

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح
كتاب النسيب
في تاريخ السلطنة

تأليف: د. محمد بن عبد الله
مراجعة: د. محمد بن عبد الله

الطبعة الأولى: ١٩٨٥م

الطبعة الثانية: ١٩٨٥م

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة



اهدآءات ١٩٩٨

وزارة القراءء القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح كتاب النسب وشفاء العليل

تأليف العلامة
محمد بن يوسف اطفيش

الجزء العاشر

أول

١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكتاب الثاني عشر

في الاجارات وما معها

الكتاب الثاني عشر في الاجارات وما معها

وهو الشراكة بأنواعها والحيازة والاجارة والقسمة ، والدليل على جوازها قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتَوِهْنَ ﴾ أجورهن (١) وقوله تبارك وتعالى : ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (٢) وقوله تعالى حكاية : ﴿ يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ قال : اننى اريد ان انكحك احدى ابنتى هاتين على ان تأجرنى ثمانى حجج الى قوله : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾ (٣) ، ففيه اصل الاجرة ، ولو اختلفت الامة في جواز جعل الصداق مناء في شرعنا وقوله ﷺ : « اعطوا الاجير حقه قبل ان يجف عرقه » (٤) [رواه ابن عمر وجابر بن عبد الله وابو هريرة ، وفي السند اليه ضعف] ، وقوله ﷺ :

- (١) سورة الطلاق الاية ٦ .
- (٢) سورة البقرة الاية ٢٣٣ .
- (٣) سورة القمص الاية ٢٨ .
- (٤) رواه ابو زرمة .

• • • • •

« من استأجر أجيرا فليتم له أجرته » [رواه عبد الرازق عن أبي سعيد فهو منقطع ووصل من طريق أبي حنيفة] ونهيه عليه السلام أن يساوم الرجل على سؤم أخيه وأن يخطب المرأة على خطبة أخيه ، وأن تطلب المرأة طلاقا أختها لتكفى صحتها ، « ومن استأجر أجيرا فليعطه أجرته » [رواه أبو سعيد] وقوله عليه السلام : « ثلاثة أنا حبيجهم يوم القيامة : « من ظلم ذميا أو يتيما أو منع الأجير أجرته » وقوله عليه السلام : « قال الله عز وجل : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، رجل أعطى بي ثم غدر ، ورجل باع حرّا فاكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره » [رواه أبو هريرة] ، وقوله عليه السلام : « ان أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله » [رواه ابن عباس] وكونه عليه السلام : « احتجم لاثنتي عشرة ليلة من شهر رمضان حجم له أبو طيبة فسأله عما يأخذه من الناس فأعطاه له وزاده على ذلك » [رواه ابن عباس] ، ورواية أنس « احتجم عليه الصلاة والسلام ، حجمه أبو طيبة فأمر له بصاعين وكلم أهله فوضعوا عنه من خراجه واسمه نافع وهو عبد بنى حارثة » . ورواية أنس أيضا : « احتجم عليه الصلاة والسلام وأمرني فأعطيت الحجام أجره » ورواية ابن عباس : « احتجم عليه السلام في الأخدعين بين الكتفين وأعطى الحجام أجره ، ولو كان حراما لم يعطه أي لأنه أعانه على معصية » ، وروى رافع ابن خديج عنه عليه السلام : « كسب الحجام خبيث » ورواية ابن عمر أنه عليه السلام دعا حجاما فحجمه وسأله : كم خراجك ؟ فقال : ثلاثة أصوع ، فوضع عنه صاعا وأعطاه أجره ، وما ذكروه عن أبي عقيل أنه أجر نفسه الليل كله بصاعين من تمر فأثنى رسول الله عليه السلام فأعطاه صاعا وامسك صاعا لنفسه فدعا له بالبركة ، وقوله عليه السلام : « ليس لعرق ظالم حق » (١) فإنه يدل بطريق مفهوم الصفة ، مفهوم مخالفة أن لعرق غير ظالم حقا وذلك على إطلاق ،

(١) رواه أحمد .

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

وخصه بعض" بالأصول ، ويأتى فى الباب الثانى عشر من كتاب (الأحكام) ما نصه : وخص قوله عليه السلام (لا عناء لعرق ظالم) بالأصول وما روى أنه عليه السلام اشترى من جابر بن عبد الله بغيرا واشترط جابر ظهره من مكة الى المدينة وما جاز استثناءؤه بالشرط فى البيع جاز استثناءؤه واستنجاهه بالاجرة ، فالمؤجر (بفتح الجيم) كأنه قال الشئ كله ومنافعه كلها لى وأنا لنفسى الا عمل كذا مدة كذا كما يقول البائع مثلا : الشئ كله ومنافعه كلها لك الا مدة كذا اذا اشترط منفعة فى البيع اعنى كأنه يقول ذلك ، وقوله عليه السلام : « من أخذ الاجرة على شئ فهو له ضامن ما خلا الراعى اذا غلب » [رواه اصحاب الديوان مرفوعا فى كتاب الاجارات ، ورواه فى الضمانات غير مرفوع] والله أعلم .

وعن ابن عمر « أن رسول الله عليه السلام عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من تمر أو زرع » وفى رواية فسألوه أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر فقال لهم رسول الله عليه السلام : « نقرمكم بها على ذلك ما شئنا » ، فقرروا بها حتى أجلاهم عمر ، وفى رواية « أن رسول الله عليه السلام دفع الى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ولهم شطر تهرها » . وعن حنظلة بن قيس سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة قال : لا بأس به انما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله عليه السلام على الصاديئات وافئال الجداول وأشياء من الزرع فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويهلك هذا ، ولم يكن للناس كراء الا هذا فلهذا زجر عنه ، فأما شئ مضمون معلوم فلا بأس ، وفيه بيان لما أجمل من النهى فى رواية ثابت بن الضحاك « أن رسول الله عليه السلام نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة والله أعلم .

وفى الاحاديث والآيات المذكورة دليل على بطلان منع الأصم وابن عليه

• • • • •

الاجارة وشبهتهما أن المعاوضات انما يستحق فيها الثمن بتسليم العين كالحال
في الأعيان المحسوسة والمنافع في وقت العقد معدومة ، فكان ذلك غرراً ، ومن
بيع ما لم يخلق وقولهما باطل . قال بعض قومنا : انهما مبتدعان في الأصول فلا
يعد خلفهما خلفاً .

وفي الديوان : والاجارة جائزة بين بنى آدم كلهم الأحرار البالغين العقلاء
ذكورهم وائناهم ، موحدتهم ومشركهم ، ما دامت عقولهم صحيحة وجائزة في
الأوقات والأماكن كلها وجائز أن يستأجر الواحد الاثنين أو أكثر من ذلك
وتستأجر الجماعة واحداً وتستأجر الجماعة الجماعة ، وتجاوز اجارة
بنى آدم كلهم صغيرهم وكبيرهم ، ذكرهم وائناهم ، أحرارهم وعبيدهم الا ما
يكره من اجارة الموحد المشرك من أجل ما يخضع الموحد للمشرك .

ويستثنى وقت نداء الجمعة والمسجد ، وأما الصغير فيستأجر باذن قائمه
وان لم يكن له والحاج استأجر برفق وعدل .

باب

الإجارة

باب

في تعريف الإجارة وبيان ما لا تجوز فيه ورد اخذها
كما لا تجوز وانفاق معطيها

(الإجارة) لغة : الجزاء على العمل ، وهو (بفتح الهمزة وكسرها
وضمها) ، وهى والأجر (بفتح الهمزة وأسكان الجيم) بمعنى والفعل الماضى
آجره (بفتح الجيم وقصر الهمزة قبلها) والمضارع يآجره (بكسر الجيم وضمها)
ويقال أيضا آجره (بمد الهمزة وفتح الجيم) وهو فعل ماضٍ مزيد الألف من
باب المفاعلة والمضارع يُؤجر (بضم الياء وكسر الجيم) ، والمعنى فى الكل
إعطائه جزاء عمله ، ومصدر هذا مؤاجرة ، ويقال أيضا : آجرت الإنسان
أو المملوك أو الدابة عقدت له أن يعمل لى بالآجرة ، والآجرة ما يجازى به
على العمل ، والآجر كذلك ، ويستعمل أيضا مصدرا ويقال أيضا فى ذلك آجر
بالمد ، وضبط لفظ المد والقصر فى الماضى والمضارع مثل ما مر ، وآجرت

• • • • • بدل مال بعناء

المرأة' بئلد اباحت نفسها بأجر ، واستأجرته وأجرته بالقصر وأجرته بالمد فآجرنى صار أجرى ، والكروة والكراء (بكسر الكاف فيهما أجر المستأجر ، ويقال : كئراه مكرارة وكراء واكتراه وأكرانى دابته فأكتريتها ، والاسم الكرو ، والكروة (بفتح كافهما) وتضم كاف الثانى أيضا .

قال بعض الأندلسيين : قد يسمى الكراء اجارة ، وأحكامه كالاجارة فى أركانه وشروطه ، وقد يختص اسم الاجارة باستئجار الأتمى ويختص الكراء بالدواب والرباع والأرضين والعروض ، وكذا قال الغرناطى من الأندلسيين : الاجارة تُطلق على منافع من يعقل والأكرية على منافع من لا يعقل . قال البرزلى : يعنى اصطلاحاً وقد يطلق أحدهما على الآخر . وتعرف الاجارة اصطلاحاً بأنها (بدل مال) حلال أى مال كان ، وقيل : لا تجوز الاجارة الا بالنقود (بعناء) حلال ، وهذا تعريفها بحسب امضائها واثباتها شرعاً ، وأما بحسب مطلق التكلم عليها اثباتاً ومنعاً فهى ما ذكره المصنف بلا قيد حال . وهى مراده اذ قال : وهى اما من شئ محرم الخ . ويحتمل أن يريد قيد الحلال فيكون الضمير على هذا فى قوله وهى اما من شئ الخ عائد اليهنا بمعناها الأخرى أو بمعناها المطلق والذى عندى أنه تعريف غير جامع لأن من الاجارة ما هو بدل عناء بعناء ، مثل أن يستأجر بكر انساناً على نسخ كتاب بأن يخطط للانسان ثوباً ، فالأولى أن يقول : بدل مال أو عناء بعناء ، والعذر له أن ذلك عنده لا يجوز فان فعلاً رجع كل الى اعنائه ، وكذلك لم يجوزوه أصحاب الديوان ، قالوا : ولا تجوز الاجارة باستنفاع كل ما يستنفع به مثل سكنى الدور والبيوت وخدمة العبيد والدواب والاستنفاع بالثياب والأوانى . والصحيح عندى الجواز كمتن بمثن فى البيوع ، ولعله المنع انه لما كانت الاجارات لا تخلو من بعض الجهل أرادوا أن لا يكون فى الجانبين معا وخرج.

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

البيع لأنه بدل مال بمال ، الا عند من أجاز بيع المنافع فان البيع عنده بدل مال بمال أو عناء ، والبديل فعل الفاعل وهو عن معاقدته ، فما فعله أحد لأحد بلا امره فلا يحكم له عليه بالعناء فيه ، وهذا ظاهر الديوان ، قالوا فيه : وأن حمل على الدابة غير الحمل الذي اتفقا عليه فهو ضامن للحمل وليس له الكراء ، وكذلك ان حمّله صاحب الدابة على غير الدابة التي اتفقا عليها فهو ضامن للحمل وليس له الكراء ، وكذلك غيرهم ان حمل ذلك الحمل على تلك الدابة الى الموضع فعليه الكراء وضمان الدابة والحمل ، وليس على صاحب الحمل شيء ، وكذلك من عمل برأيه في مال رجل فأخذ دابته فحمل عليها حمل صاحب الدابة الى الموضع الذي اراده فأدركه صاحب المال فأخذه منه فعليه عناء الدابة وضمان الحمل ان تلف قبل ان يأخذه صاحبه ، وكذا الغصب والفلط ا هـ .

ونفيه أيضا : وان اتفق مع الحصادين فأرسلهم الى زرع فغلطوا على زرع غيره فمحصدوه فهم ضامنون وليس لهم في الأجرة شيء ، فظاهر تضمينه انه لا عناء لهم على صاحب الزرع كما لا عناء لهم على مستأجرهم ا هـ .

وقيل : اذا رأى ناسا أو أحدا يعملون فعمل معهم ولم ينهه صاحب المال فله أجره ان كان ممن يعمل بأجرة ، وعبرة بعض قومنا : من عمل لأحد عملاً بغير امره أو أوصل اليه نفعا من مال أو غيره لزمه دفع أجرته أو ما نابه ان كان من الأعمال التي لا بد له من الاستئجار عليها ومن المال الذي لا بد له من انفاقه ا هـ .

وفي التاج : انه ان عمل معه وقد كان معروفا انه لا يعمل ذلك العمل

وهي إما من شيء محرم كثرن خنزير أو في محرم كأجرة كاهن ونايحة ولعابة وباغية

بأجرة فلا أجره له ، ولو عمل بأمره ، وكذا ان لم يعرف انه يعمل ذلك العمل بأجرة ولو عمل باذنه ولو طلبه للعمل ، وان بين انه يعمل مثله بأجر فله أجر مثله ، وقيل : ان قال لا اعرفه ممن يعمل بها أو بدونها فعليه كراء مثله حتى يصح انه ممن يعمل بدونها ، ومن عرف انه يعمل بها وقال الآخر لا يعمل بها وقد عمل له بأمره فادعى الأجرة ، كلف كل بيان دعواه ، فان ثبت انه يعمل بها ولم يبين انه استعمله بكذا فله عناؤه ، واذا تعورف عمل بلا أجر في بلاد كحمل نخلة فطلب الأجرة من عمل مع الناس فلا أجره له ان لاح شرطها ، وقيل : ضعفت الاجارة الا بنقد الأجرة لثلاث تكون شبيهة ببيع الدين بالدين كما سيأتي للشيخ في باب أحكام الطواريء على محل العمل ويرده « أعطوا الأجر حقه قبل ان يجف عرقه » (١) فانه تقرير لا دليل فيه على الضعف . قال أبو المؤثر : رفع الي في الحديث لا يستعمل الأجر حتى تقطع له الأجرة ويُعطاه قبل ان يجف عرقه ، وقيل : لا يُعطاه حتى يفرغ من عمله . وقوله : حتى تقطع له أجره نص في وجوب تعيين الأجرة (وهي إما من شيء محرم) على شيء محرم أو على شيء محلل (كثرن خمر) وكخمر (أو ك) ثمن (خنزير) أو نفس خنزير أو جزئه أو ثمن جزئه ، وكلب غير معلم وثمنه ، ومينة غير نباتها وجلدها كان يعطى ذلك في زنى أو غيبة أو نميمة أو كهانة أو ناحية (أو) من حلال (في محرم كأجرة كاهن) (بضم الهمزة واسكان الجيم) (ونايحة ولعابة) وذات زممار . (وباغية) ومغنية ومدعى موضع السرقة والدفينة والساحر والناظر في كتف شاة يدعى علم الشيء به وكل ما يأخذ على حرام كأخذ على غيبة أو على نميمة أو على دلالة على مال قوم أو انفسهم أو تعليم الغناء أو السحر أو

(١) تقدم ذكره .

وتصح توبة أخذها بالرد لربها إن علم ، وإلا فإنفاقها

اللعب بالدف أو تعلم ذلك ، وعلى فعل كل معصية أو تعليمها أو تعلمها كعصر الخمر وحملها وبيعها ورعاية الخنازير وحلب البهائم وسقى لبنها . ونهى رسول الله ﷺ عن ذلك ، ومن فعل ذلك فعليه الأدب . وكراء بيت لأهل الكتاب يجمعون فيه صلاتهم ويقراون فيه كتبهم وكراء الخواصي والأواني لهم ليجعلوا فيها الانتبذة وكراء شرك يضربون به الناقوس كان يعطى لكاهن على كهانته دراهم حلالة ليست قيمة حرام أو ثمنه . وأما من حلال في حلال وهى الجائزة شرعاً ، وحذفها للعلم بها والمقصود بالباب هى وأخرها لطول الكلام عليها ، ومن عادة المصنفين تقديم الأقل ليتفرغوا للأكثر . ومنها الأجرة على نقل العذرة وسائر العذرة وسائر الانجاس لأن نقلها لائقها تنزها عنها حلال . بل إن لم يجد الطهارة إلا بنقلها وجب ، وكذا نقلها لمن ينتفع بها للحرث أو الشجر أو النخل إذا اجيز ذلك ، فإن نقلها جائز . وكذا نقل الخمر ليهراق تجوز الأجرة عليه ويجوز عود الضمير فى قوله : وهى أما الخ إلى الإجارة المحرمة بدليل قوله : أما من شئ محرم ، والضمير عائذ إلى الإجارة بالمعنى المصدري أى إعطاء الأجرة أما من شئ أو بمعنى الشئ الذى يجازى به العامل أى من جنس الشئ المحرم (وتصح توبة أخذها) أى ، أخذ الأجرة مما لا يحل أو على ما يحل (بالرد لربها إن علم) أى إلى يد من أعطاه سواء أعطاه من ماله أو من مال غيره الذى فى يده بخلافة أو وكالة أو احتساب أو نحو ذلك ، وإن ردها بيد مالكها دون من أعطاه جاز أن كان ممن يصح قبضه لبلوغه وعقله ، وإن أبى أحدهما أن يأخذها القاهما فى حجره أو قدّمه أن لم يجد حجره بحيث يصلها ، ولا مانع له منها ، وقيل : يوصى له بها ، وقول : لا شئ عليه (وإلا) يعلم (فـ) أن توبته تصح (بانفاقها) أو مثلها أو قيمتها إن لم توجد على الفقراء ولو غير متولين من غير البلد الذى هو فيه أو من غير بلد من أعطاه ، لكن الأولى أن يعطىها من هو من بلد من أعطاه لعله يوافق صاحبها ، وإنما ينفعها لأنها حرام لا يعلم صاحبها فلم يجز له

ومثلها ، وينفقها معطيها إن ردت إليه وإلا فمثلها ، ولا محالة بينه وبين
آخذها

امساکها ولم يعلم صاحبها فيعطيه إياها ، ويعنى بالاتفاق صاحبها (و)
اتفاق (مثلها) أيضا أو قيمتها كفارة لنفسه عن انتفاعه بحرام أو قبضه
وتملكه ، سواء أوصلها أو عوضها بيد صاحبها لوجوده أو لم يوصلها لعدم
القكرة عليه فهو على كل حال ينفق مرتين ، وقيل : لا يلزمه اتفاق مرتين
بل مرة واحدة وهو أن ينفقها إن بقيت أو مثلها أو قيمتها إن تلفت ، وينوى
صاحبها ، وإن وجد صاحبها أو وارثه بعد الاتفاق مرة أو مرتين فليخيره بين
الأجر والضمان له (وينفقها معطيها إن ردت إليه) تكفيرا لمعصيته التي هي
الاتفاق حيث لا يجوز فيعمل الحسنة في موضع السيئة ح أن الحسنات يذهبن
السيئات س (١) وإن ردت إليه قيمتها أنفق ما ردت إليه من قيمتها وكذا المثل ، وقيل :
لا اتفاق عليه (وإلا) ترد إليه (فـ) لينفق (مثلها) أو قيمتها . وإن أنفق المثل أو
القيمة ثم ردت إليه تلك الأجرة بنفسها فلينفقها أيضا لأنه إنما أنفق المثل أو
القيمة إذا لم يجدها ، ولما وجدها بطل اتفاده السابق ، ولا يدرك رده ،
وإن أعطاها من مال غيره ثم ردت إليه أو ردت إليه قيمتها أو مثلها فلا
ينفق ما رد إليه بل ينفق مثلها أو قيمتها من ماله تكفيرا لمعصيته ويردها أو
قيمتها أو مثلها لصاحبها ، وقيل : لا اتفاق عليه إن أعطاها من مال غيره بل
يردها أو مثلها أو قيمتها إن لم يجدها لصاحبها فقط ، وإن أعطاها من مال
غيره باذنه ثم ردت هي أو المثل أو القيمة فمقيل : يلزم صاحبها اتفاق ما رد من
ماله أو مثله أو قيمته ، ويلزم أيضا معطيها اتفاق مثلها أو قيمتها ، وقيل : لا يلزم
معطيها بل له قبضها وامساکها ، وقيل : لا يلزم الاتفاق واحدا ، وإن رجع ذلك
إلى الورثة فلا اتفاق عليهم لأنهم لم يعصوا (ولا محالة بينه) أي بين معطيها
(وبين آخذها) لأن المحالة في ذلك إباحة لما حرم الله ، كما لا محالة في

(١) هود : ١١٤ .

• • • • •

الربا ، فردة ذلك وقبضه من حقوق الله يردّها بنفسها ، وإن تلفت غرم مثلها ، وقيل : يجوز أن يتحاللا لا على نية تسويغ ما فعلا بل ذلك الأخذ ينوي أنه مال لزمى ردّه ، ولا يحل لى لأنى أخذته على معصية وقبلته الآن لا على معصية بل على رسم تسديقه أو هبته لى اذ تركه لى الآن وصاحبه ينوى أنه مال لم يخرج من ملكه وأنه باقى على ملكه ، ولو أخرجه لأنه فى معصية ، وإن أخذته قد لزمه الرد لى لكفى قد تركته له الآن لا على المعصية بل على مجرد انسدقه أو الهبة ، وما ذكره المصنف من الاتفاق فى قوله : (وينفقها معطيها) أسما هو فى اتفاق حلال على حرام ، وأما اتفاق حرام فاذا ردّ اليه ما هو حرام فليرده الى ربه كمال من زنى أو كهانة ، وما ذكره من أنه يردّها الى ربها أراد فيه برّها مالتكها تحثيقا لا من خرجت من يده حراما وفيه غير ذلك فما كان من زنى أو كهانة فليرده لمعطيّه نبره ربه ، وما كان من غصب ونحوه فبرّه المنصوب منه لا لمعطيّه ، فالمراد برّّه ما يشمل ذلك كله ، وقيل فيمن أعطى فيما لا يحل أنه ينفقته ان رجع اليه أو ينفق ما ردّ اليه من قيمة أو مثل ثم ينفق سبعة أمثاله . وقيل : كما مرّ لا يلزم من أخذ الا الرد والتوبة ، ولا يلزم من أعطى الا التوبة والقبض ان ردّت اليه أو قيمتها أو مثلها أو أطاق ان يستردها بلا قيام فتنة ، والمعاصى كلها فى ائوال المسألة كلها سواء فى حق المعطى والذى اخذ ، وتخصيص بعضها فى بعض الآثار كازنى والنياحة وتعليم العلم بشرط الاجرة تمثيل لا تخصيص ، لكن مسألة التعليم انما هى فى حق الذى يأخذ على التعليم والذى يعطى بنية اثبات بدعة التعليم بشرط ، وأما من لم يجد التعليم لنفسه أو لغيره الا بأجرة لمن يعلمهم فاعطى بنية احياء العلم فلا بأس عليه بل له الثواب العظيم ولزم الذى يعلمهم الرد أو الرد والاتفاق كما مرّ ، ولا يصح توبة من اخذ ما لا يحل الا برده أو به والاتفاق ، وليس مرادهم حصر سعة التوبة الا بالرد فى هؤلاء الثلاثة : الزنى ، والنياحة ، والتعليم . ولو كان قد يتوهم الحصر توها ما ، لكنه غير مراد ، وقد يقال : غيرهم تصح توبته ، ولو قيل : الرد أو الاتفاق اذا نووا الرد وهم لا تصح الا بالرد أو الاتفاق ،

• • • • • ولا تجوز على طاعة الله نافلة

ولكن لا دليل على الفرق . وتجوز الأجرة على المكروه لأنه غير معصية إلا ما ورد النهي عنه (ولا تجوز) الإجارة (على طاعة الله ولو نافلة) لما روى أنه عليه السلام أمر بعض أصحابه أو بعض عماله أن يتخذوا مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا ، وقد مرّ الخلاف في الأذان : هل هو فرض والأكل بالدين حرام . قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة رحمه الله قال صاحب الذخيرة من المالكية : قاعدة لا يجتمع في الشرع العوضان في باب المعاوضة لشخص واحد ، ولذلك منعنا الإجارة على الصلاة ونحوها لحصولها مع عوضها لفاعلها هـ .

وفي الديوان : لا يصلى خلف من يأخذ الأجرة على صلاته ، فان صلتى فلا إعادة عليه ، ولعل هذا مبني على أن صلاة المأموم غير مرتبطة بصلاة الإمام ، والا فالظاهر على هذا أن صلاة الإمام باطلة ، ويحتمل أنها غير باطلة ولكنه عاص . ومن صلتى خلف من لا ولاية له كمن صلتى وحده ، وصلاته أيضا في نفسه صحيحة والله أعلم فليحرر .

وفي القناطر ما يدل على جواز الأجرة على وجه صحيح حيث قال : وفي كتاب الغزالي : فإن أخذ رزقا من المسجد وقد وقف على من يقوم بإمامة أو من السلطان أو من أحد من الناس فلا يحكم بتحريمه ولكنه مكروه ، والكراهة في الفرائض أشد منها في التراويح ، وتكون له أجرة على مداومته على حضور الموضع ومراقبته مصالح المسجد في آتية الجماعة لا على نفس الصلاة هـ .

قلت : إن جعل ذلك أجرة فلا يجوز له أخذه على أنه أجرة عنده ، وإن جعل أجرة وكان يأخذها ويلغى كونه أجرة ويأخذها بنية أنها صدقة ، فقليل :

• • • • •

يجوز له . وقيل : لا ، كما يدل عليه كلام في كتاب « الألواح » وإن جعل صدقة على الإمام أو هبة وأخذ بلا نية الأجرة جاز له بلا كراهة أن كان يجد في نفسه أنه يصلّي إماما ولو لم يكن ذلك ، وكذا على سائر الطاعات أو على ترك المعاصي .

وفي قوانين الأحكام الشرعية ما حاصله أنه يشترط أن تكون المنفعة مباحة لا محرّمة ولا واجبة ، أما المحرّم فلا يجوز اجتماعا ، وأما الواجب كالصلاة والصيام فلا تجوز الإجارة عليه ، وتجوز الإجارة على الإمامة مع الأذان والقيام بالمسجد لا على الصلاة بانفرادها ، ومنعها ابن حبيب مجتمعاً ومفترقاً ، وأجازها عبد الحكم مجتمعاً ومفترقاً هـ .

ولا تجوز الأجرة على القضاء باتفاق ، قال أبو الحسن الطرطوش : هذا إذا كانت الأجرة من أيدي الناس ، وإن كانت من بيت المال جازت باتفاق ، فمسأل الشوشاوي : وأما الأجرة على الفتوى فإن تعيّن عليه الجواب لعدم فميره في البلد فهو حرام باتفاق ، وإن لم يتعين فأقوال : الجواز ، والمنع ، والكراهة .

قال أبو الحسن الطرطوش : كل أجرة اختلف فيها فإنما هي أجرة على أيدي الناس ، وإن كانت من بيت المال فلا خلاف في جوازها ، وتجوز الإجارة على الإمامة في قول ، ومُتنع في قول ، وقيل تكره ، وقيل : تمنع في الفرض وتجوز في النفل ، وقيل : تمنع على الصلاة وحدها وتجوز عليها مع غيرها كالأذان ، ومُشهر هذا القول : ولا تجوز على الأذان ، وقيل : تجوز ، وقيل : مُتكره ، وكذا على الحج لأنه عمل آخره بدنيا .

وفي الديوان : ولا يأخذ الأجرة على تعليم الغسل والوضوء والصلاة

• • • • •

والأذان غاتها من السحت ، ولا على الحكم فاتها من السحت ، وجائزة على تعليم الصنائع كلها . وإن اتفق رجل مع رجل أن يعلمه صنعة معلومة بأجرة معلومة ولو كان ذلك مجهولا مثل الصياغة والخياطة والخرافة وما أشبه ذلك فإن بلغ إلى ذلك الأجل فلم يتعلم فله أجرته كلها ، وإن تعلم قبل المدة فله من الأجرة ما بلغ من المدة ، وكل ما عمل في تلك المدة للصانع أو غيره من الناس فله تعلم تلك الأجرة ، وليس للمعلم فيها شيء ، وقيل غير ذلك ، ويجوز له أن يأخذ الأجرة على تعليم الدراسة والسباحة وإذلال الدواب من الخيل والبغال والجمال وغير ذلك ، وتجوز الأجرة على قطع الرق والكتب والمصاحف ونقط المصاحف وشكلها وتجليدها وتزيينها لا على خطها ، ولا ينبغي له أن يأخذ الأجرة على خط الكتب وتجليدها وتصحيحها وتجوز للماشعلة على المشط والظفر والزينة والحلق وفرق شعر الرأس ونزع القمل وما أشبه ذلك ، وعلى حلق الرأس وقص الشارب وتقليم الأظفار هـ . أي ونتف الإبط أو حلقه أو حلق الشارب ونتف العانة أو حلقها لزوجته أو سريته أو منهما له ، قالوا أيضا : والختان والكي والقطع لا القبالة إلا أن لم تشترط الأجرة ولا على نزع الأسنان ، وقيل : جائز ، وتجوز على رباط الذكور من الحيوان وأما الخصى فلا ، إلا أن أعطاه بغير شرط فجائز ، وجاز للطبيب أن يأخذ الأجرة ما لم يقطع ، وإن قطع فلا يأخذ على القطع ، وكذا البيطار لا يأخذ على القطع ، ومنهم من يرخص لهما في ذلك ، وتجوز على الدلالة على قتل الجاني أو على قتله أو إعانته على قتله ، وتجوز على دلالة على غريمه أو من له عليه الحق أو تغريم غريمه له ، ويجوز إعطاؤها على قتل الطامع في الدين أو المرتد أو مانع الحق ، ولا يجوز لمن يأخذها ، ويجوز إعطاؤها لمن يصرف عنه الظلم أو عن غيره ، ولا يجوز لمن يأخذها ، وكذا الخفارة يجوز لمن يعطيها ، ولا يجوز لمن يأخذها ، ويجوز لمن يعطى الأجرة لمن يدلّه على ما تلف له ، ولا يجوز لمن يأخذها إذا علم الموضع الذي كان فيه ذلك الشيء هـ .

يعنون بغير طريق العرافة المذكورة المنهى عنها قالوا : ولا يجوز أن يأخذها

وجوز أخذها لشاهد دعى لأداء شهادة عنده إن خاف تلفاً وإن لمياله

على الدلالة على من أخذه ، ولا يأخذ الأجرة على تجويز الشفعة ولا على ردّها لغيره من الناس ، ولا يأخذ الأجرة على أن يكون حاكماً أو أن يكون خليفة لكل معنى تجوز فيه الخليفة أهـ مثلها الوكالة قالوا : وقيل في الخلافة على انفاذ الوصية بالرخصة أن يأخذ عليها الأجرة ولا يأخذ الأجرة على رد الاقالة فيها بامه أو اشتراه ، ولا يأخذ الأجرة على الرضى بالعيب ، وقيل : جائزة ، ويأخذ الأجرة على تجويز وليته ، وأما على غير وليته فلا يجوز له أن لم يتعن إلا أن جوزّه الولي أو المرأة إلى ذلك ، وأما الخطبة فانه يأخذ الأجرة على أن يخطب لغيره إذا تعنى ، ولا يأخذ الأجرة على إقامة الحدود ولا على اخراج الحق ، ولا يجوز لمن وجب عليه الحق أن يعطى الأجرة للشرطة أن يتركه ولا يوصلوه إلى الامام ، ويجوز له أن يفعل ذلك فيما لم يجب عليه ، ولا يجوز أن يأخذوها ، ولا يجوز للامام أن يأخذ الأجرة على تعطيل الحقوق لأنه قيل عن رسول الله ﷺ : « من حالت شفاعة دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في ملكه » (١) — أى عانده — ولا يجوز للرجل أن يأخذ الأجرة على امرأته ليبيت عندها في غير ليلتها ، ولا يجوز له أن يأخذ الأجرة على أن يتركها لا يمسه ، وإن أخذها في هذه الوجوه كلها فهي فداء ، ومنهم من يقول : ليس ذلك بفداء ، وإن تركها فليرد لها مالها ، وقيل : جائز له امساكها ، وكذلك هي لا تأخذ الأجرة على الزوج أن يتركها لا يمسه ، ولا يجوز للمرأة أيضاً أن تأخذ الأجرة على ضارتها على أن تترك لها ليلتها ، ولا يجوز لها أن تعطى الأجرة للزوج على ضارتها ، ولا يجوز للزوج ذلك أيضاً . ولا تؤخذ الأجرة على تحمل الشهادة ولا على ادائها (وجوز أخذها لشاهد دعى لأداء شهادة) هي (عنده إن خاف تلفاً) تلف ذات أو عضو أو منفعة حاسة أو مضرة عظيمة من جوع أو عطش أو عراء أو مضرة من المضرات (وإن لمياله) ولا سيما لنفسه (لاشتغاله بآدائها عن طلب قوته

(١) رواه ابن حبان والبيهقي .

**لاشتغاله بأدائها عن طلب قوته وقوتهم واشتغاله بهذا أوجب ،
وباقامتها مرة سقط الفرض عنه ، وجاز أخذ عوض عليه**

وقوتهم) أو قوت أحدهم أو قوته مما يطعم أو يشرب أو عن طلب ما يكتسبون أو يكتسب أو ما يقيم به أو نفسه عن المضرة (واشتغاله بهذا) أى بطلب القوت (أوجب) فذلك من دخول فرض على فرض غيشتغل بالأوكد إلا أن إعطاه المشهود له أو غيره ما يقيم عن ذلك فيأخذه ولو كان يؤدى في البلد غير فرغ للأداء حينئذ وجوبا ، فإن لم يخف التلف ولا المضرة العظيمة لم يجز له أخذها إلا أن طولب لأدائها خارج الفرسخين أو حيث يخاف في الطريق فله أخذ الأجرة ولو كان غنيا ، وإن تحملها على أن يؤديها في البلد أو موضع كذا فله أخذها إن دعاه إلى أدائها في غير ذلك أن كان أبعد ، وقيل : ولو أقرب أو مساويا ، وإن شاء قال : لا أخرج عما شرطت ، وإذا تحملها بلا شرط موضع لزمه أدائها داخل الفرسخين إن لم يمنعه مانع لا خارجهما إلا أن شاء أو بأجرة ، ويدل على قول جواز الأخذ الذى ذكره المصنف أن خاف تلقا أنه يجوز لقائم اليتيم بالوصاية من أبيه أو من غيره الأكل بالمعروف من مال اليتيم إن كان فقيرا كما ذكرته مبينا في قوله تعالى : ﴿ ومن كان غنيا فليستعفف ﴾ ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ﴿ (١) وإن أعطى المشهود له شيئا من عنده الشهادة بلا شرط من أحدهما ولا نية من الشاهد للأجرة فله أخذه لأن ذلك مطلق صدقه أو هبة أو هدية ، وقد قال ﷺ « أكرموا الشهود فإن الله يستخرج بهم الحق » (٢) (وباقامتها) بأمر صاحبها (مرة) عند قاض أو حاكم أو عند اثنين أو عند واحد واثنين أو أكثر أو عند كاتب (سقط الفرض عنه وجاز) ولو لم يخف تلقا (أخذ عوض عليه) أى على أدائها كما دل عليه لفظ أقامتها ، فإن معناها واحد أو على أقامتها وذكر ضميرها لأنها

(١) سورة النساء الآية ٦ .

(٢) رواء ابن ماجه .

ثانية كحج عن غيره ، وتعليم القرآن ، وعمل مؤدٍ لنفعه ونفع مؤاجره وجازت لدعو لتحملها بأولى

بمعنى الأداء أو على أقامها (بلا تاء) ولو كان المذكور بتاء لجواز سقوطها عند الإضافة قياساً عند بعض من مصدر : أفعل ، واستفعل ، أو على بمعنى عن والضمير للمشهود له مرة (ثانية) بعد أخذه المرة الأولى لاحتياجه أولاً إلى القوت أى عند المرة الثانية التى أراد فيها المشهود له أقامتها بعد ما أقامها ، وكذا المرة الثالثة والرابعة فصاعداً بلا حدّ إذا أدّاها أولاً كما يجزى فطلب لاعادتها لنسيان القاضى أو غيره أو لذهابه بالعزل أو الموت أو آفة فيقوم عليه الغريم مثلاً أو لارتداده أو ارتداد من أودعت عنده أو لضياح الكتاب الذى كتبت فيه أو لغير ذلك ، وإن أدّاها كما لا يجزى أو بلا أمر من صاحبها فلا أجر له على أعادتها حتى يعيدها بعد أدائها على وجه يجزى ، وإن أدّاها كما لا يجزى بتقصير من صاحبها مثل أن يطلبه أن يؤديها عند من هو أصم أو من لا يكون قاضياً أو كاتباً أو شاهداً فله أجره ويعيدها بعد ذلك بلا أجر عند من يجزى أدّاها عنده ، وإن وافقه على أدائها كما لا يجزى على علم منه فلا أجر له ، وإنها جاز له الأخذ فى المرة الثانية لأنها حينئذ صارت من سائر الأمور المباحات التى لا يجب فعلها من الغير فجاز له أخذها (كـ) ما يجوز أخذها على (حج عن غير) واعتبار زيارة قبره عنه عليه السلام (وتعليم القرآن) عند بعض ، وأجازها أبو إسحاق الحضرمي بمقدار مخصوص لمقدار من القرآن مخصوص ، وقيل : لا يأخذ الأجرة على تعليمه ، وهو مشهور المذهب ، وقد قال بعد ذلك باب : اختلف فى أجره تعليم القرآن (و) كما يجوز أخذها على (عمل مؤدٍ لنفعه) أى نفع أجير (ونفع مؤاجره) أى الذى عقد الأجرة للأجير لأنه ينتفع بالأجرة ومثلها من ناب عنهما مثل أن تعطى الأجرة لزيد على أن يقوم بجنانه لتشغله عن فساد بصلك أو يصله أو يصلكما أو على أن يقوم بجنانك فيشتغل به عن مضرتك أو مضرة غيرك (وجازت لدعو لتحملها بأولى) يعنى أنه إذا جاز على قول أن يأخذ الأجر

• • • • • وهرمت على مرأ ومسابقة

على ادائها بعد حملها فبالأولى أن تجوز له على أن يتحملها لأن تحملها غير متفق على وجوبه ، ولأنه فرض كفاية ، وأداؤها بعد تحملها متفق على وجوبه ولأنه فرض عين ، فهذا الكلام متصل بقوله : وجوز أخذها لشاهد دعى لأداء شهادة عنده أن خاف تلفا ، أعنى أن ما ذكره من الأولوية هو بالنظر إليه ويبحث بأن ما هنالك مقيد بخوف التلف ، وما هنا لم يقيد ، فلا يكون أخذها للتحمل بلا خوف تلف أولى بالجواز من أخذها للأداء مع خوف التلف ، ويجب بالتزام ذلك لأن أدائها بعد تحملها أوجب من تحملها لاختلافهم في وجوب تحملها ، أو يجب بأنه بنى على قول من أجاز أخذها للتحمل أن خاف التلف أو نحوه في الذهاب إلى التحمل أو طلب خروجه الفرسخين أو خروجه عن موضع اشترط أن لا يخرج منه ، ويجوز أن يكون قوله : وجازت بهدعو الخ متصلا بقوله : وباقامتها مرة سقط الفرض عنه ، فإنه إذا جاز له أخذ الأجرة على ادائها بعد اقامتها فأولى أن يجوز أخذها على التحمل (وهرمت على مرأ) أى جدال في أمر العلم والقرآن أو غيرهما وفي أمر الدنيا والآخرة فيما يتعلق بالمعرفة أو باللسان أو بالجوارح ، فلو لا ورود الحديث بجواز التسابق بالرهن لقلنا بالمنع وورد الجواز أيضا بالرمي بنحو السهام ، وورد الجواز أيضا بالقرآن ، قيل وبالعلم .

واعلم أن جميع ما ذكره المصنف من مسابقة وقطع بسيوف وغير ذلك داخل في المرأ ، فعطف ذلك على المرأ عطف خاص على عام ، ويجوز أن يريد بالمرأ ، المرأ باللسان فيكون عطف مغاير وهو المتبادر من العبارة لأن المتبادر من المرأ كونه باللسان وهو الحقيقة فيه (ومسابقة) بناء على أنها لا تجوز للأجرة عليها وهو قول بعض العلماء ولو بالخيال كأنه لم يصله حديث جوازها بالخيال مثلا أو لم يصح عنده عن رسول الله ﷺ ، ويحتمل أن يريد بالمسابقة

وقطع بسيف ورمى ، أو على رفع ثقل من موضع آخر ، وعلى أكل
معين من طعام

المسابقة التي لم تشرع بالأجرة كمسابقة إما لا يقاتل به كالحمار وكمسابقة
بالأرجل فإنه ﷺ سابق عائشة بأرجلها فسبقته ثم سابقتها فسبقتها ، فقال :
هذه بتلك ولم يجعلها أجرة بينهما ، إلا أن مجرد عدم جعلها ليس نصا في منعها
ولا ظاهر فيه وقيل : تجوز المراهنة على السبق بالرجلين وبالحمير والبغال
كما يأتي أن شاء الله تعالى . وكمسابقة بين اثنين أو أكثر مع جعل كل منهما
أو منهم رهنا لمن سبق ، ويؤيد الاحتمال الأول مقابلة ذلك بقوله بعد : وجوزت
مسابقة ، قال ضمام قيل لجابر بن زيد : ان أصحاب رسول الله ﷺ لا يرون
بالدخيل بأسا ، قال : كانوا أعف من ذلك ، يعنى أنه لو لا تجويزه ﷺ
لتورعوا عنه ، (وقطع بسيف) مثل أن يذبخوا بعيرا أو ينحروه أو بقره
أو غير ذلك ويقولون : من قطعه بضربة واحدة فهو له ، أو له كذا ، أو من
وصل بضربته موضع كذا منه أو يفعلون به ذلك حيا على أن له كذا وهو
زيادة معصية أو يفعلون ذلك لخشبة أو غيرها (ورمى) بسهم أو بنادق
أو نحوهما ، وقيل : بجواز الأجرة على الرمي (أو على رفع) شيء (ثقل)
كصخرة وخشبة (من موضع آخر) أو رفعه إلى ركبته أو إلى وسطه أو
إلى كتفه أو فوق رأسه أو نحو ذلك أو فصله عن الأرض أو مد اليد أو اليدين
به إلى أمام أو جهة من الجهات إذا كان لا فائدة للمستاجر في رفعه ، وقد ثبت
أنه ﷺ وجد بعض الصحابة يتنازemon حجرا عظيما أيهم يرفعه ولم يغلظ عليهم
ولا نسبهم إلى ذنب ولكنه قال لهم : ألا أنبئكم بالشديد ؟ قالوا : بلى . قال :
« الذي يملك هواه عند الغضب » (١) لا من يرمع الصخرة العظيمة ، وليس ذلك
حراما وإنما الحرام أخذ الأجرة على ذلك (وعلى أكل) مقدار (معين من طعام)

(١) رواه أحمد والنسائي .

وعلى قمار

أو شرب مقدار معين من ماء أو نحوه ، يقول له : أن اكلته أو شربته فلك كذا فلا تحل له هذه الأجرة ، ويريد له أيضا مثل أو قيمة ما أكل أو شرب لأنه أكله أو شربه بطريق لا يجوز وهو كمن أكل طعاما أو شرب شرابا على أن يتقوى به على عمل بدفء أو بمزمار أو نحو ذلك من المعاصي فإنه يرده ، وكذا أن قال : أن أكلت أو شربت ذلك المقدار فهو لك لا أطالبك بقيمته ، فإنه يعطيه مثله أو قيمته وليست أباحة مالكة مبيحة له مسوغة له ولو كانت مبيحة مسوغة لمسوغات وأباحنا أنواع القمار كلها ، ولا تجوز على زوج فرد مثل أن يخبى بيده أو ثوبه أو غيرها شيئا فيقول له الآخر : هو زوج أو فرد ويجعلان الأجرة على أصابة كميته أو ينظر إلى مجموع شيء فيقول : أنه زوج أو فرد أو نحو ذلك ، وذلك كله من معنى القمار وأكل مال الناس بالباطل (و) لا تجوز (على قمار) ما من أنواع القمار وهو (بكسر القاف وتخفيف الميم) وهو مصدر قامر (بفتح الميم بعد الف) يقال : قامر مقامرة وقمارا فقمرة يقمرة كخصره ينصره بمعنى راحته فغلبه .

زوى أبو داود أن النبي ﷺ (نهى عن معاقرة الأعراب) وهى مفآخرتهم فكانهم يتفآخرون بأن يعقر كل واحد منهم عددا من ابله فأيهم كان عقره أكثر كان غالبا ، فكره النبي ﷺ لحمها لئلا يكون مما أهل به لغير الله تعالى ، وروى أبو داود أيضا أنه ﷺ (نهى عن طعام المتآربين) أى المتغالبين ، وأصابنا أهل الكوفة مجاعة ، فعقر همام بن غالب أبو الفرزدق ناقة لاهله وصنع منها طعاما وأهدى إلى قوم من بنى تميم جفأنا من ثريد ووجه جفنة منها إلى سحيم ابن وثيل رئيس قومه القائل :

أنا ابن جلا وظلاع الثنايا . . . البيت

فقلبها سحيم وضرب الذى أتى بها وقال : أنا مفتقر إلى طعام غالب إذا نحر هو ناقة ، نحرته أنا ناقة أخرى ، فعقر غالب من البغد ناقةتين ، فعقر سحيم

وتحزير كقائل لآخر : في طعامي كذا ، فيقول : أكثر ، ويقول له ربه : أعطيت لك ما زاد على كذا فلا يحل له أخذه ، جوزت مسابقة بخيل

ناقشتين ، فعقر في اليوم الثالث غالب ثلاثا ، فعقر سحيم ثلاثا ، فعقر غالب في الرابع مائة ، ولم يكن عند سحيم هذا العدد فلم يعقر ، وأسرّها في نفسه ، فلما انقضت المجاعة ودخل الناس الكوفة قال بنو رياح وهم قوم سحيم : جررت علينا عار الدهر ، هلاّ نحرث مثل ما نحر غالب وكنا نعطيك مكان كل ناقة ناقشتين ؟ فاعتذر بأن إبله كانت غائبة وقال للناس : شائكم والاكل ، وكان ذلك في خلافة علي فاستفتى في حل الاكل منها فمضى بحرمتها وقال : هذه ذُبِحت لغير مأكلة ، ولم يقصد بها الا المفخرة والمباهاة ، فالتفت لحومها على مزيلة الكوفة ، فاكلها الكلاب والعقبان والرخم .

(و) لا على (تحزير) وهو التقدير والخرص (ك) قول (قائل لآخر : في طعامي كذا) وكذا مدّا أو صاعا أو نحو ذلك ، أو يقول : هو مد أو صاع أو نحو ذلك (فيقول) بالنصب عطفا على القول الذي قدرت على حدّ « وليس عبادة وتقرّ عيني » أو بالرفع عطفا على مستأنف أي يقول صاحب الطعام ذلك فيقول الآخر هو (أكثر) ما ذكرت (ويقول له ربه : أعطيت لك ما زاد على كذا) أي العدد الذي ذكرته أنا ، أو لك كذا إن كان كما قلت (فلا يحل له) أي للآخر (أخذه) أي أخذ ما زاد ، (جوزت مسابقة بخيل) على رهن يأخذه السابق ويقال لذلك الرهن : السبق ، (بفتح السين والباء) والسبقة (بضم السين واسكان الباء) ، أي أجاز بعضهم ذلك فهو قول مقابل لقوله قبل ذلك ومسابقة ، وأصله عدم الجواز ولكن أجاز تدريجا على الجهاد في سبيل الله . قال صاحب « الذخيرة » : هذه المسألة استثنيت من ثلاثة قواعد : القمار ، والتعذيب للحيوان لغير فائدة ، وحصول العوض والم عوض لشخص واحد على خلاف في هذا ، واستثنيت من هذه القواعد لمصلحة

وروى ذلك ، وفسر بإدخال فرس بين فرسين ، فإن أمن سبقه فلا خير فيه
والإلا جاز ، فإن جعل كل لصاحبه رهناً أيهما سبق أخذه فقامار ، ويضع
الأولان رهين لا الثالث

الجهاد (و) دليل هذا القول أنه (روى ذلك) المذكور من جواز المسابقة بالأجرة
وتسمى رهناً عن النبي ﷺ وذلك أنه روى أنه ﷺ سابق بين الخيل (وفسر) ذلك
الجواز (بإدخال فرس بين فرسين) ويسمى محلاً (بكسر اللام) وكذا صاحبه
(فإن أمن سبقه) أي أمن صاحب الفرسين أو أحدهما أن يسبقهما أي علما
أنه لا يسبقهما أو علم أحدهما أنه لا يسبقهما (فلا خير فيه) أي لا نجاة في
ادخاله من أثم ما يلزم على أخذ من سبق منهما ، إذ لا يخرج بإدخاله حينئذ
من معنى القمار (والا) يؤمن سبقه بل علما أو ظناً أنه يسبق أو شكاً أو علم
أو ظناً أو شكاً أحدهما أو علما أنه يسبقهما (جاز) وذلك التفسير رواه جابر
ابن زيد حديثاً أن النبي ﷺ قال : « من أدخل فرساً فإن كان يؤمن أن يسبق
غلا خير فيه وإن كان لا يؤمن أن يسبق فلا بأس به » قيل : وإن لم يدخل
واحداً وكان الرهن من أحدهما فقط جاز (فإن جعل كل لصاحبه رهناً أيهما
سبق أخذه) هو لا الثالث (فـ) ذلك (قمار) فلا يجوز سواء لم يدخله ثالثاً
أو أدخله وإنما الجائز أن يضع أحدهما فقط رهناً سواء أدخل ثالثاً أم لم يدخله
أو يضعهما معاً ويدخل ثالثاً ولا يضع الثالث لأنه أن يضع كانوا كائنين وضع
كل منهما بلا ادخال ثالث ، وهذا كما قال : (ويضع الأولان رهين لا الثالث)
لأن المراد أن يصير مع الثالث كائنين ، أخرج أحدهما الرهن دون الآخر وهي
الصورة الجائزة وإذا أدخل ثالثاً ولم يضع رهناً كانت الصورة كصورة اثنين
أخرج أحدهما فقط وهي جائزة . وقال مالك : لا يجوز الرهان أن وضعا
الرهن معاً ولو أدخل ثالثاً ، لأن الذي أخرج الرهن أن كان سابقاً عاد إليه

**فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُ الْأَوَّلِينَ أَخْذَهُمَا طَيِّبًا ، وَكَذَا الْمُدْخَلَ أَنْ سَبَقَهُمَا
وَلَا عَلَيْهِ إِنْ سَبَقَ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ بَأَن كَانَ جَوَادًا**

ما وقَّضَ وكان له ما وضع غيره أيضا وقد حصل له أجر التسبب إلى الجهاد وهو السبق فلا يأخذ ما وضع غيره لئلا يجتمع له في الشرع العوضان وهما الآن سبقه لغيره ورهن غيره مع رهنه ، بخلاف ما إذا وضع أحدهما فقط فإنه إن سبقه الآخر أخذ الرهن إذ لم يتسبب إلى الجهاد تسببا تاما لأنه لم يضع الرهن ، وحكمة المعاوضة إنما هي انتفاع كل واحد من المتعاضين بما بذل له والسابق له أجر التسبب إلى الجهاد (فَيَسْلُون) أفراسهم (فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُ الْأَوَّلِينَ) الآخر والمدخل (أَخْذَهُمَا طَيِّبًا) أي أخذًا طيبًا (بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ) أو أخذ طيبًا بأسكانها (وَكَذَا الْمُدْخَلَ أَنْ سَبَقَهُمَا) فإنه يأخذ الرهنيين وإن سبق المدخل أحدهما وسأوى الآخر أخذ مساويه رهن نفسه وقسمًا رهن المسبوق (وَلَا) عطاء (عَلَيْهِ أَنْ يَسْبِقَ) أي سبقه أو سبقه أحدهما ، وإن وضع أحدهما ، فقط سواء ادخلا ثالثًا أم لا ، وقال : أنى لا أرجع فيه أن سبقنى أخذه ، وإن لم يسبقنى بل استويينا ، أو سبقته ، فهو لمن حضر أو لمن تلالى في السبق أو لصاحبه جاز . وقال مالك : أن لم يكن إلا يجامل السبق والآخر معه وكان جامعه سابقًا أكله من حضر مسابقتهم ، ولا يأكل معهم لأنه بمنزلة الصدقة وقيل : يأكل معهم ولا يأكل المسبوق إلا برضاهم جميعًا ، والذي عندنا أن السابق يأخذ رهن نفسه (وَمَعْنَى قَوْلِهِ) أي قول المفسر المدلول عليه بقوله وفسر وهو النبي ﷺ إذ فسره في الحديث المتقدم عن جابر ، ويجوز رجوع الضمير إلى النبي ﷺ ، ويعلم ذلك بمطالعة الأصل ، وهو كلام (الإيضاح) وذلك قرينته وهو أول ، لأن لفظ لا يؤمن أن يسبق مذكور في الحديث بنفسه ، وفي كلام المصنف بهعناه إذ قال : والا (لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَسْبِقَ بَأَن كَانَ جَوَادًا) (بتخفيف الواو) أي حسنا كريمًا فهو

لا يأمنان سبقه فيذهب بهما فهذا حلال ، وإن كان بليداً بطيئاً فقد
أمناه كأنهما لم يدخلاه فهو قمار

نشط قوى ، والباء متعلقة بمحذوف خبر المبتدا الذي هو قوله معنى ، والأولى
استقامتها ويقول : أنه كان جواداً (بفتح همزة) أنه ، ولعله أراد زيادة
الباء في خبر المبتدا المجرد المثبت ، ولكن هذا لا يحسن (لا يأمنان سبقه)
أيهما (فيذهب بهما) أي بالرهنين (فهذا حلال وإن كان بليداً) أي عاجزاً
كأنه لا يبرح عن موضعه ، يقال : باد الشيء لزم موضعه ومنه البلد بمعنى القرية
مثلاً (بطيئاً فقد أمناه) أي زال عنهما خوف سبقه لهما ، بل جزماً أو رجحاً
ترجيحاً قوياً أن يسبقاه حتى (كأنهما لم يدخلاه) بينهما وكأنهما ادخلا حماراً أو
محوراً مما لا يكون سابقاً ولا يعتاد في القتال (قد) ذلك العقد الواقع بينهما
بالمسابقة بالرهن أو ذلك الرهان (هو قمار) إلى هنا انتهت تفسير قوله :
لا يؤمن أن يسبق ، وكذا تفسير قوله : يؤمن أن يسبق . لا فرق بينهما
إلا بالنفي والاثبات ، ومحط التفسير هو قوله : بأن كان جواداً إلى قوله :
فيذهب بهما ولو اقتصر عليه لجاز ولكنه زاد ما ذكره بعد لبيان كونه حلالاً حينئذ
وبيان ضد ذلك وقد يقال : منتهى التفسير هو قوله : فيذهب بهما ولفظ يسبق
مبنى للمفعول في الموضعين في الحديث موضع الاثبات وموضع النفي ، فمعنى
يؤمن أن يسبق أن القلب استوثق بأنه يكون مسبوقاً أو مبنى للفاعل ، أي
زال الخوف من أن يكون سابقاً للاستيثاق بأنه لا يكون سابقاً ، وهو معنى
مفهوم من اللفظ بلا تقدير لحرف النفي كتأوله تعالى : ﴿وَأَمْنُهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (١).
فلا يلزم تقدير أداة النفي هكذا يؤمن أن لا يسبق غيره أو يؤمن عدم سبقه
غيره ، وعبرة ابن حجر : وشروط بعض في المحلل أن يكون لا يتحقق السابق

(٢) سورة تريمس الآية .

• • • • •

والمتبادر منها أن المراد أنه لا يتحقق أن يكون سابقا ، وتسمية ما يؤخذ على السبق رهنا حقيقة لغوية على ما يظهر من الصحاح وغيره وهو أولى من أن يقال : استعارة من الرهن الذي هو أخذك ما لا ثقة به عما خرج منك ، وهو محتمل لشبهه به إذ في كل منهما وضع شيء في الخارج لا في الذمة يترتب التصرف فيه لمن وضع له على الشروط المخصوصة . والمسابقة جائزة بين الخيل وجائزة بين الابل ، وجائزة بين الخيل والابل ، ولا تجوز بين فيلين ولا بين غيل وغيره لأنه لا يقاتل على الفيل .

وفي الحديث عن أبي هريرة : « لا سبق الا في خوف أو حائر أو نصل » (١) أي سيف ، وتجوز أيضا في رمي السهم . كذا قيل . والمشهور أن النصل هو السهم . وأنه الجائز دون السيف والرمح . ومعنى المسابقة بالسهم أو السيف أو الرمح المسابقة المعنوية وهي أن يغلب صاحبه فتحمل عليه المسابقة بالحيوان حيث اجتمعا في كلام واحد فيعتبر من مسابقة الحيوان مسابقة الغلبة ، فيكون من عموم المجاز لا من الجمع بين الحقيقة والمجاز ، ولا يدخل الفيل في ذى الخف ولا الحمار والبغل في ذى الحافر لأنه لا يقاتل عليها . والحديث رواه الشافعي وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان وصححه . والصحيح في روايته فتح الباء في السبق وهو ما يجعل للسابق على سبقه ، ورواه بعض باسكانها على المصدرية ، والمعنى على الفتح أن العطاء لا يستحق الا في سابق الخيل والابل والنصال ، لأن هذه الأمور معدة في قتال العدو وفي بدل الجمل عليها ترغيب في الجهاد ، ولم يذكر الشافعي الفيل . وقال أبو اسحاق من قومنا : تجوز المسابقة عليه لأنه يلقي عليه العدو ، كما يلقي على الخيل ولأنه ذو خف والصورة النادرة تدخل على العموم على الأصح عند الأصوليين . وقال أحمد وأبو حنيفة وغيرهما : لا تصح

(١) رواه الشافعي وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان ومصححه .

• • • • •

المسابقة عليه لأنه لا يحصل الكر والفر عليه ، فلا معنى للمسابقة عليه ، فان قال قائل : فالإبل كالفيل في هذا المعنى ، فالجواب : أن العرب تقاتل على الإبل أشد القتال وذلك لهم عادة غالبية والفيل ليس كذلك . ومن قال بالأول قال : إنه يسبق الخيل في بلاد الهند وقيل أيضا : يقاتل على البغل . وعليه فتجوز المسابقة عليه بالرهن ، وقد اختلف : هل يسهم لمن قاتل عليه أكثر من قاتل برجله ؟ ولا خلاف في جواز المسابقة بلا أجر على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام والترامى بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب ، لكن قصّرَها مالك والشافعي إذا كانت بالأجرة على الخف والحافر والنصل وخصّها بعض بالخيل ، وأجازها عطاء في كل شيء ، قيل : اتفقوا على جوازها بعوضها إذا كان من غير المتسابقين كالإمام إذا لم يكن معهم فرس ، والجمهور على جوازها أن كان العوض من أحد المتسابقين فقط أو منه مع آخر من غيرهما أو من ثالث محتل ، ويجوز تعدّد الواضعين للرهن ولو ثلاثة فصاعدا أن ادخلوا آخر لم يضع أو ادخلوا أكثر ولم يضع المدخل ، ولا يجوز تعدّد الواضعين أن لم يكن آخر أم أكثر وأن وضع واحد جاز ، ولو كثر المدخلون (بفتح الخاء) قال بعض من كتب على رسالة أبي زيد عند قوله : ولا بأس بالسبق بالخيل وبالإبل وبالسهم ما نصه : إنما قال : لا بأس لأنه مستثنى من اللغو ، واللغو باطل ، وقد روى مالك في الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ « سابق بين الخيل الذي أضمرت من الحفاء ، وكان أمدّها ثنية الوداع ، وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى منسجد بنى زريق وأن عبد الله بن عمر كان ممن سابق عليها » ومثله في مسند الربيع ورواه الترمذي أن رسول الله ﷺ « سابق بين الخيل وراهن » وفيه ذكر الرهان وليس في حديث الموطأ والمسند ، والإبل بمعنى الخيل في هذا السياق ، والرهى بالسهم فيه تعريب للجهد ، وفي تعليل ذلك فضل

كبير بقصد الجهاد ، وفي الثلاثة حديث بجواز الرهن عليها بالمسابقة وبغير الرهن تجوز بالخيـل وبالأبل وبالسهم وبالحـمير وبالبغال وبالأقدام ، ولا تجوز عندنا بالرهن الا في الخيل والأبل والرمي بالسهم ، وأجاز الرهن محمد بن الحسن على مسابقة الأقدام ، وأجازت الشافعية الرهن على الحمير والبغال ، فإذا قلنا بجواز الرهن في مسابقة الثلاثة فيشترط تعيين الفرسين وجعل المعرفة بمسابقة الفرسين وان يسميا مبتدأ الغاية ومنتهاها ، وتعيين الرهن فلا يكون مجهولا وكونه حلالا يصح بيعه فلا يجوز بنحو ميتة وما لا يباع ولا يخلو من خمسة أوجه : الأول : ان يخرج الامام او غيره جعلاً من غير المتسابقين فيقول : من سبق اخذه فهذا يجوز باتفاق ، والثاني : ان يخرج أحد المتسابقين رهنا على ان لا يرجع اليه ان سبق ، فهذا جائز ايضا باتفاق ، والثالث : ان يخرج كل واحد منهما سبقا ولم يجعل بينهما محلاً على انه ان سبق أخذ الجميع فهذا لا يجوز باتفاق لأنه من الثمار ، والرابع : ان يخرج كل واحد منهما جعلاً ويجعل بينهما محلاً واحداً او اثنين وكلما كثر المحلون كان ابلغ في الجواز ، على انه ان سبق جاعلى السبق أخذ الجميع ولا شيء عليه ان كان مسبوقاً ومن كان سابقاً منهما أخذ الجميع فهذا هو الذى أجاز سعيد بن المسيب وبعض اصحاب مالك منهم ابن المواز وغيره ومنعه مالك في المشهور . والخامس : ان يخرج الرهن واحد منهما غقط والمحل بينهما على انه ان سبق الذى أخرج الرهن أخذه فهذا اختلف فيه قول مالك ، فمرة أجازته ، ومرة منعه ، فهذه خمسة أوجه في الخيل وفي الرمي ، فما يجوز في الخيل يجوز في الرمي بالسهم وفي الأبل وما يمتنع في الخيل يمتنع في هذين ، وقد ثل عليه الصلاة والسلام : « لا سبق الا في خف » او حافر او نصل « (١) » ، فالخف الأبل ، والحافر الخيل ، والنصل السهم ، فهذا دليل مالك على جواز الخطر بالثلاثة ، ولا تكون المسابقة في رمى الحجارة

(١) رواء ابو داود والنسائي .

• • • • •

ولا في رمي الرماح ، ولا يجوز ذلك الا في السهام ، وذلك على وجهين :
اما الى الغاية في المسابقة ، واما الى الاشارة في المصادفة قال بعض : يشترط
في الرمي كونه رشقا معلوما أو نوعا من الاصابة معينا من خرق أو اصابة
بلا خرق أو نحو ذلك مما هو معلوم عند اهله ، ويشترط تعيين المركب اذ
هو الركن الأعظم والله أعلم .

واذا أخرج شيء اشترط فيه التعيين لا التساوى ، وقيل : لا يجوز
على المفاضلة بل على التساوى فلا يخرج هذا خمسة وذاك عشرة أو سبعة ،
ومن شرط المحلل أن يكون فرسه مجهول الجرى وان علم أنه مسبق فهو
قمار ، واذا سبق المحلل أخذ الاجرة ، وان سبق أحد اللذين تسابقا أخذ رهنه
ورهن صاحبه ولا شيء للمحلل ، وان سبق المتسابقان معا أخذ كل رهنه ،
وان سبق أحدهما مع المحلل أخذ رهنه وقسم رهن صاحبه مع المحلل ، وان
وصلوا معا أخذ ذو الرهن رهنه ولا شيء للمحلل ، واذا تعدد المحلل قسم
المحللون ما يثبت لهم ان كانوا سابقين أو مع واحد ولا شيء لمن تأخر منهم ،
ولا تجوز الاجرة في السباق بما هو غناء كحفر بئر وخياطة ثوب ، وقيل :
تجوز . ويراعى في السبق سبق الأذن ، وقيل سبق الصدر ، وقيل سبق
الفرس ، مثلا كله حتى يكون عند مؤخرة رأس الآخر ، وان وقع الراكب
فجرى فرسه فكان سابقا فهل يُعَدُّ سبقا ؟ قولان ، وان تعثر أحدهما بالوقوع
هل يعذر فلا يؤخذ رهنه ؟ قولان ، وان أعثر أحدهما فرس الآخر عُذْرٌ من
عثر ، وان وقع واحد وركب فرسه الآخر وسبق كان الجعل لصاحب الفرس ،
ولا يراعى في الركوب كبير ولا صغير ولا سرج ولا غير سرج ، ويكره أن يركب
الصبي عليها . قال مالك : ويجوز ركوب الخيل بالمهاميز وان كان ذلك يؤذيها
وليس من تعذيب الحيوان النهى عنه .

قال بعض المالكية : ان كان مخرج السبق أحد المتسابقين فشرط جوازه

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

ان لا يعود اليه ، بل ان كان الآخر سابقا اخذه ذلك الآخر السابق ، وان كان مخرجه سابقا اخذه من حضر . واما المسابقة من غير جعل فلا يشترط فيه شيء ، فتجوز بين السفن والطير والأقدام والرمي بالحجارة والصرع كان في ذلك غرض صحيح لهما شرعا . واما اللعب بالحمام والرند والشطرنج والكعاب والأعواد والبيوت المرسومة في الأرض او في العود ونحو ذلك فلا يجوز ولو بلا جعل ، وهو كبيرة ، وقيل : غير كبيرة ان لم تكن على جعل وعنه عليه السلام : « من لعب بالرند فقد عصى الله ورسوله . وفي رواية : كانه غمس يده في الدم ولحم الخنزير » (١) وكان عند أهل بيت من دار عائشة رند ، فأرسلت اليهم : لئن لم تخرجوه لأخرجنكم من دارى . وكان ابن عمر يكسره ويضرب اللاعب به ، ويقال : الرندشين . وهذا كله في موطن مالك ، ويسمى الرند ايضا « بتقديم النون » . والرند : قطع تكون من العاج أو غيره ملونة يلعب بها ليس فيها كيس بل يرمى بها كاللعب بالكعاب بخلاف الشطرنج ، فانه عيدان يلعب بها فيها تدريب وكيس لا يحسنها الا ذكى القلب ولا يجوز بالمقامة ولا بغيرها . وقال بعض المالكية : ان كان بلا مقاهرة فان كان يدهن عليه ردت شهادته . وحد الادمان ان يلعب به مرتين في العام . وأن لعب به مرة في العام جازت شهادته وقيل : لا يجوز ذلك مطلقا . وقال الشافعى : يجوز اللعب به بغير قمار . وهذا في الشطرنج ، وكذلك يمنع غيره من أنواع الباطل كالكعاب وغيرها مما يشغل عن ذكر الله وعن الصلاة ويؤدى الى كثرة الادمان ، ولا يسلم عليهم حال اللعب بها ، ويسلم في غير الحال ويحرم الجلوس الى من يلعب بها ويكره النظر اليهم لئلا يشتغل خاطره أو يميل اليهم ، وثبت ان جليس القوم منهم ومن رضى بعمل قوم فهو شريك معهم ، ومن كثر سواد قوم فهو منهم والطبع يجبر والله أعلم .

(١) رواه مسلم .

باب

اختلف في أجره تعليم القرآن وكتابة المصحف وقسمة الأرض
وحساب بين قوم

باب

في بعض الاجارات المختلف فيها

(اختلف في أجره تعليم القرآن) وأجره مرصه وأجره تعليم كيفية الأداء
وأجره تعليم تجويده أو اعرابه أو قراءات القراء (وكتابة المصحف) كله أو
بعضه في الورق أو اللوح أو في غير ذلك (وقسمة الأرض) والنخل والأشجار
والدور والبيوت والآبار والأنهار وغير ذلك من الأصول وقسمة الدواب والحب
والسلعة والدنانير والدرهم وغير ذلك من العروض (وحساب بين قوم) شركاء
في الارث أو بالشراء أو بالهبة أو بغير ذلك . وكان ابن مسيرين لا يرى
بأجره القسام بأسا ، وسواء في ذلك الخلاف أن يأخذ الأجرة من أصحاب
المال المقسوم أو من بيت المال إذا جعل الإمام أو الحاكم للناس قسما
وفرض له من بيت المال أجره ، وهذا لا يأخذ من أصحاب القسمة وتحل
الأجرة للقسام ولو من مال اليتيم نصبه الإمام أو لم ينصبه ، وينبغي أن

والحجامة والرقياء

ينصب للناس من يقسم لهم ويكون عادلا لا غيره ولا عبدا ولا مكاتبا ولا محدودا في قذف ولا ذميا ، وجزأ أكل القسام طعام أحد الشركاء اذا صنعه لهم أو طعامهم اذ لم يكن رثوة ليحيف اليه لأن في القسمة شغلا عن الرجوع الي الأهل والتناول ، وتكون الأجرة على الرؤوس لا على السهام اذ قد يكون حساب القليل أشد . وفي اثر قومنا : أجرة القسام ومن يعدل السهام على الرؤوس في القول الذي عليه العمل وكذا أجرة الكاتب للقسمة . وقيل : على السهام ، فمن له نصف فعليه نصف الأجرة ، ومن له ربع فعليه ربعها وهكذا ، قال العاصمي :

وأجر من يقسم أو يعدل على الرؤوس وعليه العمل
كذلك الكاتب للوثيقة للقسامين مقتضى طريقه

وأجرة كليل الزرع ، ويقال لكيل الزرع التكسير تؤخذ من بايع . قال
العاصمي :

وأجرة الكيال في التكسير من بايع تؤخذ في المشهور
كذلك في الموزون والمكيال الحكم ذا من غير ما تفصيل

(والحجامة) (بكسر الحاء وتخفيف الجيم) وهي استخراج الدم بالآلات
(والرقياء) هي الاعتصام في ازالة مرض أو جنون بالقرآن أو بكلام ذكر .
ولا تجوز بما فيه شرك وتكون الرقيا بنفث وبلا نفث وكلتاها يجوز الأجر
عليها قال ابن عباس رضي الله عنهما : ان نفرا من الصحابة مروا بماء أى :
بحى من احياء العرب فيه لذيغ أو سليم ، فقال رجل من اهل الماء : هل

على بيوت مكة وأرضين ومياه

فيكم من راق ؟ فانطلق رجل منهم فجعل يقرأ فاتحة الكتاب ويجمع بزائه وينفل فيه ، فبرىء ، فأتوا بالشاة فقالوا : لا تأخذوها حتى نسال رسول الله ﷺ ، فسألوه ، فضحك ، فقال : ما أدراك أنها رقية ؟ أصبتم ، خذوها واضربوا لى سهمها ، ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله عز وجل [ورواه في القناطر] وعن أبى سعيد الخدرى أن ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا في سفر فمروا بحى من أحياء العرب فاستضافوهم ولم يضيفوهم ، فقالوا لهم : هل فيكم من راق فإن سيد القوم لديغ أو مصاب ، فقال رجل منهم : نعم ، فأتاه فرقاه بفاتحة الكتاب فبرىء الرجل فأعطى قطيعا من الغنم ، فلم يقبلها ، فقال : حتى أذكر ذلك لرسول الله ﷺ فأتى النبى ﷺ فذكر له فقال : يا رسول الله ما رقيت الا بفاتحة الكتاب فتبسم رسول الله ﷺ فقال : ما أدراك أنها رقية ؟ ثم قال : خذوا منهم واضربوا لى معكم بسهم . وفى رواية : قد استضافناكم فلم تضيفونا لا نفعل حتى تجعلوا لنا جملا وأنهم قالوا : قد أعيننا امره فلم يشف برقيانا فهل فيكم راق فقالوا : استضافناكم الخ . وفى رواية : أعطوه ذلك القطيع من الغنم . فقال أصحابه : نفسه . فقال : لا حتى نسال رسول الله ﷺ ، ومن حديث ابن عباس فقال : يا رسول الله آخذ على كتاب الله أجرا ؟ فقال : « ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله » فقومنا يستدلون بظاهر الحديث على جواز الاجرة على قراءة القرآن وتعليقه ، وأقول : يحتمل أن يكون المعنى أن أحق ما أخذتم عليه أجرا عمل وافق كتاب الله . ومن ذلك الموافق لكتاب الله المسح باليد والنفث ، ولا تجوز الرقيا بما لا يعلم معناه مخافة أن يكون فيه شرك الا ان جاءت على يد ثقة . وذكرت طرفا مما يتعلق بذلك فى « تحفة الحب فى أصل الطب » (وعلى بيوت مكة) ودورها وبنائها (وأرضين) من مكة وغيرها (ومياه) منها ومن غيرها ، والمراد جنس ارض مكة ومائها

• • • مُغْزِل : على القرآن سحت ، وقيل : حلال إن لم تشتترط

وكذا غير مكة ، وكذا اختلف في شراء ذلك وبيعه (فقيل) : الأجرة (على) تعليم (القرآن) ونحو تعليمه (سُحِّت) (يضم السين واسكان الحاء ويضعهما) أى حرام ، سُمى الأجرة عليه سُحِّتَ لأنها سُحِّتَ البركة أى : تقطعها من أصلها ، فيجب ردّها ، ومن لم يجد أن يتعلم إلا بها حلّ له إعطاؤها وحرم أخذها ، وكذا ما ذكر في الباب وسائر الطاعات وما يحتاج إليه ، لأن القرآن دين الله ، وبيع الدين لا يجوز ، والأكل بالدين حرام .
وقيل : حلال ولو اشترطت ، لحديث صحيح الربيع بن حبيب رحمه الله وغيره من الصحاح : أن امرأة وهبت نفسها للنبي ولم يقبلها ، غزوها لرجل لا يجد ما يصدقها بسور من القرآن ، فجعل تعليمه إياها تلك السور سداقاً لها لكن في رواية قال : لا يحل ذلك لغيرك ، وأيضاً هو لا يجد شيئاً ولو خاتم حديد ، وبحديث « أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله » (١) لكن تقدم تأويله بأن المعنى أحق ما أخذتم عليه أجرا عمَلٌ وافق كتاب الله ، وأعطى الحسن عشرة دراهم على التعليم (وقيل حلال إن لم تشتترط) وهو قول محمد بن محبوب رحمه الله . وقال أبو إسحاق : تجوز الأجرة على تعليم القرآن على اشتراط أجرة معلومة ومقدار معلوم من القرآن ، قال : لو أهدى إليه من مال اليتيم على تعليم القرآن فلا بأس عليه ما لم يشترطه ، انتهى .

وأما الإهداء من مال البالغ العاقل بإمره وإهدائه بنفسه فمن باب أولى ، وبلتحق بالطفل من بلغ ولم يؤنس رشداً فلقتائه عمل المصلحة له ، ووجه كون كلام ابن محبوب قولاً بإجازة الأجرة على القرآن أنه فرض المسألة في كون الإهداء على تعليم القرآن والمعلم عالم بأن الإهداء على التعليم .

(١) متفق عليه .

• • • • •

وفي « السير » في مناقب أبي عبد الله بن سودرين قال : وقد اجتمعت
بوزجلان في المسجد الكبير جماعة من المشايخ : أبو عبد الله محمد بن بكر ،
وعبد الله المديوني ومحمد بن سودرين ، وعبد الله بن زوزرتن وغيرهم ،
فسألهم رجل عن مسألة وهي الأجرة : هل تؤخذ على تعليم القرآن ؟ فقال
أبو عبد الله بن بكر المديوني : أجب ، فقال : نعم إن لم تؤخذ عليه ، فعلى
من تؤخذ إذاً على رعى البقر ؟ فسكت العلماء توقيراً له ، وإن لم يحسن في
الجواب لجواز الأجرة على رعى البقر بالاجماع ، ولعله يريد على تعليم
الحروف والأدب . قال أبو العباس : العذر له أنه لو منعها كان ذلك ذريعة
إلى ترك التعليم فيفضي إلى تمام الجهل ، وتصيير الناس أميين اهـ .

وظاهر سؤال الرجل أنه سأل على أجرة تعليم القرآن لا على تعليم
حروفه ، فكان جواب المديوني على أجرة تعليمه بالجواز ، لأن السائل قال :
تعليم القرآن ولم يقل تعليم حروف القرآن وأدبه ، وإنما سألهم توقيره
لاختلاف الأمة في ذلك أو لأنه اجتهداه وتوجيهه كلامه بتقدير حروف القرآن
وأدبه خلاف الأصل لأن الأصل عدم الحذف ولكن ارتكبه من وجه كلامه به لأن
المذهب تحريم الأجرة على تعليمه وظهور تحريمه ، فكان ذلك كالتريئة على
الحذف لكن المتبادر أن لو كان هذا المحذوف مراد السائل لذكره فيها يتبادر ،
بل لو أراد هذا لضعف كلامه جداً لأن مرید التعلم للكتابة إنما يريد تعلم كتابة
الحروف مطلقاً لا حروف القرآن خصوصاً ، ودعوى أن المراد خصوص حروفه
باعتبار ما يكتب ممالاً وما يكتب غير ممال ، وما يكتب بخلاف السواد من
الحذوفات وما يكتب بالعد ونحو ذلك تكلف . وأما العذر بأن ترك الأجرة يفضي
إلى ترك التعليم ، وتركه يفضي إلى صيرورة الناس أميين فلا يبيع أخذ

• • • • •

الاجرة للمعلم بل يبيح أن يعطيها المتعلم ، ومعنى قول المديوني ، أتجوز على رعى البقر ؟ أتجوز على رعيه وحده دون تعليم القرآن ، فلا يستشكل بأن الاجرة على رعيه مُجمع على جوازها والله أعلم .

قال الشوشاوى وغيره : أما حكم تعليم القرآن بالاجرة ففيه بين العلماء ثلاثة مذاهب : الجواز مطلقا ، قاله مالك ، والمنع مطلقا قاله ابو حنيفة . الثالث انه يجوز على وجه الاثابة دون الاجارة ، قاله بعض العلماء ، وأما الأصل فيه فمدليل أبى حنيفة القائل بالمنع مطلقا القرآن والحديث ، فالقرآن قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ ﴾ (١) والحديث قوله ﷺ : « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً » (٢) فأمر بالتبليغ دون الاجارة روى عن 'عبادة بن الصامت رضى الله عنه انه قال : علّمت القرآن لرجل فأعطاني قوسا أجاهد به ، فأعلمت رسول الله ﷺ ، فقال : « أتريد أن تطوّق بطوق من النار يوم القيامة » ؟ .

وفي الديوان : علّم رجل "رجلا" السورة من القرآن على أن يعطيه قوسا وسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال له : « لو أخذته لقلّدتك الله به قوسا من نار يوم القيامة » وحمل مالك هذا كله على أول الاسلام لقلة القرآن في أول الاسلام . قلت : وايضا الآية نفت سؤال الاجرة وليست فيها تحريمها . ومدليل من قال : يجوز على وجه الاثابة ولا يجوز على وجه الاجارة قوله ﷺ : « أحق ما أكرم عليه الرجل كتاب الله » وان القرآن أجل وأعظم من أن تؤخذ عليه الاجرة ولكن يعتقد فيها يعطى على تعليمه انه اثابة لا اجارة . ومدليل

(١) الانعام : ٩٠ .

(٢) رواء البخارى والترمذى واحمد .

مالك الغائل بالجواز مطلقا قال : وهو القول الصحيح : القرآن والحديث والعمل والنظر ، فدلّل القرآن قوله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ (١) وإى برّ اعظم من كتاب الله عز وجل ، ودليل الحديث قوله ﷺ : « أحق ما أخذتم عليه اجرا كتاب الله عز وجل » [رواه البخاري ومسلم] .

وروى أن امرأة أتت إلى رسول الله ﷺ فقالت : انى وهبت لك نفسى فأعرض عنها فأعادت ثانية ، فقال له رجل من أهل المجلس : « ان لم تكن لك بها حاجة فزوّجنيها يا رسول الله » فقال : « هل معك شيء » ؟ فقال ليس معى شيء الا ازارى هذا ان دفعته اليها بثيت بلا ازار ، فقال له : « التمس شيئا ولو خاتما من حديد » فقال : لم اجد ، فقال : « هل معك شيء من القرآن ؟ » قال : نعم ، معى منه كذا وكذا . فزوّجه النبي ﷺ على ان يعلمها ما معه من القرآن « (٢) . فهذا الحديث يدل على جواز تعليم القرآن بالاجارة ، ويدل على جواز النكاح بتعليم القرآن صداقا ولكن لم يأخذ به مالك في النكاح على مشهور مذهبه ، وفي المذهب قول شاذ بجوازه في الصداق ، ودليل العمل أن علماء المدينة جوّزوه واعطى سعد بن ابى وقاص الاجر على تعليم بنيه ، وقد علم عطاء في مبدأ امره باجرة ، وكذا غيره قال مالك : لم يبلغنا أن احدا كره تعليم القرآن أو الكتابة باجرة . وإما الوجه الذي تجوز الاجارة على وجه الأجر أو على الجعل على قولين : الجواز ، والمنسج وظاهر كلام أبى محمد في الرسالة الجواز لقوله : « ولا بأس بتعلم المعلم على الحداق وهو ظاهر المدونة ، ودليل جوازه القياس على الجعل في غير هذا الباب ، ودليل المتع أنه مجهول لا يدري هل يتحقق الصبى أو لا يتحقق وعلى

(١) المائدة : ٢ .

(٢) رواه البخاري وأبو داود واحمد .

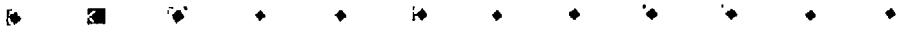
تقدير التحديق متى يتحقق ، قال بعضهم : الاجارة في ذلك وجه جائز باتفاق ، وهو الذى عين فيه الاجل والاجرة بلا تردد في اعطاء الاجرة مثل ان يقول للمعلم : 'نجاعلك' على تعليم اولادنا على سنة اشهر مثلا بكذا وكذا ، او كل سنة بكذا ، او كل شهر بكذا ، ولا يحتاج الى اختبار عقل الصبى وليس للمعلم الخروج قبل تمام الاجل وليس لاصحابه ان 'يخرجوه او يخرجوا' اولادهم قبل الاجل لانه اجارة حقيقة ، فان اراد المعلم الخروج قبل الاجل فلا شيء له ، ومن هذا الوجه اشبه الجعل ، وان ارادوا اخراجه فعليهم جميع الاجارة ، ومن هذا الوجه اشبه الاجارة الا اذا قالوا للمعلم : 'نؤاجرك كل سنة بكذا او كل شهر بكذا ، فلكل واحد الترك متى شاء ، وللمعلم الاجرة بحساب ما علم . واما وجه لا يجوز باتفاق وهو الذى عين فيه الاجل والاجرة مع التردد في الاجرة مثل ان يقال : 'نؤاجرك على تعليم اولادنا سنة او شهرا مثلا بكذا وكذا ان يحدثوا ، فان لم يحدثوا فلا شيء لك وله اجرة مثله ما لم تكن الاجرة اكثر من المسمى ، نعم اختلف فيما اذا كان الصبى يتحقق في ذلك الاجل بالجواز والمنع مثل ان يقال : 'نؤاجرك على تعليم هذا الصبى سنة حزبا واحدا او حزبين او شبه ذلك من القلة ، فاذا قلنا بالجواز فلا كلام ، واذا قلنا بالمنع فللمعلم اجرة مثله ما لم تكن الاجرة اكثر من المسمى . واما وجه "مختلف فيه وهو الذى لم يذكر فيه الاجل وهو الجعل المحض مثل ان يقال : 'نجاعلك على تعليم اولادنا حتى يتحققوا القرآن كله او يقال : حتى يتحققوا بعضه او يقال : حتى يتحققوا الكتابة ، فان تحدثوا اعطيتك الاجرة والا فلا شيء لك . فقول بالمنع لان من شرط الجعل ان يكون في شيء لو تركه المجهول له لم ينتفع به الجاعل ومنع ايضا للجعل اذا لا 'يدرى هل يتحققون ومتى يتحققون ، فان اتم العمل فاجر مثله والا فلا شيء له ، وقيل اجر مثله ، وقيل بالجواز للضرورة ، ولو وجد العمل

• • • • •

عليه بشرط اختبار الصبي هل هو نبيه" أو بليد" ؟ قال ابن شاش في « الجواهر » : خمس مسائل مترددة بين الجمل والاجارة : مشاركة المعلم على الحداق ، أو مشاركة الطبيب على البرء ، واستخراج الماء والمغارسة ، وكراء السفينة . وأيام التعليم السبت والأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء وذلك أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر عامر بن عبد الله الخزاعى أن يلازم الصبيان للتعليم بعد صلاة الصبح الى الضحى ، ثم من الظهر الى صلاة العصر ويريحون في بقية النهار ولا يلزمه تعليمهم بالليل الا بشرط أو عادة . قال أبو عمران الفاسى : لا يجوز له حضور الجفارة ولا عيادة المريض وقت ملازمته الصبيان ، قال صاحب « الحال » : ويطلقهم بعد المحو (١) للافطار وقبل الظهر للغداء الكبير ، وبعض الراحة في العشية بحسب طول النهار وقصره . ووقت التعليم النهار دون الليل ووقت التسريح يوم الخميس ويوم الجمعة بعد كتبهم الألواح وتصحيحها وتجويدها يوم الخميس ولا يرجعون الى المكتب الا صبيحة يوم السبت بهذا أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه عامر بن عبد الله الخزاعى ، وذلك انه خرج الى الشام عام فتحها ، فغاب عنها شهورا ، ثم انه رجع الى المدينة وقد استوحش الناس منه ، فخرجوا الى لقائه فأول من سبق اليه الصبيان لسرعتهم ونشاطهم فتلقوه على مسيرة يوم ، وكان ذلك يوم الخميس وبات معهم في الطريق ليلة الجمعة ودخل معهم المدينة يوم الجمعة قبل الصلاة ، فقال للأولاد : انتم تعبتم يوما في الخروج ويوما في الدخول وقد جعلت لكم يوم الخميس ويوم الجمعة وقت تسريح وراحة لكم ولن بعدكم الى يوم القيامة ، فدعا بالفقر من أمات سنته وبالغنى لمن أحيها .

وفي شرح الرسالة : بطالة الصبيان على العرف جائز ، والعرف في سائر

(١) كذا في الاصل ، ولعل موابها : النجر .



البلاد أيام الجمع والأعياد ، وفي مصر نصف يوم الخميس أيضا ، وقيل : يجوز للمعلم ترويح الصبيان يوما أو يومين . قاله أبو اسحاق التتسي . وقاله « سحنون » في أجوبة القرويين . وقال أبو عمران : يجوز بعد يوم الفطر في يوم أو في يومين أو ثلاثة ، وفي عيد الأضحى إلى خمسة ، ولا يجوز للمعلم أن يغيب إلى قرية يوما أو يومين اثنين أو ثلاثة ليصلح ضيعة ، لأنه لا يجوز للقاضي والقاضي أجير للمسلمين كلهم وهو قريب منه ولا يؤذن لهم بأكثر من ثلاثة أيام إلا بإذن آبائهم بخلاف أيام الأعياد ، فيؤذن لهم بلا إذن ، وحكم التسريح للحدقة محدث وتعطيل لا يجوز للمعلم أن يشترطه على الإباء قاله صاحب « الحل » وأما حكم الحدقة التي يأخذها المعلم ، ففي وثائق الجزرى أن الحدقة لازمة شرط أو عادة قال ابن يونس : يقضى بها بالضرب والسجن إذا كانت بشرط أو عادة ، وأما موضع الحدقة في القرآن ، ففي أجوبة القابسي : إذا عرف الصبي الكتابة وأخذ آيته للمعلم ثمانية دراهم ، وإذا بلغ سورة الملك فله أربعة دنائير ذهباً ، وإذا بلغ سورة الفتح فله ثمانية دنائير ذهباً ، وإذا بلغ سورة مريم فله اثني عشر دينارا ذهباً قال صاحب الحل : هكذا الحكم إذا كانت القراءة بتلقين بلا كتب ولا لوح . وفي « أجوبة القرويين » : للمعلم حدقة الختم إذا أتم الصبي ثلاثة أرباع القرآن ، وقيل : إذا أتم ثلثي القرآن ، وقيل يكتب أول آية من سورة البقرة ، وقيل يتم سورة البقرة ، وقيل ليس في الفصل حدقة ، وقيل لا حدقة إلا حدقة الختم ، أعنى ختم القرآن كما في « أجوبة القرويين » من سحنون : وإنما قلنا للمعلم : حدق الختم إذا أتم ثلاثة أرباع القرآن أو ثلثيه أو يكتب أول آية من البقرة على ما تقدم ، لأنه بمنزلة المدبر أو أم الولد إذ للسيد انتزاع ما لها ما لم يمرض ، والمذهب الأباضي الوهبي أن أم الولد أمة إلا أن عتقت بوجه من وجوه العتق كان يرثها أو بعضها ولدها والمشهور أن الحدقة غير محدودة كما في « العتبة » ، ولكن يرجع الأمر فيها للعرف والعادة والمروءة

والمالية وكثرة الحفظ وثقلته فتكثر بكثرة الحفظ وتقل بقلته قال ابن حبيب :
يقضى بالحدقة على قدر مال الأب وحفظ الصبي وتجويده الا أن يشترط الأب
تركها ، وان أخرجه أبوه من عند المعلم ، فان بقى من محل الحدقة يسير
فهى لازمة له ، وان بقى سدس ونحوه لم يلزمه شيء الا ان اشترطها المعلم
في الاول ، واذا ترك الأب تعليم ولده من شح قبح فعله او لعلته عذر
وان لم يكن له أب ، فان كان للصبي مال فليوسع وليه في تعليمه ، وان لم
يكن فالتأضي ، وان لم يكن فجماعة المسلمين ، وان لم يكن فأمه
وأقربه الأقرب فالأقرب . ومن غروض الكفاية تعليم من أسلم ما
يصلى به وترك تعليم الخط للأنثى ، والرسائل والشعر أحسن ، واذا
لم يعرف شيئاً لا حروفاً ولا هجاء ولا غير ذلك ، فلا حدقة له ، قال سحنون
في أجوبة القرويين : لا شيء للمعلم في صبي لا يهجو ولا يفهم حروف القرآن ،
واذا أخطأ الصبي وانتقل من غير مثالبه ، فان كان قليلاً ما لا يسلم منه
الا الحفاظ المعدودون لم يضر ذلك بالحدقة ، وان كثر فلا حدق واذا تداولوا
صبياً فالحدقة للذى ختم عنده قاله سحنون في أجوبة القرويين . وقيل لمن تعلم
عنده الأكثر وقيل لكل واحد بقدر ما تعلم عنده ، ويستحق المعلم الحدقة اذا
بلغها ، وقيل اذا بقى لموضعها أقل من الربع وقيل اذا بقى لموضعها ربع وقيل :
ثلث واذا أعاد القرآن للمعلم الحدقة أيضاً قاله سحنون في « أجوبة القرويين » .

وقال صاحب « الحلل » : لا حدقة اذا أعاد . قال أبو عمران الفاسي
وأبو عمران الرجزى : يجب شرط المعلم على من سكن ذلك الموضع أصلاً
أو طارئاً وقال التونسي : يجب على من له ولد ، ووجه الاول أن النفع عائد الى
الكل ، واذا لم يعقد مع المعلم وأراد الخروج فان بلغ ثلاثة أشهر فانشط لازم ،
واذا مرض المعلم قبل تمام المدة حوسب بوقت المرض لا باستدراكه لان الاجل
معيّن . وقد غابت بعضه فالموقت به يفوت بفوته ولأنه أيضاً فسخ دين في دين

(١) كذا في الاصل .

وجوزت على تعليم الصناعات ولو خطأ ، ومنعت ، والمختار الجواز على حرز الأطفال

ذلك والكتابة على رسم المصاحف وينهى عن تعليمهم أبا جاد ونحوه مما هو وسيلة الى الدخول في علم النجوم وأحكامها والحدقة ظاهرا هي حفظ القرآن في صدره ، ونظرا هي أن يقرأه في المصحف فان شرط الحدقة في سنة مثلا لمقيل : لا يجوز كخياطة ثوب في يوم ، وقيل : يجوز هذا دون ذلك ، فان تم الاجل فلم يتحقق فلم أجر مثله ، وان غرط المعلم أدب وان اعتذر ببلادة الصبى اختبر ، فان صح ما قال فله من الأجرة بقدر ما علم وينظر الى تعب الأول وتهذيب الثانى (وجوزت) أى الاجارة (على تعليم الصناعات) المباحة والمشروعة (ولو خطأ) لأن التعليم من نطق اللسان والنطق من الاعمال ودأخل في العمل الذى يثاب عليه ويعاقب ويسمى كسبا وقد مر عن بعضهم ان للطوائف أجرة اذا باع باللسان ولم يمش (ومنعت) أى ومنعها بعضهم لانه ليس فيها عمل الجوارح غير اللسان ، والصحيح جوازها لأن النطق عمل فهو مؤثر في البدن حتى انه اذا أكثر الانسان التكلم عيب ويصفر ويهزل بكثرة الصياح ويكون منه الصداع ، فان كان في تعليمه يمشى أو يشير بيده أو رجله أو يحمل ليراه فيتعلم بالأجرة أو مشى الى موضع التعليم لحاجة المتعلم فله أجرة عمله ، جزما ، وفي أجرة المتكلم القولان وذلك لأن الاداة مال وهى مما ينقص ، وان عمل بها المتعلم لأحد بأجرة فالأجرة له لا لصاحبها لانه عمل بيده ولأن صاحبها قد كانت له بها أجرة ، وكذا ان عمل بها لنفسه في ماله أو جربها مالا بالصنع بها ، ولو كان الشرط على ذلك قيل : ان كان الشرط فهما عليه لانه لم يحل حراما ولم يحرّم حلالا (والمختار الجواز) أى جواز الاجرة (على حرز الأطفال) ومن ينزل منزلة الطفل من البالغ لأن الحرز عمل اذا كان يخلق عليهم الباب أو يركب من خرج منهم بالانتقال من موضعه ويراقبهم فهو كالشيف

وبرى الاقلام وتسطير الواهم لا على التعليم ، وهى عليه ممنوعة ، ولا يأخذ معلم على ختمة وولادة وقدم من سفر ما يجعله عند ذلك

والراعى (وبرى الاقلام وتسطير الواهم) ونحو ذلك مما هو عمل غير عمل اللسان لانه ان لم يسطر له سطر هو معوجاً بل اولى من ذلك يعتبر تسطيراً له بحسب تجدد احواله من حفظ وعده ، وصعوبة حفظ ما يكتب وسهولته فيكون عدد السطور يقل ويكثر بحسب ذلك فيكون يختبره ويسوسه . (لا على التعليم) ماذا كان يعلمهم ويفعل ذلك فله الاجرة بحسب ذلك لا بحسب التعليم . (و) الاجرة (هى عليه) اى على التعليم (ممنوعة) وهو المذهب وكل ما مر من امر الحقة فهو من اقوال قومنا ، واما الاهداء ولو من مال اليتيم فحائز لمن يفعله وكذا كل ما لا يعد من الأكل بالدين ، وثبت عندنا بطالة الصبيان يوم الخميس ويوم الجمعة على حد ما مر عن الشوشاوى (ولا يأخذ معلم على ختمة) كما يفعله قومنا على الحقة وقد مر ، وانما سقته لك لان المصنف ذكر قولاً بالجواز واحتمال كلام المديونى رحمه الله اياه (وولادة) ولادة المعلم او ولادة ابيه الصبى او قائمه او من كان من اهله (وقدم من سفر) قدم ابيه او قائمه او من كان من اهله . (ما يجعل له عند ذلك) لانه مداراة ، وان اطمأن قلبه الى ذلك وعلم برضاهم بذلك بلا كراهة فله اكله وتملكه ولا على تاديبه . وقال الشوشاوى وبعض شراح الرسالة : ولا يقضى بالعطية فى مثل الاعياد والمواسم ، وتستحب ، واما اعياد النصارى واليهود فلا يجوز الاهداء فيها على رسمهم ولا قبول هداياهم فيها لان ذلك تعظيم الشرك ، وكثير من الناس يقبل ذلك منهم كميد الفطر عند اليهودى قال بعض الشيوخ : اذا قلنا يقضى بالحقة فمات الاب قبل اخذها والقضاء بها فلا شيء للمعلم على الورثة ، وكذلك اذا مات المعلم فلا شيء لورثته على الاب ، وسئل سحنون عن ترك ابنه يشغل بالمعلم ويتوم بها عليه من العمل : الله فى ذلك اجر ؟ فقال : أجره فى ذلك اعظم من

- 0 -

لا يكون في خروجهم اذية لهم وان لا يخرجهم حتى يستأذن آباءهم اما عند الوقوع واما عند المشاركة ، وان يكون ذلك بطيب نفس المعطى وان لا يبعثهم حتى يبعث اليه العروس والنفساء وان يخرجهم في وقت لا يضرهم بهم كالخميس ، والوقت الذي لا يكونون عنده في المكتب وان انخرم شرط " حرم ذلك وخرج فاعله وان لم يسو " بينهم بأن غفّل من أحسن اليه منهم فجرحة في شهادته وامامته ، وعنه عليه السلام : « شرار معلمين صبيانكم اقلّهم رحمة لليتيم واغلبهم للمسكين » (١) ويجوز ارسال بعض الصبيان الى بعض ان قرب الموضع وله ان يستخلف بعضاً منهم اذا خرج لما يعرض له ان كان ذلك نادراً وان تطوع بشيء للمعلم زيادة على أجرته فقليل : يجوز لأنه كالتطوع بشيء بعد انعقاد البيع أو الصرف ، وقيل لا ، ولا يحاسبونه بالزيادة لأن أجرته ليست أجرة صحيحة بل مزجت بالمعروف لأنها واجبة على من ليس له ولد ، ولأجل هذا جاز له بيع الطعام الذي يأخذه ممن ليس له ولد قبل قبضه على المشهور وقال بعض : لهم ان يحاسبوه بما زادوا تطوعاً على أجرته ، وسبب القولين : هل تلحق الزيادة بعد العقد بالعقد أم لا ؟ واعلم أنه لا حد فيها يتعلم من القرآن لاختلاف العقل والأحوال ، وقيل محدود بخمس آيات ، لقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه « تعلموا القرآن خمس آيات خمس آيات ، فان جبريل عليه السلام انزل على محمد عليه السلام خمس آيات خمس آيات ، ولأن الأمور الخمسات مألوفات في الشرعيات فمن ذلك بنى الاسلام على خمس ، وجعلت الفنائم خمسة وجعلت زكاة الأبل والبقر في خمسة وجعلت شهادة اللعان خمسا ، وجعلت القسامة خمسين ، وجعلت الأصابع والبنان خمسا خمسا ، وذكر في القرآن من عدد الأنبياء خمسة

(١) موضوع كما في اللام المضمومة .

• • • • • • • • • •

وعشرين ، وجعل اولو العزم خمسة ، وكلمات ام القرآن خمسا وعشرين *
 واسماؤه تعالى في القرآن خمسة ، وكلمات سورة الاخلاص خمس عشرة ،
 وعدد آيات سورة الفلق خمسا وكذا سورة الناس .

وحكم مداد الصبيان الطهارة ، وكرهه ابو عمران الفاسي : ونجسه ابو عبد الله
 محمد بن ياسين الرجرجي ، والخلاف فيمن لا يتحفظون عن النجس .

وصفة تأديب الصبي الضرب المتوسط لا شديد ولا خفيف ، والصحيح ان
 ذلك يحبسه ، فبعض لا يمثل الا بالضرب الشديد ، وبعض بالخفيف وبعض
 بالشتم فلا يضرب ، وبعض بلا شتم فلا يشتم ولا يضرب ، والضرب بسوط رطب
 ليّن عريض قاله صاحب «الحلل» . لكن قاله في ضرب الصبي على ترك الصلاة ،
 ويضرب فوق الظهر على الثوب أو المقعدة أو الكتف أو الصدر أو العضد أو
 الذراع بسوط ليّن . قال صالح «الحلل» من المالكية : او على باطن القدمين
 مجردين لكن قال : هذا انما هو على ترك الصلاة ، ويضرب على الصلاة واللوح (١)
 والشتم والكذب والهروب من المكتب وعقوق الوالدين ومخالطة اقران السوء وغير
 ذلك من المظالم . قال ابن القاسم : زمان الضرب عشر سنين ، وقال اشهب :
 سبع سنين ، هذا على الصلاة ، وعندنا يضرب على غير الصلاة لسبع سنين ،
 قيل : يضرب على الصلاة ثلاثة أسواط ، وعلى اللوح بخمسة ، وعلى الشتم
 سبعة وعلى الهروب من المكتب عشرة ، وقال ابن أبي زيد : يجوز على البطلالة
 عشرة وعلى القراءة ثلاثة ، وان جاوز فعليه دية ما اصاب ، قيل : وللزواج
 ضرب زوجه اذا عصته عشرة ، وما زاد تقتص به منه ، وقال اشهب : على
 السب سبعة ، وعلى الهروب من المكتب عشرة ، وعلى الحفظ ثلاثة ، قال
 تومنا : ولا يكون الضرب الا اسفل القدمين ، قال اشهب : ان جاوز ثلاثة على

(١) كذا في الاصل ولعل مواهبها : الصوم .

ومنعت على كتابة مصحف ، وجوزت فيه على عمل وحسنه ، لا على سبب القرآن

ظاهر القدمين اقتصر منه لانه تعدى ، ولا يضرب على البطن . قال بغض
ثومنا : ولا على الظهر ، ولا ضمان على ما تولد من الضرب الجائر ، ولزم
الضمان على نفس الضرب الممنوع وعلى ما تولد منه ، قيل : يضرب الصبي
على التعلم ولا يرشى ، قاله ابن القاسم وأشهب ، وقيل يرشى ولا يضرب ، وقيل :
لا يرشى ولا يضرب بل يضرب والقول بأنه يرشى ضعيف ، لانه قد يكسل بعدم
الاعطاء ويكون عمله غير خالص وقالوا : ذلك فى الصلاة ، وكان لبعضهم ولد
نامت عن الصلاة فأجره أبوه بشيء معلوم فلما حلّ الأجل تقاضاه فامتنع الأب
من اعطاء الأجرة فقال : صلاتك لنفسك ومالى لماذا ! فقال له الولد اذا كان
تصدقك هذا فوالله ما صليتها لك بطهارة ، يأخذ المعلم من أحباس المسجد ،
وقيل ان كان مؤذنا أو اماما يأخذ الزكاة ولو كان غنيا ، وكذا العلماء الذين
فيهم نفع الاسلام كالقضاة والمفتين والمدرسين والمؤننين والائمة قاله الغزالي .
قال اللخمي : جاز للعاملين ولو كانوا اغنياء فأولى للعلماء ولو كانوا اغنياء ،
وكذا أجازها سحنون . (ومنعت على كتابة المصحف) لئلا يكون كبيع الدين
والاكل به ، وجازت على شكله ونقطه وتبين أرباعه وأحزابه وأثمانه وأعشاره
ونحو ذلك كالأيات والوقوف (وجوزت فيه على عمل وصنعة لا على سبب
القرآن) وكذا الخلف فى بيع المصحف ، والتفقت المالكية على جواز بيعهما
واختلفوا فى اجارة المصاحف ، فأجازها ابن القاسم ، ومنعهما ابن حبيب ،
ومذهبا : المنع قاله فى « الديوان » : لا يجوز كراء المصاحف ولا الكتب لمن
يقرا فيها ، وذلك ثمن العلم ونهى رسول الله ﷺ عن ذلك اهـ .

وفى « التاج » : اجرة المصحف لمن يقرا فيه قيل مكرومة ، وقيل جائزة

على قسمة وحساب على عمل ، لا على تعليم ، وعلى رقيا عليه ايضاً ،
وعلى النساء

على الذميتين ، والورق ، وفي كراء الحلى خلاف ، ولا يؤاجر نفسه ان يعتمد في
الحبس بدل غيره ولا اجرة له ان فعل لانه معصية ، ولا دية ان مات لانه
واقع الظلم بنفسه ، وتجوز الاجرة على كتابة الحروز السالبة من الشرك ،
وكتابة كتب العلم وبيعها . قال الشوشاوي : قال في المدونة : تكره الاجرة
على تعليم الفقه وكتابته وكذا غيره من الفنون كالفرائض والاصول والنحو واللغة
والشعر والادب . وقال الاندلسيون وابن حبيب وابن يونس والخمى : يجوز
ذلك بلا كراهة اهـ .

والذهب جواز بيعها دون الاجرة على تعليم ذلك ، قال : وبيعت كتب
ابن وهب بثلاثمائة دينار ذهباً وحضر لذلك اهل الفقه والصلاح اهـ .

وان اخذ الاجرة على تعليم القرآن او العلم او الكتابة للكنار زجر
ونزعت منه وتصدق بها عقوبة له ، وقيل : تترك له ، وكذا ان استاجر نفسه
لهم وان لم يعلم فسخ عقده وزجر عنه (و) جوزت (على قسمة) قسمة
المشترك مطلقاً (وحساب على عمل لا على تعليم) وليس المقصود بهما غالباً
التعليم ، نادا قصد بهما التعليم اخذ الاجرة عليهما لا على التعليم ، وقيل : تجوز
ايضاً على التعليم ، وقيل : لا تجوز ولو بلا تعليم لانها بمنزلة التعليم بناء على انه
لا تجوز على التعليم ، وقالوا : تجوز على حساب الفرائض لا على تعليم
الفرائض (و) جوزت (على رقيا عليه) اى على العمل (ايضاً) كمسح بيد
وغمز بيد وثفت بضم وكتابة ومشى ، وعلى الاولى متعلقة بجوزت بمعنى في
وعلى الثانية للاستعلاء متعلقة به ايضاً ، ويجوز العكس ويجوز تعليق احدهما
به والاخرى بمحذوف حال ، ولو ابقينا معاً على الاستعلاء (وعلى العناء) اى

لا على أسماء الله تعالى وآياته وجوزت على ذلك أيضا ، وخبث كراء
الحجام وخسس ، لا بتحريم ، وجوز بلا مقاطعة ، وإن اختلفا فكراء
مثله

التعب اللازم على العمل فلو اقتصر على أحدهما لكان أولى . (لا على أسماء الله
تعالى) في الرقيا (وآياته) فيها (وجوزت على ذلك أيضا) أى وأجاز بعضهم
الأجرة على أسماء الله وآياته في الرقيا وعلى التعليم في القسمة والحساب ،
وتجوز الإجارة على الطب كما تشير إليه أحاديث الرقيا ، واختلفوا في مشاركة
الطبيب على البرء هل هى من باب الإجارة على البلاغ أو من باب الجعالة .
قال ابن عبد السلام : وظاهر المذهب أنها من باب الإجارة على البلاغ ، ولا
يقال : أن الإجارة على البلاغ مساوية للجعالة في أن الإجارة فيها لا تجب إلا
بتمام العمل لأنه لا يلزم من استوائهما في هذا الوجه استوائهما في غيره ، فإن
الإجارة على البلاغ لازمة بالعقد بخلاف الجعالة ، ولا يجوز اشتراط النقد
إذا دخل على وجه الجعل ، واختلف إذا تطوَّع بذلك ، فمنعه أشهب وقيل :
لا خيره فيه ، وأجازه غيره والله أعلم .

وتجوز الأجرة لمن يروم البهيمة إذا مات ولدها على غيره من عجل أو
خروف (وخبث كراء الحجام) لأن الحجامه أخرج الدم ، ولأن فيها تنجية المؤمن
(وخسس) بالبناء للمفعول والتشديد ، أى حكم بخسسه بنقطة أو بدونها في
حق الحاجم ومن يعامله فيه ، أو يأخذه منه بصدقة أو هبة ، كذا قيل : (لا
بتحريم وجوز) دون خبث وخسس ، أى أجازه بعضهم . (بلا مقاطعة) على
أجرة مجهولة ، مثل أن يقول : أحجم لى على أن لك ما فى موضع كذا أو موضع
كذا ، أو مثل ما أخذ فلان أو نحو ذلك وهما أو أحدهما لا يعلمان ما فى الموضع
أو ما أخذ فلان كم هو فذلك حرام لأنه مقاطعة على هذا القول ، بل يحجم له ،
ويعمل به ما تيسر ورضيا به (وإن) لم يرض و (اختلفا) له . (كراء مثله)

• • • • • وكرهت على بيوت مكة ، وجوزت على خثيب

وهو ما يعطى لمثله عادة ، اذا حجم بلا مقاطعة ، وان لم يكن قدر له عناء ، وروى انه عليه السلام : (نهى عن كراء الحجام) (١) أى الأجرة التى تمتد له قبل الحجابة ، وهى من السحت ، وأما ما يعطيه بلا مقاطعة ، فحائز اعطاه وإخذه كما انه أعطى من حجه بلا مقاطعة فالسنة الحجابة بلا مقاطعة ، وروى انه نهى عن ثمن الدم فيحمل على ثمن عقد له أجرة قبل أن يحجم ، واشترى بعض الصحابة عبداً حجاباً ، فكسر محاجمه ، لما روى انه عليه السلام قال : (كراء الحجام خسيس) ، وروى (كراء الحجام خبيث) (٢) ، ويحمل الحديثان على المقاطعة ، وكسر الصحابى المحاجم لئلا يقاطع عبده فى حجاته ويتركها أصلاً ، ولأنها مكروهة أصلاً ، ولو بلا مقاطعة ، نهى بمقاطعة سحت ، وبدونها مكروهة . وفى أثر بعض قومنا : أجرة الحجام جائزة خلافاً لأبى حنيفة (وكرهت على بيوت مكة) ودورها ، ويلتحق بذلك المطمورة والغار كراهته تحريم ، ولو على الخشب ونحوه ، والمراد بمكة : مكة وما حولها من الحرم ، ومطلق أرضها فى حكم بيوتها ، وعنه عليه السلام : مكة مناخ لا تؤجر بيوتها ولا تباع رباعها » (٣) . وأما ما حدث من البنين بعد أخذ مكة ، فيجوز أخذ الأجرة عليه وبيعه لما أحدث ، ولا يجوز ذلك على نفس الأرض ، وجازت أجمعاً على ما ليس من البيت كفراش وحبل معقود فى موضع الى آخر غير مبنى عليه وخاوية غير مبنية فى الحائط أو فى الأرض (وجوزت على ك خثيب)

(١) رواه النسائى واحمد والدارسى بلفظ : كسب .

(٢) رواه أحمد ومسلم والترمذى .

(٣) أورده فى الجامع الصغير ونسبه للحاكم والبيهقى .

ونحوه

الواحدة خشبة ، وأعاد اليه ضمير الواحد في قوله ونحوه لجواز هوذا ضمير الواحد الى مثل الكلم والنخل مما مفردة بالتاء ، ويجوز أن يكون مفردا لأنه يطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد ، وأولى من ذلك أن يرجع الضمير الى الكاف ، ومثل الخشبة الحجارة والطين وغيرها مما يبنى (ونحوه) الأولى الاستغناء بالكاف ، ويجوز أن يريد بالكاف أنواع ما يسقف به من الأخضر وغيره بالنحو الحجارة والطين وغيرها أو بالعكس ، والمشهور المنع ، وفي اللقط ينجى المضطر نفسه بوجوه السحت كلها الا ثلاثة : الرشوة في الحكم ، وكراء بيوت مكة ، ومهر البقي ، والمعتمد عند أصحابنا رحمهم الله وجمهور الأمة أنها فتحت لفتحاً بالعنوة والقهر ، ولا خلاف عن مالك وأصحابه أنها فتحت عنوة ، الا أنهم اختلفوا : هل من على أهلها بها ، فلم تقسم لما عظم الله من حرمتها أو هل أقرت للمسلمين ، وعلى هذا جاء الاختلاف في جواز كراء بيوتها ، فروى ثلاث روايات : المنع ، والاباحة ، وكراهة كرائها في أيام الموسم خاصة ، وفي «الديوان» : لا يجوز كراؤها في أيام الموسم ، قال أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم رحمه الله : وكذلك تركه أهل مكة في بيوتهم على قول من قال : دخلها عنوة وقهراً وفتحاً ، وهو الذي عليه اعتماد أصحابنا لأنه دخلها ، وعلى رأسه المغفر وهو معنى قوله ﷺ : (أحلت لى ساعة من النهار) ولو كانت حراماً لدخلها محرماً كاشفاً رأسه وقال غيرنا : أنها دخلها صلحاً وسلاماً هـ . أى القائل بدخولها صلحاً وسلاماً من غيرنا ولم يرد أن غيرنا كلهم قالوا بذلك بل جمهورهم قالوا كما قلنا . قال في « المواهب » : وروى أحمد ومسلم والنسائي ، أى عن أبى هريرة قال : أقبل رسول الله ﷺ : وقد بعث على إحدى المجنبتين خالد بن الوليد وبعث الزبير على الأخرى ، وبعث أبو عبيدة على الحسر (بضم المهملة وتشديد

قال في « فتح الباري » : وقد تمسك بهذه القصة من قال ان مكة فتحت عنوة ، وهو قول الأكثر ، وعن الشافعي ، وهو رواية عن أحمد : انها فتحت صلحا ، لما وقع من هذا التأمين ولاضافة الدور الى اهلها لانها لم تقسم ولان الغائبين لم يقسموا دورها ، والا لجاز اخراج اهل الدور منها ، وحجة الأولين ما وقع التصريح به من الأمر بالقتال ووقوعه من خالد بن الوليد ، وبتصريحه عليه السلام بأنها أحلت له ساعة من النهار ، ونهيه عن التأسى به في ذلك واجابوا عن ترك القسمة بأنها لا تستلزم عدم العنوة فقد يفتح البلد عنوة ويمن على اهلها ويترك لهم دورهم قال : وأما قول النووي واحتج الشافعي بالأحاديث المشهورة بأن النبي ﷺ صالحهم بمرّ الظهر ان قبل دخوله مكة ففيه نظر ، لان الذي أشار اليه أن كان مراده به من قوله ﷺ « من دخل المسجد كما عند ابن اسحاق فان ذلك لا يسمى صلحا الا اذا القزم من أشير اليه بذلك الكف عن القتال والذي ورد في الأحاديث الصحيحة ظاهر في أن قريشاً لم يلتزموا ذلك لانهم استعدوا للحرب ، وان كان مراده بالصلح وقوع عقده ، فهذا لم ينقل

- ০৮ -

وأما الأرضون والمياه ، وقيل : لا تجوز مزارعة إلا بجزء من خارج منها

ولا اظنه على الا الاحتمال الأول ، وفيه ما ذكرته . ا هـ . قلت : لا دليل في قتال خالد ، لأنه عليه السلام عاتبه عليه . (وأما المياه والأرضون) فقد اختلفوا في كرائها كما ذكره في الأرض بعد ، ولم يذكر الماء بعد ، أما بيعه فقد مرّ الكلام عليه في محله ، ومعنى كراءه أن يكتري بثراً أو عيناً أو جزءاً ، وذلك كراء المعنى بمعنى كراء محله ، فينتفع بخروج الماء ، وأما لو اشترى نفس الماء هكذا فلا يصح إطلاق الكراء عليه ، لأنه يستهلكه ، وقد مرّ الخلاف في بيع الماء ، وفي « الديوان » : نهى عن كراء الماء ، وقيل فيه غير ذلك ا هـ .

وحكم اكتراء الماء وبيعه سواء ، فالخلاف في اكترائه هو الخلاف الذي في بيعه ، ولذلك لم يذكره استغناء بما مرّ في محله ، وذكر الخلاف الذي في الأرض . وأما كراء الماء الذي يتبع الأرض وتزرع منها فهو تابع لكرائها فكراؤها هو كراؤه ، ولذا لم يذكره ، وذكر الأرض وحدها فقال : (وقيل : لا تجوز مزارعة) أرض (إلا بجزء من خارج منها) في تلك المزارعة ، ولا يجوز بخارج منها قبل أو بعد ، ولا بجنسه الخارج من غيرها ولا بغير جنسه ولا بالدنانير والدراهم لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب الى عماله من نجران في مزارعة مال المسلمين : من دفع البذر فله النصف ومن لم يدفع البذر فله الثلث ، ويجه في هذا الاستدلال بأنه ليس في كلامه حصر ويأنه لو لزم اتباع ما فيه لكان يلزم أنه لا تجوز المزارعة إلا بالنصف لمن دفع البذر وبالثلث لمن لم يدفعه ، والمتبادر من كتبه الى عامله ومن التعبير بمال المسلمين أن الأرض لبيت مال المسلمين ، ولو احتمل أن يكون ذلك بياناً في أموال اتحاد المسلمين على بعد ، لأن هذا الاعتناء والقيام يناسب أن يكون فيها هو

• • • • • وقيل : بأجرة عين ، ومنعت مطلقاً

القائم عليه ، والا كان تريباً من التحكم على الناس في أموالهم بالثلث والنصف وذلك الذي ذكرته توى في ارادة بيت المال فيقول اليه ما قد يقال انه ينافيه ، وهو التعبير بدفع البذر بأنه قال دفع لأن الحارث دفع البذر في الأرض أى القاء فيها ووجهه إليها ، ولأن القاء دفع للعامل وبيت المال ولأنه دفع عنهما أى بدلها واحتج أصحاب القول الذى ذكره المصنف أيضاً بما روى انه عليه السلام دفع أرض خبير الى يهود خبير بالنصف من ثمارها ويتجه بأنه لم يحصر ، وبأنه لو لزم خصوص ما في الحديث لزم أيضاً أن لا مزارعة الا بالنصف ، وان قلت : يقاس ذلك على المضاربة والمساواة في النخل ، قلت : ذلك قياس على ما خالف الأصل وهو المضاربة للجهل فيها ، لأن المساواة تناسب المزارعة ، بل هو سواء ، وفيهما الجهل معاً وهى جائزة (وقيل) لا تجوز الا (بأجرة عين) من ذهب أو فضة لقوله عليه السلام « الزراع ثلاثة : بملك أو بمنحة أو بأجر من ذهب أو فضة » وللجهل في الخارج منها وللنهي عن الزراعة بجزء كما مر أول الكتاب كتاب الاجارة ، ولنهيه عن المزارعة ، أى بجزء وامره بالمؤاجرة أى بالذهب والفضة ويتجه بأنه قد زارع اهل خبير بجزء ، فدل على الجواز بجزء ، ودل بهذا الحديث على الجواز بغير الجزء ، وذكر الذهب والفضة جرياً على الأصل في المعاملة أو على الغالب يومئذ ولم يرد الحصر فيها بدليل مؤاجرته اهل خبير بالجزء ، فيكون نهيه عن المزارعة حملاً لهم على ما هو الأولى من المؤاجرة ، ولا نسلم أن أمره بالمؤاجرة أمر بالمؤاجرة بالذهب والفضة فقط ، بل بالمؤاجرة مطلقاً بالذهب والفضة أو غيرهما من الجنس وغيره حتى انه اذا استأجره بعدد جاز له أن يسطيه مما أخرجت الأرض في تلك المزارعة اذ لم يشترط منها (ومنعت مطلقاً) بجزء منها ولا بشيره ، بل يحرقها صاحبها او يعطيها من يحرقها لما روى

• • • • •

منه ﷺ : « من كات له أرض فليزرعها أو يمنحها أخاه » (١) ويبحث (٢) بأن هذا نهى تنزيه بقريئة أنه فعله وأن الأرض ملك للملكها .

وفي « الديوان » : وقيل إنما نهى عنه أى عن كراء الأرض كراهة وليس بحرام ، ونهى أيضاً عن كراء الماء ، وقيل : فيه غير ذلك اهـ . وبأن هذا فى أول الاسلام اذ كان المال قليلا ، فيحسن لملك الأرض ان لم يحرثها ان لا يدعها ضائعة ، بل يعطيها أخاه ، ويدل لهذا التعبير بالأخوة الداعية للرفق والعطف على الاخ فى الله . ولما كثر المال جاز أخذ الأجرة عليها اذ يجد مريد مزارعتها ما يعطى فيها ، ولا يضره اخراج جزء مما يخرج منها ، ويحتمل أن يريد بمنحها اعطاءها من يحرثها بأجر ذهب أو فضة ، أو جزء منها ، أو بغير ذلك ، وسمّاه منحا لأنه يتضمن نفعا لمن يحرثها ولو بأجر ، ولو قال بائع : اعطيتك هذا بكذا أو منحتك بكذا لجاز ، وكان بيعاً على مر ، ويقوى هذا أن الأرض مال مملوك ، فالأصل أن لا حق فيها لأحد الا ما رضى به ، وسمحت به نفسه واحتج صاحب هذا القول أيضاً (بنهيه ﷺ عن المحاقلة) (٣) وهى المزارعة أى بجزء مما يخرج منها وبذلك فسرها مالك وهو المشهور ، ويجاب بأن هذا غير متعين ، فلا يتم دليلا ، فقد قال الجوهري : المحاقلة بيع الزرع فى سنبله بالبر ، وكذا قال أبو عبيد : هو بيع الطعام فى سنبله بالبر ، وكذا قال الشيخ عامر : بيع الرجل سنبل زرعه بحب معلوم كيله الى أجل ، ولكن الأولى اسقاط قوله الى أجل ، وهو انخذ مأخوذ من الحقل وهو الزرع اذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه ، وقيل : المنهى عنه بيع الزرع قبل ادراكه ، وقيل :

(١) رواه مسلم واحمد والنسائي .

(٢) كذا فى الاصل ولعل سوابها : ويتجه .

(٣) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائي وابن ماجه .

• • • • • وجوزت بحب

بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وقيل : بيع ما في رؤوس النخل بالتمر ، واحتج أيضاً أصحاب القول بمنع كراء الأرض مطلقاً في الحرث بما روى عن عمر أنه قال : كنا نخابر ولم نرَ بها بأساً حتى بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عنها فتركناها ، وما روى أنه ﷺ : (نهى عن كراء الأرض) ويتجه بأن المخاطبة المزارعية بجزء فإذا صح منعها بقي الجواز بغير جزء منها ، وقد مرّ الجواب على المنع ، وإن معنى النهى عن كراء الأرض النهى عن كرائها بجزء منها كما فسّره بعض الصحابة كما مرّ أول الكتاب ، فيبقى الجواز بغيره ، مع أنه قد مرّ أن النهى تنزيه لأنه فعله ، أو أن ذلك حين قلّ المثال .

وقال الشيخ درويش : اختلفوا في الزراعة بنصيب وعملوا به ، لكن العمل بما لا خلاف فيه أفضل ، واختار العمل بالنصيب على العمل بكيل معلوم أو تراهم .

وفي « الديوان » : ولا يجوز كراء الأرض ليحرث فيها أو يبنى ، ويجوز كراؤها لئلا يستنفع بها لنفسه أو ماله ، مثل أن يبنى فيها حصّه أو فسطاطه ، أو نحو ذلك أو يربط فيها دوابّه ، أو يجعلها محلاً لحيوانه ، أو ثماره ، أو زرعه ، أو يتخذ فيها طريقاً أو يجرى فيها ماء ، ويجوز كراء البيوت والدور والفنادق والمعصرة والحمام والرحى والغار ، ونحو ذلك ، والخباء والفسطاط ونحوهما والساقية والحائط والسارية والخشبة لينشر عليها أو يعلق اليها والأشجار ليعلق عليها أو ينشر ، وإذا فهمت تلك الأجوبة والأبحاث المذكورة تحصل لك جواز المزارعة بكل شيء ، وهو قول بعض كما قال : (وجوزت بحب) منها أو من غيرها بجنس وغيره بعدد من كيل أو بجزء مما تخرج أرض أخرى يحرثها.

**وبغيره ، وأخذ نقص الأرض من حارثها بلا إذن ربها ، ونقص
فحل ، لا بكراء من ضارب به بلا إذن**

من يحرثها (وبغيره) أى بغير الحب كالدينار والدراهم وغيرها (و) جاز
« أخذ نقص الأرض من حارثها بلا إذن ربها » لأنه لم يرد النهى فى ذلك لأنه من
ضمان الأموال سواء أخذ حبا منه أو من غيرها أو غير ذلك وإن اختلفا ،
فالدينار والدراهم ينظر ما تنقص الأرض بالحرث ، فيعطاه مالها ، وذلك أنه
تحرث سنين متتابعات ، فتجىء غلتها أقل ، وإذا تركت سنة أو أكثر بلا
حرث جاءت أكثر (و) جاء أخذ أرش (نقص فحل) جمل أو ثور أو كبش أو
نحو ذلك ولو فرسا أو حمرا (لا بكراء من ضارب) (بكسر الراء) متعلق
بالأخذ أى ممن ضرب (به) أى حمله على نوقه أو بقراته أو نعاجه ، أو غير
ذلك كل فحل وأنثاه ، وكذا على غير أنثاه ، كحمار على فرس وكذا إن عمل
الفحل فى الأنثى وحده بلا حمل حامل (بلا إذن) متعلق بضارب ، وجاز أخذ
أرش النقص ، لأن ذلك من غرامة الأموال وليس يشمل النهى عن كراء الفحل
إذ روى أنه ﷺ : (نهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان الكاهن وكراء
الجمال) (١) يعنى لأنثى جنسه أو غير جنسه لأنه أطلق . وقول الشيخ درويش
من جنسهن ، ليست قيذا ، بل جرى على الغالب ، ودخل بثن الكلب كراؤه ،
وحلوان الكاهن ما يعطى ، لأنه يأخذه بلا عمل شاق . كذا قيل : ولعله شاق
أو مختلف ، وجاز كراء كلب معلم وبيعه وشراؤه (ونهى النبى ﷺ عن شبر
الجمال) (٢) . قال أبو عبيدة : شبر الجمال أخذ الأجرة على ضرابه ، وهو (بفتح
الشين واسكان الباء) والنهى فى ذلك هو عما كان بمعاقدة ، وأما ما كان
بضمان استعماله بلا إذن فى الضراب ، أو ما أعطاه من ضرب به بإذن صاحبه

(١) رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والدايمى .

(٢) رواه مسلم والنسائى بلفظ ضراب .

ومهر مغلوبة من غالبها ، ولرب أمة أخذه إن وطئت ، وإن باذنها ،
وجوزت لقابلة

بلا معاقدة فحلل ، ولو كان معلوماً أنه على الضراب ، وروى أنه (نهى عن
عسب الفحل) (١) (يفتح العين واسكان السين) وهو الضراب ، ويطلق على
مائه والنهى إنما هو عن كراء ضرابه أو مائه ، والمأ صدق (٢) واحد فيقدر
مضاف أي كراء عسب الفحل ، أو يقال : عسب بالسبب ، وأراد المسبب ، فإن
مائه أو ضرابه سبب الكراء ، ويجوز أن يهدى له هدية ليعطى فحله للضراب
بلا معاقدة على ذلك ، وكذا يعطيه هذا فحله ، ويعطى هذا عطية لذلك أو أدل
عليه ، فمضرب بفحله وأعطاه ، فإنه تحلّ العطية في ذلك وأخذها ، وكراء
الفحل جائز عند الشافعي وأبي حنيفة ، ومنعه مالك وأحمد كما منعناه ، وإن
عقد الأجرة حيث لا يجوز عقدها تاباً وأخذ ما يقدر له ، وهذا في جميع
ما لا يجوز عقدها فيه وهو حلال في الأصل ، كالفحل والميزان ونحو ذلك
مما مرّ أو يأتي .

(و) جاز أخذ (مهر مغلوبة من غالبها) على زنى تأخذه هي إن صح
أن تأخذ أو أبوها أو قائنها إن لم يصح كطفلة ومجنونة ، لكن إن كانت طفلة
أو مجنونة ، فلها ذلك ولو بلا غلبة بأن رضيت ، وكذا لها الأخذ ممن اتاها
نائمة أو مسكرانة أو غرّها بأنه زوجها وتبين أنه غيره ، ولا يقال : ذلك من
الأخذ على الزنى وهو حرام ، لأن هذا تضمين وتغريمها ومهرها في ذلك
نصف عشر قيمتها إن كانت ثيباً ، وعشر قيمتها إن كانت بكرّاً (و) جاز
(لرب أمة أخذه) كذلك (إن وطئت وإن باذنها) إذ لا إذن لها وهو نصف
عشر قيمتها إن كانت ثيباً وعشر قيمتها إن كانت بكرّاً (وجوزت لقابلة)

(١) رواه أحمد والترمذي والبخاري .

(٢) كذا في الأصل .

**وخاتنة وبأكية ، لا نايحة بلا شرط ، وتصح على منفعة لها قيمة على
انفراد ، ومنعت على تعليم مطلقا وجوزت في أداة ينقصها عمل كمكيال
وميزان**

وهى التى تقبل الولد ساعة يولد ، فتبسحه وتدهنه وتلبسه مثلا بعد قطع
سرته وعقدها وان قبل الرجل بلا رؤية ما لا يحل للرجل رؤيته ، فله ، وكذا
ان رأى لانه أخذ الأجرة على القبالة ولا يتولى ذلك الا لضرورة (**وخاتنة**)
للنساء او للرجل ان لم يجد خاتنا ، ولها الختن للطفل (**وبأكية**) كسبا او
ضرورة (**لا نايحة بلا شرط**) وان شرطن او شرط من فعل ذلك من الرجال ، او
شرط لهم او لهن فهو حرام ، وقيل : اذا شرط لهن او لهم بلا اذن منهن او
منهم جاز اخذه ، وكذا كل ما جاز فيه بلا شرط ولا نفع لبكاء يعود الى من بكى
له ، ولا قيمة فلم تجز العطية عليه بمشارطة (**وتصح**) الأجرة (**على**) كل
(**منفعة لها قيمة على انفراد**) أى لها قيمة فى نفسها ، أى : ولو لم تكن تبعا
لغيرها ، ولم يرد بالانفراد عدم مقارنتها غيرها ، بل اراد أن لها بنفسها قيمة
كحمل المبيع والتنقل به ، والنداء عليه فيمن يريد ، فله أن يخص بعضا من
ذلك بأجرة مخصوصة (**ومنعت على تعليم علم مطلقا**) ، كعلم الفقه والنحو
واللغة وغير ذلك من علوم الاسلام والنفل والفرض ، التوحيد وغيره ، وسائر
علم الأشياء والمعاني وقال غيرنا : بجواز الأجرة على ذلك كله كما مر .

(**وجوزت في أداة ينقصها عمل كمكيال وميزان**) بأنواعها لأنها مال
لمالكه ، ولأنه ينقصها العمل ، ولا يشترط ، ومنها بعض" عليهما لورود النهى
عن أجرتهما ، ولأنهما للمعرفة بمقدار الشيء ، أو ما يخرج أو ما يجلب ، وذلك

وهل تباح لرسول وخبير مطلقاً أو تجوز إن حملاً شيئاً ولو كتاباً ؟ قولان

علم ، ولا يأخذ الأجرة على التعليم ، ويتجه بأنه لا يعتبر ذلك ، لأن كيفية الوزن والكيل معلومة بدون مكياله وميزانه ، وجازت قطعاً على ما يوسع في الكفات ما يوزن به ، وإن أعطاه على الميزان والمكيال بلا مقاطعة ، فله الأخذ وكذا لا يغرمه أن استعملهما بلا إذن .

وفي « الديوان » : (نهى رسول الله ﷺ عن كراء الميزان والعيار ، لأنها حق بين الناس) اهـ . أى هما الماعون المذكور في قوله تعالى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ (١) ، وجازت على عمل الكيل والوزن أن عمل بنفسه ، فيقدر له أجر بقدر عمله ، ولا يعتبر له أجرة مكياله وميزانه (وهل تباح لرسول وخبير) على طريق أو ماء مع مشى (مطلقاً) ولو لم يحمل شيئاً (أو تجوز إن حملاً شيئاً ولو كتاباً) للمرسل أو للمستخير فحينئذ تجوز لهما على المشى والتبليغ والحبل ، وهو مشكل ولو شهر ، لأن المقصد الأعظم قد يكون المشى والتبليغ ، فإذا لم تجز الأجرة بهما لم يحبس حمل شيء ، ودعوى أنه رب شيء يصح تبعاً ، ولا يصح وحده يحتاج إلى دليل يثبتها هنا (قولان) والأصح عندى جوازها ، ولو لم يحمل شيئاً لعنائهما ، ولا تجوز لخبير لم يخرجها به لدلالة ، بل خرج لحاجته أو لاقوه في الطريق ، فقالوا له : أخبرنا بالطريق ، وإن لاقوه وقالوا له : أخبرنا ، فلم يفد أخباره إلا بمشييه معهم إلى موضع

(١) سورة الماعون : ٧ .

• • • • •

فله الاجرة ، والفرق بين الاجارة والجعل ، ان الجعل اجارة على منفعة يضم حصولها وهو جائز خلافاً لأبي حنيفة ، ولا تحصل المنفعة للجاعل الا بعد تمام العمل كردّ الأبق والشارد بخلاف الاجرة ، فانه يحصل له من المنفعة مقدار ما عمل له ، ولذلك اذا عمل الأجير حصل له مقدار ما عمل من الأجر ، ولا شيء له في الجعل حتى يتم العمل وكراء السفن من الجعل ، فلا اجرة الاّ بإبلاغ ، خلافاً لابن نافع ، والعمل في الجعل يكون معلوماً ومجهولاً كحفر بئر حتى يخرج الماء ، والاجارة لا بدّ من العلم فيها كالحفر بالأنرع ، ومشاركة الطبيب على البرء مترددة بين الجعل والاجارة ، وكذا المعلم على قول الجواز ، ولا يجوز تقديم الاجرة في الجعل بخلاف الاجارة ، ولا تكون الاجرة في الجعل كغيره الا معلومة ولا يضرب للجعل اجل ، ولا يشترط أن يكون الجعل على سير خلافاً لعبد الواهب المالكي ، والصحيح ما ذهب اليه عبد الوهاب الاباضي الوهبي من جوازه في السير وغيره والمزارعة كما مرّ في المشاركة في الزرع .

قال بعض قومنا : تجوز بشرطين عند ابن القاسم : السلامة من كراء الأرض بما تنبت ، وتكافؤ الشريكين فيها يخرجان ، واجازها عيسى بن دينار وإن لم يتكافأ ، وعليه جرى العمل بالأندلس ، واجازها قوم ، وإن وقع فيها كراء الأرض بما تنبت ، فان كانت الأرض لأحدهما والعمل للآخر ، فلا بد أن يجعل رب الأرض حظه من الزريعة ، يكون لكلا كراء الأرض بما تنبت ، فان كانت لهما بملك أو كراء فالزريعة منهما أو من أحدهما اذا كان في مقابلتها عمل من الآخر ، والمفارقة ان يدفع أرضه لمن يفرس فيها شجراً ، والمساقاة ان يدفع الرجل

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

شجره لمن يخدمها ، وتكون غلتها بينهما ، وهي جائزة مستثناة من
 اصولين معلومين : الاجارة المجهولة ، وبيع ما لم يخلق ، ولذلك منعها
 ابو حنيفة ، وانما اجازته غيره لفعل رسول الله ﷺ مع يهود خيبر في النخل ،
 فقصر الظاهرية جوازها على النخل خاصة ، والشائعي على النخل والاعناب
 والصحيح جوازها في جميع الاشجار والنخل الا "البقول" ، وبه قلنا
 نحن ومالك . والله اعلم .

باب

• • • • • من شرط جواز الجائزة تعيين ثمن

باب

(من شرط جواز) الاجارة (الجائزة تعيين ثمن) ولا يشترط مخالفتها للمنتفع به خلافاً لبعض ، فنى الاثر : وفى كراء الحلى خلاف ، اى حلى الذهب او الفضة ، او نحوهما بجنسه ، ويحتمل أن المنع لعدم اعتبار التحلى بالحلى عملاً به وانقاعاً به ، ومن استأجر أجيراً بما يشبعه من الطعام ، ثم لم يوف له به ، فليس له أن يأخذ من طعامه قدر ما يشبعه الاّ بإذنه ، قاله ابن محبوب . وعن أبى المؤثر : رفع الىّ الحديث : « لا يستعمل الاجير حتى تقطع له اجرة » ، فهذا نص فى وجوب التعيين .

ويجوز قضاء غير الاجرة فيها ، مثل أن يستأجره بدرهم ، فيأخذ فيه حبة او غيره ، وقيل : يجوز أخذ غير الدراهم والديناتير فيها لا العكس ، ولا شيء

• • • • • وقدّر منفعة ما لم يّنه عنه تحريماً

في شيء ، ولا يشترط عدم الضرورة خلافاً لمن قال : انه في الضرورة يرجع الى
عناء المثل ان غالى ، فمن قال : اطلع هذه النخلة وجذّها . فقال : لا أعمل
الا بالنصف ، فقال : اطلع ، فلما جذّها قال : لك أجر المثل ، فقتل : له
بالنصف وقل : العناء ، وقل : ان كان يجذّها غيره ، فلأجير ما قوطع عليه ،
والا فأجر مثله ، وان وقع خوف ، فقاطع رجل على حمله بكثير ، فله ما
قاطع عليه ، الا ان كان ان قعد خاف على نفسه هلاكاً ، فعليه قدر كراء
البلد الذي حمله اليه ، وقل : ما قاطع عليه ، وما كان مثل هذا ، فداخل في
ذلك (وقدّر منفعة ما لم يّنه عنه تحريماً) أي ما لم يّنه عنه نهى تحريم ،
فان كانت بلا تعيين بطل العقد ، فان كان العمل ، فله أجر مثله ، وأجازت
الظاهرية الأجرة المجهولة ، وان كان الثمن مما نهى عنه تحريماً ، أو كان
المثمن كذلك أو كانا كذلك ، وكان العمل فأجر المثل في العناء تحريماً وتضميناً
لا اجازة للعقد ، لانفساخه ان لم يعلم الأجير بالحرمة حيث يعذر بالجهل
كحمل هذا الوعاء ، فاذا فيه ميّنة أو خمر أو مغصوب ، وكالحمل بهذه
الدراهم ، فاذا هي مغصوبة ، أو ثمن خنزير باعه بها من يحل عنده وان علم
أو لم يعلم حيث لا يعذر بعدم العلم فلا اجرة له ولا عناء ، وان لم يكن
العمل انفسخ العقد ، ولم يجز الا التجديد أو الترك اصلاً ، وان كان النهى
تنزيهاً في جانب الثمن أو المثمن أو كليهما ، فالعقد صحيح والاجرة ثابتة .

ومرادى بالمثمن ما عليه الأجرة ، ومن الحرام القمار كما مرّ ، فان قال :
اطلع هذا البيت ولك مائة دينار ، فان احتاج لذلك فله ما اتفقا ، والا فله
عناؤه ان لم يعلم بأن ذلك قتاله مخاطرة ، وان علم فلا عناء له . ومن قال : ان
أخرجت من رأسي قملة فلك دينار ، فان كان على المخاطرة ان ليست فيه قملة

إما بغايتها كخيطة ثوب أو عمل بابي ، وحصة معين وحفر بئر بتعيين طول وعرض بأذرع

فكذلك وهكذا ما أشبه ذلك ، وإن قال : العمل كذا بكذا وما زدت فعلى حساب ذلك فهما على ذلك ، وقيل : له في الزائد عناؤه مثل أن يقول : أنسخ من هذا الفزل ثوباً ولك كذا من الأجرة ، وإن زاد أعطيك على حسابه ، وقوله : مما لم ينفه عائد إلى قوله : منفعة ، ويقدر مثله لثمن أو بالعكس (أما بغايتها) متعلق بتعيين أي بغاية المنفعة ، أي بوصول آخرها ، وتماها (ك) الأجرة على (خياطة ثوب) معلوم (أو عمل بابي) معلوم الطول والعرض مركب من خشب أو حديد أو غيرها ، أو باب بمعنى الفسحة التي يدخل منها ، معلوم طوله وعرضه (وحصد) زرع (معين) وجذاذ تمر معين (وحرت) أرض (معينة) بمعنى شقتها وقلبها مع اللقاء البذر فيها (وحفر بئر بتعيين طول وعرض بأذرع) أو بحبل أو نحوهما ، ويجوز أن يكون ذلك كله أجرة لعمل شيء من جنسه أو غير جنسه ، كاجارة على حرت أرض بحفر بئر أو اجارة على حرت أرض بحرت أخرى أو بحرتها في وقت آخر .

ومنع أصحاب « الديوان » الاجارة بمنفعة قالوا : بجواز الكراء بكل ما كان معلوماً مما يكال أو يوزن من الذهب والفضة والحبوب وما أشبه ذلك اهـ . قلت : ويجوز بالعدد وبالمسح في الذمة قالوا : وتجوز بما حضر ولو مجهولاً اهـ . قلت : أي إن كان جهله من حيث كيله أو وزنه أو عدده أو مساحته مع العلم بنوعه ، وإلا لم يجز ، فلا يجوز كراء شيء حاضر لا يدري ما هو أو لم يحط التحرز به ، كجفاف لا يدري موضعه منخفض أو مرتفع ، وخرج على خلاف ما ظن من انخفاض قالوا : وكل ما يجوز به البيع تجوز به الأجرة وتجوز الاجارة

بالنقد والتأخير ، وتجاوز بالوفاق والخلاف والنقد والتأخير ، وقيل : تضعف
الاجارة بلا نقد اذ لو اُخرت لكانت شبيهة ببيع الدين بالدين ، ويأتى ذلك
فى كلام الشيخ عن الاثر فى باب الطوارئ عن محل العمل ، ولا تُدرك عند
مميز تأخيرها حتى يفرغ من العمل الا ان جعلها على مدد أو قال :
كل يوم بكذا أو كل شهر بكذا ، أو كل سنة بكذا ، أو متعدد من ذلك بكذا
فان تمت مدّة أخذ اجرتها ، واذا اُتمت الأخرى أخذ اجرتها ويرد على موجب
النقد حديث : « أعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » (١) وقواه تعالى :
﴿ فإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْتَهُنَّ ۚ وَارْتَهُنَّ بِوَعْدِكُنَّ وَلَئِنْ أَتَوْهُنَّ بِكُلِّ بَيْعَةٍ وَصَدَاقٍ فَلَا كُفْرَ عَلَيْكُمْ وَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَدِيمِ الَّذِى كُنتَ عَلَىٰهِ مُسْلِمًا ۚ وَلَا تَنْسَوْنَ صَاحِبَ الْمَالِ ۚ إِنَّهُ يَرْجُو نُصْرَتَكُمْ مِنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ذَكِيٌّ ۚ ﴾ (٢) وقد يقال على بعد وتكلف
ان قوله : « يجف » نفى فى المعنى والقضية السلبية تصدق بنفى الموضوع ،
فيجوز ان يكون المعنى قبل ان يوجد له عرق فضلا عن جفوفه ، والأجير
والمستاجر على شرطهما ، فان شرط على الأجير ان يعمل بنفسه ، فعمل
مع غيره ، نفى « التاج » : انه لا أجره له ا هـ . قلت : الذى عندي ان
له عناء مثله لا الأجرة التى عقدها لانفساخها بمخالفته ، ويحتمله كلام
« التاج » : ولا تجوز بالمجهول الذى لم يحضر مثل الثياب والأواني ، وما اشبه
ذلك ، ولا تجوز الاجارة بالاستئفاع كل ما يستفنع به مثل سكنى الدور
والبيوت وخدمة العبيد والدواب والاستئفاع بالثياب والأواني ، ولا تجوز
الاجارة بكل ما لم يكن حاضرا من الغلات والنماء ، وتجاوز بكل ما كان
معلوما من الديون والأمانات كلها ، كان عند الأجير أو عند غيره ، وأما ما لم
يكن من الديات والفساد فى الأموال والأنفس وغير ذلك مما لم يفرض من

(۲) الطلاق : ۶ .

أو بضرب من أجل

المتعلقات ، فلا تجوز به الاجارة ، وتجوز بالارض وما اتصل بها من الحيطان والاشجار ، كما يجوز بيعها ، ولا تجوز بنبات الارض مثل القصيل ، ويقول الاجنحة ، الا ان اشترط قلعه في ذلك الوقت ، وتجوز بالحيوان كلها ، كما يجوز بيعها بالوفاق والخلاف ، وكذلك جميع ما تجوز به الاجارة على هذا الحال ا هـ . قلت : تجوز بكل وبتسمية على حد ما مرّ في بيع التسمية والشراء بالتسمية . قالوا : وانما يجوز للرجل ان يستاجر ما كان في ملكه او ما سَلَطَ عليه ، كمال ابنه الطفل او المجنون ومن ولى امره من اليتامى والمجانين والغياب والموالى ، ويجوز له ان يستاجر بنيه الاطفال والمجانين ومواليه واليتامى الذين استخلف عليهم ان رآى ذلك اصلح ، وتجوز اجارة احد العقيدتين يستاجر لمالهما او يستاجر مالهما بغير اذن صاحبه ، وكذلك المقارض ورب المال على هذا الحال ، وتجوز اجارة الدواب والخيول او الاغطية والوسائد والجلود وما قام عنها والآتية من الطين والحديد والذهب والفضة والعمود وغير ذلك ، والسلاح كالدرع والدرك والسيف والنبل وحلى الذهب والفضة وغيرهما ، ولا يجوز كراء جميع ما يكال او يوزن ولا كل ما يكون الاستنفاع به ذهابه مثل ان يكرى له هذا الماء ليعجن به العجين او يطبخ به الطعام او اكرى له الحطب ليطبخ به وما اشبه ذلك ولا يجوز كراء ما بيد الغاصب والابق والشارد والرهن ونحو ذلك ا هـ . وفي كراء ما بيد الغاصب وما ذكره بعده كله قول بالجواز (او بضرب من أجل) معلوم ، وانما اشترطوا العلم في الاجل او في المكان او في المنفعة قياسا على البيع لان الاجارة كالبيع او لانها نوع من البيع ، والعلم في البيع مشروط لاحاديث النهى عن بيع الغرر كالملاقيح والمضامين ، والجهل يؤدي الى تنازع وفتنة ، كما منع بيع الثمار قبل الزهو بعد الجواز لانائه الى الفتنة والتنازع واختلفوا اذا عقد على مجهول في عبئه معروف باسم كجراب تمر ، فلا يثبت حتى يرياه ، وقيل : يثبت ، وقيل : يثبت ان عين

كخدمة أجير وسكنى دار أو بيت ، ورعى ماشية ونحوها من منفعة اتصل وجودها ، أو مكان كمشى دابة أو سفينة حاملة من معلوم لمعلوم ، لا كالقيم وناحية ، ومن شروط لأجل تحديده ، كيوم

بكيل أو وزن بأن قيل فيه كذا رطلا أو مدا ، أو نحو ذلك ، وذلك (كخدمة أجير) يستأجره لخدمة الدار ونحوها في كل ما يحتاجه كغسل وسقى وطبخ ، وإن قلنا المراد بخدمة الاجير خدمته عملا مخصوصا كان عطف الرعى عطف خاص على عام ، وأما قوله : ونحوها ، فعطف عام على خاص على كل حال (وسكنى دار أو بيت) أو غيرها بأن تكون السكنى مصلحة لصاحب الدار أو البيت مثل أن تصلح بالسكنى وأن يحفظ ما فيها بالسكنى ، وإن لا يدخل الى جاره منها سارق مثلا اذا سكنت أو بأن يسكنها بأجرة (ورعى ماشية ونحوها) أى نحو خدمة الاجير (من) كل (منفعة اتصل وجودها) كعمل طوب وأجر وقرمود وجلب العمود من شجرة البرية وقطع الشجر ونحو ذلك مما لا ينتهى الا أن حدّه المستأجر كما قال اتصل وجودها ودخل في ذلك ما ينقطع باعتبار حاله قبل الانقطاع ، كالأجارة على الخدمة في البئر عشرة أيام ، ولا تتم بالعشرة ، وخياطة نصف يوم في ثوب لا يتم خياطته في نصف يوم (أو مكان) عطف على ضرب (كمشى دابة) حاملة (أو سفينة حاملة من) مكان (معلوم) مكان (معلوم لا كالقيم وناحية) عطف عام على خاص مثل أن يقال إلى بنى مصعب أو إلى الحجاز أو إلى أفريقية أو إلى برقة ، وأراد أعمالها لا نفس قرية برقة أو إلى طرابلس وأراد أعمالها لا نفس قرينتها أو إلى مصر وقرطبة وأراد أعمالها ، وإن أراد نفس القرية جاز ، وإن تشاجرا حكم بالقرية إذ ذكرها فلا يجد الفسخ مدمى إرادة أعمالها (ومن شروط لأجل

وجمعة ، وشهر ، وسنة ، كخدمة عبد ألف سنة

تجديده كيسوم) ونصفه وأقل وأكثر (وجمعة وشهر وسنة) ونصف ذلك وأقل منه وأكثر ونحو ذلك لا الى أجل لا يبلغ عادة (كخدمة عبد ألف سنة) أو عشرة آلاف سنة وأقل وأكثر ومائتى سنة ومائة وعشرين ، وأقل من هذا مما لا يعاش اليه عادة ، أو مما يعاش اليه لكن العادة أن لا يطيق تلك الخدمة من عاش اليها ، وحاصل ما ذكره المصنف ثلاثة مواقيت غاية المنفعة ، والزمان والمكان .

قالوا « في الديوان » : وانما تجوز الاجارة بثلاثة أوجه : باجرة معلومة ، لصنف معلوم ، الى أجل معلوم ، مما تجوز فيه الاجارة ، وكل ما كان حاضرا فاستأجر من يعمل له ، فلا يحتاج فيه الى الأجل ، مثل : أن استأجره أن يبذر له هذا البذر أو يحصد له هذا الزرع أو يكتال له هذا الشحير أو يبلطنه أو يخبزه أو يقطع له هذا الثمر أو يذكره أو غير ذلك مما يعمل بيده ، وأما ما يحتاج الى الأجل فهو مثل رعاية الحيوان وحراسة الأجنّة والزرع وأجرة الرضاع ، وأما ما يحمل أو ما ينقل بنفسه فلا يحتاج فيه الى الأجل ، وانما يشترط تبليغه الى موضع معلوم ، ولا يجوز اشتراطه الأجل المجهول أو التخيير بين آجال مفترقة أو أماكن مفترقة في الاجارات كلها . وأما أن استأجره باجرة معلومة الى أجل معلوم أو الى أجل أكثر من ذلك أو أقل منه باجرة معلومة قلت أو كثرت ، اختلفت أو اتفقت فلا يجوز ، وكذلك الأماكن على هذا الحال ، وان عقدوا الاجرة الى أجل معلوم والعمل في هذا الوقت أو على أن يكون العمل والاجرة الى أجل معلوم أو عقدوا على أن ينقدوا الاجرة فيكون العمل الى أجل معلوم ، فذلك جائز على ما اتفقا عليه .

ومن استؤجر بشهر ، فدخل من أوله خرج باستهلال تاليه ، ولو
من تسع وعشرين وإلا في ثلاثين ، وإن بأيام ، فدخل قبل الطلوع
حسب منها يومه أو من شهره أو من سنته أن استؤجر بذلك.

وفي أثر بعض قوما : ولا يجوز التقييد بالزمان بالمياومة والمشاهدة وغاية
العمل معا كخيطة الثوب بل بأحدهما لأنه قد يتم العمل قبل الأجل وبعد
(ومن استؤجر) على عمل (بشهر فدخل من أوله) في العمل والمراد من أول
وقته المعروف للعمل وهو للخطبة المتصلة بطلوع الفجر أو الشمس قبلهما
قولان ، وإن اتفقا من ليل أو اتفاقا ما ، فعلى اتفاقهما (خرج باستهلال)
هلال شهر (تاليه ولو من تسع وعشرين) ليلة ، ولا ينقص له أجره باستهلاله
مع التسع والعشرين ، لأن الله جلّ وعلا قد علم أنه يستهل من التسع
والعشرين ومن الثلاثين ومع ذلك أقرّهم على تأجيلهم بالشهر وأمرهم به ضمنا
فقال : ﴿ قل هـى مواعيت للناس ﴾ (١) وأكثر الاجارات لا يخلو من
جهل الاجير والمستاجر أو جهلها ، وفي ذلك دلالة على انه يكون الجهل في
في الاجارة ، وإن شرط ان وفي ثلاثين فأجره عشرة والا فتسعة مثلا جاز في
قول ، وإن شرط هذا فغمّ اكملت ثلاثون وأخذ أجره التوفية ، وإن لم يشترط
غمّ اكملت أيضا (والا) يدخل بأوله (وفي ثلاثين) يوما ولو لم يكن الفائت
من أوله الا يوما واحدا أو لم يتقدم على أوله الا بيوم من الشهر قبله (وإن)
استؤجر (بأيام فدخل قبل الطلوع) طلوع الشمس (حسب منها) أى
من تلك الأيام (يومه) وقيل : لا يحسبه إلا ان دخل قبل طلوع الفجر ،
وقيل : يعد من ساعته الى مثلها (أو) حسبه (من شهره أو من سنته ان
استؤجر بذلك) المذكور من الشهر أو السنة ، ومثلها الشهران فصاعداً أو

(١) البقرة : ١٨٩ .

والإلا فمن الغد إن لم يكن عرفاً اعتيد

السنتان فصاعدا ، أو حسب من الأسبوع ان استأجره بالأسبوع ، وبالفصل ان استأجره بالفصل ، وكذا أسبوعان فصاعدا ، وفصلان فصاعدا .
وقيل : لا يحسبه في شيء من ذلك الا ان دخل قبل طلوع الفجر ، وانما قلنا قبل طلوع الشمس أو قبل طلوع الفجر لتحقيق كمال النهار فيسبق الطلوع ولو بلحظة ، فلو اقترن الدخول بالطلوع ولم يسبقه الطلوع لجاز وحسبه ، والمراد بالفجر الفجر الصادق ، وبطلوع الشمس اتصال شعاعها بالسماء من جهة المغرب ، ولو بقى السواد بينه وبين الأرض أو الجبل . وقيل : اتصال شعاعها بالسماء من جهة المغرب مع عدم بقاء السواد ، فعلى الأول لا يحسب الا ان دخل قبل اتصاله ، وعلى الثانى يحسب ان دخل قبل فناء السواد والمعية كالدخول قبل على القولين ، وقيل : يحسب ذلك اليوم ان دخل قبل الزوال ، وعلى قول من قال ، يلغى ما بعد طلوع الشمس أو ما بعد الزوال ، فيستأنف من الغد مثلاً ، فانه يحكم عليه بالعمل من الغد وله أجر ما انفى بتقويم العدول لا بالعقد الأول الا ان رضيا .

وفى « الديوان » : ان اكرى الدابة ليوم واحد غانه يستعملها من طلوع الفجر الى غروب الشمس ، وان لم يأخذ في العمل الا وقد مضى بعض النهار فعليه من الكراء بقدر ما عنى في النهار ، وكذا الأشهر والأيام ، وان جاوز المدة فلا يستعملها (والا) يدخل قبل الطلوع أو الزوال على الأتوال المذكورة ولا معها بدون ان يسبقاه (فـ) ليحسب الوقت (من الغد ان لم يكن عرفاً اعتيد) في حسابه أو شرط ولو دخل بعد الطلوع أو بعد الزوال ويلغى عمله الذى عمله في ذلك اليوم الذى يحسب من غده فيكمل المدة بدونه ولا يعطى عليه أجره ولا عناء ، فيعد متبرعا به في الحكم مطلقاً ، ولو جهل الحكم لانه عقد بلسانه بلفظ اليوم فأوجب عقده أن يلغى ذلك اذا لم يتم اليوم كما لو عمل ليلاً ، واما فيما بينه وبين الله فان على المستأجر أجره ان

وعلى الأجير النصح نهائياً من طلوع لغروب بطاقته وله نوم ووقتته ،

علم الحكم وتركه ولم يرشده ، وقيل : له اجرة في الحكم مطلقاً كما مرّ في كل من عمل لأحد بلا أمر منه عند بعض ، لأن هذا لم يأمره بخدمة بعض يوم ، وقيل : إذا دخل في وقت غير وقت البدء حسبه وأتمه من يوم آخر ، وتلك الأقوال كلها تكون في الأجل المطلق والمقيد ، ويأتى بيانهما ان شاء الله تعالى وفي العدة والنذر وأيام الضيف (١) والحيف والنفاس والظهر كما مرّ في (باب الحيف والإيمان) ونحو ذلك .

وتقدم الكلام في قضاء رمضان ومثله صوم الظهار والقتل والكفارات في أنه بعد ثلاثين يوماً ان لم يبدأ من أول الشهر ، وان بدأ من أوله جرى مع تمام الشهر أو تقصيره وكفاه ، وان كان عرفاً اعتيد أو شرطاً فليعمل به (وعلى الأجير النصح) في عمله (نهائياً من طلوع) الفجر أو الشمس على القولين (لغروب) وان استؤجر بليل ولم يكن عرفاً ولا شرطاً فليدخل قبل الغروب ولو بلحظة أو معه ان كان لا يصلى كطفل وحائض ومشرک وعقب صلاة المغرب ، وقيل : يصلى سنة المغرب فيدخل عقبهما ، وأما المنتهى فبطلوع الفجر الصادق ، وقيل : طلوع الشمس ، وليجتهد في كل ذلك (بطاقته وله وقت نومه) أى نوم في وقت النوم ، وتجوز إضافة نوم لوقت . أى نوم وقت النوم من الضحى الكبير الى الزوال ، وفي ذلك جهالة جائزة ، ووقتته الثالثة في الصيف وما يلتحق به من الربيع والخريف لا في الشتاء وما يلتحق به منهما ، قال ﷺ : قتلوا فان الشياطين لا تقبل (٢) . وان ترك النوم وقت النوم ونام في غيره نقص من أجرته الوقت الذي نام فيه ، وان لم ينم في وقت النوم بل عمل فيه لم يحكم له بأجرة زائدة وانما كان النوم لأنه معتاد ، والمادة محكمة ، فلو كان عرفاً أنه لا ينام أو شرط فلا ينم

(١) كذا في الأصل .

(٢) رواه الطبراني في الأوسط وأبو نعيم في الطب واسناده ضعيف . النظر شرح المنهاج على الجامع الصغير .

وقد مرَّ ما أبيح له من نفلٍ

فإن نام نقص من أجرته (وقد مرَّ) في خانة كتاب الصلاة وتقدّم كلام العبد في باب : حق السيد من كتاب الحقوق ، وتقدم كلام في قوله باب لزمها حفظ زوجها الخ من كتاب النكاح يشير الى ما مرَّ في باب الصلاة (ما أبيح له من نفل) عند بعض ، وهو سنة المغرب وسنة الفجر وغيرها ولم يبيحها آخرون ، وكذا صلاة الميت إذا لم تتعيّن عليه ، وقيل : يصلّيها ، وقيل : لا ، وعبّر الشيخ عن قول اباحة السنن الثلاث المذكورة بالرخصة ، وأما الوتر وهو الواحدة فهو عند بعضهم فرض فيصليها بلا اشكال كسائر الفروض ، يصلّيها بلا نقص أجره ، وقيل : غير فرض فلا يصلّيها وإن صلاه نقصت أجرته ، وقيل : يصلّيها ، وإذا تعيّن صلاة الميت صلاها ونقص له من أجرته ومن لم يوجبها قال : لا يصلّيها ، فإن صلاها نقصت أجرته ولا يصوم نفلا لأنه يضعفه الصوم ، وأما الصوم في رمضان فيصوم ، وأما القضاء وسائر ما التزمه من صوم نذر أو كفارة أو وصية ، فإن علم مستأجره واستأجره مع ذلك فلا اشكال ، وإن لم يعلم فإله النقص ويعطيه عفاة إن لم يفرّه ويقول : انى غير صائم ، فالصوم يضعف عن العمل ، وصلاة النفل تشغل عنه وقد تضعفه إن كثرت ، والمرأة والعبد والأمة في صوم النفل وصلاة النفل كالأجير في الخلاف السابق ، وقيل : ينفلون بالصلاة والصوم ما لم ينههم أو يعلموا منه الكراهة ، وما لم يشغل العبد والأمة عن العمل أو يضعفهما الصوم ، وقيل : يصلّيان النفل بلا إذن سيدهما ما لم يشغلهما أو يضعفهما ولا يصومانه ، وإن أذن في النفل لهؤلاء جاز .

قال « المصنف » في خاتمة (كتاب الصلاة) : وتصلّى زوجة وأجير ومقارض بلا إذن ركعتي الفجر والمغرب والسجدة والجنّاة والخسوفين والزلزلة وقيسام رمضان والعبيدين وخلف المقام ، وهى سنن ، والعبد الركعتين والعبيدين

• • • • • وجاز محدود من أجل وإن أطلق

والجنابة والسجدة ، ورخص للأجير والمقارض والزوجة ان يتنفلوا بها شأؤوا
بلا اذن ان لم يمنعوا . وقال في كتاب « الحقوق » : ولا يتنفل بغير
ما تقدم له — يعنى العبد — الا باذنه — يعنى السيد وقال في « النكاح »
ولا تفعل — يعنى المرأة — الا باذنه ا ه .

والمقارض في ذلك كالأجير ، فان القراض نوع من الاجارة ، ففى
« الديوان » ولا يجوز له — اى للمقارض — أن يشتغل فى عمله ولا فى عمل
غيره فى وقت يتجر فيه بمال القراض ، ولا يجوز له أن يتعب نفسه فى
العبادة تعباً يضر بمال القراض مثل الصلاة والصيام وغير ذلك من أعمال
البر الا ما وجب عليه ، والاحتياط بما وجب عليه وانما يجوز له أن يصلى
من النوافل ركعتين قبل صلاة الفجر وركعتين بعد صلاة المغرب والعشرين
وقيام رمضان وصلاة الميت والسجدة وصلاة مقام ابراهيم عليه السلام وصلاة
الخشوف والكسوف والزلزلة ، وجائز له ان يصوم ويصلى من النوافل
ما شاء فى وقت لا يتجر فيه وما لا يضر بالتجارة ، ولا يجوز له أن يسهر
بالليل الا ما كان خفيفاً من حضور مجلس الذكر بالليل والنهار ، وينظر فى
الكتاب ا ه .

وان قلت : كيف شمل لفظ النفل السنن كسنة المغرب والفجر ؟ قلت :
شملها من حيث انها سنن غير واجبة ، وان قلت : كيف تكون سنة المغرب
والفجر وقت العمل ، مع أن العمل قد فرضه فى النهار ؟ قلت : اما سنة
المغرب فانها غيبة الاستأجره بالليل او نام عنها او نسيها او مع المغرب
تذكر فى النهار او انتبه فأراد صلاتها فيه ، واما سنة الفجر ففى عمل النهار
اذا قلنا أنه أول اليوم من طلوع الفجر : (وجاز) فى الاجارة (محدود من أجل
وإن أطلق) هذه الواو للحال لا لغيره لقوله بعد ذلك او قيد مكانه قال :

كرعى معينة سنة ، لا معينة ، وكان كبيع بذمة ورعاية كل شهر بكذا
كبيع عرمة كل صاع منها بكذا

جاز أجل محدود والحال انه أطلق أو قيّد (كرى) غنم (معينة) بعدد
مقط أو مع جنس (سنة) غير معينة (لا معينة وكان) الاطلاق (كبيع)
ترتب به الثمن أو المثلن (بذمة) عاجلا لا آجلا ، فمتى طلبه بالعمل أدرك
عليه الدخول فيه والاتمام كما أن من طلب ما بذمة غيره عاجلا يدركه متى
طلبه سواء نقد الأجرة أو كانت في ذمة عاجلا أو آجلا بناء على أن عقد
الأجرة لازم كالبيع وسائر العقود وإذا ابتداء بلا إذن منه صح ابتداءه
(ورعاية) مبتدا (كل شهر) أو اسبوع أو يوم ، ونحو ذلك من سنة كما دل
عليه قوله في النظر منها ، أى من العرمة وقد عم السنة بثمن (بكذا كبيع)
خبر (عرمة) مما يكال أو يوزن (كل صاع) أو مد أو قفيز أو وبة أو رطل
أو قنطار أو غير ذلك (منها بكذا) فكل شهر أو نحوه مما ذكره رعى فيه
يدرك الأجرة عليه ، ولكل منهما الترك متى شاء ، ولو قال : كل شهر من
السنة أو كل يوم منها أو من الأسبوع أو نحو ذلك ، وإن دخل في شهر أو
يوم أو نحوها مما ذكرناه ولم يتمه الأجير ، فله أجرته بحساب ما عمل فيه
وقيل : لا أجرة له إلا أن أتمه وقيل : يجبر على اتمامه فيأخذ أجرته كاملة
سواء كان ذلك أولا أو بعد ما عمل وأتم شهرا أو نحوه مما ذكره أو أكثر أو
كان آخر بعد عمل ما سبق ، كما أنه لو وزن له أو كال ميزانا أو مكيالا أو
أكثر ، ثم شرع في آخر وترك قبل تمامه ، فله ثمن ما كال أو وزن ، ولا
يجبر على ما لم يتم ، وقيل : صح البيع ولزم فيجبر على الاتمام أمام ما شرع
فيه وما لم يشرع فيه .

وفى « التاج » : إذا اكتراه لكل شهر بكذا وكذا ، فدخل في العمل
ثبتت عليهما حتى يستوفى الشهر بتمام الكراء ، وكذا كل سنة أو يوم ، وقيل :

أو قيد كتحديد أوله بعقب عقد ، أو بتراخ عنه كراية هذا الشهر
أو شهر كذا

بالنقض في هذا ما لم يتم الاجر المدة ، فاذا اتمها فله الاجرة ، وأن نقض
أحدهما قبل التمام فللأجير قدر ما عمل ، واختير قول النقض ، والمختار في
سائر الاجارات اذا دخل في العمل أنه لا يصيب أحدهما النقض ، فما تركه
الأجير فلا اجر له أو ترك المستأجر إعطاها كاملة ، وقيل : لكل منهما النقض ،
فللأجير بقدر العمل الذي يتصرف به (أو قيد) عطف على اطلاق (كتحديد أوله
بعقب عقد) يعنى أن التحديد بعقب العقد يكون أول العقد أو وسطه أو
آخره مثل أن يقول : تدخل في العمل الآن أو يقول : هذا الشهر أو هذه السنة
أو نحو ذلك فيدخل من حينه ، فإن وافق البدء فذاك ، والا حسب الشهر
أو السنة بالأيام ، وهكذا أن لم يدخل في حينه فالعقد صحيح ثابت ، ويجوز
ما فات بالعمل أو ينقص من الاجرة ، وما ذكرته من أن قوله : هذا الشهر
أو هذه السنة أو نحو ذلك تحديد بالعقب أولى مما ذكره المصنف تبعاً للشيخ
أنه من المتراخي لأنه اذا قال : هذا الشهر أو هذه السنة مثلاً تبادر الفهم أن
الحساب من ذلك الحين بحسب الامكان ، وقد مر الكلام على اليوم ، وإن
كان العرف عدم مبادرة ذلك ، فهو من المتراخي ، ويجوز حمل كلام المصنف
كالشيخ على العرف الذي لم يتبادر فيه أن المراد الشهر الذي يلي هذا
أو السنة التي تلي هذه اذا عقدا بعد دخول الشهر أو السنة ومضى بعض
الوقت الذي يعمل فيه اذ قال : (أو بتراخ عنه) أى عن العقد لا كراية هذا
الشهر) أو هذا الأسبوع أو هذه السنة أو نحو ذلك (أو شهر كذا) أو
أسبوع كذا أو سنة كذا أو نحو ذلك مثل أن يشير الى جمادى الاولى وهو في
غيرها أو يقول الشهر الثانى أو يقول الشهر الثالث وما اشبه ذلك ، وأما أن
قال : هذا الشهر أو نحوه وهو فيه أو معه قبل مضي الوقت المعتاد للعمل
فهو الحاضر لا غيره ، فليس متراخياً ، فهو تعقيب بحسبه مثل أن يقول :

وإن ضرباه مجهولا الى حرث أو حصد أو جذاذ أو في شياع ، ككراء
نصف هذه الدار ، أو الدابة أو جهل العناء أو بعضه . . .

في الليلة الأولى من الشهر أو من العام والعمل انها هو في النهار (وإن
ضرباه) أى الاجل (مجهولا) كقولها (الى حرث أو حصد أو جذاذ) بكسر
الجيم أو فتحه أو ضمه وهو قطع الثمار القمر أو غيره بحسب ما تصداه
وفهماه والمتبادر فيه الثمر (أو) ضرباه معلوما لكن (في) شيء ذى (شياع)
وهو المشترك شركة شائعة أى منتشرة لم يتميز نصيب كل من الآخر (ككراء
نصف هذه الدار) أو أقل أو أكثر شهرا أو سنة أو يوما أو غير ذلك
(أو الدابة) ، أى نصف الدابة سواء كانت الدار أو الدابة كلها لمكريها أو
لم يكن له الا النصف الذى اكراه مثلا ، وذلك لعدم الانتفاع بالنصف مثلا
وحده مع الشيوخ فان كل جزء وان دق فهو مشترك بين المكرى وغيره أو
أو بينه بالملك وبين المكرى بالاكتراء ، منع ذلك أبو حنيفة « كالشيخ »
و « المصنف » للعلة المذكورة واجازه مالك والشافعى لامكان الانتفاع كما
لو فعلا ذلك على أن يقتسما الدار بيوتا أو مواضع ينتفع بها المكرى بنصف
بيوتها أو مواضعها ، أو يقتسموها بالأيام ، أو بالشهور أو بغير ذلك ، أو
يقتسموا الدابة بذلك مثل أن ينتفع بها مكترها يوما وصاحبها يوما ، أو
مكترها يوما ومكره يوما ، ومالك النصف الآخر يومين أن اكرى مالك نصفها
ربيعها أو مكترها يوما ومالك النصف الآخر يوما أن اكراه مالك نصفها كل
النصف أو ينتفعوا بالسوية معا ، واما أن يعطيه نصف الدار أو الدابة أو نحو
ذلك على عمل كذا ، فيكون النصف ملكا له فجائز قطعاً ، وليس مراد الشيخ
والمصنف في هذا الكلام (أو جهل العناء) أى الكراء سمي الكراء عناء لأنه
مسبب عن العناء أى التعب ولأزم له ، وهو خلاف العناء في قوله : بدل مال
بعناء لئانه فيه التعب ، وسواء جهل العناء المكرى أو المكرى أو كلاهما (أو)
جهل (بعضه) كذلك فجهله كله كالرعى مدة كذا بالنفقة والكسوة أو احداهما
والرعى مدة بما تلذ هذه الدابة الحامل ، أو بما في هذا الوعاء وهو مستور ،

كالرعى سنة بعشرة دراهم ونفقة وكسوة ، أو اتلطيح نخل وأو عين بعرجون
خيار من كل ، أو لحصد زرع ، أو جنابة تمر بكربع ، أو اتفاق اثنين على
حرث يكون فيه البذر والادابة من أحدهما ويحرث الآخر بيده ، فيقسمان
الزرع انصافا أو على ما اتفق لم يجر كل ذلك

أو بما ورثت من غلات ولم يدّر كمّ هو أو لم يدّر الآخر ، أو لم يدرياه ، وبما
في الوعاء سواء كان دراهم أو دنانير وجهل بعضه (كالرعى سنة بعشرة دراهم
ونفقة وكسوة) ، فالمعلوم عشرة الدراهم ، والمجهول النفقة والكسوة عند
الشافعى وابن عبد العزيز ، وأجاز الربيع رحمه الله ومالك وأحمد الاستجارة
بنفقة وكسوة أو مع غيرها ، فيأخذ الأوسط (أو اتلطيح) أى تذكر
(نخل ولو عين بعرجون) يعنى العرجون وما اتصل به من شماريخ وثمار ،
سمى الكل عرجونا للمجاورة ، ولأن العرجون هو الأصل لذلك وهو الجسم
الذى تتصل به الشماريخ (خيار) أى افضل أو بعرجون أوسط أو بعرجون
أردى (من كل) نخلة أو من نخلة واحدة ولو لم يكن الا هى أو بعرجونين
أو أكثر فى كل واحدة أو فى واحدة أو بتسمية من عرجون كذلك كتحصيف
(أو لحصد زرع أو جنابة تمر) أو جذاة أو طحن برّ أو عصر زيتونه
(بكربع أو اتفاق اثنين) وأكثر (على حرث يكون فيه البذر والادابة من أحدهما
ويحرث الآخر بيده فيقسمان الزرع انصافا أو على ما اتفقا) عليه وحذف
العائد مع انه لم يجر الموصول بمثل ما جر به ولم يتعلق بمثل عامل الموصول
جريا على القليل ، ويجوز كون (ما) مصدرية أى على اتفاقهما فيقسم
من ذلك أو يكون البذر والادابة من أحدهم ويحرث الآخران أو بالعكس أو الادابة
من واحد والبذر من آخر والعمل من الثالث ويقسمان الزرع انصافا أو على
ما اتفقا ، ونحو ذلك ، وكذا الماء ان كان من أحدهما أو من أحدهم أو من متعدد
أو مع بذر أو دابة (لم يجر كل ذلك) جواب لقوله : وان ضرباه مجهولا ، وهذا

فللعامل كراء مثله ، والزرع لرب البذر وللحارث عناؤه ، وجوزت على ما اتفقا وإن مع جهل بمتاممة كمضاربة ومساقاة

النفى لعموم السلب ولو تقدم النفى على كل مثل قوله تعالى : ﴿ لا يحب كل مختال فخور ﴾ (١) وأجرة الحارث مجهولة أو لا يدري كم يحصل من الثمار ، وإن وقع شيء من هذا ونحوه من مجهولات الكراء ووقع العمل ولم يتشاحا ، جاز وهو مكروه ، وإن تشاحا (فللعامل كراء مثله) في صور غير الحرث ، وأما صورة الحرث فقد قال فيها بعد : وللحارث عناؤه أى كراء مثله أيضاً ، وعبر به لثلاث يتكرر لفظ واحد (والزرع لرب البذر) في صورة الحرث : (وللحارث عناؤه) وإنما كان للعامل أو الحارث عناؤه لأنه ليس بغاصب ، وقد قال : ﴿ ليس لعرق ظالم حق ﴾ (٢) فيفهم منه أن لعرق هذا حقاً لأنه ليس ظالماً في عمله أو حرثه ، ولأن للمعمول له في عمله نفعاً (وجوزت) أى الإجارة (على ما اتفقا وإن مع جهل) للأجرة ولو بلا متاممة ، وبه قال أبو المؤثر : إذا جاز تقاضى دين الانسان ولو يتيماً ودين المسجد بجزء كما جاز بكذا وكذا ، وقد فعل الاشياخ كل ذلك ، وروى أن رجلاً من الهنود أوصى بمال لعز الدولة فاستأجر الامام عبد الملك بن حميد من يأتيه بنصفه فزعم من زعم أن له العناء فجمع الامام الفقهاء فشاورهم فمأوا له النصف ، وقيل : يجوز (بمتاممة) بعد زوال الجهل وهو مذهب الظاهرية ، وإن نقض عليه ، فله عناؤه ، وحسن أن يصدق لسانه وذلك في كل عمل حلال . ولو تقاضى الدين أو حق المرأة فتجوز تلك الصور كلها ونحوها من صور جهل الأجرة قياساً على المضاربة ومساقاة النخل كما قال : (كمضاربة ومساقاة) بلا متاممة فيهما ، فإن الأجرة فيهما مجهولة ،

(١) لقمان : ١٨ .

(٢) رواه البخارى وأبو داود والترمذى واحمد ومالك .

• • • • • • • • • •

اذ لا يدري كم تكون الفائدة في المضاربة ولا كم تثمر النخل وذلك قياس على ما خالف الأصل ، ولكن قاسوا عليه للاجماع عليه ، كذا قيل ، أما المضاربة فجائزة ، وأما النخل والشجر ، ففيها خلاف تقدم بعضه .

وفي « الديوان » : اختلف العلماء في المساقاة قال بعضهم : لا تجوز ، ومنهم من يقول : جائزة في الأرض كلها ، وما اتصل بها من النبات والأشجار ، وذكر عن رسول الله ﷺ أنه أعطى ليهود خيبر يعملون فيها بتسمية معلومة مما يخرج من غلاتها فمات رسول الله ﷺ على ذلك وأقرها أبو بكر بإيديهم وأقرها عمر صدراً من خلافته ، فلما رأى المسلمون كثروا نزعها عمر من أيديهم ، فأعطاهما للمسلمين يستعينون بها على حوائجهم ، وحجة من لم يجوز المساقاة أن أهل خيبر كلهم عبيد لرسول الله ﷺ ، يفعل في عبيده ما أراد لأن ذلك كله ماله ، وحجتهم ما ذكروا عن رسول الله ﷺ حيث (نهى عن المضاربة والمخاطرة والمزابنة والمحاكمة) (١) لأن هذه الرواية كانت في الأرض وما اتصل بها هـ . والأولى أن لا يقاس عليهما لأنهما غير أصل ، فتمنع الإجارة المجهولة وتفسخ وترجع الى كراء المثل قياساً على البيع المنفسخ الذي لزمه فيه الضمان ، اذ شرط المقيس عليه أن يكون ثابتاً شرعاً غير فرع لأصل آخر غير معدول به عن طريق القياس ، وذلك الخلاف في كل عمل شيء بجزء منه حتى اعطاء آلة صيد بجزء من الصيد سواء آلتها التي هي حيوان أو غيرها .

وفي « المنهاج » : يجوز اعطاء جارحة لصيد بسهم من الصيد ، قال : ولا تعرف في الصقر والكلب شيئاً قلت : سواء .

(١) مر ذكره .

• • • • •

وفي « الأثر » : ان وكّل أو وكلت على التزام أحد في طلب الحق ، فلما ظهر نزع أو نزعته فله أجرته ان عينت ، والا فالعناء ، وان نزع قبل ظهوره معناه ، وان ملكه السهم قبل العمل جاز قبل ان يقول : لك نصف هذا الزرع . الآن على ان تحصده ، وذكره الشيخ أحمد بن محمد بن بكر رحمهم الله في ذلك كلاماً حيث قال : وان اتفق قوم ان يشتركوا حرثاً فانهم يشتركون كما اتفقوا عليه ، قتلوا أو كثروا ، تفاضلوا في شركتهم أو تساوا ، سواء من اشترك معه موحداً أو مشركاً طفلاً كان أو بالغاً ، فالشركة بينهم فيها جائزة على ما اتفقوا عليه ، وانما تصح شركتهم ان يشتركوا الزريعة وإذا لم يشتركوه فلا تصح ، وانما يفعلون ان يأخذ كل واحد منهم ما نابه من الزريعة فيخلطها مع زريعة صاحبه أو يعطى كل واحد منهم لصاحبه سهماً من زريعته فتكون الزريعة بينهما على ما اتفقا عليه ، أو يبيع كل واحد لصاحبه كيلاً معلوماً من تلك الزريعة ويخلطوها ، وكذلك ان اراد ان يشترك مع الطفل باذن أبيه أو المجنون بخليفته وأما ان اتفقوا ان يشتركوا على ان يحرق أحدهم فمرد عليه صاحبه ما نابه من البذر ، فلا يجوز ذلك ، ومنهم من يقول : جائز ويرد عليه ما نابه من الزريعة أو اتفقوا على ان يجعل أحدهم البذر ويجعل الآخر الأرض أو الدواب أو الماء فلا تجوز تلك الشركة ، ويكون الزرع لصاحب البذر ، ويأخذ صاحب الأرض نقصان أرضه ويأخذ صاحب الماء قيمة مائه ، ويأخذ صاحب الدواب سناء دوابه ، الا ان كانت الدواب والماء لصاحب الزريعة ، وان حرث تلك الزريعة غير صاحبها فليأخذ عناءه .

ومنهم من يقول : ان جعل صاحب الزريعة لصاحب الدواب سهماً من ذلك الحرث فذلك جائز ، وأما ان جعل لصاحب الأرض أو الماء سهماً فلا يجوز

• • • • •

ذلك ومنهم من يقول : جائز وكذلك ان جعل الزريعة والدواب وجعل لرجل
فيها سهماً على أن يحرقها ، أو كانت الزريعة والأرض والدواب والماء لرجل
واحد ، وجعل للآخر فيها سهماً ، أو جعل أحدهما الأرض والزريعة وجعل
الآخر الدواب والحرق بنفسه ، أو جعل أحدهما الأرض والماء وجعل الآخر
الزريعة والدواب ، ومن يحرق فلا يجوز شيء من هذا .

ومنهم من يقول : جائز ما اتفقوا عليه ، وأما ان لم ينبت الزرع أو نبت
وأصابته آفة ، فأنهم يتواخضون العناء والقيمة مما يمكن فيه ، على قول من لا
يجيز تلك الشركة ، وأما من جوزها فلا يدرك كل واحد منهم على الآخر شيئاً ،
ومن مات منهم فوريته بمقامه ، وأما ان اتفقوا على هذا كله فبذر الواحد منهم
فأراد أن يأخذ العناء والقيمة فلا يجد ذلك إلا ان أبرأ كل واحد منهم صاحبه من
العناء أو القيمة فبذر له فهو جائز ، وان اكرى له أرضاً على أن يحرقها أو
أكرى له ماء على أن يحرق به فلا يجوز هذا ، وهو من السحت ، وان حرقها
على ذلك الحال ، فإنه يعطى نقصان تلك الأرض أو قيمة ذلك الماء . ولا يجوز
كراؤها ولو بما يكال أو يوزن أو غير ذلك مما لا يكال ولا يوزن ، ومن اكرى
دواباً ليحرق عليها أو أكرى رجلاً يحرق له ، فذلك جائز ، وان اتفقوا على
شرطة الحرق ، فحرق أحدهما بذره ، ثم حرق صاحبه مثل ذلك ولم يخلط
زريعتها فإنه يكون لكل واحد منهما ما زرع من بذره ، ولا يدرك فيه صاحبه
شيئاً ، ويتداركان العناء والقيمة والنقصان فيما يكون منه .

ومنهم من يقول : ذلك جائز ، ومن لم تنبت زريعته منهم فلا يدرك على
صاحبه شيئاً ، ومنهم من يقول : يدرك عليه سهمه من الزرع .

ومن ذلك احتطاب شخص من أرض آخر ، أو خدمته على دابته

(ومن ذلك) النوع الذى فيه الجهل ما يذكره المصنف والشيخ فى فن القراض فى أواخره أن الأكثر على اجازة صيد بشبكة بسهم ، ومن ذلك (احتطاب شخص) أو أخذه الشوك أو الحشيش (من أرض آخر) جنائاً أو غير جنائ ، على أن الحطب بينهما مثلاً ، وإنما جاز لأنه قد رأى الأرض مع ما فيها أو لم يرَ لكنه قد عقد أن له النصف مثلاً فى كل ما حطب وذلك فيما نبت بجزر (١) أو عناء وأما بالمطر فلا يحل له منعه ، فلا يحتاج الأجير الى الاستئجار ، بل يأخذ لنفسه الا ان كان الموضع ممنوعاً عن الدخول لعجز صاحبه عن الدخول بلسانه أو بوجه فيحتاج الى الاستئجار ، ومسألة الاستئجار التى ذكرناها اجازها الربيع والظاهرية ، ومنعها غيرهم لما فيها من الجهل ، فاتها كقولك : احصد زرعى بالنصف مثلاً ان قال : احطب حطب أرضى بالنصف مثلاً ، وكقولك : كل ما حصدت من زرعى فلك نصفه ، ان قال : كل ما حطبت من أرضى فلك نصفه ، والمسلك فى ذلك أن يعطيه نصف الشيء أو تسمية منه ويستأجره على عمل الشيء به ، كذا ذكر بعض (أو خدمته على دابته) بنصيب معلوم مما يكتسب بها هو بنفسه ، فليس هناك إلا اثنان : صاحب الدابة ، والذى أخذها منه ليعمل عليها .

هذا ما حمل المصنف رحمه الله ولطف به قول الربيع فيمن قال لرجل : اعطنى حمارك أو بغلك حتى أنقل عليه الحطب وأبيع عليه وأؤجره من الناس وما فضل من شيء فهو بينى وبينك نصفان أنه لا بأس به .

وقول أبى حنيفة فى رجل يدفع الدابة الى رجل فيقول : اعمل عليها وآجرها من الناس وما كسبت من شيء فهو بيننا نصفان أنه لا يجوز ذلك

(١) كذا فى الامل .

ومشاركة مائتية يعطى ثمنها أحدهما ويقوم بها آخر

لان الكسب كسب الدابة وهو لصاحبها وللذى يعمل عليها اجر مثله ، وقد يقال ليس كذلك على ما يظهر لان مسألة الربيع وأبى حنيفة فيها ثلاثة رجال : صاحب الدابة ، ومن أخذها منه ، ومن أجرها عليه الذى أخذها بدليل قول سائل الربيع : وما فضل من شيء فهو بينى وبينك ، وبدليل مؤاجرتة للناس ، فان الفضل عن آخر وهو المؤاجر (بفتح الجيم) .

وكلام الربيع وأبى حنيفة متوارد على مسألة واحدة كما يدل عليه قول « الأثر » : ان قول أبى حنيفة أبعد من الحق ، وقول الربيع أقوى القولين . ويُجاب بأن الأمر كما قال « المصنف » ، وأن معنى عمله ومؤاجرتة الناس عليها انه يعمل عليها بنفسه للناس بأجرة مثل ان يحمل عليها الحطب لهم من البرية او الحجارة من الجبل او يحمل عليها الحطب او الحجارة التى هى ملك لهم أو متاعهم ، فمعنى فضل حصل استعمالاً للمقيد فى المطلق ، ويدل لهذا فرض مسألة أخرى بين اثنين أيضاً سئل عنها أبو حنيفة كما قال : قيل له اى لأبى حنيفة : فان قال : بع عليها متاعك وطعامك وما ربحت من شيء فبيننا نصفان ، اترى هذا جائزاً ؟ قال : لا ، لأن ربح الثياب لصاحبها ولصاحب الدابة اجر مثله اهـ .

فان هذه المسألة بين اثنين لمقط صاحب الدابة ومن أخذها منه ، وهو الذى حمل عليها متاع نفسه أو طعامه لما ساله بالمتع اذا خدم عاينها للناس بالأجرة فمنعه ساله اذا خدم عليها لنفسه (ومشاركة مائتية يعطى ثمنها أحدهما ، بشراء أو تولية أو قالة أو بمقتاضاة لماله على غيره من دين أو ارش أو تباعة ما سواء عند ارادة المشاركة بأمر الذى أراد الشركة معه أو بدون امره أو قبل ارادتها أو يملكها بلا اعطاء ثمن (ويقوم بها آخر) يرعاها ويسقيها ويحفظها

كذا وكذا سنة على تناصف في الكل ، فهل تكون الماشية بينهما من وقت العقد ، والقيام في الذمة أو لا يستحق

ويفعل كل ما تحتاج اليه أو يقوم ببعض ما تحتاج فقط بحسب اتفاقهما ومشاركة زرع أو شجر أو نخل أو أرض أو بناء أو غير ذلك من الأصول أو ثياب أو غيرها من العروض يعطى ثمنها أحدهما ، كذلك ويقوم بها آخر أو ببعض ما تحتاج اليه كسقى وتجسيص وخياطة (كذا وكذا سنة) أو أقل (على تناصف) أو ثلث أو ربع أو خامس أو غير ذلك من الأقل والأكثر (في الكل) من الحطب المدلول عليه بالاحتطاب ، ومن أجره الخدمة على الدابة ومن الماشية وكذا غيرها فمضى جواز ذلك كله قولان ، وكذا في قول صاحب الدابة : بع عليها متاعك وطعامك وما ربحت من شيء فنصفان ، فمن أجاز ذلك قاسه على المضاربة ومساواة النخل وهو قول الربيع ، ومن منعه فلجلجل بما يتحصل وهو قول أبى حنيفة ولو لم يذكر للربيع إلا مسألة الاحتطاب والخدمة على الدابة ولأبى حنيفة إلا إياهما وقول صاحب الدابة : بع عليها متاعك الخ . . وكذا كل مسألة كان فيها الجهل من حيث المشابهة بالمضاربة والمساواة ، ووجه كون قول الربيع أقوى ، وأن المضاربة والمساواة ثابتتان قطعاً ، وهذه المسائل قوى شبههن بها ، فيجوزن كما جازتا ولو كانتا فرعيتين فلقوة الشبه ضعف قول أبى حنيفة في المنع ، فيتحصل في مجهولات الأجرة الجواز مطلقاً على الرضى ، وهو قول الظاهرية ، والمنع مطلقاً وهو قول أبى حنيفة ، والجواز أن كان الجهل من حيث الشبه بالمضاربة والمساواة والمنع أن كان غير ذلك مثل الاستئجار بما في البيت أو في الصندوق أو في ذمة فلان ولا يدرى ما هو أو كم هو أو لا يدرى أحدهما ، فإن تشاجرا فأجرة المثل وإذا أطلعا عليه ، فأنماه جاز ، وإذا كانت المشاركة في الماشية أو غيرها بإعطاء الثمن وتيامم الآخر (فهل تكون الماشية) أو غيرها مما اشتركا فيه بإعطاء الثمن والقيام والغلة (بينهما من وقت العقد و) يكون (القيام في الذمة أو لا يستحق

**النصف إلا بتمام المدة فتكون الغلة لرب الغنم ؟ فيه تردد ، والأصوب لرؤيد
المشاركة في دابة أو أرض**

النصف) أو ما اتفقا عليه (إلا بتمام المدة فتكون الغلة لرب الغنم ؟) أو غيرها من الماشية وغير الماشية قبل المدة ولهما بعدها (فيه تردد) ليس المقام مقام تردد فإنه إن اطلقا أن الثمن من أحدهما والقيام من الآخر مثل أن يقول أحدهما : أشتري الغنم أنا ، وقم بها أنت كذا وكذا على أنها بيننا وقال : ففتقوم أنت بها كذا وكذا على أنها بيننا أو قدما كونها بينهما على ذكر الشراء والقيام فهي بينهما من حيث العقد وكذا الغلة كما إذا قالا : أنها بيننا من حين العقد أو من حيننا هذا أو نحو ذلك من الألفاظ التي فيها التقييد بأنها من حينه بينهما ، وإن قيدوا بأنها لا تكون بينهما حتى تتم المدة وقبل تمامها للمشتري فمهما على تقييدهما ، والغلة له قبلها ، وبينه وبين القائم بعدها تبعاً لأصلها ، وكذا لو جعل الغلة قبلها للقائم دون أصلها أو بعضها له أو أنها بينهما من الحين والغلة لأحدهما فقط قبل المدة فمهما على تقييدهما .

وأما قول الشيخ : وكذلك إن اتفقا على مشاركة الغنم والدواب أن يعطى أحدهما الثمن ويقوم بها الآخر كذا وكذا سنة فتكون بينهما نصفين فهو تمثيل لما اتفقا فيه على أن الماشية بينهما بعد المدة لقوله : فتكون بينهما نصفين ، فإنه ينصب « تكون » عطفاً على يعطى أو يقوم ، فهو من كلامهما الذي اتفقا عليه لا اخباراً من الشيخ بأن الحكم أنها بينهما كما يتوهم ، ثم أنه قد تقرر أن عقد الاجارة لازم وعلى الأجير العمل ودخلت الأجرة ملكه قبل العمل ، ويجبر على العمل ، هذا كله قول وقيل : يدخل ملكه منها بقدر ما عمل وقيل : لا يدخل ملكه حتى يتم العمل فليكن ما هنا كذلك بلا تردد (والأصوب لرؤيد المشاركة في دابة أو أرض) أو غيرها من العروض والأصول باعطاء أحدهما الثمن وقيام

أن يبيع النصف الآخر بمعلوم من ثمن ، ثم يستأجر لخدمة النصف الآخر
بذلك الثمن أو بجزئه ، ويأخذ الباقي عند من يجيز البيع والشرط ،
أو بيعتين في بيعة

الآخر أن يتوصلا الى الغرض (أن يبيع) مالك الدابة أو الأرض أو غيرهما
بوجه من وجوه الملك للأجير (النصف الآخر) أو يبيع الثلث ويملك الثلثين
أو نحو ذلك أن يبيع له معيناً من الحيوان أو من الأرض كهذه الثياب وهذه
البقعة من الأرض (بمعلوم من ثمن ثم يستأجره لخدمة النصف الآخر) أو
الثلث الباقي أو نحو ذلك مما اتفقا عليه . وخدمة الأرض يتصور بنقل ترابها أو
حجارتها أو تسويتها أو حرثها لصاحبها أو غرسها له أو بناء الحائط دائراً عليها
أو على بعضها (بذلك الثمن) الذي باع به له (أو بجزئه ويأخذ) مالك الدابة
(الباقي) من الثمن إذا كان الاستئجار بجزء من ذلك الثمن (عند من يجيز
البيع والشرط) وقد مرّ في باب الشرط وبيانه هنا أنه باع له سهماً أو شيئاً
محدوداً من ذلك على أن يتضى له في ثمنه خدمة ذلك ، والاقالة والتولية في ذلك
كالبيع (أو بيعتين في بيعة) وهى أن يبيع له هذا بكذا الى أجل كذا أو
بكذا الى أجل آخر يذكره وفيها أقوال مرت .

ويتحصل من كلام المصنف أن معنى (بيعتين في بيعة) واسع ،
وما يذكرون تمثيل لا تقييد ، الا ترى أنهم مثلوه ببيع كذا بكذا نقداً
أو بكذا الى أجل ، ولا شك أن مثله بيع كذا بكذا الى أجل أو بكذا الى
أجل دونه أو نوقته وبيع كذا بكذا عاجلاً أو بكذا الى أجل وبيع كذا
بكذا نقداً أو بكذا عاجلاً ، ورأيت أنه سمي مسألة الأجرة هذه بيعتين في
بيعة ، ولعله أراد أنها شبيهة ببيعتين في بيعة إذ اشتملت على بيع الدابة بثمن

أجلًا معينا ، ورجح ولو فيه أجره وبيع ، ومنع ، ويرد العامل لكراء مثله ،
ومن استؤجر معيّنٍ إن عمله في يومه ، فبأربعة دراهم وإن في تاليه ،
فبثلاثة

وقبض بعض الثمن وقضاء العناء في بعض ، فقلوه : أو بيعتين عائد الى قوله
أو جزئه ويأخذ الباقي (أجلًا معينا) متعلق بـ « يستأجر » (ورجح) جواز ذلك
(ولو) كانت (فيه أجره وبيع) بالذية أن نوي أن يبيع له مثلا ثم يستأجره
بالثمن أو اتفقا على ذلك ، وإن قال له : بعث لك نصف هذه الأشياء شائعا
بالقيام بالنصف ، فذلك تصريح ببيع وكراء أجازاه مالك ومنعه الشافعي كما
منعه جمهورنا ، وإن ملك دواب أو أرضا أو غيرها ثم باع نصفها أو غيره
لإنسان بكذا وكذا بلا اتفاق ولا علم بالأجرة ولا نيّة لها ، ثم قال له : اقض
لى في الثمن الذى لى عليك القيام بالباقي جاز ، ولم يكن فيه اجتماع شرط
وبيع ولا بيعتين فيبيعة (ومنع) ذلك الذى ذكر « المصنف » جوازه كله ولو
معملا ما ذكر أنه الأصوب (ويرد العامل) على القول بالمنع (لكراء مثله ومن
استؤجر) لعمل شيء (معيّن) على أنه (أن عمله في يومه ف) عمله (بأربعة
دراهم وإن) عمله (في تاليه) وهو اليوم الثانى (فبثلاثة) سواء اقتصر على
ذلك أو زاد فقال : وإن في اليوم الثالث فبدرهمين وهكذا يقتصر أو يزيد فيما
فوق ذلك ، وغير الدراهم مثل الدراهم كالدنانير والمكيل والموزون والجزأه
مثل هذه العرمة وإن في تاليه فهذه مشير الأخرى أصغر وكسائر العروض
وكالأصول مثل أن عملت اليوم فهذه النخلة أو في تاليه فهذه مشير (١) الأخرى
دونها ، وكذا اتصلت الأيام أو انفصلت مثل قولك : في هذا اليوم بأربعة وفي
الثالث بثلاثة ، ومثل أن يقول : أن عملت في اليوم التالى ليومنا ، فكذا أو في
الرابع فكذا ، أو قال في تالى تالى يومنا فكذا ، وفي السابع بدرهم والشمهور

(١) كذا في الأصل .

وإن استأجر دابة لركوب إلى معين بعشرة وإن إلى آخر فبعشرين ،
فهل تجوز أو يراد مثله ؟ وإن استأجر لمعين ، فقال

المتصلة والمنفصلة كذلك ، والأسبوع والسنون كذلك ، ومن ذلك أن يزيد
الأجرة بحسب البعد لغرض من الأغراض فيقول : أن عمله في اليوم فبالربعة
أو في تاليه ، فبخمسة أو في تالي تاليه فبسبعة والأعداد في ذلك أيضاً سواء
(وإن استأجر دابة لركوب إلى) موضع (معين بعشرة وإن) ركب (إلى آخر)
أبعد منه (فبعشرين) والتسويات السابقة كلها آنفاً يقال بها هنا (فهل تجوز)
هذه الاجارات كلها بناءً على أن مثل هذا في البيوع ليس من البيعتين في بيعة
لكنه لم يرد النهي عنه في الاجارة بل في البيع وإن الجهل الذي فيه كلا جهل ،
لأنه إنما هو من حيث التخيير والتفصيل لا من حيث العناء ، والمعنى عليه
لأنهما على التفصيل والتخيير معلومان أو على أن النهي لا يقتضي الفساد هنا ،
وتقدم تجويز بعضهم الجهل في الأجرة إذا رضى بها مما يتوقف على حذو مثل
أن يقول : أحمل لى إلى دارى هذا المتاع ، ومثل أن يقول : اعمل لى بمثل
ما يعمل غيرك لفلان أو بمثل ما عمل له غيرك وهو لا يدري كم هو ، والصحيح
أنه لا بد من العلم والا رجوع للتقويم (أو يراد) أجرة (مثله) من حيث نفسه في
المسألة الأولى أو من حيث ذابته في الثانية للجهل بنفس عين الأجرة أو عين
المأجور عليه لأنه لم يجزم بأحد التفصيلين أو التفاسيل ولو جزم ووافق الآخر
لجاز ، ولما لم يجز كان الجهل والاجارة كالبيع بل هى نوع من معناه والبيع
ورد النهي فيه عن الجهل ولشبه ذلك بيعتين في بيعة وتقدم أن المختار فيهما
المنع حيث قال : باب النهي عن شرط في بيع وعن بيعتين في بيعة ، كبيع سلعة
بدينار نقداً أو بدينارين نسيئة لمسمى برضى من متبايعين لا على قطع ثمن معين ،
وأجل أو نقد ، فالمختار منعه وذلك تردد ، وينبغى أن يكون هنا مثل ما في البيوع
وهو قولان (وإن استأجر لمعين فقال) عطف تفصيل بعد إجمال (له رب المعدل :)

له رب العمل : إعماله بعشرة ، وقال : لا بل بخمسة عشر ، فعمل ولم ينكره عليه ، أو قال له : اعمله بكذا ، وقال له رب العمل : بل بكذا وهو أقل ، فعمل ، بلا إنكار ، فهل له في الأولى خمسة عشرة ، وفي الثانية نحو عشرة ، أو يرد لأزاء مثله ؟ قولان

وهو طالب العمل من غيره (اعمله بعشرة) مثلا (وقال) الأجير (لا) اعمله بالعشرة (بل) اعمله (بخمسة عشر) مثلا ونحو ذلك مما زاد فيه الأجير على ما ذكره رب العمل أو قال له رب العمل : اعمله بخمسة عشر فقال له الأجير : لا بل اعمله بعشرة ، ونحو ذلك مما نقص فيه الأجير على ما ذكره رب العمل لغرض كالشفقة وغيرها (فعمل) الأجير وقد ختم بكلامه ولم يعتبه رب العمل بكلام يخالف ما ذكره بل سكت (ولم يفكر عليه أو قال) الأجير (له : اعمله) بفتح الهمزة مثبتة في النطق والكتب وضم اللام (بكذا ، وقال له رب العمل : لا بل بكذا) أى بل اعمله بكذا بهمة الوصل واسكان اللام (وهو أقل) مما ذكره الأجير بكذا ، وقال رب العمل : بل بكذا وهو أكثر مما ذكر الأجير لغرض كالشفقة (فعمل) الأجير والعقد مختوم بما ذكر لرب العمل (بلا إنكار) من الأجير عليه ولا تعقيب بكلام يخالف كلام رب العمل (فهل له في) المسألة (الأولى خمسة عشر) إذ ختم الأجير الكلام بها وعشرة ان ختمه بها مثلا (وفي الثانية نحو عشرة) مما ختم الكلام به رب العمل أقل وأكثر ، وهذا القول مبنى على ما بنى عليه القول الأول في قوله فهل تجوز أو يرد لمثله وقد مر (أو يرد لأزاء مثله ؟) هذا القول مبنى على ما بنى عليه القول الثاني في قوله : فهل تجوز أو يرد لمثله ؟ وقد مر وكذا اذا قال الأجير بأقل مما قال صاحب العمل متقدما أو متأخرا (قولان) قد تقدم في كتاب النكاح إذ قال في باب الصداق : وإن قال صدائق عشرة دنانير فقالت : بل عشرون فمسها فلها العشرون ،

• • • • • وكل أجرة رد فيها بفساد لثل

وقيل : ترد لأنسابها ، وإن قالت : عشرون ، فقال : بل عشرة ، فمسمها وأمكنته
فلها العشرة ، وقيل : ترد كذلك وكذا في الاجارات ا هـ .

وذكر الشيخ هنا ما معناه : ان سبب الخلاف القياس على البيع وعدم
القياس ، فمن قاس على البيعتين فيبيعة قال بالمنع اذ لم يتفقا على معلوم ،
ومن لم يقس قال بالجواز ، والمختار البطلان عنده في البيع كما مر قريباً ،
وصدر هنا في المسائل بقول الجواز بعبارة يتبادر منها أنه مختاره ولكنه ذكر
قول المنع وعلله .

وفي الاثر : من وقع بينه وبين نساج مساومة على عمل ثوب فيقول له :
ان شئت أن تعمله بدرهمين فاعمله ، والنساج : أعمله بثلاثة ، فلم يجبه رب
الثوب الى ذلك ثم عمله على هذه الصفة فقيل : له كراء مثله ان عمله عليها ،
فان تناقضا فيه قبل العمل انتقض ، فكذا ما أشبه ذلك (وكل أجرة رد)
الاجير (فيها بفساد) بسبب فساد العقد (لثل) أى الى أجرة المثل نظر فيها
ثلاثة عدول فأكثر ولا تشترط ولا يتهم بل عدالتهم في الأموال بعدم الخيانة
فيها وتشترط معرفتهم بسعر الاثمان والمثمنات والعناء ، وإن كانوا في الولاية
مع ذلك فأفضل وأنها اشترط ثلاثة ولم يكتف بالاثنتين كما في جزاء الصيد والصلح
بين المرأة وزوجها كما قال الله عز وجل : **فابعدوا** حكماً من أهله وحكماً من
أهلها (١) لأن الأموال يحفاظ لها اذ كانت بين متشاحين طالب ومطلوب ،

(١) النساء : ٣٥ .

**ورجعوا لأوسطهم إن اختلفوا ، وإن راوا رجوعاً لأدناهم أو أعلامهم فعملوا ،
 فيما اتفقوا عليه فهو الحق عليهما ولهما ، وإن رد أجير لرب عمله شيئاً ،
 وزاد هو له على ما اتفقا عليه أخذ**

وعقول الثلاثة أولى من عقول الاثنين ، والأربعة أولى من الثلاثة وليتم فيها ما يسمى جماعة بلا نزاع ، وعدلتان مكان عدل وأربع مكان اثنين ، ولا بد من رجل عدل معهن ولو كن ستة أو أكثر ، وإن كان مما لا يعرفه الرجال فمستنسوة فصاعداً وأجاز بعضهم عدلين ، وإن اتفقوا على واحد مطلقاً أو اثنين في القول الأول جاز (**ورجعوا لأوسطهم**) تقويماً (**إن اختلفوا وإن راوا رجوعاً لأدناهم أو أعلامهم**) تقويماً (**فعلوا**) أن ظهر أن الرجوع أحقّ وأحوط ، ولا يرجع أحدهم أو اثنين فصاعداً إلى غيره تقليد أو تشهيراً أو ركونا ، فإذا لم يتفقوا ولم يظهر أن الرجوع أحقّ وأحوط فليحضر معهم عدل آخر أو اثنان فصاعداً ، غاي جانب كان أكثر ؟ كان القول قولهم إن استتوا ، وإن كان متولى في جنب وليس في الآخر أو جنب أكثر مما في الآخر من المتولين ، أو كان في جنب من هو أعرف بذلك دون الجنب الآخر ، أو كان في أحدهما أكثر فالقول قول الأرجح (**فهما اتفقوا عليه فهو الحق عليهما**) أي على الأجير ورب العمل إن كان رب العمل يدعى أقل مما قالوا ، والأجير يدعى أكثر (**ولهما**) إن كان كل منهما محباً لما اتفقوا عليه مختاراً له أو على أحدهما إذ كره وللآخر إذ أحبّ واختار ، فذلك على التوزيع في الصورة وإن قوّم العدول بعضاً دون بعض لأشكال الباقى عليهما أو الخلاص منه أو المسامحة جاز (**وإن رد أجير لرب عمله شيئاً**) مما أعطاه رب العمل بالعدول أو مما أعطاه بلا عدول (**أو زاد هو**) أي رب العمل (**له**) شيئاً (**على ما اتفقا عليه**) أو على ما أمره به العدول (**أخذ**) بالبناء للمفعول أي أخذه معطاه وهو رب العمل المردود

بعد محالة والنظر في القيمة يوم العمل في موضعه وجاز ما تراضيا عليه
بلا عدول ، وإن أعطى مستأجر لأجيره أكثر من قيمة لم يتبع ، وإن
لم يقنع ، وكذا كل مردود لعدول .

اليه شيء أو الأجير المزيّد عليه (بعد محالة) أى بعد رضى الرادّ بالردّ والزائد
بالزيادة وجعله صاحبه فى حل ، واحترز عما إذا رد الأجير شيئاً أو زاد رب
العمل شيئاً مخافة أن يشكوه الآخر للناس أو يناله بسوء من لسانه أو غيره
أو يحقد عليه أو يفتتن معه أو يفارقه بعداوة أو نحو ذلك ، ولا يشترط لفظ
المحالة ، بل إذا سكن القلب الى انه ردّ أو زاد برضى من قلبه جاز (والنظر فى
القيمة يوم العمل) لا يوم مطالبة العدول (فى موضعه) أى موضع العمل
لا فى غيره لأن السعر يختلف بالزمان وبالموضع (وجاز ما تراضيا عليه بلا
عدول ، وإن أعطى مستأجر لأجيره أكثر من قيمة) قيمة العناء أو سواء (لم
يتبع) بالبناء للمفعول أى لم يتبعه الأجير بشيء فى الحكم ولا فيما بينه وبين
الله (وإن لم يقنع وكذا كل مردود لعدول) والله أعلم .

فصل

الإجارات وجهان : منافع في معين محسوس ، ومنافع بذمة ، فمن شرط ما في المعين الرؤية ، كرى غنم ، أو حصد زرع وحرث أرض ، أو نحوه مما يقصد إليه ، وما بالذمة الصفة كالبيع فيهما . . .

فصل

(الإجازات وجهان) أى المأجور عليه وجهان (منافع في معين محسوس ومنافع بذمة ، فمن شرط ما في المعين الرؤية) ويكفى منها العلم ولو بوصف الواصف ولو بالعدد وتجزئ الرؤية المتقدمة بحيث لا يتغير (كرى غنم) يراها أو يعلمها وهى موجودة في الخارج في ملكه (أو حصد زرع) موجود في ملكه معلوم كذلك برؤية أو غيرها (وحرث أرض) كذلك أى شقها أو شققها وزرعها وسقيها (أو نحوه مما يقصد إليه) كخيطة هذا الثوب أو ثوب معلوم مشخص ونسخ هذا الكتاب أو كتاب كذا معروفاً ، وحمل ما تطيقه الدابة سواء علما كم تطيق أم لا ، وفيه جهل أجازوه (و) من شرط (ما بالذمة الصفة) الوصف بذكر الماهية بدون أن يتعين في الخارج (كالبيع فيهما) أى في المعين وما في الذمة فالمعين حاضر أو غائب موصوف يعرفه المشتري بصفته على

مثل رعى وحرث ونحوهما بصفة معينة ، ثم هى أيضا فى محدود

• • • • •

خلاف فيه ، وما فى الذمة كبيع النقد والسلم والكاف على القول بتعاقبها متعلقة بنسبة الكلام فى قوله : الاجارات وجهان ، أو بمحذوف أى يشترط فى الاجارة الصفة أو الرؤية كالبيع أو هى كالبيع فيهما (مثل رعى) أى رعى الغنم أو الابل أو نحوهما بلا تعيين افراد مشخصة فى الخارج بل يذكر له الجنس والعدد ثم يجعله فى يده سواء كان فى ملك الذى هو رب العمل قبل ذلك ، أو دخلت ملكه بعد العقد لأنه على الحقيقة كانت عنده فى الخارج أم لا ، فإذا لم تكن لميلكها بشراء أو غيره ثم يسترميه اياها (وحرث) ان أريد بالحرث شقّ الأرض والقاء البذر والسقى أو ببيان وصف أرض فقط ان أريد بالحرث شقّ الأرض فقط (ونحوهما بصفة معينة) كبيان المدة وجنس ما يرمى بأن يقول ابل أو بقر أو غنم وبيان ما يحرث من برّ وشعير وغيرهما (ثم) الاجارة (هى أيضا) هذا الضمير عائد الى الاجارة بمعناها المصدرى لا بمعناها المتقدم الذى هو معنى الشيء المأجور عليه وهو المنفعة ، فذلك استخدام أو يجوز ابقائه على المعنى المتقدم لأن المحدود مقصود اليه والمعدود وغير المحدود ليسا نفس المأجور عليه فضلا عن أن يقال بلزوم ظرفية الشيء لنفسه بل المأجور عليه هو العمل فيهما (فى محدود) مقابله هو قوله بعد ذلك وغير المحدود ، وهذان القسمان النذاران هما المحدود يكونان فى معين محسوس وفى الذمة ، فان رعى شهرا هكذا بلا تعيين افراد ما يرمى ولا عدده غير محدود وهو فى الذمة ورعى حقيقة مائة شاة مثلا شهرا محدوده فى الذمة بالنظر الى كونه بعدد ، وغير محدود بالنظر الى اعيان الافراد . والمصنف وغيره لم يعتبروا هذا النظر الأخير ، وادخلوه فى المحدود ومثلوا غير المحدود بما لم تعين فيه الامراد بنفسها ولا بعددها ومثلوا بالنظر الأخير المحدود كما قال

كمقصود إليه ، أو معدود. ولو في الذمة ، فللأجير أجر ما زاد من عمل ،
وينقص كذلك كغرم زادت أو نقصت ونحوها بلا مضرة رب العمل والأجير.

(كمقصود إليه) مثل : ارع لى هذه الغنم ولم يذكر عددها أو ارع هذه الغنم
وهو كذا وكذا أو ارع غنمى وهو كذا وكذا أو ارع لى كذا وكذا من الغنم
هى عندى (أو معدود ولو في الذمة) لأن عليه أن يأتى بها وفاءً لنقد الأجرة
وهى حق للأجير عليه كفاية من الغنم هكذا يجيئه بها ، فبرعاها سواء كانت
عنده بدون أن يذكر أنها عنده ، أم لم تكن عنده لكنه يريد أن يملكها بأى وجه مثل
من يأخذ دراهم السلم على أن يعطى الشعر إذا جاء الوقت وتملكه بأى وجه
كان عنده ، أو حدث ودخل في المعدود ما يعد بنفسه أو بالكيل أو الوزن أو المسح
مثل أن يخطط لى ثلاث جبات عرض كل كذا وطولها كذا بصفة كذا من الخياطة
وان عقد أجرة واحدة على شيئين مختلفين وبيّن كم لكل ، جاز ولو بصفة
واحدة ، وان لم يبين لم يجز ان تقيست الاجارة على البيع ، وقيل بالجواز كما
مرّ القولان في البيع ، وان لم تقس عليه جاز ذلك قطعاً (فللأجير أجر ما زاد من
عمل) في ذلك المقصود اليه أو المعدود في الذمة أو فيما زاد على المقصود اليه
والمعدود مثل أن يعقد على ثلاث جبات ويغالطه بجبة واحدة فخطأها ، وان
يعقد على عرض كذا وطول كذا ، فخرج العرض أو الطول أو كلاهما أكثر
وذلك الأجر الذى يزاد له انما هو بتقويم العدول لا بحساب الأجرة المعتودة
(وينقص كذلك كغرم) معدودة معينة أو معدودة في الذمة (زادت) بولادة أو
بالادخال من خارج (أو نقصت) بهوت أو اكل ذيب أو غير ذلك كغرام ووجوه
الذهاب كغصب (ونحوها) الكاف لادخال سائر الحيوان وقع لادخال غنم
الحيوان ويجب في عقد الأجرة ودخول العمل والوفاء به أن يكون ذلك كله
(بلا مضرة رب العمل والأجير) يحتمل الاضافة للفاعل أى بلا مضرة رب العمل

وغير المحدود كاستئجار لا على مقصود إليه كالرعى شهراً إن رعى له فيه
ولغيره ونحوه من حرث ، وحصد ونقل ، فللمستأجر أجر ما زاد
الأجير في مدته لغيره

للأجير ولا مضرّة الأجير لرب العمل ، والاضافة للمفعول أى بلا مضرّة الأجير
لرب العمل ولا رب العمل للأجير ، فلو اشتغل بعمل نفسه أو غيره فنقص
عمله نقص من أجرته وما رآه العدول مضرّة على أحدهما منعوا منه صاحبه
ويجب أن يعين له الدابة التى تهرب أو تضرّ الناس بضرب أو عض أو نحو
ذلك (وغير المحدود كاستئجار) على غير مقصود إليه (لا على مقصود إليه)
حاضر ولا غائب متعين (كالرعى) لنوع كذا (شهراً) بكذا ، (أن رعى له فيه)
فى الشهر (ولغيره) عطف على له (و) ك (نحوه) نحو الرعى والعطف على
الرعى (من حرث وحصد ونقل) وغير ذلك سواء كان النقل معقوداً لمدة
معلومة هكذا أو قال : ما تطيق على ظهرك أو ما تطيق دابتك ، وسواء تخالف
ما عقد له الأول أم توافق (فللمستأجر أجر ما زاد الأجير في مدته لغيره) قلّ
الأجر أو كثر ، لأنه كمعبده ، ويعطيه ما عقد له ، ويأخذ منه الزائد ، هذا
جواب الشرط وهو عائد الى الرعى فقط لأن الشرط مبنى عليه اذ قال : ان
رعى له فيه ولغيره ، ويفهم حكم غير الرعى كالحرث والحصد والنقل من حكم
الرعى ، وهو كون أجر الزيادة للمستأجر ، ولا سيما أن الرعى المجمعول شرطاً
لأنه مأخوذ من الرعى الذى دخلت عليه كاف التشبيه ، وجملة الشرط وجوابه
مستأنفة ، والأولى قرنها بالفاء أو الواو ، ويجوز نصب نحو بمحذوف أى ان
رعى له فيه ولغيره ، أو نعل نحو الرعى من حرث وحصد ونقل فيكون من حيز
الشرط ، والجواب عائد الى الكل والحكم للكل ، وعلى الوجهين فالشرط
مستأنف للتمثيل للزيادة فى غير المحدود ، بل للنقص لأن عمله لغيره أو نفسه

وَيَنْحَلُّ مَنْ عَمِلَ لَهُ الْأَجِيرُ فِيهَا بِدَفْعِ الْأَجْرَةِ لِلْمُسْتَأْجِرِ ، أَوْ بِتَحْلِيلِهِ إِنْ
دَفَعَهَا لِلْأَجِيرِ فَإِنَّهُ مُشْتَرٍ قُوَّتُهُ فِي الْمَدَّةِ

نقص من عمل الأول وهو زيادة على عمل الأول ، أتمّ الأول أو لم يتمّه ،
ويجوز أن يكون قوله فللمستأجر مستأنفاً ، وجواب أن أغنى عنه قوله :
كالرعي شهراً فيقدّر مثله لقوله ونحوه بالجر عطفاً على الرعي أى : وكنحوه
من حرث وحصد ونقل أن عمل ذلك له ولغيره ، كقولك : أكرامك كأكرام عمرو
أن أكرمنى ، وعلى هذا فذلك تمثيل لغير المحدود مصحوب بالتمثيل للنقص
منه وفى كلامه اختصار ، إذ مثل للنص فى غير المحدود ، وفيه تلويح بالتمثيل
للزيادة ، ولم يذكر الزيادة والنقص قبل ذلك الا فى المحدود لأنه تعليلان أيضاً
فى غير المحدود ، ولا سيما مع هذا التمثيل ، ثم انه حكم بأن أجره ما زاد من
العمل لمستأجر آخر هى للمستأجر الأول ، فلو بقى فارغاً بلا مرض ونحوه من
الموانع القاهرة لنقص من أجرته ، وإن عمل لنفسه أو عمل لغيره بلا أجره فللمستأجر
مثل أجره ما عمل على مقتضى ما ذكره المصنف (وينحل) بتشديد اللام أن ينفك
ويتخلص (من عمل له الأجير فيها) أى مدة المستأجر الأول (بدفع الأجرة للمستأجر)
الأول لا بدفعها للأجير (أو) ينحل بترك المستأجر الأول له أغنى للمستأجر
الثانى أو (بتحليله) أى جعل المستأجر الأول المستأجر الثانى فى حل من دفعها
للأجير (أن دفعها) ذلك الثانى (للأجير فإنه مشتر قوّته فى المدة) تعليل لقوله :
ينحل ، أى ينحل المستأجر الثانى بذلك لا بغيره ، لأن المستأجر الأول قد
اشتترى قوة الأجير فى تلك المدة إذ استأجره عليها ، وإن لم يعلم المستأجر
الثانى بالأول ، فاعطى للأجير فلا عليه والصحيح عندى : أن أجره عمل الأجير
فيها لنفسه ولا ينحلّ مستأجره الثانى الا بدفعها له ، أو بما أمره به الأجير أو
رضيه وليس فى تلك الأجرة لمستأجره الأول شيء ، بل ينقص من أجره أجيره
وما نقص باشتغاله بالعمل للمستأجر الثانى أن نقص شيء ، هذا تحقيق المقام ،

وإن تعدد الأجراء ، فتفاضلوا في العمل فإن كانت في مقصود أو
موصوف ، ولو في الذمة تفاضلوا في الأجرة أيضاً ، كاجيرين لحرث أو
حصد معين لنقل معلوم لمعلوم

لأن الاجير ليس مملوكاً للأول ، بل هو حر أو مملوكاً لغيره ، والحر لا يباع
وقوته لنفسه لا لمستأجره ، وإنما اشتغاله بغير عمل الأول خيانة يضمن ما
نقص بها ، والمملوك وإنما باع ماله قوته للأول في شيء لا مطلقاً ، فإذا استعملها
في غير الشيء فهي لمالكه إذا لم يعقدها له في غير الشيء ، ويؤخذ بالنقصان ،
وكذا من مرض في المدة ، الصحيح أنه ينقص من أجرته ما نقص من العمل
بمرضه ، وقيل : لا ينقص له منها لأنه اشترى قوته ، فهذه قوته هذا تحقيق
المقام ، أشار إليه أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي سقة ، وإنما ذكر قولاً
واحداً اختصاراً ، لا لكون المسألة فيها قولاً واحداً هو أن الأجرة لمستأجره
الأول ، فلا نحتاج الى ما قيل على كلام الشيخ أن قوله وقعت الأجرة على
عمله مطلقاً تعليل لادراك المستأجر أجرة الاجير على قول من يقول : الحر
لا يباع ولا يجري عليه معنى البيع ، وقوله : هو كمن اشترى قوته ، تعليل
لادراك ذلك على قول من يقول : ان المستأجر كمن اشترى قوة الاجير ، والمراد
انه يدرك ذلك على كلا القولين اهـ .

(وإن تعدد الاجراء فتفاضلوا في العمل ، فإن كانت) أى الأجرة (في
مقصود) متشخص في الخارج غائب معلوم أو حاضر (أو موصوف) وصفاً
يعلم به (ولو في الذمة) على الماهية والحقيقة ولا سيما موصوف خارج عن
الذمة (تفاضلوا في الأجرة أيضاً) أى كما تفاضلوا في العمل (كاجيرين لحرث)
حرث أرض معلومة أو موصوفة في الخارج أو حرث مقدار بهامية في الذمة (أو
حصد) زرع (معين أو) كـ (جملين لنقل) شيء (معلوم لمعلوم) أى الى

بأثر أحدهما ثلثين والآخر ثلثاً ، فكل قدر عمله ، وإن كان لا في مقصود ولا قريب منه كأجبرين لحصد زرع هكذا شهراً ، أو جمليْن لقتل معلوم إلى كذا فتفاضلا فيه أثلاثاً ، فهل هي لهما على قدر العمل أنصافاً ؟ قولان : هذا فيما ظهر فيه تفاضل في العمل ، وأما غيره كأجبرين لرفع حجرة ونحوه من كذا لكذا فنصفان

موضع معلوم (بأثر أحدهما) بعمله (ثلثين) مثلاً (و) بأثر (الآخر ثلثاً فكل قدر عمله) من عمل ثلثيه فله ثلثاها ومن عمل ثلثه فله ثلثها أى يعطيهما يقسمان ولا قسم عليه إلا أن رضيا (وإن كان) في غير مقصود (لا في مقصود) خارجي غائب معلوم أو حاضر أو ووصوف وصفاً يعلم به (ولا قريب منه) وهو ما يترتب في الذمة بالمأهية ولم يبق إلا ما حدّ بزمان (كأجبرين لحصد زرع هكذا) أى باطلاق دون أن يذكر حداً بتعيين في الخارج ولا (بمأهية شهراً أو جمليْن لقتل) جنس (معلوم) غير محدود بكمية في الخارج ولا في الذمة (إلى) موضع (كذا) في أجل كذا (فتفاضلا فيه أثلاثاً) مثلاً عمل أحدهما ثلثاً والآخر ثلثين (فهل هي لهما على قدر العمل) أو هي لهما (أنصافاً) وعلى الرؤوس أيضاً أن كانوا ثلاثة فصاعداً كما إذا كان اثنان ، وكذا فيما قبل ذلك هذان (قولان : هذا فيما ظهر فيه تفاضل في العمل) بأن يستقل كل بحصة من العمل (وأما غيره كأجبرين لرفع حجرة) واحدة عظيمة (ونحوه) كخشبة (من كذا لكذا) رفع أحدهما من جهة الموضع الغليظ أو الثقيل أو الموضع السحب (هـ) الأجرة (نصفان) بينهما ، وإن كان ثلاثة فصاعداً فعلى الرؤوس أيضاً ، وقد يتبين التفاضل في حمل خشبة أو حجرة مثل أن يلى أحدهما الموضع

وكذا من استأجره اثنان لرعى معين ، فله على كل قدر ماله في المعين ولو مشتركا ، وإن استؤجر على رعى غنم عندهما هكذا وتفاضلا فيها ، فعلى الخلف . ومن ذلك

الغليظ الثقيل ، فيكون الأجر على تفاوتهما (وكذا من استأجره اثنان) أو أكثر (لرعى) حيوان (معين) بنفسه أو بعدده غالبا أو في الذمة أو خياطة ثياب معينة كذلك ونحو ذلك (فله على كل) منها أو منهم (قدر ماله في المعين ولو) كان ذلك المعين (مشتركا) وأما أن استأجر لهم هذا العمل فتفاضلوا في عمله فهم في الأجرة سواء ، وسواء تبين عمل كل واحد أم لا ، قاله الشيخ أحمد .

(وإن استؤجر على رعى غنم) أو غيرها أو خياطة ثياب أو نحو ذلك (عندهما) أو عندهم مدة معاومة (وهكذا) بلا حصر في الحيوان والثياب ونحوها في عدد (وتفاضلا) أو تفاضلوا (فيها) أي في عددها وعملها الذي يستحقانه لها (فعلى الخلف) هل الأجرة على الرؤوس أو على الأموال ؟ وجه الرؤوس أن العقدة واحدة والأجرة واحدة لم يعين لكل واحد من المعمول فيه قدر مخصوص ، وجه الأموال تعاطى العدل والانصاف ما أمكن .

وهذه المسألة في تعدد المستأجرين وكذا ما بعدها إلى الباب وما قبلها في تعدد الأجير (ومن ذلك) النوع المذكور من تعدد المستأجر مع عدم حصر ما عليه الأجرة إلا بزمان ، اكتراء دار لسكن أو خزن فالكراء مبتدأ محذوف خبره ، قوله من ذلك وإن بعد ذلك بالكسر شرطية جوابها دل عليه المبتدأ أو الخبر اللذان ذكرتهما وقوله : فعلى حساب الخ . . أي الأجرة على حساب مستأنف متفرع عليه أو هو الجواب والشرط والجواب مستأنفان للتمثيل ، ويجوز أن تكون أن بالفتح مصدرية والمصدر مبتدأ لقوله : من ذلك وقوله : فعلى

إن اكتريا داراً اسكنى أو خزين ، وخزن فيها أحدهما ماتقل مؤنته وتكثر
قيمته ، كياقوت وجوهر والآخر عكس ذلك ، فعلى حساب أموالهما
لأنها حرز لها

حساب الخ . . . تفريع أو جواب لمحذوف أى ان فعلا ذلك ، أو اذا فعلا ذلك
فعلى حساب الخ . . . (ان اكتريا) أو اكتروا (داراً) أو نحوها (اسكنى
أو خزين) مطلقين غير محدودين في نفسيهما والخزين مخزون أى أو لحفظ ما من
شأنه أن يخزن ، أو لخزن خزين أى خزن ما من شأنه أن يخزن (و) سكن
فيها أحدهما أو أحدهم بنفسه أو بعيال قليل والآخر بما كثر بالنسبة الى
الأول أو (خزن فيها أحدهما) أو أحدهم (ما تقل مؤنته) أى ما يقل ما يحتاج
(وتكثر قيمته كياقوت وجوهر) أو قلت مؤنته وكثر خطره ونفعه كالدنانير
والدراهم ، وانما قلت هذا ائمان لا قيمة لها لأنها في نفسها قيمة ، وقد يمكن
ادخالها في قوله وتكثر قيمته بأن يسمى المثلث قيمة لها دن حيث أنه يؤخذ بها
كما يأخذ صاحبها بها وذلك بطريق استعمال لفظ القيمة في مطلق ما يؤخذ عوضاً
عن غيره فذلك مجاز لا جمع بينه وبين الحقيقة (و) فعل (الآخر عكس ذلك)
أى خزن ما تكثر مؤنته وتقل قيمته كتمح وان تساويا مؤنة واختلفا قيمة فعلى
القيمة كبر لأحد وشعر لآخر (فعلى حساب أموالهما) أو أموالهم (لأنها حرز
لها) أى الأموال ، وقيل : على الرؤوس كما دل عليه قوله : فحاصل
الاجارة وذلك جواب لمحذوف والمحذوف وجوابه جواب لقوله : ان اكتريا ،
والتقدير فان خزنا فيها على حساب أموالهما ، محذفت جملة ان خزنا ،
فالتقت مأوّه مع ماء قوله : فعلى حساب ، محذفت احداهما لثلاثا تتواليا ، اما
الأولى تبعا لمحذوف مدخولها واما الثانية لحصول التكرير بها ، ويجوز أن
يقدر بلا ماء هكذا ان خزنا على أنه قيد للأول كالتقيد بالحال مستغن عن
الجواب والجواب للأول ، وانما قدرت هذا الشرط ، لأن قوله : فعلى حساب

وإن سكنها أحدهما برأسه والآخر بعياله فعلى قدر العيال ، والصحيح
في السفينة والدابة على الثقل ، وقيل : السفينة كالدار . . .

أموالهم لا يصح جواباً لقوله : إن أكثرى بالنظر الى قوله داراً لسكون
وانما دخلت في كلامه بقولي سكن فيها أحدهما الخ . . تنبيهاً لقوله : داراً
لسكن وإن أكثرى لخزين فلا يسكن ، وبالعكس وإن فعل أعطى كراء
ما فعل بالتقويم ، وأما إن أكثرى داراً هكذا لمدة غله فيها كل ما يمكن من
سكنى وخزن ، ومقابل الشرط المقدر اللائق بقوله : سكنى هو قوله :
(وإن سكنها أحدهما برأسه) أى بذاته وحدها وعبر عنها بالراس ، لأن
الراس معظم الأعضاء الظاهرة وأجمعها للدواس والمنافع (والآخر بعياله)
أى كلاهما بعياله وعيال أحدهما أكثر (فعلى قدر) الراس (والعيال) وكثرة
العيال وقلته ، وقيل : انصافاً كما يدل عليه قوله فحاصل الإجارة الخ . .
وكما قال : وإن أكثرى داراً لخزين الخ . . وكذا ثلاثاً فصاعداً .

(والصحيح في السفينة والدابة) كون الأجرة (على الثقل) لأن الثقل
معتبر فيهما لتأثيره في الدابة لأنها حيوان يتألم ، وفي السفينة لأنها تفرق بفرط
الثقل وتبطيء بخلاف الدار ونحوها ، والذي عندي التفصيل أيضاً في الدار
ونحوها فإنه إذا كان الثقل يصيب السقف لحمل الانتقال عليه أو السكون
عليه ونحو ذلك ، والدار على المضرة ، وضرر السكونة لا يلزم أن يكون
أيضاً من جهة الثقل فقط ، ويدل لذلك ما في « التاج » ونصه :
واختلف فيمن أكثرى غرفة يسكنها ، فقيل : يجوز الدخول عليه فيها بأذنه ،
وقيل : لا (وقيل السفينة) والدابة كلاهما على المال (كالدار) في قول في أمر
الدار وقيل : كلاهما على الرؤوس انصافاً ، كالدار في قول آخر في أمر
الدار ، فمراده كالدار على القولين فيها .

وان اكثريا داراً لخزين او دابة او سفينة لحمل هكذا ، فقيل : انصافاً
والمختار أنه على الخلف السابق في الرعى ، فحاصل الإجابة في معيّن
على المال وفيها بذمة قولان .

(و) في الاثر : (ان اكثريا داراً لخزين) مطلق (او دابة او سفينة
لحمل) مطلق اشارة الى الاطلائين بقوله (هكذا) أى غير محدودين بكمية او
معيّن (فقيل) يعطيان الاجرة (انصافاً) وكذا على الرؤوس ان كانوا اكثر
من اثنين ، (والمختار أنه) أى أخذ الاجرة (على الخلف السابق في الرعى)
الاجرة على الرؤوس او على الاموال ، والاولى اسقاط قوله داراً لخزين ،
فيقول : وان اكثريا دابة الخ .. لتقدم ذكرها متابعة لذكرها في الاثر لاشتماله
على قول لم يتقدم ، والاولى ذكره هنالك واسقاطه هنا ، بل قوله : وان
اكتريا داراً لخزين او دابة الخ .. هو نفس قوله : وان اكثريا داراً
لسكنى الخ .. في الحقيقة لأنه رحمه الله اختصر كلام الاثر ولم يقتصر فيه
على ما يزيد على الاول .

واذا تأملت الأمثلة واحكامها (فـ) ستظهر لك أنه (حاصل
الإجابة) عند تعدد المستأجر أو تعدد الأجير كونها (في معيّن) محدود بعدد او
قوله : ما عندي الآن مثلاً أو نحو ذلك (على المال اتفاقاً) لأنه قد عيّن :
تأما عمل أحدهم فقد نفع به الذي استأجرهما وخفف به على صاحبه ، وما
عمل الأجير لأحد المستأجرين فقد نفعه به وأراح به صاحبه ، وقوله : هي على
المال خبر حاصل ، والرابط إعادة المبتدأ بمعناه (و) كونها (فيها بذمة)
بلا جدّ بعدد (قولان) قيل على المال والعمل ، وقيل على الرؤوس ، ووجه
كونها على المال والعمل أن العمل عائد الى المال والاجرة على العمل في
المال ، ووجه كونها على الرؤوس أن الجِد في العمل تبرّع على صاحب

• • • • •

المال وزيادة تصح ليس فيه نقص عمل عن صاحبه وراحة له ، لأنه لا أحد للمعمول ، وكذا تقليل الخزن والسكنى مثلا تبرع على صاحب الدار بلا منع من صاحبه بزحام ، فلو كان ذلك بزحام وسبق ، لكن العذر لم نوع بزحام او سبق ، فيأخذ الاجرة كصاحبه سواء ان كان أجيرا او يعطيها على قدر ما نال فقط ان كان مستأجرا ، وهذه المحاسبة انما هي فيما بينهما ، واما عاقد الاجرة ، فيؤخذ الكل على السواء والله اعلم .

تكميلات : الاولى اجرة المرضعة واردة في القرآن قال الله جل وعلا : ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْضَعْنَ لَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ (١) وهى سنة جرت في الجاهلية والاسلام ، وقد استرضع ﷺ في بنى سعد ، أرضعته خليمة بنت ذؤيب السعدية ، وقال ﷺ : « لا ترضع لكم الجحفية ، فان اللبن يفسد ولو بعد حين » والجحفية : المجنونة ، وينبغى للمؤمن أن يتخير لولده امرأة مأمونة عفيفة تطهره وتحفظه لا مجنونة ولا برصاء ولا مجذومة ولا مشركة ، وان استأجر امرأة ترضع ولده سنتين جاز ، وعليها حفظه وتنظيفه واطعامه وسقيه وغسل خروقه ، ولا تخرج به لأجل الغزل الا باذن والده ولا تعطيه لغيرها من النساء لترضعه الا على الاضطرار ، ونفقت وكسوته وجميع حوائجه على أبيه ، ولا تطعمه قبل المدة الا ان استغنى عن اللبن ، ولا ترده الى لبن الأنعام وتترك هى ارضاعه ، وان مات دون المدة او ماتت هى او استغنى عن اللبن او ذهب لبنها أخذت بقدر ما أرضعت ولا يمنهما ابو الطفل أن تبين مع زوجها ، ولا يجوز لها أن تسترضع الا باذن زوجها ، وان أرضعت باذن زوجها او بغير اذنه ، فالاجرة لها ، ولا يمنع الزوج من

(١) الطلاق : ٦ .

♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦ ♦

مسيبها . وذكر في الكتاب أن الزوج يمنع من مسيبها لئلا تحمل المرأة فيضر ذلك بالولد ، وإن أذن لها بذلك .

ويرده حديث : « قد هممت أن أنهي عن الغيلة وتذكرت أن فارس والروم تفعله ولا يضر ذلك بأولادهم » (١) ولا تأخذ رضيعاً آخر إلا باذن أبي الأول ، ولها إرضاع ولدها ، فإن ضرّ بالرضع ردّته لوليه لئلا يضيع ، وإن كان لها ولد مرضع ، فلا تأخذ رضيعاً حتى تخبر أباه ، وإن أخذت رضيعين بأجرة واحدة غمات واحد أو استغنى فلا تأخذ من ولي الباقي إلا ما نابه من الأجرة ، وإن استرضعت رضيعين قد تفاضلا بالأجرة وقد تبيّن ما ناب كل واحد منهما من الأجرة ، فذلك جائز ، وإن لم يتبيّن فلا يجوز ، وإن أخذت رضيعين ، فهي بينهما أنصافاً ، سواء في ذلك الذكر والأنثى ، والحر والعبد ، والعبيد فيما بينهم ولو تفاضلا فيما بينهما أو كان واحد منهما مريضاً لا يرضع إلا من وقت إلى وقت .

وإن أخذ مرضعتين لولد واحد بأجرة واحدة فذلك جائز ، وتقسمان الأجرة بينهما أنصافاً ، ولو كانت حرّة وأمة ، وإن ماتت واحدة أو تجنّبت أو ارتدت أو ذهب لبنها فلا تأخذ الباقية من الأجرة إلا ما نابها ، وإن أبت الباقية أن ترضعه بعد ما أخذته في عقدة واحدة فلا يكون ذلك منها رجوعاً ، وإن تسابقت وكانت الباقية هي الآخرة ، فلا يكون ذلك منها رجوعاً ، وإن كانت هي الأولى فذلك منها رجوع ، وللام أن ترضع ولدها بأجرة ، ولو كانت تحت أبيه ، ولحارم الولد أن يرضعنه بأجرة ، وإن أخذت امرأة مرضعاً

(١) رواه البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه وأبو داود .

* * * * *

فدفعته لخدمها أو بنتها أو غيرها بأجرة أو بدونها أو أعطته لبن البهائم أو قام به الطعام حتى تمت المدة فلا أجرة لها ، ولها عناء ما خدمت ، ولها ما صرفت من نفقة ، وكذا ان أخذته بأجرة مجهولة فانها تأخذ عناءها وترد ما جاز اليها من قبل صاحب الولد في الأجرة المجهولة ، وجائز له أن يسترضع أمه غيره باذن سيدها أو كانت مأدونا لها بذلك ، وكذا خليفة اليتيم أو المجنون أو الغائب يسترضع خادم هؤلاء بالأجرة والله أعلم .

الثانية : اعلم انهم ذكروا في « الديوان » أنه ان استأجر رجل رجلا ان يرعى له حيوانه مدة معلومة بأجرة معلومة فجائز ، حضر حيوانه أو غاب ، ويخلط ما يمكن اختلاطه على قدر عادة الناس مثل الضأن والمعز وما لا يختلط من ذلك ولا يصطحب ، فلا يجوز الا ان تبين له ذلك ، ويرعى له القليل والكثير مما يقدر عليه ، وان رمى له حيوانا فتلف منه بعض وبقي بعض فانه يرعى ما بقى ما لم ينقص عن ثلاث ، وان نقص عن ثلاث فلا يدرك عليه ان يرعاه ، وكل ما زاد عليه صاحب الحيوان ، أو ما نما عليه فانه يرعاه ما دام يقدر عليه ، ولا يدرك عليه صاحب الحيوان ان يرعى له غير حيوانه ، وأجرته لا تزداد بالكثرة ولا تنقص بالقلّة ، وان قصده الى أشخاص معلومة أو الى عدد معلوم من الحيوان ان يرعاه الى مدة معلومة ، فان الأجرة تزداد له بزيادته ، وتنقص بنقصائه ، ولا يجوز للرأى ان يخلطها مع حيوانه أو حيوان غيره ، وان فعل ذلك وتلف فهو ضامن ، وذلك فيما يختلط من الغنم وغيره ولا يكلها الى غيره ، وان كان الرأى في الفحص ففرغ له الزاد أو تلف بعض الغنم فأراد ان يمرّ في اثر ذلك أو يطلب ما تلف له منها جاز له ان يكلها الى غيره ، وان كان وحده فلا يترك الغنم كذلك للضيعة ولا يأكل منها شيئا بالحاجة ، وقيل : يأكل وعليه غرم ما اكل ، وان تفرق له الغنم على غرقتين أو ثلاث فهو الناظر في ذلك ان قدر ان يجمعها

فليجمعها ، وان لم يقدر فليحفظ الاكثر من الضيعة ويفعل في ذلك ما يصلح
 لصاحب الغنم من جمع غلاتها ولا يشرب لبنها ، ويذبح ما يخاف عليه الموت
 ولا يتركها تموت جيفة ، فان ماتت بالضيعة فهو ضامن ، ومنهم من يقول :
 لا يضمن شيئا الا ان اعطاه صاحب الغنم السكين ليذبح ما يخاف عليه الموت
 او امره بذلك فهو ضامن لما ضيّع ، فان اصاب من يشتري غلاتها كلها
 فليبيعها ، وان لم يجد فليأخذها بقيمتها وكذلك ما مات منها على هذا الحال ،
 ويجوز له ان يجزّ صوفها ويرسلها الى صاحبها او يبيعها او يروم اولادها
 لامهاتها وغيرها ولا يجبرها على غير اولادها ، وعليه حرسها بالليل والنهار ،
 ولا يتركها للضيعة ويستقيها ، وليس عليه الضمان في خلطها مع غيرها عند
 الماء والمبيت والمقيل ، وان كان صاحب الغنم حاضرا معه فليس عليه
 الضمان اذا وصلها اليه في المبيت والمقيل ، وان كان لاهل المنزل غنم فلتتفق
 معه بعضُهم على اجرة معلومة لكل رأس الى مدة معلومة فساق اليه
 الغنم من اتفق معه ومن لم يتفق معه من الناس ، فرعى الكل فان من اتفق
 معه يأخذ منه ما اتفق عليه ويأخذ ممن لم يتفق معه عناءه ، فاما رجع بها
 الى المنزل ، فانطلق بكل رأس الى منزل صاحبه ، فليس على الراعي شيء ،
 وان رعوا حيوانهم بالدول يوما عند هذا ويوما عند هذا فجائز ما داموا على
 ذلك ، وان تشاجروا ، فليأخذ كل واحد منهم عناءه من صاحبه .

وكذلك بقوا آدم فيما بينهم اذا اتفقوا ان يعمل هذا لهذا مدة معلومة ،
 ويعمل له الآخر مثل ذلك من الحصاد والنسج وغير ذلك ، فان داموا بذلك على
 مساهجة الاخلاق ، فجائز ، وان تشاجروا ، فليأخذ كل واحد منهم عناءه من
 صاحبه ، وكذلك ان تداولوا دوابهم بينهم ليحملوا عليها او ليدرسوا عليها او
 ليحرقوا بها او غير ذلك على هذا الحال ، وان استأجر راعيا لحيوانه باجرة

• • • • •

معلومة ، فغاب صاحب الحيوان أو انقطع ما بينهم بالعدو فانه يحفظها ويرعاها حتى يأتى صاحبها ، فيأخذ منه أجرته فيأخذ العناء فيها رعى بعد المدة ، ومنهم من يقول : يأخذ الأجرة فيها بعد المدة على حساب ما اتفقا عليه أولاً ، وإن مات صاحب الغنم ، ولم يعلم به الراعى فرعى بعد موته حتى تمت المدة أو زاد عليه ، فإن ورثته بمقامه وله أجرته كلها ، وإن أخرجها صاحبها من ملكه ولم يعلم به الراعى حتى تمت المدة فانه يدرك عليه أجرته . وكذلك ان استحققت أو تبين أنها حرام ، فانه يدرك عليه أجرته ، وإن لم يرعها فوجد الذى دخلت ملكه ، فانه يدرك عليه عناؤه من حين دخلت ملكه ، وإن مات الراعى فعلى ورثته حرزها حتى تصل الى صاحبها ، ويدركون عليه عناؤهم وأجرة وارثهم ، وإن اتفق معه أن يرعاها مدة معلومة يمنع من رعايتها بالمرض أو منعه المطر أو البرد أو العدو ، أو تلفت ولم يقدر عليها حتى تمت المدة ، فانه يحط على صاحبها من الأجرة بقدر ما منع من رعايتها .

وإن وكّل رجل رجلاً على حيوانه حتى يرجع اليه وسمى له مدة معلومة فجازت تلك المدة ولم يرجع ، فرعاها بعد ذلك بنفسه أو استرقاها لغيره حتى جاء صاحبها ، فانه يدرك عليه عناؤه أن رعاها ، وأجرة من استأجره لها بعد موته ، وإن تلفت دابة فقال الراعى : انها لم تسرح اليوم ، فالحق قوله ولا يمين عليه وعلى ربها البيان ، وإن ترك الراعى رعيته لغيره ضمن وقيل : لا أن تركها الى قوى مثله يضمن ما كسر بضربه ، وقيل : لا أن اذن له فى سوقه وضربه ولم يتعد الحد ، وإن زجرها بصوته ، فادرجبت فكسر بعضها بعضاً ، فلا ضمان عليه ، والله أعلم .

الثالثة : ان استأجر لرجل عبده ، فاعنته قبل المدة خرج المعتق من

• • • • •

الأجرة ، وإن لم يعمل المعتق بذلك ولا من استأجره فإنه يعطى للمعتق عنائه مما عمل بعد ما عتق ، ويعطى للذى استأجره له أجرة ما عمل قبل أن يعتق . ولا يستأجر عبده للمشركون ، ولو كان عبده مشركين . وقيل : يجوز أن كانوا مشركين ، ويجوز أن يستأجر عبده المدبرين وأمهات أولاده وأخوته من الرضاعة ويكره للرجل أن يستخدم أباه وأمة أن كانوا مملوكين لغيره .

وإن ملت المستأجر خرج المدبرون وأمهات الأولاد أحرارا ، وإن استخدمهم بعد ما خرجوا أحرارا ولم يعلم ، فأجواب كالتى قبلها ، وإن تبين للذى استأجرهم لعمله أن أولئك العبيد حرام أو أحرار من أول غلا يعطى للذى استأجرهم له شيئا ويعطى للحر عناءه ولصاحب العبد عناء عبده ، وإن أعطى الأجرة أولا لمن استأجرهم ، فإنه يرد عليه ما أخذ منه ، وإن استأجر رجل عبده لرجل الى مدة معلومة ، فباعه أو أخرجه من ملكه قبل المدة فقد جاز ذلك ، ويأخذ من الأجرة بقدر ما عمل عبده ولا يبطل له أجرته حتى يتم عمل الذى استأجره إلا برضاه إلا الحرية فإنها جائزة ، وإن كان فى يده عبد غير بالأمانة ، فله أن يستأجره بنفقته بمشورة أهل العدل ، وجائز أن يستأجر عبد ابنه الطفل أو المجنون أو اليتيم الذى استخلف عليه أو المجنون أو الغائب أن رأى ذلك أصلح لهم ، وإن أراد أن يستخدمهم لنفسه بالأجرة باتفاق جماعة المسلمين ، فله ذلك بالخلافة ، ولا يجوز له أن يستأجر نفسه أو عبده لمال هؤلاء ولو بالخلافة ، وقيل : جائز ، وكذلك الشريك فى العبيد يستأجرهم لغيره ولو لم يحضر صاحبه أن رأى ذلك أصلح ، وكذلك المقارض وصاحب المسال يجوز لكل واحد أن يستأجر عبده التجارة لغيره من الناس ، وكذلك العقيدان على هذا الحال ، وكذلك العبد المأذون له فى التجارة يستأجر العبيد الذين فى يده ويستأجرون منه ، وإن استأجر عبدا من مولاه ،

• • • • •

فلا يضربه ان امتنع له من العمل الا باذن مولاه ، ولولاه ان يضربه على
تضييع ذلك العمل ، وان أعاره لغيره فلا يجبره على ذلك العمل
والله اعلم .

الرابعة : ان استأجر اجراء ان يحصدوا له مدة معلومة او مقداراً
معلوماً فليعملوا على قدر عادة البلد من الحصد من أسفل او من فوق او يقلعوا
او ان لا يقلعوا ، ولا يرموا ما حصده ، ولكن يضعونه وضعا
رفيقا ، ولا يتمموا كسر الزرع ولا يطاوه بأرجلهم ولا ياكلوا منه
الا بأمره ولا يتركوا السنبل واقفاً وما أخطأه المنجل من غير تعمد أو ما أنسدوا
من غير تعمد ، فليس عليهم منه شيء ، وليس عليهم لقط ما وقع من غير تعمد
وليس عليهم نقل الزرع الى الأندار او غيرها ، ولا ربط ما يحصدون ، وان
كانت سيرة البلد يربطون ما قبض عليه اليد فليربطوا ، وان اشترط عليهم
صاحب الزرع ان يربطوا وان يجمعوا الزرع في مكان واحد ، فليعمل ذلك
وان استأجرهم ان يحصدوا هذا الزرع مدة معلومة ، فحصدوه قبل تمام المدة ،
فلهم الأجرة كلها ، وان تمت المدة قبل ان يحصدوه ، فحتى يحصدوه ، وكذا
سائر الأعمال ، وان اشترطوا عليه نفقتهم مع أجرة معلومة فلا يجوز ذلك ،
وكذلك الاجراء كلهم مثل الراعي وغيره في قول ابن عبد العزيز ، وأما الربيع
فقد جوز ذلك كله ، وان شرطوا في الثقة كيلاً معلوماً او وزناً معلوماً من
جنس معلوم جاز ، وان استأجر الاجراء بأجرة معلومة فلهم الأجرة على عدد
رؤوسهم ، وان مرض بعض "فعمل الآخرون او عمل بعض" ولم يعمل بعض ،
فان من عمل منهم يأخذ الأجرة كلها . ومنهم من يقول : ليس لهم الا أنصباؤهم
على الرؤوس مع من لم يعمل . ومنهم من يقول : يأخذون الأجرة على قدر
اناب رؤوسهم مع أصحابهم الذين لم يعملوا ويأخذون العناء فيما ناب من لم

يعمل ، ومنهم من يقول : لا يأخذون العناء على الكل ، وإن دخلوا العمل كلهم
نمرض بعضهم أو تجنب ، فعمل الباتون العمل كله ، فإن الأجرة بينهم كلهم
على عدد رؤوسهم ومنهم من يقول : ليس لمن لم يتم العمل منهم الا بقدر ما عمل
وإن حصده لهم غيرهم فلهم الأجرة ، وإن حصده لصاحبه فليس لهم
في الأجرة شيء ، والقول قول من حصده إن قال : حصدت لصاحب المال
أو للأجراء إذا كان ممن يجوز قوله ، وإن قال : لا أعرف من حصدت له
أو حصده لهم جميعا أو حصده بالتمعية أو بالغلط ، فليس للأجراء شيء ،
وإن اتفق مع الحصادين فأرسلهم إلى زرعهم فغلطوا على زرع غيرهم
فحصدوه ، فهم ضامنون وليس لهم في الأجرة شيء ، وكذلك إن أرسل معهم
طفله أو عبده أو مجنونه فأخطأ هؤلاء فأرهم زرع غيرهم فحصدوه ، فالأجراء
ضامنون ، وليس لهم في الأجرة شيء ، وإن غلط هو وإراهم غير زرعهم فهو
ضامن ويعطيهم أجرهم ، وكذلك جميع الغلات والأعمال على هذا النسق ،
وكل من كان الزرع في يده بالخلافة أو القيام عليه أو بالتسليط عليه أو
بالإماتات كلها فإنه يستحصده ويعطى منه أجرة الدواب والأجراء ، وإن
استأجر الأجراء بأجرة مجهولة أو لم يسهم لهم شيئا ، فإنهم يأخذون الأجرة
على قدر عنائهم فيها عملوا ، وإن استأجر أجيرا أن يحصد له هذا الزرع
بدينار واستأجر آخر بدينار أيضا أو أكثر أو أقل فمن حصده منهما وحده ،
فليأخذ ما سمي له ، وإن حصدها جميعا بالسوية فليأخذ كل واحد منهما
نصف ما سمي له ، اتفقت الأجرة أو اختلفت ، وإن حصد واحد منهما الأكثر
وحصد واحد منهما الأقل ، فإنه يأخذ كل واحد منهما بقدر ما حصد من أجرته ،
وإن استأجره أن يحصد له كل يوم بدرهم أو بدينار ولم يوقت مدة معلومة
فجائز ، وكذا الغلات والأعمال كلها على هذا الحال ، وإن استأجره أن
يحصد له هذا الزرع بهذا الزرع جاز ، فإن حصد له هذا الزرع فقد استحق
الزرع الذي استأجره به ، وإن تلفت الأجرة فإنه يحصد ذلك الزرع الذي

• • • • •

استأجره به على حصاده ، وان تلفت قبل ان يحصده فليس له في الأجرة شيء ، وكذلك جميع الاجارات على هذا الحال .

وان استأجره أن ينقى له هذا الزرع من الحشيش أو يسقيه بماء الميون أو السواقي أو غير ذلك فجائز ، وكذلك ان استأجره أن يهرسه أو يدرسه بدوابه أو دواب صاحب الزرع أو يذريه أو يغريه فجائز ، وان استأجره أن يكتال له أو يزن له ما يوزن مدة معلومة ، وكان الموزون والمكيل حاضرين بأجرة معلومة فجائز ، وان استأجره أن يسقى له هذا الزرع مدة معلومة ، أو حتى يدرك أو يمisk له المساء حتى يدرك أو مدة معلومة ، أو يسقيه هكذا مدة معلومة بأجرة معلومة جائز ، وان سقاه بعض المدة ثم سقاه المطر بعد ذلك أو سقاه المطر حتى يدرك فلا يصيب من الأجرة الا بقدر ما عمل ، وان استأجره أن يحرق له مدة معلومة أو يحرق له هذه الأرض أو يذر له مدة معلومة فجائز ، وان جاوز في الحرق أو البذر فانه ضامن للدواب والبذر ، وان كان ذلك في أرض المستأجر وان حضر صاحب البذر أو الدواب ولم ينهه حين جاوز فانه ضامن للبذر والدواب ، وقيل : لا يضمن في الدابة وليس له عناء ما جاوز فيه ، وكذلك سقى جميع الأشجار ونبتات الأرض نسقا بنسقى ، وان استأجره أن يحطب له أو يقطع له الأعواد مثل الركائز وأشباهاها مثل أداة الحرق أو يحصد له القصب فلا يجوز ، وان استأجره أن يأتي لى بالكفاة أو بثمار أشجار الفحص كالنبق وبحب أشجار البرارى أو يصطاد له من البر أو البحر أو يخرج له اللؤلؤ من البحر أو الجوهر ، جعل له مدة معلومة أو لم يجعلها ، يئن له الأجرة أو لم يبيئها ، لم يجز هذا كله ، والشئ لمن جاء به ، وكذلك ان استأجره أن يأتيه بما يخرج من المعادن من الذهب والفضة والنحاس والحديد والشب ، وان دفع له صوما أو كتفا ليعملها

• • • • •

ثوباً أو دفع له الجلود ليدبغها ، أو الذهب أو الفضة أو غير ذلك ليصيفها حلياً بتسمية منها لم يجر له أجره مثله وقيل : جائز ، ومن اتخذ شواهاً على زرع فذهب بداء أو آفة الا شيئاً ، فله شوافته تامة ولو لم يبق الا قدرها وان ذهبت قبل الادراك ، فله قدر ما شاف ، وان غلب شايها ما شيف عليه كطير على زرع فلا ضمان عليه ، ولا يلزمه ان يستأجر أو يستعين أحداً ، وقيل : ان قاطع على ان يشوف لهم ، وأما ان قاطع على الشوافة فعليه ان يستأجر أو يستعين ان غلب ، وإذا أرسل الشوافة فلا شوافة عليه في الليل ، ومن ماله في وسط مال الناس أو كان حيث تنفعه الشوافة التي اتخذها غيره فأبى من اتخاذ الشايف معهم لزمه منابه من أجرته ، وكذا ان علم شريك بأن شريكه اتخذ شايفاً فله منابه ، وان مات الشايف فله من الكراء بقدر ما شاف ، وقيل أجر مثله ، وان جاء ثقة أو غيره الى الشايف فقال له : ان رب المال أرسلني أن آخذ من ماله كذا ، فتركه يأخذ فلا ضمان عليه ، وأما ان منعه ، فلا ضمان عليه ، ولو ضاع ما ادعى الارسال اليه ولو كان الرسول ثقة لا يُتهم وقيل : ان كان ثقة لا يهتم فانه يضمن ولا ضمان عليه فيما فسد برميته ان رعى كعادة الناس والله أعلم .

الخامسة : اذا اراد أن يكرى داراً أو بيتاً فليدخل وينظر ويتفق على كراء معلوم لمدة معلومة ، ولا يحتاج الى القبول ، وكذا الاجارات ، لكن اذا قال صاحب الشيء : اكرت لك هذا الشيء بكذا وكذا فقال الآخر : اكرتته منك جاز ، واذا كرى داراً من رجل فله ان يستنفع بها فيها من البيوت والغرف والغيران والآبار والاهراء والوتاد والخشب والمستراح وغير ذلك من الآنية التي جعلت لذلك ، وان استأجر الدار أو نحوها لمعنى معلوم فلا يفعل فيها غير ذلك من سكى العيال والبهائم وما اشبه ذلك ، وان كراها

• • • • •

للسكنى سكنها بعياله وحيوانه ، ويدخل فيها أضيافه إلا أن يشترطاً سكنى شيء معلوم ، فلا يسكن فيها غيره ، وإذا دفع له صاحب الدار مفتاحاً فأمرها إلى المتكاري وليس لصاحب الدار فيها حكم من استنفاع ، ويمنع صاحب الدار أن يدخل على الساكن فيها جميع ما يضره ، مثل نزوع الباب وما أشبه ذلك ، ولا يجوز للساكن أيضاً أن يدخل في تلك الدار ما يضرها ، وكل ما جعل من المضرة لتلك الدار فإن الساكن يدرك نزوعها ويدرك صاحب الدار نزوعها ولا يدرك من مضرة الدار على الساكن إلا ما أحدث الساكن فيها بنفسه ، فإنه يدرك عليه نزوعها ، وإن عمر بعضاً من تلك الدار ولم يعمر بعضها حتى تمت المدة فعليه الكراء كله أن منعه مانع من ذلك مثل الغاصب ، أو صاحب الدار أو أنهدم ذلك ولم يصل إلى الاستنفاع به ، وإن عمر الدار في أول المدة أو في آخرها فعليه الكراء كله ، وإن منع المفتاح له فليس عليه في الكراء شيء .

وذكر في « الكتاب » عن شريح قاضي عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه احتكم إليه رجلان قد كرى أحدهما داراً للآخر مدة معلومة ولم يدفع له المفتاح حتى تمت المدة ، فطلبه إلى الكراء ففرض بينهما أن لا يكون عليه الكراء .

ومنهم من يقول : ولو أعطى له المفتاح إذا لم يسكنها حتى تمت المدة فليس عليه شيء ، وكذلك أن لم يسكنها إلا في آخر المدة ، فليس عليه إلا قدر ما سكن ، وجائز له أن يكرى داره أو دار من ولى أمره من يتيم أو مجنون أو غائب إذا رأى أن ذلك أصلح لهم ، ويكرى لهم أيضاً ما يسكنون فيه بأنفسهم وأموالهم على هذا الحال ، وكذلك كل ما في يده من الدور والبيوت التي لم تكن في ملك أحد مثل حوانيت المسجد وغيرها فجائز له أن يكرىها وإن

• • • • •

انهدم شيء من حيطان الدور والبيوت ، فأراد الساكن أن يسكن كذلك أو أراد أن يبنيه فله ذلك ، ولا يجوز لصاحب الدار أن يمنعه من اصلاح ما انهدم منها أو يرد الشقاق أو ما يصلح سكنها ، فان اكرت المرأة داراً لتسكنها مدة معلومة فتزوجت رجلاً في تلك المدة ، فحائز لها أن تسكن مع زوجها والكراء عليها ، وكذا الرجل على هذا الحال ، وكل ما دخل عليه الساكن من المضرة التي تكون في الدار ، فأراد أن يخرج منها قبل المدة ، فلا يرد من الكراء شيئاً ، وإن لم يعلم بالمضرة وأخرج منها ، فليقتسمه في الكراء ، وكذلك أن اتفق معه على كراء داره بالصفة ولم يعرفها المتكاري فوجدتها لا تصلح له مثل أن كانت في طرف المنزل أو كان جارها جائراً أو بجانبها من يضره من العمالين مثل الحداد وغيره ، وإن كرى داراً ليسكنها فسكن فيها مع عياله ، فغاب الساكن فخلّف فيها عياله فلا يجوز لصاحب الدار أن يخرجهم دون المدة ، ولا يدرك عليهم الكراء وإن مات المتكاري في غيبته قبل المدة ولم يعلم ورثته بموته ولا صاحب الدار ، فكل ما سكنوا قبل موت مورثهم فليؤدوا حسابه على الكراء الأول ، وما سكنوا بعد موته ، فليؤدوا كراءه على رؤوسهم ينظر أهل العدل . ومنهم من يقول : يؤدون على الكراء الأول ، وكذلك أن سكنوا أكثر من هذه المدة ، ومنهم من يقول : ما زاد على المدة يأخذ كراءه على حساب الكراء الأول ، ومنهم من يقول : يرجع ذلك إلى نظر ذوي عدل ، وكذلك الزيادة في المدة في جميع الاجارات على هذا الحال ، وإن خرج ذلك الشيء الذي أكره من ملكه فلا يجوز ذلك ، ومنهم من يقول : جائز ويحصلان في الكراء ، ومنهم من يقول : فعله جائز ويكون الشيء في يد المتكاري ويكون ذلك عيباً في البيع ، وإن أكرى رجل بيته أو داره لرجلين ليسكنها فيها أو ليعملها فيها صنائعهما إلى مدة معلومة بأجرة معلومة فحائز ، وتكون الأجرة بينهما على رؤوسهما ، اتفقت صنائعهما أو اختلفت ، سواء في ذلك الحر والعبد ،

• • • • •

والبالغ والطفل ، عملا فيها أو لم يعمل ، إذا سكنا في المدة ، وإن ملك أحدهما قبل أن يدخلها أو منع من دخولها بمعنى من المعاني ، فليس عليه في الكراء شيء وإن سكنتها صاحبه حتى تمت المدة ، فعليه الكراء بنظر أهل العدل ، ومنهم من يقول : يعطى نصف الكراء الأول ، ويعطى النطر فيما ناب صاحبه ، وهذا إذا سكن الدار أو البيت كله ، ومنهم من يقول : يعطى الكراء كله ، وإن لم يسكن إلا نصف الدار أو البيت فليس عليه إلا نصف الكراء وإن لم يمت صاحبه ولم يمنع من دخولها إلا بعد ما سكن بعض المدة فعليه بقدر ما سكن .

وإن اكترها له ليضع فيها طعامه فلا يسكن ولا يدخل فيها حيوانه ولا غير الطعام ، وإن اكترها ليجرز فيها ماله ، فله أن يضع فيها ما شاء مما لا يضر بالبيت ، وإن كراه لرجلين ليضعا فيها مالهما أو يدخلها فيها حيوانهما فوضعا ، فالأجرة بينهما على رؤوسهما ، اتفق ما وضعا أو اختلف ، أو كان الأكثر لأحدهما وللآخر الأقل ، ومنهم من يقول : الكراء على قيمة أموالهما ، وقيل : على قدر ما اشتغلا في الدار أو البيت ، ويكون الكراء بينهما في الحيوان على رؤوسهما ، وقيل : على عدد حيوانهما ، اتفق حيوانهما أو اختلف ، وكذلك إن استأجر أجراً ليرعى لهما حيوانهما أو يسقيها أو يسوقها إلى موضع معلوم أو يحرسها لمدة معلومة ، فهم على قيمة حيوانهم ، وإن استأجروا من يحرس عليهم وفيهم الأحرار والعبيد ، والموحدون والمشركون والذكور والإناث فعلى رؤوسهم وكذلك إن استأجروا من يحرس جمالهم فالأجرة على عدد رؤوس المال ، وكذلك كل جنس مما يخاف عليه من الفساد وغيره على هذا الحال ، وإن خافوا لمعان مختلفة من الأموال ، فاستأجروا من يحرسها فانهم يؤدون الأجرة على قيمة تلك الأموال ، ولو كان فيهم العبيد وغيرهم على قدر دين الأحرار على اختلافهم من الرجال والنساء والموحدين والمشركين ، وإن لم يخافوا إلا على النساء والأموال

• • • • •

فليؤدوا الأجرة على دية النساء وقيمة الأموال ، وإن لم يخافوا إلا على النساء خاصة ، فالأجرة بينهن على عدد رؤوسهن ، وإن استأجروا من يحرس قصرهم إلى مدة معلومة بأجرة معلومة جاز وهى على عدد ما يمر من البيوت ، وقيل : على قيمة ما فى البيوت من الأموال ، وإن خافوا من هدم القصر مع تلف الأموال أو لم يخافوا إلا من أخذه مع تلف الأموال والآنفس فعلى قيمة القصر والأموال ودية الآنفس ، وإن استأجروا من يحرس المطامر أو الفيران أو الإخصاص أو البساتين أو الأندر بأجرة معلومة إلى مدة معلومة ، فعلى عدد ما فى كل جنس من هذه المعانى .

وقيل : على قيمة ما فيها من الأموال إن كانت من أجناس مختلفة ، وإن كان ما فيها من جنس واحد فليؤدوا الأجرة على الكيل مما يكال أو الوزن مما يوزن وإن كان ما فيها جنساً واحداً مما لا يكال ولا يوزن فعلى عدده ، وإن استأجروا أجراً بأجرة معلومة ليليلج الخبر إلى من خافوا عليه من المسافرين أو المنازل أو أهل العمود جاز ، ويؤدى الأجرة الذين بلغهم الخبر على حساب ما خافوا عليه من الآنفس والأموال إذا استأجره أهل الرأى منهم ، ومن أبى أن يؤدى جبر على الأداء ، وإن كرى داراً أو بيتاً على أن يعمل صنعة معروفة كالصياغة والخياطة والخرابة ، فلا يجوز أن يعمل فيها غير تلك الصنعة ، وإن عملها وكانت أقل أو مثلها فليؤد الكراء الأول ، وإن عمل فيها عملاً أكثر مما اتفقا عليه أو أشد منه ، فانه يرجع إلى نظر ذوى عدل ، وكذلك إن خالف معنى استأجر عليه الدار أو البيت .

وان كرى نحتوتاً فانه ينتفع بدكاكيها والتواييت والحصر . وأما الميزان

• • • • •

والمكيل فلا ينتفع بهما الا ان كراها على ان ينتفع بكل ما فيها ، وكذا الحمام ان كراه بشيء معلوم الى مدة معلومة فحائز ، ولا يدخل فيه ، ولا يدخل غيره الا باذن المالك ويستنتف المالك بآنية الحمام من المراحل والقصور وغيرها ، ولا ينتفع بالازار ، وقيل : يستعمل كل ما يصلح لمن يدخل الحمام ، وعلى المالك كنس الرهاد واخراج الماء وما اشبه ذلك ، وان لم ينتفع بالحمام للهدم او تلف الاداة ونحو ذلك فلا كراء عليه ، وان انتفع به بعض المدة فعليه الكراء بقدر ما انتفع به ولا يتفق صاحب الحمام مع من يدخل فيه على اجرة ولكن ما اعطاه فليأخذه ، وقيل : يتفق ، وكذا الحمام ، ويضمن صاحب الحمام ما وضع عنده من متاع من يدخل الحمام في حال الغسل ، ويضمن الحمام ما نجسه الدم من ثياب المحجوم وجسده قيل : ولا يكرى الماء الجارى .

قلت : يجوز عندى ان كان له في ذلك عناء او صرف مال كعمل ساقية او حوض للحمام ، ولا يكرى البئر والعين لمن يغتسل او يسقى الحيوان بنى آدم او غيرهم ، ويجوز كراء المعاصر والرحى باجرة معلومة الى مدة معلومة ، وللمتكاثر ان ينتفع بأداتهن على حد اداة الحمام نسقاً بنسق ، ولا يجوز لرجل ان يعطى الكراء لمن يضع عنده الامانة ولا لمن يأخذه الا ان كرى له موضعاً معلوماً في بيته او آنية معلومة يضع فيها الكراء فحائز ، وان طلع رجل على سقف غيره او شجرته فمعد او رقد فلا كراء له ، وان افسد شيئاً شظية الغرم وان اوى الى بيت غيره لخوف او غيره فانتفع بمقامه فعليه الكراء بقدر ما استنتف بنظر ذوى عدل الا ان كان غير مسكون فلا كراء عليه الا منعه من الدخول فممكنه ، كذلك ولا كراء على من سكن باذن الا ان امره بالخروج او انتقل الى ملك غيره فممكنه بعد ، ويلزم الكراء من انتفع بما اشتراه شراء

• • • • •

انفساخ او ما دخله بفكاح منفسخ او اجرة فاسدة او بما جعله للمسجد او
للأجر في حينه ، ويجوز لصاحب العوض أن يكره ما لم يستحقه المشتري ،
ولا يجوز للراهن ولا للمرتهن كراء الرهن ، وجائز للمرتهن أن يكرى الرهن
الذى يحتاج الى النفقة لنفقته ، وأما أن يكره لنفسه فلا يجوز ذلك .

ومن كرى داراً أو غيرها فاستحدثت في يده بعدما سكنها أو تبين انها
غصب فأئماً يعطى الكراء لرب الدار ، ومنهم من يقول في الاستحقاق أن الكراء
للاول ، ويخرج المكترى اذا خرج كل ما أحدث في الدار الا ما في نزع غساد
كخشبة مبنية فله قيمتها وكل ما اتصل في الدار فالقول فيه قول صاحبها أنه له ،
وما لم يتصل فالقول قول المكتارى ولو مصراعاً أن وضع على الأرض وبقي
الباب بمصراع واحد ، ولو ساواه أو خشبة في الأرض ساوت موضعاً خالياً في
السقف ونحو ذلك ، واختلفوا فيما يدفن كالذهب والفضة ، وأما ما دفن بها لا
يدفن كالطمورة والخابية ، فالقول قول صاحب الدار الا أن كان مفتوحاً من
ذلك فما فيه القول فيه قول المكترى والله أعلم .

السادسة : أن استأجر قوة الدابة مدة معلومة استعملها بها استقطعت
لا بما فوق طاقتها ، ومساواة في ذلك سمى عملاً مخصوصاً أم لا ، وإن أكرها
لعمل مخصوص فلا يعمل غيره ، وكذا أن عيّن مقدار ما يجمل كهذا الطعام وإن
لم يقل على هذه الدابة أو على هذه السفينة فهو موصل اذا ماتت أو انكسرت
السفينة أو منع مانع أو مات أحدهما ، فلا بد من الايصال على أخرى ولو
حضرت الأولى عند العقد ، وأما أن قال : على هذه أو نحو ذلك من الفاظ
التعيين فهو غير موصل أن ماتت أو انكسرت أو منع مانع فليحاصصا فيما

• • • • •

حمات ، وقيل : هذا موصل أيضاً ، وان حملة على خلاف تلك الدابة فله عناؤه وبطل الكراء الأول ، وان أكرى له شيئاً يحمله على دابته أو في سفينته ولم يسمه بعينه فلا يجوز ، وكذا من كرى لرجل دابة ليحمل عليها معلوماً ولم يعرفه المتكاري وان قصد له بالكراء الى دابة معلومة ولم يحضر فحائز ، ويجوز كراء حمل معروف ، ولو لم يعرف ويكرى ماله لرجال شتى يحملونه أو يعملون فيه ويكرى دابة لهم أيضاً وتكرى الجماعة للواحد أو الجماعة أو الاثنين ويتقسمون الأجرة على قدر ما حملوا أو عملوا ، وقيل : على رؤوسهم وان كرى لهم دواباً للحمل أو للعمل فتفاضلت في الحمل أو العمل فالأجرة على رؤوس الدواب وقيل : على قدر الحمل والعمل ، ويكرى كل دابة استولى عليها ولو بالامانة أو بالخلافة ان رأى ذلك أصلح لا ما دخل يده بالتعدي أو الضالة أو الفسخ أو وجه حرام فلا يكره ولا يكره أحد منه ، وان نزعها جماعة المسلمين منه أو تاب فمدفعها اليهم فحائز للمسلمين ان يكروها لصاحبها ، وحائز لهم ان يستأجروا من يحرزها ويكرها لها موضعاً ويعطوا الأجرة من ثمنها ان باعوها اذا لم يعرفوا صاحبها وان كانت الأجرة أكثر من ثمنه فعليه الزيادة ان لم يجدوا صاحبه ، وان وجدوه فعليه الكراء كله ، ومن أراد ان يكرى دابة فعليه احضارها بجميع ما تحتاج اليه من الحبال والأوعية والجهاز وما لا يصح السفر الا به ، وان لم يعمل لها الجهاز فللمتكرى ان يحمل عليها كذلك ، فان ضر الحمل فليس عليه ضمان ، ومنهم من يقول : هو ضمان الا ان قال له صاحبها : احمل عليها كذلك ومن عمل على الدابة بالأجرة عليها سواء كان صاحبها أو المتكرى فعليه الحمل عليها والانزال عنها وقيادتها وسيناقطها ورعايتها ورباطها وسقيها وحفظها وحفظ ولدها ، وتثنى عبارة الديوان في هذه المسألة ان شاء الله عند قول المصنف . وقيل : على ربها الاداة وان أكرى الى المنزل وصل الى البيت ، وان أكرى الى غير المنزل فالى الموضع الذي اتقنا

• • • • •

عليه ، وان لم يتفقا على موضع معلوم من ذلك الموضع فليوصل الى الموضع الذي ينتهى اليه ذلك الشيء في السوق ، ولا يجوز لصاحب الدابة ولا لصاحب الحمل أن يسلك بمال صاحبه موضع الخوف ولا يدرك واحد منهما على صاحبه فرقة الاصحاب ، ولا أن يرغع أو ينزل قبل أصحابه ، وان ضلوا عن الطريق فلتلف الحمل أو الدابة ، فان حضرا جميعاً فلا ضمان على واحد ولا كراء على صاحب الحمل .

ومنهم من يقول : ينظر الى من ولى السبابة أو القيادة ، فان كان السائق أو القائد صاحب الحمل فعليه ضمان الدابة وعناؤها ، وان كان صاحب الدابة فعليه ضمان الحمل و لاعناء له ، ووكيل كل منهما ضامن لما في يده ، وان كلاً جميعاً واحداً فهو ضامن للجميع ، وان ولى صاحب الحمل قود الدابة ، فلا يقيدها الى غيرها ، من الدواب ولا يقيد اليها غيرها ، وان فعل ضمن ، وقيل : لا يضمن ان قيدها الى غيرها ، ولا يحمل عليها زاده أو سلاحه ، وله ان يحمل عليها علفها ولا يحمل عليها المواساة التي يحمل المسافرون فيما بينهم ، ولو أنهم يفعلون له مثل ذلك ، وان فعل فهو ضامن لها مع كراء ما زاد عليها وان ولدت فلا يحمل عليها ولدها ولكن يكرى من يحمله ويكون الكراء على صاحبها ، وقيل : يحمله عليها ان استطاعت ، وان اكرى دابتين من رجل واحد فلا يرد احدهما على الأخرى وان انكسرت أو ماتت والا ضمن الا ان كرى له دابتين ليحمل عليهما هذين الحملين أو يحمل عليهما وزنا معلوماً أو كيلاً معلوماً مجائز ، وان لم يضران (١) يرد حمل أحدهما على الأخرى بنظر منه ، ومن كانت في يده دابة غيره بالعارية أو بالكراء فانه يدرك دعاوى ما حمل فيها ويدرك عليه ما أنفست وكذا ولدها ، وقيل : لا ضمان عليه في الولد ولا فيما انفست

(١) كذا في الاصل .

• • • • •

الا أن أوصى عليه ، وإن حضر صاحب الدابة فعليه ذلك كله ، وإن ردّهم
الخوف من الطريق ، فإن لم يطلبه صاحب الدابة الى الكراء ، فليس عليه شيء
في الرجوع ، وإن طلبه اليه قبل أن يرجع ، فعليه ذلك بنظر العدول ، وإن
قال له : لا ترجع دابتي بحملك الا بكذا وكذا أكثر مما يأخذه الناس ، فارجع
ذلك بالضرورة ، فعليه ذلك كله . وقيل : ليس عليه الا عناء دابته ، وكذلك
من وقع فيما يخاف منه الهلاك مثل البحر أو البئر أو غير ذلك ، غابى أن يخرج
من ذلك الا بالكثير مما يأخذ الناس ، فليس عليه الا عناؤه ، وقيل : يدرك
ما اتفقا عليه ، وإن لم يكن الا صاحب الدابة ، فارجع بها ، فلا يدرك العناء ،
وإن لم يكن الا صاحب الحمل فارجع فعليه عناء الدابة مع الكراء الأول ، وإن
ضلّ عن الطريق من موضع عقد الكراء حتى دخل الموضع من ناحية أخرى
أعطى أجرة المثل ، وإن سار بعض الطريق فضلّ حتى دخل الموضع أدى
الأجرة على ما سار في الطريق على الكراء الأول ، وما سار في الضلال يعطى
عليه بنظر ذوى عدل ، وكذلك أن أخذ الطريق حتى قدم ذلك الموضع فضلّ
عنه وجاوزه ثم رجع اليه أو أخذ الطريق فضلّ فيه حتى رجع الى الموضع
الذى ضلّ منه فارجع الى الطريق حتى وصل ، وإن كانت الدابة في يد صاحبها
فلا كراء له الا الأول ، والسفينة كاللداية في ذلك كله ، وإن كان الخروج عن
الطريق خوفاً على الدابة أو نفسه أو ماله فعليه الكراء كله ، وقيل : لأن
كانت للداية وحدها فلا كراء رجوع عليه ، وإن أصيب الحمل أو ماتت أو
غصبت أو هربت أو استحققت أعطى حساب ما حمل عليها ، وإن تبين أنها
حرام أنزل عنها ولو في الصحراء وأعطى عناء ما حمل لملكها ، وإن لم يعرفه
تصدّق به على الفقراء ، وإن أعطى للغاصب غرم لملكها أو للفقراء وردّ من
الغاصب ، وإن مات صاحب الدابة في الطريق فلا يحمل عليها ويستألفون

• • • • •

للورثة خليفة ينظر لهم الأصلح من كراء أو بيع ، ويعطى المكترى كراء ما حمل بالمحاصّة ، وإن حمل بعد موت صاحبها فعليه كراء ما حمل قبل ، وعناء ما حمل بعد ، وضمن الدابة ، وإن مات صاحب الحمل في الطريق وصاحب الدابة حاضر فانه إن كان الموضع الذى كرى اليه صاحب الحمل وبغية مورثه فليوصله اليه ، وإن لم يكن منزله استخلف المسافرون خليفة للورثة فليبيع أو يكرى ، وإن زال عقل أحدهما فبمنزلة موته ، وإن لم يجدوا من يستخلفون فعل الحى مع من حضر ما هو أصلح بنظرهم ، وإن كرى رجل دابته لرجل للحمل الى موضع فساقها اليه بلا حمل أو حمل عليها في بعض الطريق فعليه الكراء كله ، وقيل : لا كراء عليه الا كراء ما حمل أولاً أو آخرأ أو وسطاً ، وإن كرى له دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم في مدة معلومة فوصل اليه في المدة أو أقل فله كراؤه كله ، وإن لم يصل اليه الا بعد تمام المدة ، فعليه الكراء الأول والعناء في الزيادة على المدة ، ومنهم من يقول : ليس عليه في الزيادة شيء ولا يحاسبه بما منعه المانع في الطريق أو ما مكثوا على الماء ليستريحوا أو عن رجل أكرى لرجل دابة ليحمل عليها شيئاً من موضع معلوم الى موضع معلوم ، فوصل الموضع فوجد ذلك الشيء قد تلف أو منعه مانع فليصاحب الدابة عناء سيرها الى الموضع ولا عناء له في رجوعها ايضاً ، وإن بدا للمتكارى مغتركها ولم يحمل عليها شيئاً ، فانه يعطى مناب سيرها من الكراء الأول الى الموضع الذى اتفقا عليه ويعطى العناء في الرجوع ، وقيل : له العناء في الذهاب والرجوع .

وإن قال للحمال : ادفع الحمل الى فلان وخذ منه الكراء ، فلما قدم أبى أن يقبضه ويدفع الكراء أو وجده غائباً اختير أن يستودعه الوالى أو الجماعة انساناً ولا يضمه الانسان . وقال الأزهري بن على : يردّه لصاحبه حتماً ويلخذ كراءه مرتين ، قال المصنف : هذه المسألة كثر الابتلاء بها في بلادنا .

ومن استأجر انساناً أن يأتيه بهال من موضع كذا ، فضاع ، ضمنه وأخذ كراهه الى محل التلف ، وقيل : لا ، ولا أن ضاع بما لا يقدر عليه ، وإن اتفقا أن يصحب معه الى موضع معلوم فيكرى له دابته من ذلك الموضع . ولما وصلا ذلك الموضع أو لم يصله تبين لهما أن ذلك الشيء قد تلف أو منعها مانع فرجع ولم يحمل فليس عليه من عنائها شيء في الذهاب والرجوع ، وإن بدا ولم يحمل عليها فعليه عناءه راجعة فقط ، وإن حمل الى موضع معلوم ، فبدا لأحدهما قبل وصوله ، فإن نقد الكراء له فلا يصيبان الرجوع ، والا رجع منهما وتحاصلاً في الكراء بقدر ما حمل ، وقيل : أن نقد الكراء فلا يرد له صاحب الدابة شيئاً ، وإن بدا لصاحب الدابة أخذ من الكراء ما حمل ، وقيل : أن بدا لصاحب الحمل بعدما نقد الكراء فإنه يرد ما جاز اليه ، وقيل لا يصيب أحدهما الرجوع بعد الحمل ولو لم ينقد الكراء لأنهم قالوا : إذا التقت العرا وجب الكراء ، ومعنى التقاء العرا أن يجتمعن بالأمواد أو بغيرها ، وقيل : يجب له الكراء إذا قام الحمل ، وقيل : حتى يمشى ، ومن مات منهما أو 'جن' فوارث الميت أو خليفة المجنون يؤخذ بتمام ما اتفقا عليه ، وإن كرى رجل دابة لآخر ليحمل عليها ، فإن صاحب الحمل يمنع صاحب الدابة من الاستئفاع بها مثل أن يركبها أو يحمل عليها شيئاً ، وإن كرى له حملاً معلوماً أو وزناً معلوماً لمصاحب الدابة أن يحمل عليها ما تطيق ، ولا يمنعه صاحب الحمل من ذلك ، وإن كرى له الى موضع لحمل الى غيره ضمن الدابة والكراء جميعاً ، وكذا أن حمل أكثر مما اتفقا عليه وضمن عناء ما زاد أيضاً بنظر العدول وذلك قول أبى عبيدة مسلم بن أبى كريمة رضى الله عنه .

وقال بعض اصحابنا : لا يجتمع الكراء والضمان ، فإن سلمت الدابة فليس

• • • • • • • • • •

عليه من كراء الزيادة شيء ، وان عطبت فعليه ضمانها ، وان حمل أقلّ ما اتفقا عليه من الجنس الذي اتفقا عليه فعليه الكراء كله ، وان عطبت أو تلفت فلا ضمان عليه ، وقيل : انه ضامن وان عليه من الكراء مقدار حمله ، وان حمل أقلّ أو أكثر من خلاف الجنس ضمن الدابة وعناؤها بنظر العدول ، وان حمل ما اتفقا عليه فعثرت أو بركت أو وقعت أو طلعت أو فزعت فهربت فافسدت ما عليها فلا ضمان على صاحبها ، وان وقعت أو خرجت ففسد ما عليها فعلى صاحبها الضمان ، وان كرى له دابة ليحمل عليها الى موضع معلوم بدينار أو الى موضع أبعد منه بدينارين فجائز ، وان جاوز الأدنى ولم يبلغ الأقصى فليؤدّ كراء الأدنى ويعطى في الأقصى بقدر ما بلغ ، وان كرى له دابته ليشيع عليها المسافرين فلا يجوز ذلك الكراء الا ان حدّ له زماناً أو موضعاً والا فله عناؤها ، وكذا ان كرى له دابته ليطلب بها حاجة ولم يسمّ له شيئاً ، وان كرى له دابة ليركبها أحد فلا يجوز الا ان سماه ، وقيل : يجوز ويركب عليها من اراد صغيراً أو كبيراً ذكراً أو أنثى ، وان كراها ليركبها هو أو غيره من الناس مقصوداً اليه فلا يجوز ان يركب عليها غيره ، وقيل : يركب عليها من كان مثله أو أقل منه ، وان كراها لركوب رجل مقصود اليه فسمن فزاد في الثقل أو مرض فخف ، فله الكراء الاول لا يزداد ولا ينقص ، وكذلك المرأة ان حملت بعد كراء الدابة أو كانت حاملاً قبله فوضعت على هذا الحال ، ولا تمسك ولدها على الدابة الا باذن صاحب الدابة ، وان اراد المكترى ان يرجع الى ما نسيه أو ما وقع له فلا يركبها حتى يرجع الى الموضع الذي رجع منه ، والا فعليه عناؤها ، وكذا ان خرج من الطريق الى منافعها ، وعليه ضمانها وعناؤها ان خرج ، ولا عناء عليه ان خرج الى منافعها ، وله ان يركبها بكسوته وسلاحه وزاده وعلفها ولا يحمل عليها الماء لصلاته ، وان كرى للركوب

• • • • •

جعل لها ما تركب به كالسرج والبردعة ، وان جعل لها صاحبها فلا يجعل لها خلافه الا ان رأى ذلك أصلح للدابة ، وان اكترها وعليها ذلك فلا يبذلها ، وقيل : له أن يبذل مثله أو أخف ، ولا يقاتل عليها ولا يطرد بها صيداً والا ضمنها وعنائها ، ولا يقف عليها ولا يضطجع ، ولا يحول رجله الى ناحية ولا يقرأ عليها القرآن وقيل : يقرأ ولا بأس بالصلاة عليها بالايام ، ويأكل ويشرب عليها ولا يمسك عليها شيئاً من أموال الناس كالسلاح ولا ينح عليها غيره ، فان فعل فهو ضامن للدابة وعنائها ولا يمسك عليها مصحفاً ولا كتاباً ليقراه ولا يعمل عليها طعاماً ولا صنائع الدنيا كلها ، وان كرى داراً لرجل ثم للآخر فسكنها معاً في المدة التي كريت اليها أعطاه كل ما اتفق عليه الا ان كان كل لا يمكنه الاستئفاع بما استئفع به صاحبه ، فان كلاً يعطى نصف ما اتفق عليه .

وان استئفع أحدهما دون الآخر فليؤد ما استئفع به معه ، وان تسابقا في السكنى فلا يتحاصن الا فيما سكتا معاً ، وكذلك ان خرج أحدهما قبل أن تتم المدة فلا يتحاصن الا فيما سكتا معاً ويعطى الباقي منهما ما ناب ما بقى من المدة في الكراء الذي اتفق عليه أولاً ، وكذا من سبق يؤدي ما ناب ما سبق ويتحاصن الآخر فيها اجتمع ، وقيل : يصح الكراء للآخر وبطل كراء الأول ، وعليه نظر ذوى العدل ، وقيل : يصح الأول ويبطل الآخر وعليه نظر ذوى عدل .

والجواب في سكون صاحبها مع المتكاري كالجواب في ذلك الا ان منع المتكاري من بعض فليؤد المتكاري بقدر سكنه ، وان اكرى دابة لرجل ثم لآخر فلأول ، وقيل : للآخر ، وقيل : لهما ، فان استعملها فعلى كل نصف ما اتفق عليه ، وان استعملها واحد فليؤد ما اتفق عليه مثل أن يكرىها ليحمل عليها رجل قفيزاً شعير بدينار الى موضع كذا ، ثم للآخر الى الموضع بدينار أو

• • • • •

أقل أو أكثر أو اختلف حملها قلّة وكثرة أو خفة وثقلا ، فان حملا معاً فعلى كل واحد ما اتفق عليه ، ومن كرى ثوبا ، فلا يلبسه غيره ولا يفرشه للقعود أو النوم ولا يوسده ، وان اكتراه للغطاء فلا يعمل به غير الغطاء ، وكذا ما كراه لمعنى فلا يعمل به معنى آخر والا ضمنه وكراه عمله ، ويجوز اصلاحه برفع أو خياطة ويجوز كراه ثوب لمن يصلى به أو يحضر به العرس أو مجمعاً أو يزين نفسه به أو ماله وكذا الحلّى بالوفاق أو بالخلاف ، وجائز كراه لباس الرأس والرجل وغيره والسلاح والآلات كلها ، وكل عامل يعمل ببده اذا عمل لرجل ولم يذكر الأجرة فعلم باذن صاحبه فعليه الأجرة الا ان قال اعمل بلا أجرة ، وكذا أصحاب الدواب والسفن ان لم يذكروا الكراء فكراء المثل ، وكذا الدور والبيوت التي عرفت للكراء ويعين في كل ذلك ، والآلات الزمان أو ما يعمل بهن ولا يستأجر لهب النار أو ضوءها أو المرأة ليرى فيها وجهه ورخص ، ولا يكرى المساء ليرى فيه وجهه ولا كتاباً أو مصحفاً لينسخ منه أو يقرأ أو يحلف غيره به والله أعلم .

السابعة : تجوز الاجارة على شراء شيء وبيعه أو الشراء أو البيع مدة معلومة ، وان لم تسم الأجرة لهذا السمسار غله العناء ، ويجوز أن يشترط مقدارا معلوماً على كل كذا من المال على الرؤوس ، ومن غفل عنه من أصحاب الأموال فعليه تباعته فيما باع أو اشترى أو اطعمه أو أسكنه أو خزن له ، وان أعطى السمسار للطواف شيئاً يبيعه ويقاسمه الأجرة فلا يجوز ويرد ما أخذه لصاحب المال ولو كان قدر عناء الطواف ، لأن الطواف قد رضى بدون عنائه في ذلك ، ولا يعطى السمسار الأجرة مما يبيع الطواف من أموالهم الا باذنه ،

• • • • •

ولا يعطى ما كان عليهم من الدين الاّ باذنهم ، وان باع بأمرهم فادّعى أنه دفع اليهم الثمن فمدّع وقيل : غير ذلك ، وعليه ضمان ما تلف وضمن ما خلط من اموالهم . ولا يدفع من مال بعض على بعض أو على نفسه ، وعليه تباعة ذلك ، وقيل : لا تباعة ان استوفى كل واحد حقه . وان لم يقبض السمسار الثمن حتى جحد المشتري أو هرب أو افلس فهو ضامن وان لم يبيع الطواف فله عناؤه ، وقيل : ان كانت عادة البلدان لا عناء له ان لم يبيع والا فله عناؤه ، ذكر الأموال الثلاثة في « الديوان » .

وانّ بيّن اهل البلد ما يأخذ الطّواف على كل شيء يبيعه فلا يجوز ، ولا ينظر الى قيمه الأشياء بل له عناؤه ، وضمن الطّواف كالسمسار بالتلف والخلط واخذ خلاف ما باع به ونحو ذلك ، ويجوز الاجارة للطواف ان يبيع أشياء معلومة أو ان يبيع له مدة معلومة ثماره أو بقوله أو نحو ذلك أو عمم فيما يبيع وحدّ المدة ، ويجوز ان يستأجره أن يحمل كذا الى : وضع كذا فيبيعه جاز ، ويعطى أجرة ما بيده من مال غيره اذا ساغ له يبيعه من ثمنه ولا يدفع ما بيده من مال غيره الا للطواف الأمين ، وقيل : يجوز لغير الأمين اذا ضمان ذلك اليه وكل من وجده يطوف في السوق يجوز للانسان أن يدفع اليه ما يبيع لبيعه ولو طفلاً أو عبداً ، وقيل : الا ان علم ان ابا الطفل أو سيد العبد اذن في ذلك والله اعلم .

الثامنة : انّ أعطى رجل لرجل أرضاً ليغرسها بتسمية معلومة منها فلا يجوز ، وله عناؤه كان الغروس لصاحب الأرض أو الأجير أو بينهما ، وله قيمتها ان كانت له ، وقيمة بعضها ان كان له بعضها مع ذلك العناء ، وقيل :

• • • • •

يجوز ذلك على اتفاقهما وان استأجره أن يبني فيها أو يحفر الغيران أو المظالم
أو المواجه أو الميون أو يزرعها بالبذر على تسمية نسقاً بنسق ، وان استأجر
أرضه لمن يحرثها بكذا جاز ، والنبات كله للأجير ، وان استأجره أن يغرس
هذه الأرض بأرض أخرى جاز ، وان خاطه فحرثه في تلك الأرض فالزرع
بينهما على بذرها ، وان استأجره أن يغرس هذه الأرض بأرض أخرى جاز ،
وان استحققت الأرض التي استأجره بها بعد ما فرغ من العمل رجع عليه
بعوضها ، وان لم يفرغ فله قدر ما عمل ، وإذا استأجره على الغرس فلا يستحق
الأجرة حتى تستغنى الأشجار ، وقيل : حتى تثمر ولا يرد الأجرة ان ماتت
بعد استحقاق الأجرة ، وان فعل فعلاً في الأجرة قبل استحقاق الأجرة بطل ،
وان بنى أو غرس في أرض الأجرة فلا يستلغ بذلك فيما بينه وبين الله ، وفي
الحكم حتى يتم العمل ، وان استحققت الأرض التي يعملها بالأجرة بعد الفراغ
من العمل فله الأرض الأخرى التي استأجر بها ، وان غرس أقل مما اتفقا
عليه ، وان غرس أكثر أخذ عنه فيما زاد ، وقيل : لا عنه له ، وله قيمة
الفسيل على كل حال ان كان من عنده بقيمة وقت الغرس ، وان غرس أشجاراً
غير ما اتفقا عليه فلا عنه له بل له قيمتها وان شاء رب الأرض أمره بقلعها ،
وان كانت لصاحب الأرض ضمن نقصان الأرض وقيمتها ، وان أمسكها في
الأرض فلا عنه للأجير ويقلعها الأجير ان أمره وكذا ما خالف فيه الأجير صاحب
العمل فلا عنه له ، وقيل : انها تتم أجارة التسمية في الأرض بان يبيع صاحب
الأرض للأجير تسمية معلومة من الأرض بهذه الدنانير ثم يستأجره بتلك الدنانير
أن يعمل الأجير نصيب ما اتفقوا عليه فتصير الأرض بينهما على ما اتفقا
عليه ، وان مات الأجير قبل أن يتم العمل فان ورثته يردون لصاحب الأرض
من الدنانير بحساب ما بقى من العمل ، وكذلك ان مات قبل أن يدخل العمل
فان ورثته يردون لصاحب الأرض الدنانير ، وكذلك ان اتفق معه ان يعمل

الارض بتسمية منها على هذا الحال ، وان تجنن الأجير قبل ان يتم العمل
انتظر انفاقته أو موته ، وان جعل له خليفة جاز ، وان مات صاحب الأرض
فلا يمس الأجير على عمله ويخرجه الورثة من ذلك العمل ، وان تجنن صاحب
الارض عليه الأجير على عمله ، وان أخرج صاحب الأرض سهمه من تلك
الارض من ملكه فان الأجير يرد له دنائره الا ان عمل في الأرض شيئا فيكون
له من الدنائير بقدر ما عمل ويرد البقية لصاحبها ، ويكون الأجير والداخل شركاء
في تلك الأرض ، ويجوز للرجل ان يعطى أرض ابنه الطفل أو المجنون بتسمية
منها كما يعطى أرضه ، وأما خليفة اليتيم أو المجنون أو الغائب أو الشريك
أو القائم على المسجد أو الأجر فلا يجوز ان يعطوا الأرض التي بأيديهم لمن
يعملها بتسمية منها ، ولكن يؤجر لها من يصلحها بأجرة معلومة ، وقيل : جائز
لخليفة اليتيم أو المجنون ان يعطيها ان رأى ذلك أصاح ، وان أعطى رجل
لرجل أرضه ليفرسها بتسمية معلومة فجائز ان تم عمله قبل المدة فتكون
الأرض والغروس بينهما ، وان تمت المدة ولم يعمل شيئا فليس له شيء ،
وان عمل حتى تمت المدة ولم تأخذ الأشجار ، فليس له في الأرض شيء الا ان
أصلح فيها شيئا فليأخذ عناه في ذلك ، وان أخذ بعض الأشجار دون بعض
وقت المدة فليأخذ نصيبه فيما عمل ، وان اشترط الأجير على صاحب الأرض ان
يأكل ثمار ما غرس الى تلك المدة ، ثم يقسمها بعد ذلك فجائز ، وعلى الأجير
سقى تلك الأشجار وحفظها من المضرّة ويعمل جميع ما يصلح تلك الأشجار
من الزرويات والماصل وينقيها حتى تتم المدة ، وان خرجت تلك الأرض ليس
للمستأجر فيها شيء أو غلط عليها فليس للأجير فيها شيء ويأخذ عناه من الذي
استأجره ، وكذلك الأشجار اذا كانت لغير المستأجر ، واذا جعل رجل أرضه
في يد رجل على ان يزرعها بالتسمية من جميع ما يستغل منها فلا يجوز ذلك ،
وقيل : جائز ، وكذلك الأشجار ان جعلها في يده على ان يقوم بها ويسقيها

• • • • •

ويذكرها ويزربها على تسمية معلومة من غلاتها ، وكذلك ان استأجره بعرجون
من كل نخلة فلا يجوز .

وروى فيها الشيخ رخصة عن ابي نوح سعيد بن يثرب رضى الله عنهما ،
وان استأجره أن يقوم له ببواشيه ويرعاها بغلتها فلا يجوز ذلك ، وللأجير
عناؤه ، واذا أعطى رجل لرجل بذراً على أن يحرثه في أرضه أو في أرض يجوز
له أن يحرثه فيها بتسمية معلومة مما يخرج منها فله عناؤه والزرع لربها ،
وكذا ان جعل ربها أدوات الحرث من عنده ، وتقدم ذلك ونحوه وترخص ،
وان استأجر رجل رجلاً على حفر عين أو كتسها بتسمية منها وبثوبة فلا يجوز
وله عناؤه ورخص ما اتفقوا ، وكذا لو كان فيها شريك غائب أو مجنون ونحوهما ،
والأولى أن يستأجر بأجرة معلومة ، وتجوز الاجارة بمعلوم على كتس العين
بعدد معلوم من المراحل أو الأقفاف ، ولا يجوز كراء ثوبة معلومة من العين
لمصالح العين ولا لحوائجهم ورخص ، وان استأجروا من يكتس بئراً أو ساقية
وقد عرف مقدار ما دفن فيها جاز ، وقيل : لا ، وكذا ما اشبه ذلك ، ولا تجوز
الاجارة على أن يحفر العين أو البئر ابتداء حتى يدرك الماء ، وكذا المطمورة
والساقية حتى يسمى الأثرع في العرض والطول والعمق ، وكتس التراب على
الأجير ، وان استأجره أن يميل له هذه الأرض أو يغبرها أو يقلبها بالمسح
مسحاً أو مسحين أو ينقل له هذه الكدية الى موضع معلوم ، أو يقطع لسه
الصفى في باطن الأرض فلا يجوز هذا كله الا ان سمى مقدار ما يحفر أسفل ،
وان استأجره أن يحفر له قبراً فلا يجوز حتى يسمى له مقدار الطول والعرض
والأسفل .

وان اختلفا في اللحد والضريح ، فليفتروا الى سيرة البلد ، وان
استأجره أن يبنى له الحائط مقداراً معلوماً في الطول والعرض جاز

ان كان النقص من قبل المستأجر لا ان كان من قبل الأجير ، وان بنى أو حفر
فانهم بعد تمام شرط المستأجر فانه يأخذ أجرته كلها ولا يدرك عليه إعادة
البناء أو الحفر ، وان استأجره أن يعمل له من الطين كذا وكذا من اللبن أو
من الآجر أو من الآتية فعمل له ما اتفقا عليه فانكسر قبل أن يقبضه المستأجر
فمن مال الأجير ان كان الطين من قبله ، وان كان للمستأجر فهو من ماله ،
وان استأجره أن يرد ثلثة من الحائط أو في الجسر فجائز اذا سمى له الطول
والعرض وكذا ان استأجره أن يطين له هذا الحائط أو يخصصه أو يرد له
ما انشق منه ، ويكفى في ذلك كله عندي أن يراه ويظهر له ، وان رقق أو غلظ
أو عوج بخلاف ما اتفقا عليه فله عناؤه ان كان في ذلك نفع والا فلا عناء ،
وبنمن الفساد . ويجوز أن يستأجره على هدم هذا الحائط أو دفن هذه
المطمورة ونحو ذلك ، وأداة الحفر والبنيان على من اشترطت ، وان لم
تشرط فعلى قدر عادة البلد وكذا الصانع ، وان استأجره على حفر جحور
الفئران أو الثعالب أو النمل أو نحو ذلك مدة جاز ، وان قصد الى معين
فلا بد من تعيين العرض والخلول ، وان استأجره أن يقطع له عدداً معلوماً
من الحجارة على صفة معلومة فلا يجوز ، ومنهم من يجوزه ، وان نفع له
جمّله ليحمل به الخشب أو الحطب من الفحص مثلاً بتسمية منه وما أشبه
ذلك أو المذاف أو الكلب ليصطاد به بتسمية من الصيد ونحو ذلك فما تحصل
للمستأجر وللأجير عناؤه وقيل : يجوز ذلك ، وكذا ان كان الكلب من واحد
والعمل به من الآخر ونحو ذلك أو استأجره أن يخرج له ما وقع في الماء
بتسمية منه أو يحصد له هذا أو يلتقط بتسمية منه أو يحصد له هذا أو يلتقط
بتسمية منه ، ولا تجوز الاجارة بتسمية مما لا يمكن فيه القسمة وقيل : تجوز ،
وان غصب له شيء أو تلف فاستأجر من يردّه له بتسمية فهو صاحبه وللأجير
عناؤه ، وقيل : تجوز ، وان قال : ان وجدته في موضع كذا فرددته فلك كذا
جاز ، وقيل : لا ، وان تلف له شيء فقال : اطلبوه فمن وجدته دون موضع

• • • • •

كذا فله كذا ، فان وجدوه كلهم فيها دون ذلك فالأجرة بينهم ، وان وجدته
بعض فهي له ، ومن لم يجده فله عناقؤه ، وان لم يجده فلهم عناقؤهم ، وكذا
المطمورة ان تلفت ونحوها وان جاوزوا الحد الذي سمي فوجدوه ، فلهم الأجرة
وقيل : هي لهم وعناء ما جاوزوا اليه ، وقيل : ليس لهم الا عنائهم كله ، ومن
عرف منهم موضعه فلا شيء له ، وان وجدوه ميتاً او تلف بمعنى فلهم العناء ،
وان قال : من جاعني بعبدى او غيره من الحيوان وقد هرب فله كذا جاز عند
بعض ، وقيل : له العناء ، وان استأجر اثنين او اكثر باجارة مختلفة فوجدوه
أحدهما فله ما سمى له ، وللآخر عناقؤه وان وجدوه جميعاً فلكل واحد منهم
نصف ما سمى له ، وقيل : لكل واحد عناقؤه والله أعلم .

التاسعة : تجوز الاجارة مدة على عمل كصياغة وخياطة ، وان لم يبيّن
الأجرة فالعناء ، وان وصف له فعمل دون الصفة فليأخذ بقدر ما عمل من
الأجرة ، وان عمل أجود فلا يأخذ الا ما اتفقا عليه من الأجرة ، وان لم يتفقا
فالعناء ، وان زاد في العين فليأخذ بقدر الزيادة ، وان عمل قبل المدة او زاد
عليها ، فتمّ عمله فله ما اتفقا عليه ، وقيل : ان عمل دونها فله قدر ما بلغ في
المدة ، وان زاد فليأخذ العناء فيما زاد مع الأجرة ، وان أنسد في عمله فهو
ضامن ، وان أخذه ليعمله فأعطاه غيره فعمله جاز ، فله أجرته ، وان عمله له
أحد بغير أمره فله أجرته أيضاً ، وان عمله لصاحب الشيء فلا شيء للأجير ،
وان عمله لصاحب الشيء فللأجير أجرته ، وان عمل الأجير على ان لا اجرة له
فليس له شيء وان نقد له الأجرة على صفة معلومة ان يعملها له من مال الصانع
الى أجل معلوم فلا يجوز ، وذكر في الكتاب ان ذلك جائز ويكون بمنزلة
السليم ، وان كان الشيء المعلوم من قبل المستأجر جاز ، وان عمل له على خلاف

• • • • •

الصفة التي اشترط عليه مثل أن يشترط أن يعمل له رجلاً ، فعمل له الطست ،
فإن شاء أخذ شيئه وأعطى الأجير عناه ، وإن شاء أخذ قيمة نحاسه ويمسك
الأجير ما عمل لنفسه ، وتجاوز الاجارة على صباغ معلوم ، وإن خالف فله أن
ياخذ قيمة ثوبه أو يأخذ ثوبه ويعطى قيمة الصباغ ، وإن صبغ بدون ما اتفقا
عليه فليعط ما بلغ صباغه في الاجرة ، وإن صبغ بأجود فليعط الاجرة الاولى
وقيمة الجودة وإن اعطاه شيئاً فقال : انظر إن كان على قدرى فاقطعه وخطه
لى ، فقال : هو على قدرى فاقطعه وخطه فقصر عن قدره ضمن قيمة الثوب
صحيحاً ، وإن أمره أن يقطعه فقطعه فقال : إن كان يجيء على قدرى فخطه
لى فقصر عن قدره فلا ضمان وله الاجرة ، وإذا اتفقا على الخياطة لمبدأ
لصاحب الثوب بعد القطع فله ذلك ويعطى للخياط حق المقص وإن بدا للخياط
فله ذلك ولا ضمان عليه ، ويدرك على صاحب الثوب حق المقص ، وإن اتفق
مع الصانع أنه إن عمل اليوم فله درهم أو غداً فنصفه ، فعمله اليوم أو غداً
فللأجير عناؤه ، وقيل : على شرطهما ، وإن دفع للصانع ما يعمل لعمل ، فخرج
حراماً فللصانع أجرته إن عينت وعناؤه إن لم تعين على المتعدى ، وإن غلط على
متاع غيره فاعطاه للعامل ماذا هو متاع غيره فصاحب الشيء بالخيار إن شاء أن
ياخذ قيمة شيئه صحيحاً أخذها ، ويعطى المستأجر اجرة الصانع لا يمسك ذلك
الشيء لنفسه فله ذلك ، وإن شاء أن يأخذ متاعه ويعطى اجرة الصانع فله ذلك ،
وكذا إن استحق الشيء المعمول بعد ما عمل فليأخذه من استحقه ويعطى المستأجر
اجرة الصانع وإن اشترى ثياباً فصبغها باجرة معلومة ، فتبين له أن ذلك
شراء انفساخ فانه يعطى قيمة الصباغ للصباغ ويأخذ صاحب الثياب ثيابه
ويأخذ منه قيمة الصباغ الا ان افسد تلك الثياب فصاحبها بالخيار إن شاء أن
يضمن المشتري قيمتها ضمنها وإن شاء أن يأخذها كذلك أخذها وإن جحد
العامل ما أخذه للعمل بالاجرة ثم عمله فلا اجرة له وإن جحد بعد ما عمله

فله الأجرة ، وقيل : له الأجرة مطلقاً وان لم يجحده لكن عمل فيه ما يضمنه
فله الأجرة ، وان افسد العمل فلا أجرة له مثل أن يستأجره على ذبح أو نحر
أو سلخ فافسد الجلد حتى لا ينتفع به أو صير الحيوان ميتة أو على الخبز
فأحرقه وعليه الضمان وكذا افساد الطبخ ، فان كان طبخه يدرك فليتم طبخه
والأخذ صاحبه شيء أو قيمته هو مخير ، وان كان يكال أو يوزن أخذ
القيمة أو الكيل والوزن وما لطابخ ، ويجوز عقد الاجارة على كل عمل حلال
كصقل الصدا وسنّ الكليل وعمل القرمود ونحو ذلك اذا كان الشيء للمستأجر
أو مما يستوى فيه الناس ، وان كان للأجير فلا يجوز لأنه اجتمع فيه البيع
والأجرة ، ومنهم من يقول : جائز ، وان استأجره أن يعمل له ما غاب في
الأرض كنزع النجم والفوة جاز ان سمي الطول والعرض والعمق وان نزع
قبل أن تتم الأذرع فله الأجرة كلها وان زاد في الحفر فلا عناء له فيما زاد ،
وقيل : له عناؤه فيما زاد ، والذي عندي أنه يرجع الى العناء نقص أو زاد
اذا حصل المتصود مع النقص ، ومن استؤجرت قوته اجتهد طاقته بالليل
والنهار ويخرج للفرض وما لا بد منه كطعام وشراب وحاجة الانسان ، ولا
يعمل لنفسه أو غيره الا باذن ويخرج لتنجية بنى آدم ويحط مقدار اشتغاله
ويجيب للحق ، وله ما أتى به من الفحص وما أخذه من الأجرة ويحط مقدار
اشتغاله بعمل غيره ، وقيل : هي للذي استأجر قوته فلا يحط له ، وقيل :
يحط له قدر اشتغاله بالصلاة ومقدماتها كوضوء ، وان استأجره أن يخدمه
معلومة استخدمه حتى تغيب الشمس ، ولا يستخدمه بالليل الا أن أراد الأجير ،
وللأجير أن يعمل ما شاء اذا لم يكن للمستأجر عمل ، ويخرج للصلاة ومعانيها ،
ولا يحط من أجرته شيء في هذا الوجه .

وان استأجره لخدمة البيت فهي الطحن والخبز والطبخ والسقاية والكس
وغير ذلك ، واختلف في غسل ثياب أهل البيت ، وقيل : من خدمة البيت ،

• • • • •

وقيل : لا ، ومنها تنظيف آتية البيت كالتقصعة والقدر ، وإن استأجره أن يخدمه في مدة معلومة الى موضع معلوم فليسق الدواب ويعلفها ويربطها ويحفظها ويعمل طعامه ويستقيه ويطعمه ويفرش له ويفطيه ويفعل ما أشبه ذلك الى الموضع تمت المدة أم لم تتم ، ولا ينظر الى المدة في هذا ولا الى ما تعدوا في الطريق على الماء أو يستريحون أو نحو ذلك ، وقيل : ينظر الى المدة ، فإن تمت قبل الوصول فله أجرته كلها ، وإن وصل قبلها فله بقدر ما مضى والله أعلم .

العائشة : كثر الجهل في الاجارات وجرن مع ذلك كالأجرة على عمل في مدة كالخمر يوماً والبناء يوماً والخيطة يوماً ، إذ لا يدري كم يحفر أو يبني أو يخطط ، وهل الأرض صعبة أو لينة ، وقيل : ان ذلك لا يصح الا بالمتامة ، وإن نقضوه انتقض ورجع لعناء المثل ، وكذا رضم الأرض وهو قلبها للزرع والحفر فيها ، ولو عيّن مقداراً من أذرع أو غيرها لشدة الأرض ولينها ، وقد يوافق باطنها ظاهرها وكم يقطع ، وكأجرة الحجام فإنه لا يدري كم يشترط من شرطة وكم يخرج من الدم ، وكعمل الأرض بجزء ما يخرج منها ، والمساقاة فإن ما يخرج مجهول وعدة الدلاء مجهولة وإن لم يؤقتوا فالعناء ، وجذاذ النخل على صاحبه ، والعامل الذي له جزء في ثماره وكذا الزرع ، وأما ان لم يكن للأجير جزء" فيها فالجذاذ والحصاد على من هي له ، وكالصباغ فيه جهل فيها قيل ، وعليه فيجوز على المتامة ، ألا ترى أنه إذا انسده ضمنه ، وكذا النسج ولو بيّن الطول والعرض ووزن الغزل وكعمل الشوافة وكالرمي ، فإنه لا تدري المسافة التي يرمى عندها وكوكيل المسال بالأجرة ، وكعمل الخشب للأبواب مثلاً ، وكالطواغة إذ لا يدري كم يخطو من خطوة وكم ينادى من صوت ، وكالحج بالأجرة ، والحمل بالكراء ، وأجازوا قطع الأجرة في ذلك

وفي الأثر : من ذهبت له دابة فقال : من أتاني بها فله كذا ، فأتاه بها رجل وطلب ما جعل له ، فقيل : له ذلك إلا أن أتى بها من قريب فله قدر عناءه ، وقيل : له الكراء الأول كله وبحسابه أن أتى من قريب بها ، واختاره بعض " وقيل : أن قال : أن أتيتني بدابتي فلك كذا أو من أتى بها فله ذلك فهذا أجر وقع على الإتياء ولا جهالة فيه ، وإن استأجره في طلب دابته أو على أن يخرج يأتيه بها فهذا مجهول وله أجره مثله إلا أن كان لمعروف ، والقول قول الأجير لم تقطع الأجرة وفي كميته إذا ثبت قول المستأجر ، وفي الشيء أنه هذا قول الأجير ، وإذا لم تقطع فلكل الرجوع ولا يصدق الأجير إذا ادعى ثلثاً فهو ضامن إلا أن بين ، وقيل : إلا الشائف والراعى والحافظ والوكيل فالقول قولهم ولا ضمان والله أعلم .

باب

هل عقد الإجارة لازم كالبيع أو جائز ولكل رجوع فيه ؟

باب

فيما يوجبه عقد الإجارة

(هل عقد الإجارة لازم كالبيع) والرهن والنكاح وسائر العقود ، نقد الإجارة أم لم ينقدها ، دخل العمل أم لم يدخله فيجبر الأجير على العمل والمستأجر على الإجارة ، وهو الظاهر بالنظر الى القياس على سائر العقود وللوفاء بالعهود ويدل له قول الشيخ بعد الفرق بين المستعار والمتكاري أن المستعار ، ولو كان له حق في السكنى لو أراد صاحب الدار أن يخرج له لأخرجه بخلاف المتكاري ، وعلى هذا فإن ترك العمل فلا شيء له في الإجارة ولو عمل بعضاً (أو جائز ولكل رجوع فيه) ولو نقد الثمن ودخل في العمل ما لم يتمه وهو ظاهر قول أبي زكريا في كتاب « الأحكام » وإذا استأجر رجل رجلاً لمعلم بأجرة معلومة ونقد له الإجارة فمأطله في العمل فله عليه العمل أو الرد الخ .. فلولاً أن

١٠٠ قولان ، فمن كرى

عقده جائز لالزمه الحاكم العمل الا ان تراضيا قياساً على الجعل والشركة ، ويرده ان الجعل مختلف فيه ، هل عقده لازم أم كالأجرة ؟ وان ترك الشركة بعد عقدها انما هو بالقسمة ولو عقب عقدها قبل التجزؤ ولو بترك كل واحد للآخر ما بيده ، فانه بعد القسمة (قولان) ثالثهما : انه اذا نقد الثمن لزم ، ولو لم يدخل في العمل ويجبر على العمل . رابعهما : اذا دخل العمل لزم ولو لم ينقده الثمن . خامسهما : انه اذا دخل العمل وتسد الثمن لزم ، واعنى بالثمن الأجرة .

وذكروا في « الديوان : القولين اللذين ذكرهما المصنف ، اذ قالوا : وان استأجر أجيراً بأجرة معلومة لعمل معلوم فدخل الأجير العمل أو لم يدخل فقد اختلف فيه العلماء ، قال بعضهم : ليس للأجير في الأجرة الا بقدر ما عمل . وقال بعضهم : له الأجرة ولو لم يدخل في العمل ، وان مات على هذا القول قبل أن يصل ترادداً ، وان مات ما يعمل قبل أن يعمل فيه شيئاً مانه يرد الأجرة وليس له فيها شيء ، وكل ما يجب عايه من الحقوق مثل الزكاة وجناية ذلك الشيء ونماؤه وغلاته ومضراته ومؤنته على اختلافهم في هذه المسألة ، وان استأجره بأجرة فلا يجوز لاحدهما أن يتسراها اذا دخل الأجير العمل حتى يستحقها الأجير فتحله له ، وان كانت ذات مخرم من الأجير فقد خرجت حرمة حين استحق منها شيئاً ولا يضمن له المستأجر شيئاً الا ان علم بها ولم يعلم الأجير فانه ضامن ا هـ . وقال الشيخ أحمد : يجوز البداء لمن اراده من الأجير والمستأجر ولو دخل العمل ونقدت الأجرة الا كراء الاحمال فانها موصلة الا ان بدا لصاحبها ، فانه يعطيها كاملة ان نقدها والا فيقدر ما حمل ، وان ترك الأجير أخذ بقدر عمله نقدت أو لم تنقد ، وكذا المستأجر ، وقيل : اذا دخل العمل لم يصب واحد الرجوع ولو لم تنقد الأجرة فيجبر الأجير على العمل والمستأجر على الأجرة الا ما لا يصل الى عمله بما جاء من قيل الله وتتنوع الاحكام على هذه الاموال (فمن كرى) لغيره يقال : كرى صاحب الشيء شيئاً لغيره واكراه

دابة أو داراً فلا يخرجها من ملكه ولا يرهنها ولا يقسمها حتى يبلغ
الأجل ، وجوز له بيع " وهبة وإصداق

واكتراه غيره وتكراه (دابة) هي له (أو داراً) هي له أو غيرها (فلا
يخرجها من ملكه) ببيع أو اصداق أو تصدق أو هبة أو بوجه من وينوه
الاخراج (و) لا يفعل بها ما يؤدي الى اخراجها (ولا يرهنها) ولا يعرضها
ولا يفعل ما يفتت منافعها أو بعض منافعها عن مكترها كالاكراه للآخر (ولا
يقسمها) ولا يتصرف فيها تصرفاً ما الا اصلاحها وتحسينها تحسيناً لا يعطل
المكترى (حتى يبلغ الأجل) أجل الكراء ، لأن الكراء بمنزلة البيع كما نص عليه
الشيخ في هذا الباب بأنها بيع من البيوع ترد بالشفعة — يعنى أنها كبيع من
البيوع — وتقدم له قبل الاجارات أنها ليست بيعاً كما قال في باب المراجعة ،
وبيع مراجعة لا يجوز الا بعد البيع الى أن قال : وأما الاجارة والصداق والهبة
للثواب ، فلا يجوز فيها بيع المراجعة وقال في باب المشاركة في الربح :
ولكنها لا تجوز الا بعد البيع الى أن قال : وأما الاجارة والصداق والدية
والعطية للثواب فلا تجوز فيهن الشركة ، فإذا بلغ الأجل فعل ما ذكر الا ان
تعلق شيء بها مما فات المكترى ، وثبت له استدراكه بحكم الشرع فيها ،
فان مالها لا يفعل ذلك حتى يستدركه ، وان فعل ذلك معلقاً الى الأجل
جاز ، مثل أن يكرها لسنة ويبيعها مؤجلة الى سنة أو يصدقها ، كذلك أو
اشتري بها شيئاً كذلك ، ونحو ذلك على القول بأن المعين تقبله الذمة ،
والصحيح أنها لا تقبله ، ومثل أن يكرها لسنة فيقول لانسان : إذا كملت
السنة فهى لك صدقة ، أو فهى لك بكذا من بيع أو اصداق أو غيره ، أو
فهى لك رهن ، وهذا عقد مستقل غير شرط ، فان هذا القول لا يجوز فيه
ذلك قبل الأجل ولو شرط فهو مخالف للقول الذى أشار اليه .

(وجوز له بيع " وهبة " واصداق) وقسمة اذ هي كالبيع ، واجارة
أخرى لأنها كالبيع أيضاً ، ولم يذكرها المصنف كالشيخ لأنهما كالبيع فيهم

بشرط إتمام المدة ، وعلى الأجير إتيان العمل قبل الوقت ، ولا .

حكمها منه ولا سيما القسمة ، فان مقتسميها لم يخرجوها من ملكهم فهي أقرب من البيع ، وكذا يجوز له رهنها بناءً على أن الرهن لا يلزم فيه القبض في الحال ، وأنه يصح ولو بلا قبض ، ومن شرط القبض في الحال لم يجز الرهن هنا ، وأما الهبة وما ذكر معها فلا بد فيهن من القبض في الحال أو بعده ، كذا قيل ، وكل شيء وقبضه ولا نسلم تعميم ذلك ، إذ يجوز للإنسان أن يصدق ما وهب له قبل قبضه وأن يهبه قبل قبضه . واقتصر الشيخ والمصنف في كتاب الرهن على أن ما أكرى لا يكرى .

قال « المصنف » في الفصل الأول : ولا يجوز رهن ما سبق كراؤه الخ . . (بشرط إتمام المدة) وهو القول بجواز الشرط إذا كان معلوماً حالاً تملكه ، وفيه منفعة للمستأجر لوجود ذلك كله هنا . وفي الحديث : « المؤمنون على شروط إلا شرطاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً » (١) وباعتباره هذا يجوز فيها كل إخراج ، ولا سيما الهبة ، مثل أن يقول : أعطيتها لك بشرط أن لا تصرف فيها حتى تتم مدة الكراء أو رهنها لك بشرط ذلك ، وإن أكرى نصف الدار شائعاً أو أقل أو أكثر على القول بجواز ذلك لم تصح القسمة لتعلق النصف في كل جزء ، وإن أجاز المأجر بيع ما أكراه أو إيجاره من الملك بوجه ما أو رهنه أو قسمه أو نحو ذلك جاز قطعاً ، والمعين لا تقبله الذمة ولكن يتخرج عن ذلك بقوله : أكرىها لك على أن لي سكنى هذه السنة أو نحو ذلك مما عقد الكراء عليه أو ما بقي منه (وعلى الأجير إتيان العمل قبل الوقت) الوقت الذي عقد أن يعمل فيه ، لا يقال إن هذا على القول بأن عقد الإجارة لازم لأننا نقول : يحتل احتمالاً متبادراً ظاهراً مقدماً على ذلك لكونه أعم فائدة أنه أراد إذا عزم على العمل فلا يقتصر فيه ولا ينقص من وقته ، وهو يعم

(١) رواه الترمذی .

يتصرف في الأجرة إن قبضها حتى يتم ، ويجوز له وعليه الإتيان ،
والمختار الجواز في مقابل ما عمل

الأقوال كلها (ولا يتصرف) ببيع أو هبة أو صداق أو اخراج من ملك بوجه ما ،
أو كل اتلاف أو انتفاع (في الأجرة إن قبضها) والقبض هنا كالقبض في البيوع
في الأصول والمنتقات (حتى يتم) العمل بناءً على أن الأجرة عقدها غير
لازم حتى يتم العمل ، مع ملاحظة أن مجموع الأجرة عقد لمجموع العمل لا جزءاً
لجزء فلا يتصرف في جزء منها مقابل بجزء عمل ، ولا في كلها لعدم وجود كل
العمل ، ولعله لا يصل تمام العمل فكيف يتصرف في أجرة ما لم يعمل ، وهذا
هو ظاهر اتفاقهما وإن ضاع ضمن ، ولو لم يضيع (وجوز) التصرف (له)
في الكل ولو لم يدخل في العمل (وعليه) الدخول في العمل وعليه حقوقه
(الإتيان) له وهو قول من قال : عقد الإجارة لازم ، وإنما تلزم بنفس العقد
كالبيع والعمل حق واجب عليه ، فإن لم يقبضها أجبر المستأجر على أدائها
والأجير على العمل .

(والمختار) عند الشيخ (الجواز) جواز التصرف (في مقابل ما عمل)
بناءً على أن عقدها غير لازم مع ملاحظة أن الأجرة العمل ، فكما حصل جزء
أجرة يجبر على أدائه ، فإن لم تكن بيد الأجير أجبر المستأجر على أداء مقابل
ما عمل ، ولا ينافي هذا الاختيار ما مر من اختيار الشيخ أنها عقد لازم ،
لأن هذا إنما هو في مجرد التصرف فيها عمل وعدم التصرف فيها لم يعمل ،
كذا ظهر لي ، ثم رأيت أبا عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة قال عن
الايضاح : والمراد أن الأجرة المنقودة قبل العمل فيها ثلاثة أقوال من حيث
هي مع قطع النظر عن كون عقد الإجارة لازماً أو غير لازم ؟ ! هـ .

وهو وفق ما قلنا وما لم ينقد يجبر على نقده بحسب هذه الأقوال ،

وجاز مطلقا إن أخذها بضمان العمل ، ومن اكترى داراً أو دابة بعشرة
ثم كراها لغيره بأكثر لم تحل له الزيادة إلا إن زاد فيها شيئا كأداة

فيتصرف فيه كيف شاء غير القول الأول ، فإنه لا يدرك شيئا (١) يتم العمل
(وجاز) التصرف فيها كلها (مطلقا) دخل في العمل أم لم يدخل (أن أخذها
بضمان العمل) مثل أن يقول : ان العمل في ذمتي لا أصيب الرجوع ،
فتبض الأجرة على هذا فلا يحكم عليه بقول يخالف هذا .

(ومن اكترى داراً أو دابة) أو غيرها (بعشرة) أو أقل أو أكثر (ثم
كراها لغيره بأكثر لم تحل له الزيادة) بل هي للمالك الدار و الدابة أو غيرها
(إلا ان زاد فيها شيئا) من مال نفسه على أن لا يحسبه على صاحب المال
وله نزعة إذا تم الأجل ، وان كان يفسد بنزعه فله ثمنه (كأداة) أي آلة
فتح واغلاق كقفل وباب ومفتاح ونحوهما في الدار ، وآلة ركوب في الدابة
كسرج وبردعة وجهاز وآلة صرف يصرفها بها حيث شاء ، كلجام ورسن ،
وكغير الأداة كتفريش الدار بالرمل أو بالحصر وتجصيصها وسد ثقبها وشقوقها
وجحور الهوام ووضع الكرسي للقعود أو النوم وجعل التودد ونحو ذلك من
الزيادات التي فيها انتفاع للمكترى سواء انتفع بها أم لا كذا يقال ، والواضح
أن المال يزال كالمثل لا يتأخذ الزيادة به ، فإذا زاد ذلك فزيادة الأجرة للمكترى ،
وقيل ، هي للمكترى ولو زاد المكترى ، وأنه لا يجوز له إكراؤها إذ هو
كبيع مال غيره بلا إذن منه إذ الإجارة كالبيع ، وقيل : كل ما كراها به فهو
للأول وليس للأول وهو صاحبها إلا ذلك قل أو كثر بناءً على أن عقد
الأجرة غير لازم ، وقيل : للمكترى ولو لم يزد شيئا : وجه القول الذي
ذكره المصنف أن زيادة الأجرة بلا زيادة شيء من المكترى في الشيء بمنزلة
ربح ما لم تضمن في البيوع ، إذ لو هلك الدابة أو الدار لم يضمنها إلا ان
تعدت في شيء أو خالف فيه العقد ، بل يدرك على صاحبها الإصلاح أو الرد

(١) كذا في الاصل ولعله سقطت كلمة حتى أو ما يشبهها . مصححة .

• • • • •

لما يقابل ما بقى من المدة ، ويدرك فى الدابة الرد ، وإذا زاد شيئاً كان ما زاد فى ضمانه بمعنى أنه ان تلف أو نقص كان تلفه أو نقصه عليه لا على صاحب الدابة ، وأيضاً ان تضرّر الشيء بزيادته كان الضمان عليه ، وما زاد من الأجرة بمقابلة ما زاد فى الشيء ولو كان ما زاد منها أكثر مما زاد فى الشيء بأضعاف أو بالعكس ، وذلك ان الأجير له قوة الدابة أو منفعة الدار كلها ، فكل ما جرّته من ربح فهو له فى مقابلة ما زاد أى بسببه ، اذ به خرج عن شبه ربح ما لم تضمن .

وفى الاثر : من استأجر دابة وأجرها لغيره بأكثر فمطبت ضمن وان سلمت فله فضل أجرتها اذ جعل لها ذلك ان لم يصلحها بشيء ، فالفضل لربها هـ . ولا يدخل الشيء فى ضمانه باجارتها للغير ، وقيل : يدخل ان لم يزد ، وهكذا يفيد تعبير الديوان بجواز أن يكره وعدم الجواز ، لكن ضمانه بأكرائه للغير انها هو من قبيل الضمان بالتعدى اذ تعدى فيها بأكرائه لغيره ، ولم يكن من أول فى ضمانه ، واختاروا القول الثالث فى الديوان اذ قالوا : وان كرى داراً أو بيتاً من رجل فلا يجوز له أن يكره لغيره بأقل من الكراء الأول أو بأكثر ، وكل ما كراها به من قليل أو كثير فهو لصاحبها ، زاد فيها شيئاً أو لم يزد ، وان انهضت فى يد المتكاري الآخر ، فليس على المتكاري الأول شيء الا ان كان ذلك من سببه ، وان انهضت من غير سبب المتكاري الآخر فلا ضمان عليه ، وقيل : جائز له أن يؤجرها لغيره بما اراد ان زاد فيها شيئاً مثل الباب والبناء وقيل : جائز ذلك ولو لم يزد فيها شيئاً ، وقيل : يكرهها لغيره ، فان فعل فالكراء له ويؤدى لصاحب البيت او الدار ما اتفقا عليه أولاً ، وان كرى له جميع ما ينتقل مما يستفاد به فلا يجوز له ان يكره لغيره على كل حال ، وان اكراه له فهو ضامن والأجرة له ، ومنهم من يقول : الأجرة لصاحب الشيء وكذا العاملون كلهم لا يجوز أن يعطوا غيرهم ما اخذوا على الأجرة فان غفلوا فليؤدوا الأجرة لمن استأجروه ان سلم الشيء . ويأخذوا من صاحبه ما اتفقوا عليه هـ .

وكذا الخياط ، وزكاة الأجرة على المستأجر ما لم يدخل الأجير ، فإذا عمل جزءاً استحق منها مقابله وسقط عنه ما استحقه

وان حمل الثانى على الدابة أكثر مما وقع الاتفاق عليه حبس الاول الزيادة لنفسه لانه يعطى لصاحب الدابة كراء مثل ما زاد عليها الثانى .

(وكذا الخياط) أو غيره من العمال مطلقا مثل أن يعطيه مخياطا أو يقص له اذا استأجر غيره على ما اخذه بالأجرة ، ففيه الأقوال المذكورة كلها ، وليس كما مرّ عن « الديوان » من أن في المنتقل قولين فقط ، ويدخل في ذلك أخذ أجرة الحج .

وعن أبى الحوارى : من أخذ حجة من رجل على أن يحج بها ، ثم استأجر لها غيره بدون ما أخذ من الرجل ، فإن أعان الذى أخذها من عنده بشيء من ماله أو من نفسه كان الربح له كما مرّ والاّ كان للذى اكترأه كراؤه والباقي يتفق في سبيل الحج على الموصى بها ، والخياط يزيد مخياطا أو وقاية الاصبع من الابرة وكتفصيل وكالخيطة (وزكاة الأجرة على المستأجر) أنقدها أو لم ينقدها وكانت في ذمته ، (ما لم يدخل الأجير) العمل (فإذا عمل جزءاً استحق منها مقابله) فتكون زكاة ما استحق الأجير على الأجير وزكاة ما لم يستحقه على المستأجر (وسقط عنه) أى عن المستأجر (ما استحقه) أى زكاة ما استحقه الأجير وأجبر على اتمام العمل والمستأجر على اتمام الأجرة إذا عمل أو شيئا فشيئا على قول ، ولا اجبار عليهما على قول آخر سواء في ذلك كله أنقذت الأجرة أم لم تنقذ ، عزلت أو لم تعزل ومن قال : اذا عقدت (١) لزمت المستأجر أسقطها عنده وزكاها الأجير من حينه ، ومن قال تلزم كلها بالدخول في العمل ، فإذا دخل أسقطها وزكاها الأجير ، والحاصل أن زكاتها متفرع على الأقوال السابقة متى تلزم ، وذلك اذا كانت مما يزكى أو مما لا يزكى وقصد به التجر وقد لا تلزم أحدهما زكاته مثل أن

(١) كذا في الاصل ولعل مواهبها : عقدت .

وإن اتجر بها قبل الدخول فله أجر عنائه الربح لرب العمل ، وله بعد
الدخول ما يقابل ما عمل من الربح ، وبالجمله فمأواها وغلتها ونقصها
وجنابتها إن كانت رقيقا قبل الدخول للمستأجر ، وبعده شريكان بقدر
العمل

تكون مما لا 'يزكى ولا يقصدا بها التجر ، وإن قصد بها أحدهما التجر دون
الآخر لزمّت زكاتها من قصده بها حين كانت في ملكه ، وفروع ذلك ونحوها
يفيدها الكلام السابق في كتاب الزكاة .

(وإن اتجر) الأجير (بها قبل الدخول) في العمل (فله أجر عنائه) أي
بنظر العدول ، وإنما ثبت له أجره لأنه غير متعد لأنها جعلت في يده على أنها
له بشرط العمل ، فلو أخذها ونوى أكلها بلا عمل واتجر بها فهي والفائدة
لرب العمل ، ولا عناء للأجير (و) رأس المال الذي هو الأجرة و « الربح
لرب العمل ، وله) أن اتجر (بعد الدخول ما يقابل ما عمل من الربح) ومن
رأس المال بحسب عقدهما ، وإن اتجر بها قبل الدخول وبعده فما عمل
قبله فله أجر عنائه بالنظر ، وما عمل بعده فله ما يقابله من رأس المال
وما يقابل ذلك المقابل من الفائدة (و) ما تقدم هو كلام ببعض تفصيل
وأما الكلام (بالجمله) أي بالإجمال (فمأواها وغلتها ونقصها وجنابتها)
والجنابة فيها وبيعها وشراؤها وهبتها واصداقتها ونحو ذلك كرهنها مطلقا
(وجنابتها) من نكاح وطلاق وفداء وظهار واعتاق ونحو ذلك « إن كانت رقيقا »
عبدا أو أمة فصاعدا (قبل الدخول للمستأجر وبعده) هما (شريكان) في
ذلك (بقدر العمل) للأجير والباقي عن قدره للمستأجر ، ومن قال يلزم عقد
الأجرة بمجرد العقد قال : إذا عقداها فهي كلها وما يتولد منها وأحكامها

**وإن اعتقه أحدهما ضمن لشريكه منابه ، وإن خرج محرراً من الأجير
بعد الدخول حرراً عليه وأتم العمل ، وإن هلك محله . . .**

للأجير ولو لم يدخل العمل ان تقدمت وقبضها ، وكانت بمنزلة ما قبض والاسقطها المستأجر وزكاهما الأجير ، ولم تدرك النفقة بمجرد ما على المستأجر وأدركت على الأجير ومن قال : لا يستحقها الأجير ولو دخل العمل حتى يتم فهي كلها وما يتولد منها وأحكامها كلها وما يلزم عليها للمستأجر ما لم يتم العمل ، وهكذا الأموال المذكورة كلها متى أتمت أو بعضها كان كلها أو بعضها لمن هي أو بعضها له ، وإذا باعه أحدهما كله وقد كان بعضه للآخر كما في القول بأن للأجير فيها قدر عمله ففيه الخلاف في بيع الرجل ماله وماله غيره ، واشتغال العقدة على جائز وغير جائز وبيع الرجل ما اشترك فيه مع غيره (وإن اعتقه أحدهما ضمن لشريكه منابه) أو أتم العمل فلا يضمن مثل أن يعتقه وقد عمل ثلث العمل فيضمن لرب العمل ثلثه أو يعتقه وقد عمل نصف العمل فيضمن لرب العمل نصفه وهكذا أقل وأكثر قال عليه السلام : « من اعتق شقصاً له في عبد قوم عليه » (١) بكسر الشين واسكان القاف أي جزءاً ومن قال : تلزم الأجرة للأجير بعقدها قال ان العبد خرج حرّاً من أجرة الأجير وعليه اتمام العمل ، وكذا من قال : تلزم كلها بدخول العمل (وإن خرج محرراً من الأجير بعد الدخول) في العمل (حرر عليه) لأنه من ملك ذا محرم منه بالنسب أو جزءاً منه حرر عليه (وأتم العمل) ولا ضمان عليه لأنه أتم العمل وان ترك العمل ضمن للمستأجر ما لم يقابل العمل ، وان اختلفا ، أراد أحدهما الاتمام والآخر الترك فقليل : لهما الترك ما لم يتم فمن أراد فالحقول له ، وقيل : لا ترك بعد الدخول وذلك ان لم يفعل أحدهما لا الأجير ولا رب العمل أو علم الأجير ، وان علم رب العمل لم يضمن هو للأجير مقابل ما لم يعمل ، بل يضمن هو للأجير مقدار ما عمل وعلى المستأجر الضمان ان عجز الأجير (وإن هلك محله) أي محل العمل أو

(١) رواه البخاري ومسلم وابو داود والترمذي وابن ماجه واحمد .

قبل التمام رد" عليه قيمة المعق وحط" عنه قدر ما عمل ، وكذا إن تعدد
الاجراء وخرج محرما من أحدهم ضمن لشركائه إن كان بعد الدخول ،
وضمن المستأجر إن علم وجهلوا لغرهم ، وإن استؤجر بنخلة أو حيوان
فدخل بعد التأجير وقبل أن تطيب وتلد الماشية فله عناؤه إن أتم

تسذر عمله وكانت الأجرة عبداً أو أمة مثل أن يستأجره لرعى غنم أو بعير سنة
بعيد فرعى زمانا ثم مات الغنم أو البعير وقد خرج العبد محرماً منه أو عصى
الاجير أو أقعد (قبل التمام رد" عليه) أى على رب العمل (قيمة) مقابل
ما لم يعمل من (المعق وحط عنه) أى عن الاجير (قدر ما عمل ، وكذا إن تعدد
الاجراء وخرج محرماً من أحدهم) والمستأجر لم يضمن الأجرة (ضمن لشركائه)
انصباءهم من الأجرة (إن كان) خروجه حراً (بعد الدخول) فى العمل سواء دخلوا
فيه كلهم أو بعضهم دخل فيه الذى خرج به ، أو غيره ، لأن من عمل منهم عمل
للكل فيستحق أجرة عمله جميعهم ويضمن لهم سواء علم بأنه محرم منه أم لم
يعلم ، ولا يضمن له رب العمل ولا لهم إذا لم يعلم ، وقيل : لا يخرج حراً
حتى يدخل فيه من يخرج به وهو ذو محرم منه ، ومن قال عقد الاجارة لازم
حكم بالضمن عليه بمجرد العقد (وضمن) الأجرة (المستأجر إن علم) أنه محرم
من أحدهم قبل العمل (وجهلوا) ذلك (لغرهم) متعلق بضمن أى لأنه غرهم
وإن علموا لم يضمن لهم ، ولو علم هو أيضاً وإن لم يعلم بعضهم وعلم بعض ،
ضمن من علم لمن لم يعلم ، فإن شاء رجع على من علم منهم ، وإن شاء رجع
على المستأجر الذى علم (وإن استؤجر بنخلة أو حيوان فدخل بعد التأجير وقبل
أن تطيب) سواء أثبت قبل عقد الكراء أو بعده (و) قبل أن (تلد الماشية)
وبعد الحمل لكن حملت بعد وقت عقد الكراء (فله عناؤه) على العمل كله
(إن أتم) به وبطلت الأجرة وعلى مقدار ما عمل إن لم يتمه والنخلة

ويطلت بزيادة لم يتفق عليها ، وان كانت الماشية حاملة والنخل مثمرة
 قبل التأخير أو على قول ، أو بوقوع اتفاق وقت الكراء فهي للأجير
 بما فيها ، وإن كانت داراً أو فداناً أخذها الشفيع بعد التمام .

والحيوان وما تولد منهما لربيها (و) أنها (بطلت) أجرته ورجع إلى عنائه
 (بزيادة لم يتفق عليها) وهي الحمل الحادث بعد عقد الكراء والثمار المؤبرة
 قبل الدخول لأن زيادة الكراء أو العمل توجب زيادة الأجر ، وإنما لم يكن للأجير
 نفس النخلة أو الدابة ، وتكن الغلة والحمل لربيها لأنهما ينقصان من الدابة
 والنخلة ، فلم تتبين الأجرة كل التبيين ، فرجع للعناء (وان كانت الماشية
 حاملة والنخل مثمرة قبل التأخير) يعنى ودخل العمل قبل التأخير محذوف
 العاطف والمعطوف أو الحال وعامله وصاحبه وواوه ، (أو) مثمرة مطلقاً
 (على قول) أبرت أو لم تؤبر ، وهو قول من قال : أن الثمرة لمن انتقلت
 إليه النخلة ولو أبرت أو ولو أبرت وزهت أو ولو طابت أقوال ، والثمرة
 قبل هذه الحدود على هذه الأحوال كعدم الثمرة أو كقصن أو ورقة من
 الشجرة أو النخلة (أو بوقوع اتفاق) على أن الثمرة للأجير ولو أبرت أو
 زهت أو طابت (وقت) عقد (الكراء) متعلق بـ كانت فهو قيد له (فهي)
 أى النخلة أو الشجرة فكله حال أحدهما (للأجير بما فيها) من حمل وثمر ،
 والشجر في ذلك كله كالنخل والأمة كالماشية وكذلك كل ما تحصلت منه غلة ،
 وإنما كان ذلك كله للأجير لوجوده وقت عقد الكراء ودخل العمل وهو باق ،
 فلو زال بعض ذلك كالغلة ثم دخل أرجع إلى عنائه أن علم بزواله ،
 والأغلة قيمة ما زال مع نفس ما بقى (وان كانت) أجرة الأجير (داراً أو
 فداناً) نخلة أو شجرة أو بيتاً أو غاراً أو نحو ذلك مما فيه الشفعة
 (أخذها الشفيع) بالشفعة (بعد التمام) تمام العمل (بقيمة العدول)

بقية العدول ، وإن بيع ما تدرك شفيعته بها فلا مستأجر قبل الدخول ،

وبعده لمن سبقها

وينظر في قيمتها الى يوم الشفعة ولا يبطل شفيعته طول مدة العمل لان العقدة لمجموع الأجرة على مجموع العمل ، غائبا يتعين عليه أخذها بعد تمام العمل ، ولو عند من قال : كلما عمل جزءا استحق من الأجرة مقابله ، ويجوز على هذا القول وجه آخر : وهو أن يشفع كل جزء عمل مقابله من العمل عند الفراغ من عمل مقابله مثل ، أن يعمل ثلثا فيشفع في ثمن الأجرة ثم يعمل ثلثا فيشفع في ثمنها وهكذا أو يعمل ثلثا فيشفع ثلثا ثم يعمل ثلثا فيشفع ثلثا وهكذا ، وتجاوز المغيرة مثل أن يعمل ثلثا فيشفع ثلثا ثم يعمل ثلثين آخرين وهما ربع فيشفع ربعا ، ومن قال : يستحق الأجرة كلها بالدخول في العمل قال يشفع الشفيع الكل في حين الدخول في العمل ومن قال : يستحقها بالعقد قال : يشفع بعد تمام العقد في الكل ، والحاصل أن الشفعة بحسب الخلاف متى تدخل الأجرة ملك الأجير وقيل : لا شفعة في ذلك لأن الثمن غير مذكور فلو ذكرا قيمة العمل عند العقد لكانت الشفعة جزيا .

(وإن بيع) بعد عقد الاجارة (ما تدرك شفيعته بها) أي بالأجرة متعلق

بـ تدرك بأن كانت الأجرة أصلا والمبيع أصلا على ما يأتي في محله من بيان وتفصيل (فـ) شفيعته (للمستأجر قبل الدخول) دخول الأجير في العمل ومن قال : يملك الأجير الأجرة بعد العقد ، ولو قبل الدخول قال : الشفعة له ، فالشفعة بحسب الأقوال السابقة (وبعده لمن سبقها) أي لمن سبق إليها من الأجير أو المستأجر يأخذها السابق كلها ويتم العمل إن كان أجرا ، تحذف الجار ونصب محل المجرور وأوصله أو ضمن معنى أخذها أولا ، وقيل : ليس له إلا سهمه على الرؤوس ولو سبقها ، وقيل : على الانصاء

وإن استنويا فهل على الرؤوس أو الأنصباء ؟ قولان . وإن كان البيع قبل الدخول ولم يعلم به وطلبها بعد التمام فانتته ، وإن علم قبله أدركها إن لم يفرط

ولو سبقها وإذا أخذ شيئا شفعة بالأجرة ثم أخذت الأجرة عنه بالشفعة ثبت له الأول الذي أخذ بالشفعة وذهبت عنه الأجرة بالشفعة (وإن استنويا) في السبق إليها (فهل) هي بينهما (على الرؤوس أو) على (الأنصباء ؟ قولان) فعلى الأول يكون الأصل بينهما بالشفعة نصفين ، ولو عمل الأجير أكثر من نصف العمل أو أقل ، وعلى الثاني يكون للأجير منه بقدر عمله والباقي للمستأجر وهو المناسب لكونها لمن سبق (وإن كان البيع قبل الدخول ولم يعلم به) رب العمل أو علم ولم يعلم أن له الشفعة أو علم وترك (وطلبها) أي الشفعة (بعد التمام) تمام العمل (فانتته) وفاتت الأجير أيضا لوقوع البيع قبل أن يستحق الشفعة بالدخول ، فانتت الأجير لأن البيع وقع قبل الدخول في العمل ، وفاتت رب العمل لأنه ما أخذها إلا في حال إيس في نخلة الأجرة نصيب يشنع به لأنه تمّ العمل ، ويجوز عود الضمير في قوله : ولم يعلم لمن له الشفعة ، فيشمل الأجير والمستأجر والرجوع إلى المستأجر فقط أنسب بقوله : (وإن علم) المستأجر (قبله) أي قبل الدخول (أدركها إن لم يفرط) فإن الأجير لا يدركها بعلمه قبل الدخول لأنه فاته لوقوع البيع قبل الدخول أو بعده ، ومن قال : يستحق الأجرة بالعقد فإنه يدركها هو والمستأجر إذا علما على حدّ ما مرّ في السبق . والاستواء والتفريط مثل الشروع في صلاة النفل بعد العلم أو يتحدث ولو في ذهابه أن وقف ، لا أن تحدث ماشيا ، ويؤجل في احضاره الثمن للشفعة ثلاثة أيام فإن زاد فانتته إلا أن اجتهد في الاتيان بهن يقوم هو أو من تؤخذ عنه أو كلاهما ولم يتيسر وذلك عند المشاركة ، وأما المغاربة فلا أجل للدراهم إلا إذا كان البيع لأجل ، فإن

ومن اكترى دابة ليحمل عليها مكيلاً أو موزوناً بكذا عينا أو مكيلاً
أو موزوناً فالمحمول يعتبر بكيل أو وزن بلد هما فيه ، والأجرة ببلد
حمل إليه إن لم يقع اتفاق

كان في السوق أو المنزل أعطى هناك والا ذهب اليهما أو الى نحوهما ويأتى
بسط ذلك في كتاب الشفعة ان شاء الله .

(ومن اكترى دابة) أو سفينة أو محملاً من محامل البر (ليحمل عليها
مكيلاً أو موزوناً) بكيل أو وزن لا جزأنا (بكذا عينا أو) كذا شيئاً (مكيلاً
أو موزوناً) جاء بالتمييز وصفاً على القلة أو اعتماداً على موصوفه المقدر
الذي هو غير وصف كما رأيت (فالمحمول يعتبر بكيل) بلد هما فيه حال
العقد (أو وزن بلد) بالتثوين (هما فيه) حال العقد وان عقداً في بلد قد
عرف المكترى أنه ليس الحمل منه أو في موضع لا كيل ولا وزن فيه
كالصحراء ، فقول : يعتبر البلد الذي منه الحمل وقيل : اقرب القرى أو
المواضع الى موضعهما (والأجرة) تعتبر (بـ) وزن أو كمال أو سكة
(بلد حمل اليه) وان لم تكن لهم سكة ولا كيل أو وزن فباقرب القرى أو
المواضع اليه بناء على أن الأجرة تلزم بتمام العمل وقيل : ببلد حمل منه ،
وان لم يكن غبالأقرب بناءً على أن الأجرة تلزم بالعقد ، ويجب العمل
(ان لم يقع اتفاق) وان اتفقا على شيء منهما عليه ولا تختص هذه المسائل
بالحمل ، بل سائر الاجارات كذلك مثل أن يعقد الأجرة بسكة أو وزن أو كيل
لن يبلغ الخبر ، وعلى القول بأن له الأجرة ولو لم يحمل فيعتبر الموضع
الذي يمشى اليه على حسب ما مر من التفصيل .

ومثل أن يقول : خط هذا الثوب بريالة فيعتبر موضع عقد الأجرة على

ويدرك أجرته في كل بلد ، وإن لها مؤنة كائمان مبيعات وصنقات
لتعطتها بالذمة والعارية والوديعة في بلد وقعتا فيه إن لم تحضرا . .

الخيطة على حسب ما مر (ويدرك) الأجير (أجرته في كل بلد) ولو في بلاد
الحجاز (وإن) كان (لها مؤنة) لكثرتها أو ثقلها ولو كانت قليلة في البلد
الذى طلبت فيه ، الأولى أن يقول : وإن طوب أن يأخذها قبضها ولو كانت
لها مؤنة ولعله أراد يتصل بها حتماً عليه ولو كان لها مؤنة أو أراد أن
يدركها وحدها دون مؤنة ، وإن كانت لها مؤنة أو يدرك المستاجر على الأجير
قبض أجرته ولو كانت لها مؤنة (كائمان) المبيعات وما يجرى مجرى البيع
الصريح كالقولية والاقالة ونحوهما من أنواع البيوع (مبيعات) كالمسلم فيه
على ما مر على القول بأنه يدركه ولو في غير محل المعقود اليه ، وكالمبيع
يوصف في الذمة ، فيدرك احضاره حيث التقيا ، والأولى إسقاط الواو من
قوله ومبيعات ، فيضاف إثمان الى مبيعات ، وكالقرض (وصنقات) مهور
النساء ، وكعقرهن (لتعلقها) أى لتعلق هذه الأشياء ، الأجرة وما بعدها
(بالذمة) وإنما ذكر هذه الأشياء بالكاف مع الأجرة لا بالعطف قصداً لمجرد
التنظير ، لأن الكتاب والباب للأجرة من أراد منهما قبض ذلك في الموضع
الذى هما فالقول قوله ، وقيل : لا تدرك إلا في موضع المعاملة والعقد
إلا أن وقع المنع بعد حكومة الحاكم ، فإنه يدركها في كل موضع ولو كان
لها مؤنة وإلا أن لم تكن لها مؤنة فإنه يدركها في كل موضع ، وفي الأجرة
الخلاف السابق في قضاء الدين ، وتقدم كلام في القرض والدين .

(و) يدرك (العارية والوديعة) كالأمانة (في بلد وقعتا فيه إن لم تحضرا)
في الموضع الذى أريد طلبهما فيه ، ولو أراد من هما بيده أن يقبضهما منه صاحبهما
في الموضع الذى هما فيه وهما حاضرتان فقليل : لزمه أن يقبض لانهما شيء

وكذا الرد بعيب إن كان له مؤنة يدرك في موضع أخذ منه ويجب
الإيصال إليه ، وعلى الشفيع إيصال الثمن للمشتري ، ومن استأجر دابة
لمدينة معينة

معين ، وعندى أنه لا يلزم قبض في ذلك الموضع ، بل يلزم قبضهما في الموضع
الذى وقعنا فيه ، لأن في الزام قبضه إياها هنالك حمل مشقة لم تقعا عليها ،
وكذا الأمانة ومال القراض وثمن بيع الانفساخ ، وثمر بيع الانفساخ وما كان
باليد باللقطة أو بالرهن أو بثمر الرهن بالغلط من صاحبه بأن وضعه في يد
غيره يظن له ، فإذا هو لو وضعه ، وكل ما يتعلق في الذمة .

(وكذا الرد بعيب ان كان له) أى للمردود بعيب المدلول عليه بقوله : الرد
بعيب (مؤنة يدرك في موضع أخذ منه) على القول بالرد للمعيب حتماً
والقول بالرد باختيار المشتري وان لم تكن مؤنة فذلك يردده الى حيث أخذه
منه الا ان التقيا وقد حضر ، ولا مؤنة له فقال له : خذه ، فلا بد أن يأخذه
وأما ادراك الارش على القول الآخر ، فهو مما في الذمة يدركه في كل موضع
(ويجب الإيصال) على من بيده معيب (إليه) أى الى الموضع الذى أخذ منه ،
ولا يدرك على صاحبه أن يقبضه منه في الموضع الذى هما فيه الا ان كان البائع
عالمًا بالمعيب فباع بلا اخبار ، فلا إيصال على المشتري (وعلى الشفيع إيصال
الثمن للمشتري) وعلى السارق والغاصب والغالط بنفسه في مال غيره إيصال
ذلك الى صاحبه او إيصال المثل او الثمن ان لم يكن الشيء ، وكل ما كان بيد
الإنسان بوجه شرعى حلال ، ولم يكن في ذمته فلا يلزمه السفر به بل ان شاء
تركه عنده مستحفظاً عليه ، ولو كان يفسد بطول الزمان .

(ومن استأجر دابة) أى اكترأها من ربها . (لمدينة معينة) أو لموضع معين

غله الحمل عليها أو الركوب حتى يدخل بابها ، وقيل : داره إن كانت له فيها ، وإلا فالباب وفي القرية حدّ السور إن كان ، أو نقض التقصير

عليه باب (فله الحمل عليها) ان استأجرها للحمل (أو الركوب) ان استأجرها للركوب أو يحمل ويركب أو يفعل ما شاء ان استأجر قوتها (حتى يدخل بابها) أو باب الموضع نظراً الى لفظ الغاية وهو اللام في قوله لمدينة كذا أو الى قوله : الى مدينة كذا ، وحكم بدخول بعض الغاية لأن بدخول الباب ونحوه حصول الأمان على المال ، وقيل : يحط من وراء الباب (وقيل) حتى يدخل (داره ان كانت له) دار بالكراء أو بالملك أو بالعارية (فيها) قبل عقد الكراء ، وأما ان حدثت بعد عقده ، فحتى يدخل باب البلد أو الموضع لأن الباب وما يليه معلوم ان له غيه مخزناً له ، وفي ذلك جواز بعض الجهالة اذ قد لا يدري المسافة الى داره ، وان كان منزل بالعارية فاليه أو الى الباب القولان (والا) تكن له أو فيها أو غيه دار (فـ) حتى يدخل (الباب و) الحكم (في القرية) وهى المدينة الصغير أن يحمل أو يركب حتى يدخل (حدّ السور) أى حتى يترك وراءه الموضع الذى يبنى فيه السور اذا بنى ويترك وراءه الموضع المقابل لما بنى من السور من جانبه أو جانبه ، فمعنى قوله : (ان كان) لو كان .

وهكذا ينبغى حمل كلام الشيخ ولم يذكر الشيخ لفظ ان كان ولا لفظ لو كان ، وان كان لها سور فحتى يصله بلا مجاوزة وان كان لها باب فحتى يدخله ، وخصّ الباب بالمدينة بناءً على الغالب أن لها باباً وهى الكبيرة والصغرى لا باب لها ولا سور ، فجميع ماله باب أو سور وباب فحكمه واحد ، مدينة أو قرية (أو) حتى يدخل حدّ (نقض التقصير) تقصير الصلاة ان لم يبن جانب من

• • • • •

السور ولا شيء منه ، وإن كان للقرية باب فحتى يدخل بابها ، وقيل : داره ،
وحدّ نقض التقصير أن يفرز ميزاب داره ، وقيل : أن يدخل داره أو بيته ،
وصورة فرز ميزابه تختص بما إذا كانت داره بارزة فهي غير مطردة ، وبروزه
تمييزه عن الحائط ، وما دام بعيداً لا يتميز ، ثم ظهر أنه يعتبر رؤيته ولو كان
لا يراه في ديار متصلة حتى يدخل طرفاً ويلتوى فيها ، فما دام لم يره يقصر .

وتقدم في كتاب الصلاة ما نصه : وفي الرجوع حتى يدخل وطنه أي يقصر
حتى يدخله ، وقيل : إذا دخل عمرانته أتم ، وقيل : إلى حد سور المنزل ،
وفي القصر إلى بابه ، والخص إلى أوتاده هـ .

وفي « التاج » : من استأجر إلى قرية حمل إلى موضع يأمن عليه وعلى
ماله منها ، وقيل : أن كان من أهلها غالى منزله والا فالى سوقها والا فالى
المسجد الجامع . وإذا لزمه إيصال لمنزله فليس عليه ادخال المتاع إلى البيت
إلا أن كان موضع لا يأمن فيه على متاعه أو ثبت في ذلك عادة جارية هـ .

وكذا إذا أكرى دابة أو مركباً فمشى بذلك وحده أو مع مالك ذلك .

وفي « الديوان » : أن أكرى إلى المنزل وصل إلى البيت ، وإن أكرى إلى
غير المنزل فالى الموضع الذى اتفقا عليه ، وإن لم يتفقا عليها على موضع معلوم
من ذلك المنزل ، فليوصل إلى الموضع الذى ينتهى إليه ذلك الشيء في السوق اهـ .

ومن أكرى إلى اقليم لزمه الإيصال إلى محل المكثري ، وقيل : إلى أول
قرية من قرى الاقليم ، واختير الأول ، ولو كان محله آخر الاقليم ، أشار إلى
ذلك في التاج . ومن استأجر إلى موضع فمات أو رجع لمانع يعذر فيه ، فله أجر
ما مشى بحساب الكراء الأول ، وبحسب على الذهاب والرجوع أن كان عليهما

وهل على رب السفينة إيصال المحل فقط أو إخراج الأموال للبر أيضاً ؟
قولان • ومؤنة دابة كزيت لحرث أو حمل وعلفها على ربها كالحمل

معاً (وهل على رب السفينة إيصال المحل فقط) وهو مرسى البلد وإن كان للبلد مراسى فالى أقربها للبلد (أو) عليه (إخراج الأموال للبر أيضاً قولان) وجه الأول : أن السفينة معلوم أنها لا تجرى في البر ، والحمل في البر غير مذكور في العقدة . وجه الثاني : أنه معلوم أن المال المحمول لا يوضع في البحر ولا طاقة لأهله أن يمشوا في البحر اليه ، والصحيح الأول ، بل لو رست بطرف البر لم يلزمهم الإخراج ولا تناوله لمن يقبضه من البر لأن ذلك غير معقود عليه ، وقد أمكن صاحب المال أن يجيء بزوارق يحمل فيها ، وأمكنه أن يطلع السفينة هو أو غيره ويناولون من في البر إذا رست على طرفه ، وإذا جرت العادة بشيء تعينت ، وكذا إذا حمل على الدابة ونحوها من محامل البر ، هل يلزم الحامل على دابة نفسه أو محمله نزع من المال الفرائر أو نحوها أم لا ؟ قولان . (ومؤنة دابة كزيت لحرث أو حمل وعلفها) وشرابها ورعيها واجرة راعيها . عطف العلف على المؤنة عطف خاص على عام (على ربها كالحمل) يعنى أن على صاحبها الذى يعمل بنفسه أو بأمره عليها كل ما تحتاج اليها في نفسها ، كما أن عليه أن يعمل بنفسه أو بأمره على مستأجر عليها ، سواء شرط ذلك مالكمها أو لم يشترطه ، وإن شرطه المكترى على مالكمها فله ذلك .

وفى « التاج » : من اكترى دابة كذا وكذا يوماً على أن على المؤتجر علفها فهو مجهول وتنقص الأجرة إلا أن يتتامها على شيء ، ومن أجر أمة أو عبداً على أن النفقة على المؤتجر ، فالنفقة معروفة والأجرة ثابتة وليس بمجهول ، وسماك الدابة المؤتجرة لمستأجرها عند ابن محرز ، ولربها عند ابن محبوب ، وعلى المتكاري الوزن والكيل إذا كان الحمل بالكيل والوزن ليتين . قلت : وهو على

وما يحتاج إليها في عملها من أداة كسرج ولجام وقتب وخطام ، فإلى اتفاقهما ، لأن لكل رجوعاً حتى يجب الكراء ، ووقت وجربه أول الدخول وهو التقاء العرا على الجمل أو حتى يقوم

المالك للمكيل والموزون ، فان انتهت الآخر حضر معه الكيل والوزن (و) أما (ما يحتاج إليه في عملها من أداة كسرج ولجام وقتب وخطام) هو (الى اتفاقهما ، لأن لكل رجوعاً حتى يجب الكراء) انظر كيف يتصور الاتفاق على ذلك المذكور من سرج وقتب ونحو ذلك ويحكم على اتفاقهما ، مع انه لهما الرجوع ما لم يدخل العمل ، الجواب انهما ان اتفقا على ذلك ، ثم دخل العمل وجب الحكم بما اتفقا عليه ، وان لم يتفقا ودخل العمل ، فان أمكن العمل بدون تلك الأشياء عمل بدونها ، فان كانت المضرة بذلك فان شاء صاحب الدابة وفأها من ماله يجعل ذلك من ماله (ووقت وجربه أول الدخول) في العمل (و) كل شيء له دخول ، فأما الحمل على ما يحمل عليه بالعرا فأوله (هو التقاء العرا) بالأعواد أو بالحبال أو غيرها (على) الدابة الحاملة (الجمل) والبفل والبقرة والحمار اذا حمل عليهن بالعرا كالجمل (أو حتى يقوم) من تعود ويكون واقفاً ، وهو قول بعض ، فان كان واقفاً كفى التقاء العرا ، وقيل : حتى يمشى قليلاً الى حيث الكراء وهو الانتقال من موضعه ، وأما ما يحمل عليه بلا مرا كالبفل والبقرة والحمار والجمل اذا حمل عليه بلا عرا ، فأول الدخول في الحمل عليه استواء الحمل على ظهره ، وقيل : حتى يقوم من تعود وان كان قاعداً ، فان كان واقفاً كفى استواء الحمل عليه ، وقيل : حتى يمشى قليلاً ، وكذا السفينة أول الدخول في العمل هو ادخال المتاع كله ، وقيل : انتقالها من موضعها بالسجري الى حيث توجهت ، وهكذا كل شيء الدخول في عمله هو وقت وجوب الكراء ، وقيل : وجوب الكراء تمام العقد ولو لم تلتق العرا ولم يكن ما يشبه

وقيل : على ربها الأداة لا رفع عليها • ومن استؤجر لرعى غنم سنة
معينة ثم قطع بينهما • • • • •

التقاءها ، وإن لم يتفقا على أن الأداة من رب الدابة أو من مستأجره انتقض عقد
الكراء بينهما ، فإن وقع العمل بلا اتفاق رجع إلى العناء (وقيل : على ربها
الأداة) وهو العامل عليها بالأجرة (لا رفع عليها) أول العمل ولا بعده ، ولا
انزاله عليها ، وإنما ذلك على صاحب الحمل ، وكذا إن كان يحمل عليها من أعطى
عليها الأجرة ، وإن كان يعمل عليها من أخذها بالأجرة فعليه كل ما تحتاج إليها
في نفسها من علف وشراب وغيرهما ، وما تحتاج إليه في الحمل من الأداة إن لم
يكن عرف ، وإن كان العرف أن العلف على صاحبها والشراب ونحوه كان معها
هو أو نائبه أو لم يكن هو ولا نائبه ، بل أخذها بالأجرة أو نائبه فالحكم على
العرف ، وعبرة الديوان نصها : ومن أراد أن يكرى دابة فعليه إحضارها
بجميع ما تحتاج إليه من الحبال والأوعية والجهاز وما لا يصلح السفر إلا به ،
وإن لم يعمل لها الجهاز فللمكرى أن يحمل عليها كذلك ، فإن ضررها الحمل
فليس عليه ضمان ، ومنهم من يقول : إن قال له صاحبها : حمل عليها كذلك
وإن أكرى له هذا الشيء أن يحمله إلى موضع معلوم ، فعلى صاحب الدابة حملانه
على الدابة وانزاله عنها وتيادتها وسياققتها ورعايتها ورباطها وسقيها وحفظها
وحفظ ولدها إذا انفرد (ومن استؤجر لرعى غنم) أو بقر أو أبل أو غيره
أو على عمل يتصل ، أو أكرى أداة لعمل أو داراً للسكنى أو للمال يخزن فيها
أو قوة دابة أو عبداً وفي شيء مخصوص متصل وما أشبهه ذلك (سنة معينة)
أو أقل أو أكثر متصلة بوقت العقد أو منفصلة أو غير معينة ، بل سنة ما من
السنين (ثم قطع) بسفره أو غيره (بينهما) أي بين من استؤجر ومن استأجر ،
فإن المقام والاستئجار يدلان وهو بالبناء للمفعول ورفع بين على أنه متصرف أو

سنتين ثم التقيا والغنم بيد الراعى فله أجرته في الأولى ، وكراء هذه
يعدول فيما بعدها وهو المختار ، وقيل : له مثل الأول . . .

رفعه ورد ضمير قطع للاتصال المدلول عليه بالقطع ولفظ بين ، ويضعفت حذف
الموصول ، لأنه لم يذكر مثله أى ما بينهما وليس القطع شرط ومثله الحضور
والسكوت عن نزع الغنم ، وإنما هو ذلك جرى على الغالب ولو مضى لنزعتهما
(سنين) أو أقل (ثم التقيا) بعد الدخول في الأمر على الشرط بينهما وبعد
انتهاء المدة والدخول في الزائد عليها (والغنم) أو غيره من الحيوان أو ما
ينتفع به أو فيه من أنواع الإجارة (بيد الراعى) أو العامل بذلك أو العامل
فيه (فله أجرته) وهى ما اتفقا عليه من الأجرة (فى) السنة (الأولى) أو
غيرها من المدة التى اتفقا عليها (وكراء مثله يعدول فيما بعدها) أى بعد السنة
الأولى أو المدة المتفق عليها ، ويعتبر في التقويم وقت العمل لا وقت الحكم لأنه
قال : كراء مثله ، فلو اختلفت قيمة العمل أو الشيء في الزائد على المدة اعتبر
وقت كل ، وكذا كل عامل لغيره ، ومن عمل بأداة غيره أو في شيء غيره ككراء
الدار فعليه في المدة الأولى المتفق عليها ما اتفقا عليه من الأجرة ، وعليه بعدها
ما يقول العدول ، وكذا لو لم يقطع بينهما بل يلتقيان ويسكت عن أمر الكراء
والشيء باق بيد الأجير أو المكري (و) هذا (هو) القول (المختار) لأن
المدة الأولى لم يفسخ عقدها شيء منى على عقدها ، والزائد لم يعقدها ، ففيه عفاء
المثل أو كراء مثل الدار لا الأجرة المعقودة أولا بينهما لأنهما لم يعقدها على الزائد
(وقيل له) أى للراعى . ومثل كل عامل على ما مر من فرض المسألة (مثل)
الكراء (الأول) على الزيادة أيضا استصحابا للأصل ، وكذا لصاحب
الشيء المكري مثل الكراء الأول على الزيادة أيضا ، ويرد هذا القول
أن الصمد لم يكن إلا على المدة الأولى ، فلا تكون أصلا لما زيد عليها
فلا تستصحب ، ولأن السعر والقيمة قد يختلفان في المدة وما زيد عليها ، ولعل

ومن أكثرى دابة لحمل معين فله حمل مثله إن شَاء بكيل أو وزن
أو عدد أو قدر ، وكذا في ركوب يركب عليها أخف منه أو مثله وكذا ،
نحوه من الإجازات

صاحب هذا القول اعتبر السكوت رضى وقد أمكنه أن يقول أو يرسل اليه
في الخروج عن الشيء أو في عقده أجره أخرى فلم يفعل ، واعتبار السكوت
رضى هو قول بعض مع إمكانه التكلم ، فلو لم يمكنه التكلم أو الرسالة وتعدّر
ذلك فكراء المثل أو أجره المثل لا غير ، ولا يعدّ متبرعا لأنها في يده بحق لا
بغصب مثلا ، ولأنه ممن يعمل بأجرة ولا سيما أنه عقد العمل بأجرة بل من عمل
بلا عقد وكان ممن يعمل به له الأجرة (ومن أكثرى دابة لحمل) شيء (معين
فله حمل مثله إن شَاء بكيل أو وزن أو عدد أو قدر) وأن كان من غير الجنس
الذى وقع عليه الكراء ، وله حمل أقل منه ثقلا ولو من غير الجنس وأراد بالمثل
خفة و ثقلا فيكال من الثقل مقدار ما يزن الخفيف لا عدد وزنه ، ولا بدّ من
مراعاة ذلك أيضاً في العدد ، والقدر يتصور بالتحزير وبما يحسد وليس مكيالا
معتادا (وكذا في ركوب) إذا أكثرها لركوبه أو ركوب مسلان (يركب)
بضم الياء وأسكان الراء وكسر الكاف خفيفة أو بفتح الراء وتشديد الكاف
(عليها أخف منه أو مثله) مثل ما ذكر أو مثل الحمل بالنصب أو بفتح الياء
وأسكان الراء وفتح الكاف ورفع أخف ومثل (وكذا نحوه من الإجازات)
مثل أن يكثرى داراً لسكنى عياله فيسكن فيها مثلهم وأقل ، أو مخياطاً ليخيط
ثياباً غليظة شديدة فيخيط بها مثلها أو ثياباً ليثنة سهلة أو يكرى دابة لحمل أو
ركوب الى موضع معلوم ، ثم يصرفها الى موضع أقرب منه أو أسهل طريقاً
وهو مثله مسافة أو أقرب أيضاً ، فإن أكثرها للحمل ، فله أن يركب عليها
مثل الحمل أو أقل ، وكذا العكس لأن الحمل والركوب جنس واحد ، وإن

• • • • •

اكثرها لركوبه او ركوب احد ، فلا يركب عليها من تتضرر بركوبه لعدم معرفته بالركوب او لسوء خلقه اذا كان يلحقها ضرر به ، لان هذه مضرّة زائدة فلا تحل ، فلا يقال : ظاهر كلام الشيخ يفيد جواز ذلك اذا كان اخف او مساوياً ، ولا يحل له ان يركب بالاكاف ما يركب بسرج ، وكذا العكس لان هذا خلاف المتعارف ، فان فَعَلَ نظر العدول : هل وقعت مضرّة او زيادة بذلك ؟

وفي « الديوان » : ان كراها للركوب جعل لها ما تركب به كالسرج والبردعة ، وان جعل لها صاحبها فلا يجعل لها خلافه ، الا ان رأى ذلك اصلح للدابّة ، وان اكثرها وعليها ذلك فلا يبدله ، وقيل : له ان يبدل مثله او اخف ، والضابط ان يكثر شيئا لعمل فيعمل مثله من جنس ذلك العمل او اخف منه ، وهو من جنس ذلك العمل فانه جائز ، ولا تنقص الأجرة بذلك ولا تزيد ولا ضمان عليه فيما وقع بذلك العمل ، وان عمل عملا من جنس آخر ولو اقل رجع صاحبه للعناء ، وعليه الضمان فيما وقع مثل ان يكثرى قادوماً لخشبة فيقلب بها أرضاً ، وكذا ان اتفق الجنس وكان المضرّة في عمله الذي خالف اليه كما اذا اكثرى دابةً ليحمل عليها قنطاراً صوفاً فحمل عليها قنطاراً حديداً ، فان الوزن واحد ولكن الحديد يضرّ وله الكراء المعقود لاتفاق العاملين في الحمل ، وقيل : اذا خالف والعمل جنس واحد رجع للعناء ولزم الضمان كما في الديوان ونصه : وان حمل اقل مما اتفقا عليه من الجنس الذي اتفقا عليه فعليه الكراء كله ، وان عطبت او تلفت فلا ضمان عليه ، وقيل : انه ضامن وان عليه من الكراء مقدار حمله ، وان حمل اقل او اكثر من خلاف الجنس ضمن الدابة وعناؤها بنظر العدول الخ وقد مرّ في التكملة السادسة .

وفي « الديوان » : وان اكرى دابة ليركبها احد فلا يجوز ان سماه ، وقيل :

ومن أكرى داراً لزمه نزع ما حدث عليها من ضرر ، وللمكترى إدراكه

أيضاً على محدثه

يجوز ويركب عليها من أراد ، صغيراً أو كبيراً ، ذكراً أو أنثى ، وإن كراها ليركبها هو أو غيره من الناس مقصوداً اليه فلا يجوز أن يركب عليها غيره ، وقيل : يركب عليها من كان مظهراً أو أقل منه ، وإن كراها لركوب رجل مقصود اليه فسمن فزاد في الثقل أو مرض فحفظ فله الكراء الأول لا يزيد ولا ينقص ، وكذلك الحامل إن وضعت بعد الكراء ولا تحمل ولدها على الدابة إلا باذن صاحبها ، وكذلك المرأة إن حملت بعد الكراء لا يزيد الكراء بحملها ، وإذا أكرى دابة معينة أو شيئاً معيناً فابدل بها غيرها من جواب المكترى أو غيره من أشياء فلكمكرى عناء دابته أو شيء ، لا الكراء المعقود لأنه معقود على غير ذلك الشيء أو على غير تلك الدابة .

وفي « الديوان » : وإن أكرى رجل دابة معينة ليحمل عليها الى موضع معلوم بأجرة معلومة فحمله على غير تلك الدابة — تعبد أو لم يتعبد — فعليه الكراء بنظر ذوى عدل ، وضمان الدابة ، وإن حمل الدابة على غير الحمل الذي اتفقا عليه فهو ضامن للحمل وليس له الكراء إلا هـ . وقد مر .

(ومن أكرى داراً) أو بيتاً أو نحوهما (لزمه نزع ما حدث عليها) أو على البيت ونحوه ، سواء أحدثه هو أو غيره ، والمعنى لزمه السعى في نزعه توفيراً لنفع المكترى (من ضرر) سواء أحدثه هو أو جاره أو غيرها أن أضرب بسكنى مكترئها ، ويدرك نزعها على محدثه وإن لم يضر بسكناه جاز له نزعها وتركها ، وكذا إن رضى المكترى بالمضرة فلكمكرى أن يقوم بالنزع وأن لا يقوم به (وللمكترى إدراكه) أى إدراك النزع (أيضاً على محدثه) ولو رضى به مالك

إن ضرر سكناه

الدار مثلا اذ كان مضرة لمن اكتراها (ان ضرر سكناه) والا لم يدرك على محدثه كائنا من كان نزعهم ، بل يدرك مالك الدار أو البيت على محدثه ان أحدثه غيره ، وانما صح للمكترى ادراك النزع مع أن الدار أو ليست ملكا وكذا البيت ونحوه لأن له الانتفاع بذلك فهو مالك لنفعه المدة المعلومة ومضرة الخزين وغيره مما اكتريت الدار أو نحوها له كمضرة السكنى ، ويدرك مالك الدار ونحوها على محدثها نزع المضرة التي أحدثها ذلك المكترى ، وان حدث للمكترى عيال فقيل : مضرة حادثة يزيلها .

قال أبو حنيفة : ان استأجر دارا ليسكنها وحده ثم تزوج أسكن زوجته معه . قال الصيرفي : وهو القياس ، وهو ظاهر القواعد اهـ . قلت لا يسكنها الا برضى صاحب الدار ، والا فكراء مثلها أيضا يلزمه ، والمضرة تحصل بالسكن بغير جهة الثقل ، فلا يقال ان الدار لا يعتبر فيها الثقل بل السفينة والدابة مع اننا لا نسلم ذلك بل يعتبر في السقوف والاستناد ، وان اكترى للسكنى ولم يقل ليسكن وحده أسكن جميع عياله بلا مضرة .

وفي الاثر : من استأجر من أحد دارا ولم يعلمه كم معه من العيال والدواب ولما علم استكثر ذلك فقال : أخرج من دارى ، فان لم يعلمه وفي سكنهم مضرة فله اخراجهم ، وان لم يكن في سكنهم مضرة لم يكن له اخراجه ، لانه لا بد ان يكون له ولد وزوجة وخادم ودابة ولا ضرر في ذلك ، وان زاد عدد السكان على ما حدد ، فكراؤهم على ما عقدا عليه ، وقيل : كراء المثل ، وعلى صاحب الدار والبيت نزع ما فيها من زبل وتراب مانع من نفع وكفيس كنيف مضر ان لم يكفيس ، واذا خرج المكترى نزع ما كان منه من زبل وتراب وكفيس ، وان

وهل يدرك ذلك مستعيراً أو لا ؟ قولان • ويدرك رب الدار على
مكتريها كعكسه ما أحدثه من ضر ، ويدرك على محدثه على جارها وإن
مكترياً أو مستعيراً كرتبها • • • • •

أخطط منها نزع كل مقدار ما كان منه (وهل يدرك ذلك) المذكور من نزع
المضرة على محدثها الذي بصاحب الشيء (مستعير) لأن الشيء بيده على النفع
فهو مالك للانتفاع به ، فله ادراك النزع على محدث المضرة ان منعته من الانتفاع
(أو لا) يدرك ذلك ؟ لأن الدار مثلاً ليست له ملكاً ولا اشترى منفعتها بمال بل
يدركه مالكها فقط (قولان) والصحيح الأول ، لأنه مالك نفعها بالعارية الا
ان رضى المالك بعدم النزع فلا يدرك المستعير النزع لكنه يصير قد خالف
ما استعار عليه لأنه استعار على نفع ، وهذه مانعة منه أو من بعضه ، فيكون
نحن خالف الوعد ، فان كانت الاعارة للثواب نقص له منه ، وان كانت لوجه
الله كان ذلك نقصاً من ثوابه ومخالفة للوعد ، الا ان نوى الاعارة الى مدة قد
مضت قبل حدوث المضرة (ويدرك رب الدار) ونحوها (على مكتريها
كعكسه) عكس ذلك وهو ادراك مكتريها على ربها أن ينزع (ما أحدثه من
ضر) فمن أحدث أدرك عليه الآخر النزع الا ان أحدثها ربها ولم تكن مضرة
على مكتريها ولا منعته من نفع ، فانه لا يدرك نزعها لأنه لا يملك الا المنفعة بلا
مضرة تلحقه وقد أمكنته (ويدرك) نزع الضر بالبناء للمفعول (على محدثه)
متعلق بيدرك (على جارها) متعلق بمحدث (وإن) كان المحدث (مكترياً
أو مستعيراً) فان من أحدث فيها على جارها يدرك عليه جارها نزعها لأنه
المحدث ولو لم يملكها (ك) ما يدرك على (ربها) نزعها ولو لم يحدث ربها ، بل
المكتري أو المستعير لأنها ملكه وساكنها سكنها بأمره وادخاله اياه فيها ،
والظاهر أنه يدرك نزعها على محدثه لا على ربها ، ولعله أراد ، كما يدرك نزعها
على ربها ان أحدث ربها لا على مكتريها أو مستعيرها .

ولجار دارٍ أو حانوت منع ربهَا من كرائها لمضرة

(ولجار دارٍ أو حانوت منع ربهَا) ومن كانت بيده ، بل هذا داخل فيه في قوله : ربهَا ، وكذا في جميع ما مرَّ أو يأتي من كان بيده شيء فهو بمنزلة مالكه في حكم الاجارة اذا جاز له أن يكرهه (من كرائها) أى اكرائها (لمضرة) كحداد ونجار اذا كان الضرر يلحقه منهما ، ومن علم بالنسق أو النظر في الجار والأبرص والأجذم اذا كان طريقهما طريقه ، ومن عرف بالسرقة أو اللغو واللعب في داره بجماعة الرجال أو المتبرجات وصاحب الطاحونة والطباخ ، اذا كان الضرر يلحقه بهما .

وفي الأثر : من أحدث تنوراً بجنب الطريق وآذى الناس بدخينه أو لهبه وبنان منه الضرر فانه يزيله ولو قديماً ، ومن اتخذ رحي في بيته ، تأذى منها جيرانه نظر العدول فيها ، فان بان لهم ضرر منها عليهم ، فلهم صرف الأذى عنهم ، قال ﷺ : « لا ضرر ولا اضرار في الاسلام » [رواه أبو سعيد الخدرى] (١) والمشهور استقاط قولهم في الاسلام فيكون خبر لا محذوفاً ، أى لا ضرر ولا اضرار في الاسلام أو في الدين أو في الشريعة ، والحداد والصائغ والقصاص والنساج وغيرهم اذا رفع عليهم جيرانهم وشكوا من اذاهم نظر العدول عليهم فان راوه أذى عليهم صرف عنهم ، ولا يحمل الضرر على الجار والاضرار بالهمزة لموافقة المجرد ، فهو بمعنى الضر وهو فعل الفاعل ، والضرر نفس الأذى الحاصل من فعل الفاعل ، فالمعنى أن الضرر نفسه وفعله ليسا في الاسلام أو الضرر بمعنى الضر وهو فعل الفاعل والاضرار ذكر بعده بالعطف تأكيد أو قولهم : لا اضرار بالهمزة قبل الضاد .

قال ابن الصلاح : هو موجود على السنة كثير من الفقهاء والمحدثين ولا صحة له ، بل ولا ضرر بلا همز ولذلك أنكروا آخرون وانتصر له بعض

(١) مزاء السيوطى في الجامع المفيد الى الامام احمد وابن ماجه .

• • • • •

بأنه ورد بالهمز في رواية ابن ماجه والدارقطني . وفي بعض نسخ الموطأ
والمحفوظ في الحديث « لا ضرر ولا ضرار » بكسر ضاد الأخير بلا همزة قبله ،
وهو الجزاء على الضر ، وهو مصدر ضار يضارّه مضارة كقاتل يقاتل قتالا
ومقاتلة . والمراد هنا أنه يضر صاحبه اعتداء لا على جهة الانتصار بالمثل ،
وقيل : الضرر ما تضرّ به صاحبك وتنتفع به أنت ، والضرار أن تضره من غير
أن تنتفع به ، مثل أن يمنع ما لا يضره ويتضرر به الممنوع ، ورجع طائفة ،
منهم ابن عبد البر وابن الصلاح ، وقيل : الضرر ما لك فيه منفعة ، وعلى
جارك فيه مضرة ، والثاني ما لا منفعة فيه وعلى جارك فيه مضرة ، وهو مجرد
تحكم بلا دليل ، وإن قال غير واحد أن هذا وجه حسن المعنى في الحديث ،
وقيل : معنى الضرر الضر ، والضرار تأكيد في المعنى ، وقال ابن حبيب :
الضرر عند أهل العربية : الاسم والضرار الفعل ، فمعنى الأول لا تدخل على
أخيك ضرراً لم يدخله على نفسه ، ومعنى الثاني لا يضر أحد بأحد ، وقيل : المعنى
أن الضرر نفسه منتف شرعاً وادخاله بغير حق كذلك والله أعلم .

باب

صحّ رجوع كلّ بعد عقد ، ولو نقد الثمن ودخل في العمل عند
القائل : عقدها جائز كالشركة

باب

في احكام الطوارئ على العقد والاجرة

(صحّ رجوع كلّ بعد عقد ولو نقد الثمن ودخل في العمل) ما لم ينه
(عند القائل عقدها) اى عقد الاجارة (جائز كالشركة) اذا عقدها اثنان او
اكثر في مال خاص او عام ، موجود او منتظر الوجود ، فان من اراد منهم
ترك الشركة فله تركها فيقسمون تحقيقاً او يترك كل للاخر ما بيده وينسخون
الشركة فسخاً فقط فيما اذا عقداها على منتظر الوجود كما اذا عقدها فيما
يكسبون بعد ، وللأجير ما ينويه على ما عمل لان ذلك كشركة وكالجعل هو اجارة
على منفعة مضمون حصولها مثل مشاركة الطبيب على البرء ، والناشد على
وجود البعير الأبق ، وقد اختلفوا فيه ، منعه أبو حنيفة ، وأجازه غيره ، وكراء
السفن من الجعل فلا تلزم الاجرة الا بالبلاغ خلافاً لابن نافع ، وعندنا من الاجارة

ولا رجوعَ بعد شروع عند القائل باللزوم ، ويجبر الأجير على العمل
والمستأجر على نقد الثمن إن أمكن الوصول للتمام ، فمن استؤجر بعبد
أو دابة أو فدان معين ثم هلك بأفة من الله قبل الدخول ، ثم عمل فله كراء
مثله إن علم بذلك ، ولو

لكن الجعل نوع من الاجارة ، ويشترط للجعل أن يكون سيرا عند بعض وعليه
مبد الوهاب المالكي لا عبد الوهاب الامام الاباضى الوهبي رحمه الله ورضي
منه ، ولا يشترط ذلك عند بعض ، وعليه ابن رشيد وهو مالكي ، وتقدم
الكلام على الجعل .

(ولا رجوع بعد شروع) في العمل (عند القائل باللزوم ، ويجبر الأجير
على) اتمام (العمل) بعد الشروع فيه (والمستأجر على نقد الثمن ان أمكن
الوصول للتمام) تمام العمل ، والا اعطى الأجير مقابل عمله من الاجرة ، ولا رجوع
بعد العقد عند القائل بأن عقدها لازم ولو لم يدخل في العمل ، فيجبر على الدخول
والانتهاء ويجبر المستأجر على نقد الاجرة ، وتقدم الخلاف ، فيجبر الممتنع منهما
على ما ترك ، وان قال الأجير : لا ارد لك الاجرة فله ذلك ، وان قال المستأجر :
لا تزد الباقي ، زاد (فمن استؤجر) على عمل (بعبد) معين (أو دابة) معينة
(أو فدان معين) أو بغير ذلك من المعينات كهذه الدراهم وهذه النخلة ، وانما
استغنى بقوله معين مرة واحدة لأن المعنى بواحد معين من ذلك (ثم هلك بأفة
من الله) بلا واسطة مخلوق أو بواسطة مخلوق غير الأجير والمستأجر لا باذنهما
ولا بإمرهما (قبل الدخول) في العمل (ثم عمل فله كراء مثله) بنظر السدول
لا الاجرة المعقودة (ان علم بذلك) المذكور من الاخراج أو الهلاك (ولو

رجع الى ربه بوجه قبل الشروع وإن لم يعلم فله الشيء بعينه إن رجع أو قيمته إن تم يرجع

(رجع) ذلك الشيء الذى جعل أجره كعبد وذابة أو فدان (الى ربه بوجه) من وجوه الملك كشراء وارث وهبة واجارة واصداق وغير ذلك (قبل الشروع) فى العمل ولا سيما ان لم يرجع الى ربه أصلا أو رجع اليه بعد تمام العمل أو بعد الشروع فانه فى ذلك كله ما له الا كراء المثل ، لأن العقد الاول انفسخ بذهاب الأجرة المعينة أو اخراجها من الملك ، فلا تثبت تلك الأجرة الا بعقد ثان مجدّد وهما لم يجدداه ، وذلك على القول بأن لكل من الأجير والمستاجر الرجوع فى الاجارة ما لم يكن الدخول واخراج الأجرة المعينة قبل الدخول رجوع فى عقد الاجارة ، وذهابها بلا اخراج ابطال من الله لمقدّها ، فلو ذهبت بعد الدخول باذهاب مالكها اياها أو غيره فللأجير قيمتها بل عقده عليها بالخلاف فى العقد على ماله ومال غيره ، وقيل : تثبت الأجرة كلها للأجير بالشروع فى العمل ويتم العمل ، وقيل : لا يكون اخراجه رجوعاً فى العقد فيضمن مثله أو قيمته ، ومن قال عقد الأجرة ، لازم ولو لم يدخل فى العمل ، فللأجير عنده تلك الأجرة ان رجعت للمستاجر ، وان لم نرجع فليجتهد فى رجوعها وان ترجع فليجتهد فى رجوعها وان لم يطق ضمن مثله ان أمكن أو قيمتها ان لم يمكن كما اذا تلفت والعقد تلف ، وقيل : القيمة ولو أمكن المثل ، وقيل : يلزم عقد الاجارة بنقدها كما مرّ ، فالكلام هنا يتفرع على الخلاف السابق .

(وان لم يعلم) ذلك الأجير بذهاب الشيء أو اخراجه من الملك لمعمل (فله الشيء بعينه ان رجع) الى صاحبه (أو قيمته) أو مثله ان أمكن المثل على حدّ ما مرّ آنفاً ، ويعتبر فى التقويم قيمة يوم الهلاك لأنه تلف وهو له (ان لم يرجع) بل بقى بيد من انتقل اليه أو أخرجه هو أيضاً ولم يطبقا على رجه

او هلك بعد الرجوع . وإن هلك بيد ربه ما يقبض بعد الدخول ضمن
قيمته وإن لم يتم الأجير العمل بعد

(او هلك بعد الرجوع) او قبل الرجوع او هلك في يد صاحبه بلا اخراج ،
وانما كان ذلك للأجير لأن رب العمل غره او قصر في اعلامه او جاء الخطأ من
جانبه ، ولعله قيد هلاكه بما بعد الرجوع لأنه ادخل هلاكه قبله في قوله : ان
لم يرجع ، وان عمل بعض العمل فعلم ، فاتم العمل فله على عمله قبل العلم
مقداره من الأجرة وعلى عمله بعده أجرة المثل ، ومقتضى القول بازوم الأجرة
بالشروع أن يأخذ الأجرة نفسها او مثلها او قيمتها ان لم توجد الأجرة
نفسها ان علم بعد الشروع وقبل التمام كالقول بلزومها بالعقد ،
وانما عذر في عدم علمه لأن العقدة بينهما فلا يحلها أحدهما بعد لزومها
بالدخول مثلاً بخلاف من أمر أحداً بعقد بيع او اجارة او نكاح او وكّله او استخلفه
ونزعه وفعل بعد النزاع بلا علم منه بالنزع ففى لزوم فعله قولان ، لأنه لا يملك
الوكيل والمأمور والخليفة من ذلك شيئاً فلم يعذر على قول في عدم علمه .

(وإن هلك بيد ربه ما يقبض) أى ما يصح فيه القبض وهو ما عدا الأصول
(بعد الدخول) متعلق بهلك (ضمن قيمته) أو مثله للأجير ضمان تهمة ،
ولذلك فرق بين ما يغاب عليه وهو العروض اذ يغيب عليها من انتقلت عنه وما
لا يغاب عنه وهو الأموال او لا يغيب عنها بمجرد تسليمها (وإن لم يتم الأجير
العمل بعد) لأنه وجب عليه الاتمام فصار مستحقاً للأجرة لكن ان أتمه أخذ
القيمة او المثل ولا اشكال ، وإن لم يتمه أجبر على اتمامه ورب العمل على اعطاء
المثل كله او القيمة كلها ، هذا هو المناسب لقوله ضمن قيمته ، فقولته بعد بمعنى
قبل مجازاً لعلاقة التضاد أى قبل الهلاك او على ظاهره أى وإن لم يتم العمل
عقب الهلاك متصلاً تمامه به بل أتمه بعد منفصلاً عنه او حال من العمل مؤكدة

وما لا يقبض كأرض فكحكم ما بيد الأمين إن هلك ، وإن بيد
الاجير ضمنه ، وإن لم يدخل كالبائع ، إن أخذ ثمناً من مشتر على بيع
فضاع من يده

لقله : لم يتم أى باقى بعد ، ويجوز أن يكون المراد بقوله : ضمن قيمته اعتبر
قيمه فيعطىها كلها أن اتبه ومقدار عمله أن لم يتم (وما لا يقبض كأرض)
ودار ونخل وغير ذلك من الأصول (هـ) حكمه (كحكم ما بيد الأمين) لا ضمان
عليه ، فيما للاجير منه (أن هلك) إلا أن تسبب في تلفه ، وعلى الاجير اتمام
العمل ، ولا شيء له على قول لزوم العقد مطلقاً أو أن أنقذ الاجرة ، وأما على
قول الآخر فذهب عنه قدر ما عمل وغرم صاحبه الباقي ويقطع العمل ، (وإن)
تلف ما يقبض (بيد الاجير) هذا عدل قوله : وإن هلك بيد ربه ما يقبض
(ضمنه) وإن لم يتسبب في تضييعه (وإن لم يدخل) لكن أن دخل وأتم فقد
ذهب عنه ، ولا يدرك شيئاً على مستأجره ، وإن لم يتم ذهب عنه بقدر ما عمل ،
وذلك ضمان وردّ قيمة أو مثل ما يقابل ما لم يعمل ، وهذا ضمان أيضاً ، وقيل :
يجبر على التمام ، وذهب عنه ذلك كله ، ولا يدرك على مستأجره ، وإن لم يدخل
فقيل : يجبر على العمل ولا شيء له إلا ما ذهب ، وقيل : لا يجبر بل أن شاء
ضمن المثل أو القيمة ، وإن قلت : كيف ضمن وهو بيده أمانة لم يضيعه ؟ قلت :
ليس كالأمانة ، بل أخذه لنفسه على أن يعمل فليس حكمه حكم من أخذ الأمانة ،
بل (كـ) حكم (البائع) أو نائبه (أن أخذ ثمناً) ثمن ما باع (من مشتر) أو
نائبه (على بيع فضاع من يده) ولم يتم البيع ، فانه يضمن ولو لم يضيع لأنه
أخذ على الملك لا على الحفظ لمعطيه .

قال الشيخ رحمه الله : فهذا يدل منهم أن قيمة ذلك الشيء تكون للاجير

وعلى الأجير الإلتزام أو الرد للقيمة يوم هلك ، وإن جعله بيد أمين
فهلك فعلى رب العمل ما لم يدخل الأجير

مثله ان عمل بعد ذهاب ذلك الشيء ، لأن اتفاقهما الأول قد انتقض
لذهاب ذلك الشيء كما ذكرنا في المسألة الأولى ، ووجه ذلك أنه
لما ضاع قبل العمل ترتبت قيمته في ذمته ، فلما أن يردّها أو تكون في نظير
عمله وهى كراء المثل ولا يحتاج الى قيمة العدول هنا ، ويقتضى قوله كما ذكرنا في
المسألة الأولى أنه لا ينتقض اتفاقهما بذهاب الشيء من يد الأجير الا اذا علم
المستاجر بذلك ولم يدخل الأجير في العمل ، فحينئذ يكون له كراء المثل
فتكون قيمة الذهاب قائمة مقامه ، واما اذا لم يعلم المستاجر بذلك او دخل
الأجير العمل ، فالظاهر أنه لا ينتقض اتفاقهما ، فيمضى بتلك الاجرة الذاهبة لا
بقيمتها وربما يرشد الى ذلك قوله كما ذكرنا في المسألة الأولى ، والأمر في ذلك
سهل لأنه ليس له ثمرة في الخارج سواء مضى بالاجرة او بقيمتها ، قاله العلامة
على الشيخ ، ويحتمل أنه أراد الشيخ بقوله كما ذكرنا في المسألة الأولى أن هذه
نظير تلك في الانتقال بقطع النظر عن غيره (وعلى الأجير) اذا هلك بيده
او بيد صاحب العمل أنه جعله في يده ، والقبض هنا كالقبض في البيوع (الإلتزام)
للعمل (أو الرد للقيمة) كما تقدم (يوم هلك) الشيء ، وقد ذكرت ذلك قبل
بقريب اذا لم اطلع على أنه ذكره لكن ذكرته بتفصيل وخلاف ، والخيار للأجير
فان قوله : وعلى الأجير الإلتزام أو الرد للقيمة بمنزلة قولك : يا أجير اردد أو اتم
فهذا كالصريح في أن له الخيار (وأن جعله بيد أمين فهلك فعلى رب العمل)
لأنهما ولو جعلاه جميعاً بيده ، لكنه كله لرب العمل لم يستحق فيه الأجير شيئاً
اذ لم يعمل (ما لم يدخل الأجير) الا عند من قال : يلزم عقد الاجارة ولو لم
يدخل ، فان عمل بعد ذلك استحق كراء مثله لا قيمة ذلك الشيء اذا علم ، وان
لم يعلم فقيمة الشيء وانما ردّ القيمة ان لم يدخل في العمل او رضى صاحبه بالفسخ

وبعده بينهما بقدر ما لكل ، وبعد الإتمام على الأجير .

ورضى ولو دخل ، أو عند من قال : لا يلزم العقد ولو دخل (وبعده بينهما بقدر ما لكل) ، فيذهب على الأجير مقدار ما عمل أو عن رب العمل ما بقي ، لأنهما جملاهما جميعاً واستحق الأجير مقدار عمله (وبعد الإتمام على الأجير) لأنه ماله كله استحقه بعمله والله أعلم .

باب

إن أخرج رب عمل محله كأرض أو زرع استأجر أجيراً على حرثها
أو حصده من ملكه قبل الدخول ثم رجع إليه قبله أيضاً ثم عمل الأجير

باب

في الطوارئ على محل العمل

(ان أخرج رب عمل محله) أى محل العمل أى ما عقدت الأجرة على عمله
أو أخرجه غيره كمستأجر رجلاً لحرث أرضه المرهونة ثم باعها المرتهن ثم رجعت
إلى الراهن بوجه ما (كإرض أو زرع استأجر أجيراً على حرثها أو حصده
من ملكه) متعلق بأخرج (قبل الدخول) متعلق أيضاً بأخرج أى أخرج رب
العمل محله من ملكه قبل دخول الأجير في العمل بأى وجه من وجوه
الإخراج (ثم رجع إليه) أى إلى رب العمل بأن ملكه بعد ذلك أيضاً بوجه من
وجوه الملك ، أو أراد ثم رجع إلى الملك أى ملكه ، أو يقدر مضاف إلى ملكه
(قبله أيضاً) أى قبل الدخول في العمل (ثم عمل الأجير) أى دخل العمل

فله ذلك الكراء إن لم يعلم ، وقد غرّه إذ لم يخبره ، وإن علم قبل الدخول
ثم رجع فعمل بعد علمه فله عناؤه لفسخ الأول بالإخراج .

(هـ) : إن عمله كله (له ذلك الكراء) الذى عقده كله أولاً ، وبعضه إن عمل
بعضه بحسابه (إن لم يعلم) وإن علم بعد ما عمل بعضاً فزاد أثمه أو لم يتمه
فله على ما عمل قبل العلم ما يقابله من الكراء الأول ، وعلى ما عمل بعده عناه مثله
(وقد غره إذ لم يخبره) بالإخراج ، وجه الغر أنه لو أخبره لاختار ترك العمل
مثلاً أو طلب أجره زائدة ، وإن نوى الإخبار فنسى أو كان مائع من الأخبار
فيمزلة الغرور فى الحكم ، ولكن ليس فيه اثم الغرور ، ويجوز أن يكون معنى
توله : غرّه أوقعه فى عمل يظن أنه فيه على مقتضى العقد الأول وليس كذلك
على مقتضى فعل رب العمل ، ولو ألزم بالشرع البقاء على مقتضاه ، فيشمل
الغرور والنسيان والمنع بوجه ، ومقتضى قول من يقول بانتقاض وكالة من
نزع من الوكالة ولم يعلم بالنزع أنه يرجع الأجير الى عناه المثل ، ولو لم يعلم
بإخراج ما فيه العمل ربه من ملكه (وإن علم) الأجير بخروج ذلك من ملك رب
العمل (قبل الدخول) فى العمل (ثم رجع) فى ملك رب العمل (فعمل) الأجير
(بعد علمه) بالرجوع (فله عناؤه) سواء كان مساوياً للكراء الأول أو أقل أو
أكثر ، وهكذا كل ما بطل الكراء فيما مرّ أو يأتى ، وإنما لم يكن له الكراء
الأول (لفسخ) العقد (الأول) أو أراد ، له عناؤه لفسخ الكراء الأول
(بالإخراج) مع قيام الحجة عليه بعلمه بالخروج ، إخراج رب العمل محل
العمل من ملكه ، وإنما كان له العناء ولم يعد متبرعاً مع علمه لأنه ظن برجوعه
بقاء العقد الأول فعمل ، وإن لم يرجع ولم يعلم الأجير بالخروج أو علم ،
فعمل له عناؤه على من انتقل اليه ، وقيل : لا يدرك عليه أن علم ، والتولان
مبنيان على الخلف فيمن عمل فى مال أحد بلا أمر منه ، والصحيح أن له عناه

• • • ويعطيه الأجرة كاملة إن أخرجه بعد الدخول باختياره

إذا كان في عمله نفع صحيح ، وقد عرف أنه يعمل بأجر فلا يعد مقبراً ، وقيل : أن لم يعلم فله على رب العمل الكراء المعتود ، ويدرك رب العمل على من انتقل إليه عناء العمل زاد على الكراء أو نقص أو ساوى ، وأن عمل ولم يعلم حتى رجع فكراؤه على رب العمل ، وأن عمل بعضاً قبل الخروج وبعضاً بعده قبل الرجوع وبعضاً بعد الرجوع ولم يعلم ، فله الكراء الأول على رب العمل ، وأن علم فله العناء فيما علم وما يقابل عمله فيما لم يعلم من الكراء الأول ، وأن أخرج بعضه المعين فإن كان هذا البعض هو المعمول فحكمه حكم الكل المعمول لكن بحسابه من الأجرة أو بالعناء عليه ، باعتبار عدم العلم بالاخراج والعلم ، وأن كان المعمول البعض الآخر فله الكراء بحسابه وأن أخرج تسمية شائعة فله بحسابها فيما عمل من أجرة أو كراء بحساب عدم العلم والعمل وذلك الذى ذكره وذكرناه من الرجوع للعناء من أجل الفسخ إنما هو لأن لكل منهما الرجوع ما لم يدخل والاخراج بمنزلة الرجوع ، وقيل : لا يعد بمنزلة الرجوع ، كما اختلفوا في تصرف من له الخيار في البيع هل هو قبول من المشتري الذى له الخيار أن جعل له الخيار أو رد من البائع الذى له الخيار أن جعل له الخيار ، هذا كله قول واحد ولا يعد ذلك قبولاً أو رداً ، هذا قول ثان ، ومن قال : لزم الأجرة بعقدها فلاجير الكراء ، علم بالاخراج أو لم يعلم ، لبطان الاخراج والحاصل أن البحث هنا مبنى على الخلاف ، متى تلزم الأجرة ، وفيه الخلاف المتقدم . (ويعطيه الأجرة كاملة) وهى الكراء الأول (أن أخرجه) أى أخرج محل العمل (بعد الدخول باختياره) هو أى باختيار رب العمل وهو الذى أخرج محل العمل من ملكه لأنه رجوع بعد الدخول ، ولما رجع بالاخراج باختيار لا بما جاء من قبل الله أو بمنع غاصب لزمته الأجرة كلها إلا أن رضى الأجير بالبعض ، فإن شاء تسبب في رجوعه الى ملكه فيدخل الأجير فيه لاتمام العمل وذلك مشكل ، لأن ذلك الاخراج باطل على القول بلزوم الأجرة بالدخول .

وإن هلك طعام استؤجر على نقله الى معين بطريق أو غنم على رعيها سنة
في أثنائها بهما ، فليس لرب الدابة والراعى إلا قدر السير والرعى
ولو قبضا ، لأن التلف جاء من الله

كما أنه من اكرى داراً لا يثبت له بيعها حتى تتم مدة الكراء ان دخلها
المكترى لما اكترها له ، فلا اثر لخراجها الا ان منعه من العمل فعليه الأجرة
تامة وعلى القول بعدم لزومها ولو دخل يصح اخراجها ، وللأجير مقابل عمله
مقط من الأجرة ، وهكذا بحسب الأقوال متى يازم العقد ، ولعله شرط اتهام
مدة الاجارة على من أخرج اليه .

(وإن هلك طعام) أو شيء من الأشياء (استؤجر على نقله الى) موضع
(معين بطريق) متعلق بهلك (أو) هلك (غنم) أو شيء من الحيوان قد
استؤجر (على رعيها سنة) أو أقل أو أكثر (في أثنائها) أى فى داخلها
متعلق بهلك المقدر أو بالأول باعتبار قيده الذى هو قوله : غنم على رعيها
سنة (بـ) أجر (معلوم) متعلق باستؤجر الأول منسحباً على الطعام والغنم
(فيهما) أى فى الطعام والغنم متعلق بمحذوف نعت للأجر المقدر أو حال من
ضميره فى معلوم (فليس لرب الدابة والراعى إلا قدر السير والرعى) الواقعين
وليس لهما قدر ما بقى (ولو قبضا) كل الأجرة (لأن التلف جاء من الله) تعالى
بلا واسطة انسان أو بواسطة انسان غيرها ، ولا يكلف أن يأتى بغنم أخرى
أو طعام آخر كما لو ذهبت العين التى فيها المنفعة مثل أن يكرى له هذه
الدابة أو هذه السفينة فتموت الدابة أو تغرق السفينة أو تنكسر ، وقد علمت
أن سائر ما يرمى حكمه حكم الغنم ، وسائر ما ينقل حكمه حكم الطعام ،
ومثلها كل ما عقدت الاجارة على عمله وهلك قبل عمله وبعد عمل بعض
كتوب يخلجه ، وكل عمل عقدت الأجرة عليه مدة فتلف قبلها بعد عمل بعضها

وقيل لم يلزمهما رد بعد قبض ، وخيّر رب العمل في تسليم وإتيان
بطعام آخر أو غنم أخرى

كالاجارة على الحصد ثلاثة ايام فيحصد بعض المدة فيزول الزرع الباقي كله ،
وسواء كان الهلاك بلا واسطة او بواسطة غير رب العمل وغير الاجير
كفصب وفساد ، وان كان برّب العمل ، وقد انتقد الاجرة فلا يرد منها شيئاً ،
وقيل : يرد عناء ما لم يعمل الاجير ، وهو قول من قال : له الرجوع ولو
انتقد ودخل الاجير العمل ، وان كان بالاجير فلا شيء له لانه عقد على مجوع
الاجرة وقد ابطال ذلك ، وقيل : له عناء ما عمل وهو قول من قال : له الرجوع
ولو انتقد له ودخل العمل (وقيل لم يلزمهما) أى الراعى ورب الدابة ومثلها
غيرهما (رد) لباقي الاجرة (بعد قبض) لها كلها او لبعضها اذا كان في
هذا البعض ما يزيد على ما وقع منهما من العمل ، وان لم يقبض غله أجر
ما عمل فقط ، والحاصل انهما يمسكان ما بأيديهما ويكون ملكاً لهما سواء
الاجرة كلها او بعضها ، لكن ان كان بعضها وكان اقل مما عملا زاد لهما رب
العمل ما يتم به مقدار عملهما ، وذلك لأن ذهاب ما فيه العمل ليس من قبل
الاجير ولا من سببه بل من قبل الله تعالى كما هو مسألة المصنف ، فما قبض
فهو له ولو أكثر مما عمل وما دون عمله زيد عليه ما يتم به قدر ما عمل .

(وخيّر) على هذا القول (رب العمل في تسليم) للاجرة أى في تركها
للاجير كما هي في يده وهي ملك للاجير بدون أن يحضر له ما يتم فيه
العمل (و) في (اتيان بطعام آخر) ينقله (او غنم أخرى) يرعاها ،
وهكذا كل عمل عقد عليه ولا يدرك عليه غير العمل الذى هلك اذا لم
يكن من صنفه ولو كان من جنسه ، فان هلك طعامه ولم يدرك عليه نقل
طعام آخر غير صنف الاول كبرّ وشعير ولا نقل غير طعام كحجارة ، فان
هلك غنمه لم يدرك عليه رعى بقر ، وهكذا ولو بتقدير ما بين الجنسين
او الصنفين والمعز والضأن كواحد الا ان شرط احدهما فقط ، وكذا

وكذا مسترضع امرأة لصبي نقد لها أجرتها ثم مات أو استغنى أو أبى
بقبول منها قبل التمام ففي الرد له قولان ، وإن حدث به مضر بها إن
أرضعته كجذام

البقر والجاموس . وإذا أتى له بطعام آخر أو غنم أخرى مثلا ، فابى من
العمل فليس له الا مقدار أجرته على العمل الذى عمله فيما هلك ، وإن ترك
الائتمان بذلك لم يجد الرجوع اليه ولو كان تركه لفقد ما يأتى به إذا قال :
تركت ، ويحاسب نفسه فيما فى قلبه (وكذا مسترضع امرأة لصبي نقد لها
أجرتها ثم مات) الصبى (أو استغنى) عن اللبن بطعام وشراب أو بشراب
الأثرية فترك الرضاع (أو أبى بقبول منها) ويريد من غيرها (قبل التمام)
تمام مدة الرضاع وهى حولان إذا اطلقا وإن قيدوا مدة كسنة فقبل تمامها
(ففي الرد) لباقي الأجرة (له) أى للمسترضع وهو الذى عقد لها أجرة
الرضاع (قولان) قيل : لا ترد له لأنه لم يجرى الامتناع منها ، فإن لم تصلها
الأجرة كلها زادها على مقدار ما يقابل عملها ، وإن شاء أحضر لها طفلا ترضعه
باقى المدة على ما مر آنفاً وقيل : ترد له مقدار ما يقابل باقى المدة من
الأجرة (وإن حدث به) أى بالصبى (مضر بها أن أرضعته) أى ما يضرها
أن أرضعته (كجذام) وبرص لأنها ينتقلان بإذن الله الى مجاورهما إن شاء
الله ، قال عليه السلام : « كَلَّمَ المَجْذُومَ وَبَيْنَكَ وَبَيْنَهُ قَيْدٌ رَمَحٌ أَوْ رَمَحِينَ » (١) .

وذكر الأطباء أن البرص مما ينتقل كما بيئته فى « تحفة الحب فى أصل
الطب » وكذا ذكر الأطباء الجرب والجدري والحمى الدقيقة والقروح العفنة

(١) أبو يعلى .

**فأبى أن ترضعه كعكسه ، أو غار لبنها أو بان بها حمل" ولم يرض وأيه
أن ترضعه على ذلك قوصصت وردت**

والنقرس والسل والتوباء والحصبة والمالخونياء والذجر والرمد والصرع كما
ذكرتها في ذلك الكتاب (فأبى أن ترضعه كعكسه) وهو أن يكون بها مضر
بها كجذام وبرص ونحوهما مما مرّ ، (أو غار لبنها أو بان بها حمل) فإن لبن
الحامل معيب ، وقد كان ﷺ أراد أن ينهى عنه ، فبلغه أن فارساً والروم
لا يضرهم ، فلم ينه ، وليس عدم نهيه مخرجاً له عن كونه معيباً بل يفيد
أنه ممكن ارضاعه والاكتفاء به ولو كان معيباً . (ولم يرض وأيه أن ترضعه
على ذلك) المذكور من المضر أو الحمل (قوصصت) في الأجرة أى اتبع ارضاعها
وما بقى من المدة . (وردت) ما بقى من الأجرة مقبلاً لما بقى من المدة ،
وأخذت ما يقابل من ارضاعها ، فإن لم ياب وليئذ ولم تأب هى غلها الأجرة
كاملة ، ولو كان لا يحل له ولا لها أن يرضى أو أن ترضى بما يضرها أو يضر
الصبي ، فإن كانت العلّة فيها جميعاً ولم يكن خوف زيادتها فيه أو ذهابها
بالملاقة فلا يكون ذلك عذراً لمن أراد منهما ترك الارضاع ، وإن كانت واحدة
فيهما ، لكن اختلفت كبرص أبيض في واحد وبرص أحمر أو أسود في غيره
أو خيف زيادتها ، فإنه يعذر من أراد منهما الترك ، فلها بحساب ما مضى
فقط ، وقيل : لا تجوز الأجرة على الرضاع للجهل بكمية رضاعه ويشكل
عليه ﷺ فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن (١) . ويجب أن المراد
بالأجور العناء ، والمنوع عند صاحب هذا القول أنها هو عقد الأجرة على
الرضاع ، وأما أن ترضع فتعطى عناءها فجائز ، وأما قوله تعالى : ﷻ وان
أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ﷻ (٢) فمعناه طلب الارضاع

(١) الملاق : ٦ .

(٢) البقرة : ٢٣٣ .

وذلك بعد قبض لا قبله ، والأجرة بلا نقد كبيع دين بدين فالمنفعة والكراء معدومان ، ولذا ضعفت قبل قبض وقويت بعده كسليم مجمع عليه

واتخاذ الرضعة ولا مانع لهذا ، وأما قوله عز وعلا : ﴿ حَرِّمَ إِذَا سَلِمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (١) فلا يلزم أن يكون في عقد الأجرة لجواز أن يكون المعنى إذا آتيتهم ما آتيتوهم من العناء بالمعروف ، ولو كان المتبادر أن المعنى إذا أعطيتوهم وقت عقد الارضاع ما اردتم اعطاءه ، فحينئذ ينتفى عنكم حكم حرج التصير في تربية الطفل ، وأما ﴿ حَرِّمَ ﴾ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن ﴿ ﴾ (٢) . فلو تبادر منه أن ذلك على التربية والارضاع ، لكن جائز أن يكون على التربية وجائز أيضاً أن يكون بلا عقد اجرة بل عناء ، بل هو المتبادر (وذلك) المذكور من الرد والتصاص (بعد قبض لا قبله) ، وأما قبله ، فلا ردّ إذ لم يكن لها قبض فضلاً عن الردّ ، ولذا بحسب ما عملت ، ولا خلاف فيه (والأجرة بلا نقد) أي بلا احضار ثمن واعماله (كبيع) أي شبيهة ببيع (دين بدين فالمنفعة والكراء) الفاء للتعليل أي لأن المنفعة والكراء (معدومان) لأن كلا منهما مستقبل في الذمة ، فالأجرة في ذمة رب العمل والمنفعة في ذمة الأجير ، والأجرة في ذمة المكري ، والمنفعة في ذمة المكري متعلقة بما فيه المنفعة ووجود بعض المنفعة فقط كلا وجود لعدم وجود الباقي الا بعد ، بل المعتبر حال العقد ولم يوجد فيه شيء من المنفعة أصلاً (ولذا) أي لعدمها (ضعفت) أي الأجرة أي ضعف عقدها فيلزمها كراهة ، ومن أراد التخلص من ذلك أنقذ الأجرة (قبل قبض وقويت بعده) أي بعد النقد لأنها حينئذ (كسليم مجمع عليه) وأما أن عرض مانع من تلف الغنم ونسوته أو مانع من الارضاع كما ذكر ولم تقبض الأجرة أو قبضت أقل مما عقد لها فما لهم الا

(١) البقرة : ٢٣٣ .

(٢) البقرة : ٢٣٣ .

ومن استؤجر لردم حفير أو سد ثلثة في معلوم بمعين قبضه فعل بعضاً ثم
هدمه سيل وذهب به لم يضمن إن لم يدلس ، وخير رب العمل في ابتدائه
إلى حد الأجير

مقدار عملهم (ومن استؤجر لردم حفير) معلوم وهو الدفن بالرص كما يدل له
ما بعد (أو سد ثلثة) معلومة (في) موضع (معلوم به) أجير (معين)
وجملة (قبضه) نعت ثان لأجير المقدر أو حال من الضمير في معين أى بأجر
معين مقبوض أو مقبوضاً بعد الاستئجار (فعل بعضاً) من الردم أو السد
(ثم هدمه) أو بعضه (سيل) أو ريح أو انسان أو حيوان أو غير ذلك ،
أى أزاله فشمّل الردم والسد وذلك تضمن للهدم لمعنى الإزالة على أحد وجهين
في التضمن وأولى من ذلك أن يكون من استعمال المتيد في المطلق ، فان الهدم
إزالة مقيدة بالبناء واستعمله في مطلق الإزالة الشاملة لقلع الردم أو ذكر
إزالة الدفن بقوله : (وذهب به لم يضمن) أى لم يكن زوال ذلك عليه بل
زال على رب العمل ، وللأجير الكراء بحسب ما عمل (أن لم يدلس) هـ
في الردم أو السد ، وان دلّسه ضمن بمثل أن لايجيد البناء أو يجعل فيه الخلل
أو بناء بضعيف أو ردم بخفيف ان لم يكن عرف أو رضى بينهما بذلك النقض
الذى ذهب به السيل ، ولا عناء له فيها عمل ، وان دلّس في بعض دون
بعض وكان ما دلّس فيه سبباً لزوال ما لم يدلس بسيل أو ريح أو غيرها ضمن
وان لم يكن سبباً ضمن ما دلّس فقط (وخير رب العمل في ابتدائه) أى في
ابتداء العمل كله ان زال كله ، ومما بقى ان زال بعضه ، فيعمل المستأجر
(إلى حد) انتهاء عمل (الأجير) متعلق بيعمل محذوفاً كما رأيت ، ويجوز
تعليقه بحال محذوفة أى منتهياً إلى حد الأجير ، وهى حال مقدرة لا مقارنة
ولا محكية ، والقول قول الأجير فى عدم التدليس وقول المستأجر فى كمية
البناء ، فان ادعى الأجير أنه بنى إلى موضع كذا وادعى المستأجر أنه بنى
أقل من ذلك أو قال : لا أدري ، فليبين الأجير والا فلا يمين على المستأجر ،

فَيْتَم ، وَفِي الرَّدِّ بِالحَسَابِ

لأنه ليس ذلك في يده ، وقيلَ يحلفُ ، وإن قالَ له : قد رأيته وصل إلى كذا أو قررت أنه وصل وأنكر المستأجر حلف ، وإذا أنكر الأجير التدليس ، ولا بيان عليه حلف أنه ما دلس (فَيَتَم) الأجير العمل كما اتفقا أو فيأخذ أجرته كاملة (وفي الرد) ردّ باقى الأجرة (بالحساب) لما عمل الأجير ، وما لم يعمل يمسك الأجير مقابل عمله ، ويرد منه رب العمل مقابل ما لم يعمل ، وإن قال صاحب العمل : أردد إلى بالحساب ، وقال الأجير : بل أعيد عمل ما زال ولو لم ادلس وإتم العمل فاستحق الأجرة كلها ، ولا أجرة للاعادة فإنّ أبا عمرو محمد بن أبى سئة يقول : أن القول قول الأجير ، ووجهه أنه قد شرع في العمل ، فيبقى على ما يصل به إلى الاكمال ، فلا يقال : أن اعادة العمل تبرع ، ولا يلزم قبول التبرع لأننا نقول : قبوله هنا له مزية لأنه يتوصل به إلى تمام العمل المعقود أولا .

وظاهر كلام الشيخ أنه يجبر على الرد بالحساب إذا اراده رب العمل كما أطلق في ثبوت الخيار لرب العمل ، وما ذكرنا من أنه لا يلزم قبول التبرع ، إنما هو إذا لم يكن عارض ، وإن كان عارض لزم قبوله كقبول ماء للصلاة حيث لا ماء لها أو للشرب لتنجية نفسه كذلك ، وإن لم يقل له : اعمل ما زال إلى حيث انتهيت ، ولكنه عمل ساكتاً عن ذلك ، فذلك لا يعد اختياراً للابتداء إلى حيث وصل الأجير ثم اتمام الأجير لأنه لم ينطق باختيار ذلك ، ولأن له عمل ما له ولو اختار ردّ باقى الأجرة وترك العمل ، وإن اختار ردّ باقى الأجرة ولم يرد له ، فليس له أن يرجع إلى الابتداء إلى حد الأجير واطتمام الأجير ، لأن فسخ العقد من فسخه يكون بالنطق كعقد سائر العقود عند التحقيق .

وقال عبد الله محمد بن عمرو بن أبى سئة : لرب العمل الرجوع إلى

وإن لم يقبض فله ما عمل بحسابه ، وإن استؤجر لنقل تراب أو حجر أو ردم خفير من معلوم لآخر وفيه بمعلوم فعمل بعضه . . .

ذلك ما لم يقبض ما طلب رده من الأجير أخذاً من قول الشيخ : وإن شاء ردّ عليه ، اذ عبّر بقوله ردّ عليه ، فما لم يحصل الردّ ، فله الرجوع الى ذلك ، وليس كذلك عندي لأن معنى قوله : وإن شاء الرد ردّ عليه أن له أحد الأمرين إذا شاء فيه يكون الفصل بينهما ويلزمه ، وأما خيّر رب العمل ولم يلزمه العمل الى أحد الأجير لأن العمل عقد أولاً للأجير ، فلا وجه للزام رب العمل أن يعيد ما عمل الأجير ولا للزام الأجير إعادة ما عمل (وإن لم يقبض فله ما عمل بحسابه) ولا خيار لرب العمل لضعف عقده بعدم نقد الأجرة .

وإن سدّ الأجير الثلثة كلها أو ردم الحفر كلها بلا تدليس ، فإزال السيل أو غيره ، فلا ضمان عليه وله الأجرة المعقودة كلها ، وقيل : على الأجير ضمان ما عمل ، وفسد قبل التمام ولو لم يضيع ولم يقصر . .

قال في « التاج » : من قضى أجيراً أن يبني له داراً أو حائطاً على بستان وحدّ له الطول بسطة والعرض ذراعاً فبنى شيئاً منه ثم هدمه الفيث ، فمقيل : أنه يذهب على الأجير حتى يتم ، وإن كان غيه جهل فهدم كذلك ، فله عناؤه ا ه باختصار .

وكذا غير الفيث والكلام في سائر الأعمال كالكلام في الردم والسد (وإن استؤجر لنقل تراب) معلوم (أو حجر) معلوم أو غيرهما (أو ردم خفير) معلوم (من) موضع (معلوم لـ) موضع معلوم (آخر) هذا عائد الى نقل (أو فيه) أى فى موضع معلوم هذا عائد الى ردم بأن عاين الموضع ، وقد وصف له طول الخفير وعرضه (بم) أجر (بمعلوم فعمل بعضه) بعض أحد المذكورين

ثم ردم الحفير سبل الى حد اتفاق أو نقل ذلك فله من كرائته قدر عمله
ان عمل ، وإلا فلا شيء له ولو قبض ، وكذا إن استؤجر لملء جيب .

بعض الردم ، أو بعض النقل (ثم ردم الحفير سبل) أو بحر أو نهر أو ربح أو
انسان أو غير ذلك (الى حد اتفاق أو نقل) السبل أو ما ذكرت بعده
(ذلك) الحجر أو التراب ، ومثله غيره ، والحجر يطلق على الواحد فصاعداً
كالماء والتراب والزيت يطلتن على القليل والكثير مجتمعاً أو متفرقاً (فله من
كرائته قدر عمله) من الأجرة المعتودة ، قبضها أو لم يقبضها ، (ان عمل) كما
هو فرض المسألة اذ قال : فعمل بعضه ولو استقطه لكان الاصل ، ولكن ذكره
ليبين به ما بعده أو (بفتح الهزة) أى ان عمل وما عمل السبل أو غيره
فهو لرب العمل الا ما عمل الانسان ، وقال : انى عملته للأجير ، فللأجير
الأجرة المعتودة ، وان قال : عملته هما ، فللأجير النصف من أجرة
ما عمل الانسان ، وله ما عمله ابنه الطفل وعبد ، ولرب العمل عمل طفله
أو عبده ، وان قال الانسان عملت منه كذا للأجير ، وكذا لغيره فله ما قال أنه
عمله له ، وكذا فى سائر الاجارات ، وان عمل بعضاً ، فعمل السبل أو غيره
بعضاً ، فلم يتم العمل ، فانه يعمل الباقى وله أجر ما عمل اولاً وآخره فقط ،
وكذا ان تعدد عمل غيره فى خلال عمله له عمله فقط ولا يصيب رب العمل
ان يكفّه عن باقى العمل فى ذلك ، فيعطيه ما يقابل ما عمل قبل فقط الا عند
من يقول : ان له الخيار ، ولو دخل العمل ، وكذا الأجير لا يصيب الترك
الا على هذا القول ، وان ابتدأ السبل أو نحوه العمل ، فزاد هو فله ما زاد ،
ولا يصيب احدهما الترك الا على هذا القول (والا) يعمل الأجير شيئاً بان عمل
السبل مثلاً العمل كله (فلا شيء له ولو قبض) الأجرة ، فانه يردها ولا يدرك
ان يفزعه هو أو رب العمل ثم يعمل ، فيأخذ الأجرة (وكذا ان استؤجر لملء
جيب) معروف بالماء العذب ، أو بالماء المالح ، أو بالماء مطلقاً عيّن موضع

أو دابة لحمل معلوم آخر بمعنى فملا المطر الجب أو غصب الدابة
غاصب بحملها عليها الى موضع الاتفاق فقدّر عليه فيه لم يلزم رب المتاع
إلا ما كان قبل أن تؤخذ الدابة من أيديهما ، لا ما حمل الغاصب عليها وهو

نفل الماء ، فيكون ذلك اجارة ، أو لم يعيّنهُ ، فيكون جعلاً (أو دابة) عطف
على المستقر في استؤجر أى أو استؤجرت دابة (حمل) شيء (معلوم له)
موضع معلوم (آخر به) أجر (معين فملا المطر) بالقطر أو بالسيل أو ملاء
بحر ، أو عين ، أو انسلخ على حد ما مرّ في المسألة السابقة (الجب أو غصب
الدابة) منهما وهما معها (غاصب) أو سرقها سارق أو ساقها سائق غيرها
أو ساقها من غلط فيها أو بثت وحدها أو هربت وهما نائمان مثلاً أو لم
يقدر (بحملها) حال كون الحمل (عليها الى موضع الاتفاق فقدّر) بالبناء
للمفعول أى قدراً معاً أو أحدهما (عليه) أى على الغاصب أو قدر عليها
اذ هربت أو سقيت أو لم يقدر (فيه) أى فى محل الاتفاق (لم يلزم رب
المتاع إلا ما كان) أى الا أجر ما كان من العمل (قبل أن تؤخذ الدابة من
أيديهما) ، وكذا ان لم يكن معها الا صاحبها أو الا المستأجر (لا) أجر
(ما حمل الغاصب) أو السارق أو غيرها أى لا أجر حملهم (عليها) ولا أجر
مشيها وحدها حاملة ، والعطف بلا على مدخول الا كما فعل المصنف مستعمل
فى كلام بعض العلماء وليس غريباً ، ولعل المصنف لم يستعملها عاطفة بل
ما بعدها مبتدأ مطلقاً أو اسم لها عاملة كليس ، أو ان اذا جعلناه نكرة
موصوفة والخبر محذوف أى لازم له ، لأن حمل الغاصب أو نحوه لم يقدروا
عليه وان لم يحضر مع الدابة الا صاحب المتاع ، فعليه الأجرة كلها اذا
حمل عليها الغاصب أو نحوه مما مرّ أو هربت ووصلت الى محل الاتفاق
لأنها ليست فى يده أمانة ، بل هى فى يده كالمثلن فى يد المشتري (وهو) أى

عليه وعليه ما قبل المطر له إن عمل

ما حمل الغاصب أى أجرة حمله ، وكذا غير الغاصب (عليه) أى على الغاصب ، وكذا غيره ، وعلى المستأجر لرب الدابة كراء باقى الطريق ان سلم ماله وقدر عليه حيث وصل كما أراد ، وان لم يقدر على ماله فعلى الغاصب ، وان وصل ناقصا وقدر على ما وصل فعليه كراء باقى الطريق الا ما نقص ، وأما اذا لم يقدر عليه ولم يوصله فعليه — أعنى الغاصب — عناء ما جرى بدابته حاملة (وعليه) أى صاحب الجب المدلول عليه من قوله : (ما قبل المطر له) أى لمن استؤجر أو على رب العمل المدلول عليه بقوله : استؤجر ، فإنه لابد لمستأجر بالفتح من مستأجر بالكسر ، والمعنى واحد (ان عمل) بعض نقل الماء ، أعنى ان له ما يقابل عمله من الكراء ان نقل الماء للجب ، فملاؤه السيل أو نحوه ، وكذا ان نقل بعضاً فصب فيه السيل أو نحوه ، ولم يملأه ، ثم ملأه الأجير أو تعدد ذلك مراراً ثم امتلأ ، ابتداء السيل أو نحوه أو ابتداء الأجير ، ختم الأجير أو غيره ، فما للأجير الا عمله متى عمله مجتمعاً أو مفترقاً ، ولا يصيب احدهما الترك كما مر الا على قول مجيز ترك العقد بعد الدخول ، وكذلك ان استأجر أحداً لحمل شيء فحمله الماء كل الطريق حتى اوصله أو بعض الطريق ، فذلك لصاحب الشيء ، ولا أجرة للأجير .

قال فى « التاج » : من استأجر لحمل خشب وهى على الساحل ، فمد البحر فحملها حتى طرحها فى باب صاحبها ، فلا كراء للأجير ، وان طرحها فى الماء وجرها فواصلها ، فله الكراء تاماً وان ضررها الماء غرم النقص ، ولا ينصت الى قول ربه : ان العقد على أن تحلبها فلا أعطيك الأجرة .

قال أبو الحواري : يقال لرب الخشب : ان شئت نرده الى الموضع حتى

وكذا إن استؤجرت سفينة لحمل كذاك فساروا بعضاً فردتهم الريح
الى مخروج منه أو حملتهم لموضع لا يريدون جازت بهم مرادهم فلربها
من الكراء ما سارت بهم متوجهين أولاً فقط ، والريح كالغاصب .

يحملة الاجير ، وان شئت فاعطه كراءه تماماً (وكذا ان استؤجرت سفينة لحمل
كذلك) أى لحمل معلوم ، وهو هنا الناس أو هم ومالهم الى موضع معلوم
باجر معلوم (فساروا) أى من كانوا فيها (بعضاً) من مسافة السير (فردتهم
الريح) موضع (مخروج منه) نائب فاعل مخروج ولا ضمير فى مخروج (أو
حملتهم لموضع لا يريدون) أو وصلت بهم الى موضع يريدونه ، بهواجهة أو
محاذاة و (جازت بهم مرادهم) وهو ذلك الموضع الذى يريدونه جاوزته بعد
وصوله أو محاذاته عن قُرب أو بُعْد ، ويحتمل دخول المحاذاة عن بُعْد فى
قوله : لموضع لا يريدونه (فلربها من الكراء ما سارت) أى مقدار اجرة ما
سارت (بهم متوجهين) الى الموضع المقصود المخرج اليه (أولاً فقط) فان
خرجت من موضعها الى ما لا يريدون ، فلا شيء لهم ان لم يسيروا شيئاً الى
ما يريدون ، سارت بعضاً الى ما يريدون ثم الى ما لا يريدون مراراً مختلفة
هكذا أو جرت من أول الى ما لا يريدون ثم الى ما يريدون أو هكذا مراراً ،
فلربها كل ما سارت الى ما يريدون ، ولا يعدون فى ذلك رجوعها فى الموضع
الذى ساروه متوجهين ، وكذلك الدابة اذا هربت ، فانها كالمسفينة فى
الأحكام المتقدمة والآتية ، فاذا خرجت الدابة هاربة أو السفينة عن الطريق
ثم رجعت الى الطريق من جانب آخر قدام الموضع الذى خرجت منه ،
فانه يعد لها من نفس الطريق ما بين مخرجها الى مرجعها الى حيث
انتهت فيه .

(والريح كالغاصب) فى السير بلا رأى مالك الشيء لا فى الاجرة ، لانه

ولا يلزمه ردّهم الى مخرج منه ، ولا إيصالهم الى آخر إن كانوا في مأمن يسافر اليه ، وإلا لزمه إيصالهم لعمارة أو أمن بلا كراء ،

لا أجر لما حمل الفاصب الى الموضع المقصود بخلاف السفينة ، أو أراد ان الريح كالفاصب في كونها لا أجره فيها سارت بهم غير متوجهين ، كما لا أجره في حمل الفاصب ولو الى الموضع المراد ، وأيضاً الريح كالفاصب في أنه لا يطاق ، ولا طاقة لصاحب السفينة بطى شراعها لأنها تفرق بذلك في غير المرسى (ولا يلزمه) أى لا يلزم رب السفينة (ردّهم الى مخرج منه ولا إيصالهم الى) موضع (آخر) غير المقصود اليه ، وأما المقصود اليه ، فيلزمه ان أرادوه وقد وقعوا في غير مأمن كما يذكره قريباً (ان كانوا في مأمن) بفتح الميمين واسكان الهزة بينهما أو بقلبهما ألفاً ، أى في موضع أمن (يسافر اليه) لا في موضع خرب لا يجدون من يحملهم منه ، أو معبور لا يجدون كذلك ، ولا الى موضع لا يسافر اليه مخافة القتل أو سلب المال أو السجن أو ملة أو مضرة ، أو أخذ المكس الا ان أوصلتهم الى موضع مكس ولم يمكنهم الهروب حتى أخذ منهم المكس ، أو فعلت بهم المضرة فلا يلزمهم الانتقال الى موضع آخر بهم لوقوع المحذور ومضيه ، فان كان أهل زمان يسافرون الى مواضع المكوس كهذا الزمان والالتجاء الى الله ، أو كانت قرية يسافر اليها الناس ولو كان فيها أخذ المكس فذلك مأمن (والا) يكونوا في مأمن أو في موضع يسافر اليه (لزمه إيصالهم لعمارة أو أمن بلا كراء) لان ذلك حق واجب عليه ومصيبة لزمته لماله وهو سفينته بواسطة الريح ، وان أبوا الا أن يصلهم الى الموضع الذى اکتروا اليه أوصلهم اليه وان قالوا : أردنا الى ما خرجنا منه ، وقال هو : أحملكم الى غيره ، فانه يحملهم الى موضع الأمن الأقرب ، فان كان هو الذى خرجوا منه فاليه ، وان كان هو ما قال : فالى ما قال ، وان استنوا في القرب فالى ما قالوا ، وان كان ما قالوا غير مأمن له لم يلزمه الرد اليه ، وان أرادوا مأناً غير المخرج منه وأراد هو المخرج منه أو

وإن قصدوا مرادهم الأول ، فله كراؤه ولزمه إيصالهم إليه إن
 طلبوه ، ومن استؤجر لحفر غار أو جب بعدد أذرع سُمِّيت في
 طول

آخر غير مبعد لهم ولا مضرة عليهم غالى ما أراد . (وإن قصدوا مرادهم الأول)
 فحملهم إليه ولم يذكر هو ولا هم كراء (فله كراؤه) أى الكراء الأول كانوا في
 مامن بحساب ما ساروا منه ، وإن ساروه كله فالكراء كله ، ويحسبون
 موضع عدم الأمن في رجوعهم ، وموضع الأمن إذا قصدوا الأول ، وإن قصدوه
 ولم يجاوزوا موضع عدم الأمن الذى اتفقتم إليه الريح ، فلا أجرة لهم في
 رجوعهم ، وإن اتفقوا على شيء فعلى ما اتفقوا ، وإن كانوا في مامن فقصدوا
 الأول ، فله كراء مثله إلا أن اتفقوا على الكراء الأول أو غيره (ولزمه إيصالهم)
 من موضع غير الأمن وموضع الأمن (إليه) إلى موضعهم الأول الذى إليه
 الكراء ، ولا يجد أن يقول : قد مالت بنا الريح عن الطريق ، فيفسخ العقد
 لا يصح له هذا (أن طلبوه) أى أن طلبوا من الأجير موضعهم الأول أو
 طلبوه أن يوصلهم إليه ، والمعنى واحد ، وله كراؤه الأول ولو لم يذكره ،
 وإن أراد أكثر منه أو أراحوا أقل فما هو إلا الأول ، والكلام فيما إذا سافر
 بالسفينة مكتريها دون صاحبها ، أو سافر بها صاحبها بأموال مكتريها دون
 مكتريها كالكلام كله فيما إذا سافرا بها معاً غير أن صاحبها لا يترك متاع المكترى
 في بلد لم يقصد إليه ، ولو كان بلد أمن ، والمكترى لا يترك السفينة كذلك ،
 ومن فعل منهما ضمن .

(ودين استؤجر لحفر غار أو جب) أو غيرها مما يحفر (بعدد أذرع
 سُمِّيت) نعت أذرع ، وكذا كل ما يحفر به كحبل وعصا وباع ، والحد
 بالأذرع أو غيرها عائد إلى كل من الغار والجب ، ومثلها كل ما يحفر (في طول)

وعرض وعمق بمعلوم ، ثم حفر بعضه فوجده اليّن مما ظن في الموضع
فلربّ العمل تمنّعه من الإتمام وتجديد اتفاق معه

الى جانب (وعرض) الى جانب (وعمق) الى اسفل والثلاثة عائدات الى
الاذرع ، وان لم يكن للمحفور طول وعرض حدّ له الوسع والعمق كبير اذا لم
يعتد لها طول وعرض ، وان عرف الأجير ذلك قبل كفى علمه عن الحد مثل
ان يكون الغار معمولا قبل ذلك ودفن ، وقد علمه الأجير ، وكذا ان تبين الطرف
كفى ، فيتبعه بعد ان يحد له العمق ، وكذا يبين له كل ما خفى عنه ويكفى
علمه بما لم يخف (بمن) كراء (معلوم) ثم حفر بعضه فوجده اليّن مما ظن
في الموضع) بحسب ظاهر الارض ان لم يكن حفر معروف قبل ذلك في الموضع
القريبة وبحسب الحفر المعروف قبل في الموضع القريبة ان كان حفر
معروف فيها ، (فلربّ العمل تمنّعه من الإتمام وتجديد اتفاق معه) فيعطيه
اجره بحسب الكراء الاول على ما حفر قبل ان يجد الالين ويعطيه ما انتقبا
عليه بعد وجوده ان اتفقا ، وان منعه فعمل فلا اجرة له ولا عناء على ما عمل
بحد المنع ، ولربّ العمل فسخ العقد لما بعد ، فيعطى الأجير كراءه
بحسب ما عمل لعروض ما لم يتفقا عليه ، ولا يصيب ان يعمل أو اجير
آخر غير اجير على انه اذا وصل الى ما يشبه ما اتفقا عليه رجع الأجير
الاول في عمله ، فيكون له اجر ما عمل فقط بحسب الكراء الاول ، الا ان رضى
الأجير ، لان له ترك العمل اذ عقد الاجرة على خلاف ما ظهر ، وليس كما
اذا هدم السيل مثلا البعض الذى بناه بلا تدليس لان له عملا في البناء
المهدوم ، وكذا الردم ، فقال من قال : يكون لرب العمل ان يبنى الى الموضع
ثم يتم الأجير ، وان قلت : ما كيفية الاتفاق اذا وجد الين ؟ قلت : يتفقان ان
كل ذراع أو كل شبر أو نحو ذلك من هذا الالين بكذا ، فان لم يتم مقدار
حدّا به أو تمّ وزاد شيء ولم يتم ، فله بحسب الكراء للمقدار مثل ان يقولوا :

وان اتم ولم يمنعه فله ما اتفقا عليه أولا وعده المستاجر مسامحا له
ان علم وسكت ، وإلا فكراء المثل ، وقيل : يرد إليه مطلقا

ذراع بريالة فيخرج في الالين نصف ذراع فله نصف ريالة او يخرج ذراع
ونصف فله ريالة ونصف وهكذا .

(وان اتم) الاجير العمل وقد عرضه الالين (ولم يمنعه) رب العمل
مع علمه بالالين ، او قال للأجير : اعمل وقد علم به (فله) أى للأجير (ما اتفقا
عليه أولا) من الكراء (وعده المستاجر) بكسر الجيم (مسامحا له ان علم
وسكت) في صورة عدم منعه مع علمه تنزيلا لسكوته مع علمه منزلة الرضى
ومصرحا بالمسامحة في صورة قوله : اعمل وقد علم به كما هو مصرح اذا
قال له اعمل على الأجرة الأولى وقد علم (والا) يعلم المستاجر واتم الاجير
العمل (فـ) له (كراء المثل) على الالين وما يقابل عمله من الكراء المعقود
على غيره ، وان علم المستاجر بالالين فتركه حتى خرج منه ، فليس له بعد
ذلك ان يرده فيه الى كراء المثل ، ولو قام عليه قبل الشروع فيها يلى
الالين ، ولا ان يكفّه عن العمل الا عند من قال : عقد الاجارة غير لازم ولو
شرع في العمل او لو نقد الأجرة وان علم فتركه ثم قام عليه قبل الفراغ من
اللين فله قبضه فان شاء ان يقول له : اترك العمل ، فله ذلك ، فيعطيه على
ما عمل من غير الالين ومن الالين من الكراء الاول ما ينوب عمله (وقيل :
يرد اليه) أى الى كراء المثل في الالين وما قبله وما بعده (مطلقا) علم وسكت
او لم يعلم ، ما لم يقل له : اعمل كذلك ، او اعمل على الكراء الاول وقصد
علم لان ذلك خلاف ما اتفقا عليه لان اتفاقهما على مجموع عمل بمجموع كراء

وكذا ان وجد الأجير داخله أشد مما ظن في المحل ، فله ان
يجدد ، وان أتمّ على ذلك عدّ مسامحاً ومتبرعاً عليه ، وقيل : له
كراء مثله

كما ينفسخ على هذا القول الى كراء المثل ان عمل بعد الوجود وعقد
اولاً ان كل ذراع مثلاً بكذا (وكذا ان وجد الأجير داخله أشد مما ظن في المحل)
نفسه بحسب ظاهر الأرض ، أو بحسب المواضع القريبة على حدّ ما مرّ
في مسألة وجود الالين (فله ان يجدده) بان يقول : كل ذراع مثلاً من
هذا الأشد بكذا على حدّ ما مرّ ، ويأخذ على ما قبل ذلك وما بعده مما ليس
بأشد على حسابه من الكراء الأول ، وله ان يترك العمل ويأخذ على
ما عمل بحسابه من الكراء الأول لعروض ما لم يتفقاً عليه ، ولو أحب رب
العمل التجديد ولا يدرك رب العمل ان يعمل هو أو اجير آخر أو غير اجير
على انه اذا خرج من الأشد رجع الاجير الأول في عمله على حسب عمله
من الكراء الأول (وان أتم) الاجير العمل (على ذلك عدّ مسامحاً) مساهلاً
في العمل لرب العمل (ومتبرعاً عمله) تاركاً له ماله اخذه به لو قام به ،
وان عمل حتى خرج من الأشد الى ما اتفقا عليه عدّ متبرعاً مسامحاً ولم
يجد ان يترك العمل ولو لم يعمل بعد الأشد شيئاً ، وان عمل بعض الأشد
فقام لترك العمل فله ذلك فيأخذ على الأشد الذي عمل وما قبله وما ينو بهما
من الكراء الأول على حدّ سواء الأشد والالين سواء لأنه عمل ما عمل منه
بلا تجديد ، ومن قال : اذا كان لأحد المتعاقدين على شيء من بيع أو شراء
أو غيرها الخيار كان للآخر فانه يقول : ان للاجير ترك العمل كما ان لرب
العمل ترك العمل اذا خرج الالين ، ولو قال له رب العمل : امهل على
الأجرة المعقودة أولاً ، وان لرب العمل ترك العمل كما للاجير اذا خرج
الأشد ، ولو قال الاجير له : انى عمله لك على الكراء الأول (وقيل : له
كراء مثله) على الأشد وغيره ، ولو سكت حتى أتمّ أو خرج من الأشد

وإن حفر فانتهى الى حفر قديم به فله قدر عمله وعناء ما حمل
من محفور ، وإن استأجر دابة لحمل معلوم من معلوم الآخر بمعلوم
فهر بها محل الحمل

أو لم يتم الأتد لخروج خلاف ما عليه العقد ، وإن شرط المستأجر التراب
والصفا والمدر ، وظهر ما يخالف الظاهر ، فمكن لم يشترط ذلك ، وقيل : إن
شرط ذلك فلا رجوع للأجير بظهور الصفا أو الشدة ، وإن أرسل القول
نعليه أن يحفر ما كان مَدْرًا ، وإن استأجر إجراء على الحفر أو الهدم
فلا ضمان على مستأجرهم ، ويضمن الحى منهم الميت إن وقع بسببه ، وقيل :
إن لم يقين أنه سبب ولا غير سبب ضمنه ، ولا ضمان على من غاب عن
الحل ، ومن استأجر على حفر بئر وقد مات فيها رجل قبل ، فعليه دية
من مات فيها إلا أن يبين له أنه قد مات فيها رجل قبل ، ذكره فى التاج ،
وكذا غير البئر كالكتيف والمطيرة .

(وإن حفر فانتهى الى حفر قديم به) أى فيه لا يحتاج الى حفر لأنه
قد حفر من قبل من ذلك الموضع أو من جانب وترك فيه هائلًا أو كان كذلك
بخلقة من الله بلا عمل أحد . (فله قدر عمله) قبل وبعد من الكراء السابق
(وعناء ما حمل من) تراب (محفور) بلا حفر منه بحسابه من الكراء
الأول ، وإنما قال عناء لجرد احتياجه الى تقويم العدول حمله بلا حفر ،
لا لكونه عناء مجددًا ، والحاصل أن له ما ينوب حمله بلا حفر من جهة
الكراء المعقود ، وكذا سائر الأعمال إذا وجد الاجير ما عمل عملا خالصًا أو
ما عمل بعض عمل ، فانه يسقط من كرائه ما يقابل ذلك (وإن استأجر)
رجل (دابة) من غيره (لحمل) شئ (معلوم من) موضع (معلوم له)
موضع (آخر به) كراء (معلوم فهر) هو (بها محل الحمل) ليحمل منه

فمنع من حمله وإن بتلفه ، فهل لها كراؤها ذاهبة أو راجعة

على دأبته (فمنع من حمله) أى من حمل ذلك المعلوم بمنع ما من الموانع كجبار البلد أو سكتة فيه أو فى الطريق أو ترك صاحب المال الاكتراء أو غير ذلك (وإن بتلفه) أو وجوده وقد فسد لا يصلح لصاحبه حمله أو أبى صاحب المال من الحمل ولم يجد صاحب العمل من ينصف له فعهطه صاحب المال ولو من بعيد أو وجد قد أرسل أو نحو ذلك (فهل) عليه (لهما) أى لصاحبها (كراؤها ذاهبة) بالتقويم له من جملة الكراء الأول بنظر العدول كم يكون لها من الكراء الأول فى ذهابها ، لأن ذهابها للحمل من مقدمات الحمل المتفق عليه ، اذ لا يكون الحمل الا بالذهاب اليه وللوسائل حكم المقاصد ، وأما الرجوع غطيس من الحمل بعد المنع بل رجع للدابة الى صاحبها أو رجع من صاحبها بها الى حيث شاء ، فلو شاء مضى الى غير الموضع الذى خرج منه .

وقال الشافعى : يلزمه اعطاء الكراء لصاحب الدابة كله ، لأن المنع جاء من قبله لا من قبل صاحب الدابة ، ولأن له — أعنى لصاحب المال — الذى أريد حمله أن يحمل غيره مما يساويه فى الثقل ، ولا مضرة فيه هذا ، كلام الشافعى .

والتعليل الثانى يتصور اذا مشى رب المال بالدابة وحده أو مع صاحبها والمصنف بنى المسألة على أن الدابة مرّ بها صاحب المال ، لكن الحكم كذلك لو مرّ بها صاحبها وحده أو مرّ بها جميعاً ، ويحتمل أنه بناها على أن الذى مرّ بها هو صاحبها كما يدل عليه قول الشيخ فى تقرير القول الثانى : أن الذهاب ليس من العمل وإنما هو على الأجير ، ويجوز حمل عبارته على ما يشمل ذلك كله بأن يبنى مرّ للمفعول والنائب لفظ بها ويبنى منع للمفعول مع جهل نائبه هو قوله : حمل (أو) لصاحبها كراؤها (راجعة) ولو رجعت حاملة بكراء آخر له أو لغيره بتقدير العدول ما ينوب لرجوعها غير حاملة

أو لها إن رجعت فارغة

من الكراء الأول ، لأن الرجوع هو من نفس ما عليه العقد ، لكن وقع بلا حمل لماتع في جانب رب المال بخلاف الذهاب ، فإنه ليس من نفس ما قصد في العقد بالذات وهو الحمل فالذهاب بالدابة غير دخول في العمل ، فعلى القول الأول لو هربت إلى محل الحمل أو ساقها إليه غاصب أو سارق أو غالط أو مثنى بها صاحبها إليه أو أرسلها إليه لحاجة أخرى كالحمل إليه أو الشيء يعمل فيه بها أو يعمل فيه ومثنى بها راكباً فلا شيء له ، وإن دثنى بها أو أرسلها إليه للحمل ، فحدث عليها ما ذكر من الهروب وما بعده قبل الوصول أو ماتت قبل الوصول ، فلها ما ينوبها على ما مثنت فقط من الكراء الأول ، وإن وصلت فلها حسب كرائها ذاهبة من الكراء الأول حَيَّتْ بعد الوصول أو ماتت وعلى القول الثاني إن وصلت فماتت بعد الوصول أو غصبت أو سرقت أو مثنى بها صاحبها إلى غير الموضع الذي يكون الحمل إليه ، وكذا من كانت بيده إذا صحَّ له ذكر مثل أن لا يكون صاحبها في الموضع الذي إليه الحمل فلا أجر لها ، وإن رجعت بعض الرجوع إلى الموضع الذي إليه الحمل ، فماتت أو غصبت أو سرقت أو مثنى بها إلى غيره بحيث يجوز أو هربت فلها ما ينوب ما فعلت من الرجوع من جملة الكراء ، وذلك القول هو الصحيح (أو لها) كرائها المعقود أو لا كله (إن رجعت فارغة) عن حمل بكراء ولو حملاً آخر للمستاجر أو لغيره ولم تجد ما تحمل بكراء أو حاملة لما كان المنع من قبل المستاجر أوجبوا عليه الكراء كله كما يناسبه قول الشيخ : الكراء بالتحريف وكما يدل عليه أنه لو شاء عند صاحب هذا القول لحمل مثله ، وكما يدل عليه كون رجوعها فارغة عن حمل بكراء موجباً للكراء وما ذاك إلا لكونها لو رجعت حاملة بكراء لقام كراء من كراء فلا تكون باطلة بلا غائبة ، فإذا رجعت حاملة بكراء ولو لحمل دون الأول أو بكراء دون الأول مما يعتاد اكتراء مثلاً له إلى مثل ذلك الموضع أو وجد حملاً ممكناً كرائها له عادة ولم يحمله أو حملت كذلك حملاً آخر بعقد آخر

أو لا شيء لها مطلقاً ؟ خلاف ؟ ومن استؤجر لرعى معينة بمعيّن سنة
فرعى بعضها فخرجت حراماً ، لزمه دفعها الأربابها أن علمهم

لصاحب الأول فلا كراء لها للعقد الأول والحمل اذا كان من هبة الثواب فقد
رجعت به حاملة بكراء (أو لا شيء لها مطلقاً) في الذهاب ولا في الرجوع ،
رجعت حاملة بكراء أو فارغة ، لأن الكراء على أن تحمل له ما عقد عليه ولم
تحمل (خلاف) .

وفي الاثر : من له في بلد دراهم ، فبعث رجلاً يأتيه بها بأجر ، فلما
وصل الرجل البلد صادفها قد ضاعت أو بعث إليه بها قبل قدومه فاته يعطيه
أجره كاملاً ويطرح عنه قدر حملها في الطريق ، وقيل : أن له أجر مثله من
الرسل أن لم يأت بها وإن حملها وأقبل بها إلى ربها فضاقت في الطريق ،
فإن حملها بأجر فهو لها ضامن إلا أن ضاعت بأمر غالب لا يقدر على دفعه
كلص سالب أو سبل غالب أو نحوها مما يعذر فيه ، فإن ذهبت بذلك غله
أجر ذهابه ورجوعه إلى موضع التلف .

(ومن استؤجر لرعى) دواب (معينة) كفنم معينة وبقر معينة وجمال
معينة ونحو ذلك (بـ) أجر (معين سنة) أو أقل أو أكثر من المدد المحدودة
(فرعى) تلك الدواب (بعضها) أي بعض السنة ، وكذا بعض المدة التي
هي محدودة عندهما معقود عليها (فخرجت) تلك الدواب (حراماً) لفصب
أو سرقة أو لكونها ربياً أو غسقا أو من أجرة حرام كزنى أو زمار أو أجرة
طاعة كصلاة أو نحوها مما هو حرام أو ثمن حرام كتمن الخنزير ممن لا يستحل
(لزمه دفعها الأربابهم أن علمهم) أو لورثتهم أن ماتوا وعلم ورثتهم وورثة

وعلمها غصبت منهم ، وحرّم عليه رعيها بعد العلم ، وله دفعها للمستاجر

إن علم توبته

الورثة ولو بواسطة متعددة كالورثة أو للخليفة أو القائم ان وجد ، وان لم يعلمهم أو لم يعلمهم حيواً أو ماتوا ، أو علمهم ميتين ولم يعلم ورثتهم ولم يجد خليفة ولا قائماً فليبيعها وينفق ثمنها على الفقراء ، وان احتاجت لشيء لابد منه لا يحتمل التأخير فعليه من ماله لها وأخذه من ثمنها إذا باعها وإذا ظهر من ملكها ولو بارت أو من يعطيه أياها لو لم يبيعها ضمن له ما أخذ من ثمنها وما تصدق منه على الفقراء ، وان اختار ملكها ثواب الصدقة ، فله ذلك فلا ضمان ، وقيل : إذا لم يعلم من ذكر حفظها وقام بما تحتاج إليه من غلتها وان لم تكن أو لم تكف ثمنها ولو بالبيع لبعضها ، وان ظهر ضمن ، وقيل : لا ضمان ، وسبب الخلاف هل هي في يده كالأمانة أم لا ؟ (وعلمها غصبت منهم) أو سرقت أو بخلتهم بوجه حرام أو من يد بيد حتى وصلتهم ، ولو أسقط هذا لجاز . وفهم من ذكر الأرباب والعلم قبل هذا مع ذكر الحرام ، ولكان أمم" لغير الغصب أيضاً ، وليست دعوى رجل اتها له علماً ان يرمى بل يردها ان أعطها أولاً .

(وحرّم عليه رعيها بعد العلم) بالغصب أو نحوه وانها لفلان وفلان ولكن هذا ان أمكنه دفعها اليهم والا كما اذا غابوا أو منع مانع ، فاته يرعاها ويصرف عليها ما لابد لها من غلتها أو منها ان لم تكن غلة أو لم تكف أو من ماله ، فيأخذ من غلتها أو من صاحبه اذا جاء ولا ضمان ، لأن مال الغائب علمه غيباً يصلح له ، وليست في يده بغصبه أو نحو غصب ولم يعلم أصحابها ، فكذلك يصرف عليها كما مر .

(وله) بترخيص (دفعها للمستاجر ان علم توبته) وسيأتي في باب احكام

وعليه أجرته ولو دفعها لأربابها

الرهن وما للمرتهن من الحقوق انه اذا خرج الرهن او الوديعة او العارية او البضاعة حراماً فانه يرد ذلك للمالك لا للذي جعله في يده ، لأن ذلك تصرف في مال الغير ، ورخص أن يرده للذي جعله في يده ان تاب واعترف وأنصف ، لأنه اعلم بذلك منه اهـ بتصرف .

وعن أبي صالح جنون رحمه الله : انه يجوز للراعى ان يترك الغنم ويمضى متى علم انها حرام ، ورخص أن يدفعها له ولو لم يعلم توبته ولو علمه غير نائب ، ومنهم من يرخّص أن يدفعها اليه ان دخلت يده باذن مالكا كرياً وأجرة حرام او عبادة ، الا ان دخلت بلا اذن كفصب وسرقة ومغالطة وغش .

وكذا الخلاف في كل حرام دخل يد الانسان ببيع او شراء او غيرهما ، ثم تبين انه حرام بعد ذلك ، هل يرده أو لا ؟ (وعليه) أى على المستأجر (أجرته) أى أجرة الأجير (ولو دفعها لأربابها) أى ولو دفعها الأجير لأربابها ، وهكذا كل ما جعل بيد الأجير ليعمل به شيئاً لمن جعله بيده ، أو ليعمل فيه مدة معينة أو فعلاً معيناً فعمل بعضاً ، فله أجر ما عمل على من جعله بيده ، وفيه الكلام المذكور كله في التصرف والنفقة والدفع والضمان ، ولا أجرة له في عمله على مستأجره ان عمله بعد العلم وله على ما قبل العلم ، وقيل : له الأجرة .

ففى « التاج » : عن ابن قريش : من استخدم أجيراً في مفسوبة عالماً انه غصبها ، ففى جواز الإجارة خلاف اهـ .

• • • • •

وأما على صاحب الشيء ، فقليل : له ما عمل صلاحها لأنها كاملة
وقيل : لا ، بناءً على أنه ليست كاملة ، وإذا كان يضره الفاسد في
ماله أن لم يرد إليه ذلك الشيء ، فلا يرد له إلا بأذن مالكه ، وإن كان
يضره في بدنه كقتل ومثلة وما دونها ، فقليل : له أن يعطيه إياه بناءً على أن
المضطر ينجي نفسه بهال الناس ، وقيل : يموت ولا يعطيها ، بناءً على أنه
لا ينجي نفسه بهال الناس ، والله أعلم .

باب

ان مات أجيرٌ مملٍ معيّنٌ وقد نقد له المعلوم قبل الإتمام خيّر
وارثه فيه ، وفي رد الباقي بالحساب

باب

في احكام الطوارئ على الأجير والمستاجر
وما تكون منه المنفعة كالدار والدابة والعبد

(ان مات أجيرٌ مملٍ معيّنٌ) باضافة الأجير للعمل (وقد نقد له)
الأجر (المعلوم قبل الإتمام) للعمل بعد الدخول (خيّر وارثه فيه) في الاتمام
بنفسه او باستعمال غيره ، فيحبس الأجرة كلها ، (وفي رد الباقي) من الأجرة
(بالحساب) حساب ما عمل وما لم يعمل ، لمرد مقابل ما لم يعمل ، وانما كان
لهم ان يتمثوا العمل لأنهم في مقام مورثهم الأجير ، ولم يلزمهم الاتمام ، بل كان
لهم رد الباقي ، لأنهم ليسوا بأجراء ، فضلا عن ان يجبروا على العمل للدخول

— ٢٠٩ —

(م ١٤ — الفيل ج ١٠/١)

ووارثُ ربِّ العمل أيضاً إن مات في تخلية الأجير لإتمامه ورد الباقي منه به أيضاً ، وقيل : لا يجد منه رداً إلا إن رضى . . .

ونقد الأجرة ، معلى قول من قال : يلزوم عقد الإجارة مطلقاً ، أو ان نقد الأجرة أو ان دخل في العمل ، أو ان نقد الأجرة ودخل لزم الورثة الاتمام ، لا يقال : كيف يلزمهم وليسوا بأجراء لأننا نقول على هذه الأقوال : يلزمهم من حيث انه عقدٌ عقدهُ مورثهم ودخول الثمن يده دخول في أيديهم ، لا من حيث انهم أجراء ، اذ ليسوا هم ، وانما تقوى ذلك بدخول الأجرة يده والصحيح ما ذكره المصنف .

(و) خيّر (وارث رب العمل أيضاً ان مات) رب العمل (في تخلية الأجير) متعلق بخيّر المقدر ، أى خيّر في تخلية الأجير (لاتمامه) أى لاتمام العمل ، أى خيّر في تركه يعمل ، دون أن يكنه عن العمل ، فيحبس الأجرة كلها ، لأنه في مقام مورثه (و) في (رد الباقي منه) أى من الأجير (به) أى بالحساب ، أى رد الباقي من الأجير ، أى ويرد الوارث من الأجير باقى الأجرة بالحساب (ايضاً) لأنه لم يستأجره ، ويحتمل انه يريد : وفى ردِّ ما بقى من الأجير ، أى ما خرج عن مقدار عمل الأجير ، والمعنى واحد (وقيل : لا يجد) وارث رب العمل (منه رداً) بل يحبس الأجرة كلها ، ويتم العمل ، لأن العامل ونحل النفع موجودان (الا ان رضى) الأجير أن يرد بالحساب وجنون الأجير أو رب العمل الجنون المانع عن العمل ، ونحو ذلك من الموانع هو في حكم الموت ، فيقوم الولي مقامه ، فيستعمل احداً مقام الأجير الذى هو وليه ويرضى وليُّ رب العمل بعمل أجير وليه ، الا ان كان الأجير أو رب العمل بعد حدوث الحدث يفهم ويعقل وبهم غيره ، فهو يلى الاستعمال أو الرضى على حد

فتحصل في عقد الإجارة انه لازم مطلقاً أو جائز مطلقاً ، وهو المعمول به في بلادنا ، أو لازم بالشروع أو به وينقد الأجرة أقوال . .

ما مر ، وإن ماتا جميعاً أو حدث فيهما جميعاً حادث ، أو حدث في أحدهما حادث ومات الآخر ، فورثة كل بمقامه أو ولي كل بمقامه إن لم يكف بنفسه ، قيل : وسبب اختلافهم هل عقد الإجارة لازم ؟ فلا يجد الوارث مثلاً إلا امضاء ما عقد مورثه إذا نقد وشرع في العمل أو غير لازم ؟ فللوارث مثلاً الرد والحساب ولو نقد وشرع ، والمختار عندهم أنه إذا شرع في العمل لازم ولو لم ينقد ويبحث في ذلك بأن الظاهر أن سبب الخلاف هل الوارث مثلاً بمنزلة مورثه فلا يجد حل ما عقد مورثه سواء كان الأجير أو المستأجر أو ماتا جميعاً أو ليس بمنزلة مورثه ؟ فعلى الشق الأول يكون الخيار للوارث ولو على القول بلزوم عقد الإجارة لأنه يقول : الباقي من الأجر إنما لى أمره أنا ، واللزوم بينك وبين ورثي ، وعقد الإجارة في نفسه مختلف فيه : هل هو لازم سواء كان هو سبب الخلاف في مسألتي الباب أم لا ؟ (فتحصل في عقد الإجارة) والبراء (أنه لازم مطلقاً) شرع أو لم يشرع ، نقد أو لم ينقد (أو جائز مطلقاً) كذلك (وهو المعمول به في) أحكام حكام (بلادنا) بلدة يسجن « و « غرداية » و « مليكة » و « بنورة » و « مطفاء » وليس بصحيح .

والمختار عند الشيخ فيما يظهر من بعض المواضع من كلامه أنه لازم بالشروع وهو المذكور بقوله (أو لازم بالشروع) فهذه ثلاثة أقوال أشار رابعها بقوله : (أو به وينقد الأجرة) كلها لا بالشروع وحده ولا بالنقد وحده ، وهو المختار عند الشيخ في بعض المواضع . خامسها : أنه لازم بالنقد ولو بلا شروع (أقوال) . والصحيح عندي القول باللزوم مطلقاً ، ولا سيما في كراء

• • • • •

الدور وغيرها ، وكون عدم النقد يؤدي الى الشبه ببيع الدين بالدين لا يوجب بطلان العقد ، بل ضعفه للاجماع على جواز الاجارة بلا نقد ، ولم نرَ احداً منعها وابطلها اذا لم يكن النقد .

وفي الاثر : من " عمل بالاجرة الى اجل جاز ، ولو عمل ذهباً او فضة بوزن من الذهب او الفضة لانه عمل " لا يدخله الربا ، وهذه الأقوال على اطلاقها ، وليس كما قال بعض المشاركة ما نصه : وان استأجره يوماً او شهراً او سنة في عمل معين ثبت ذلك عليهما بلا خلاف نعلمه ، ولو لم يدخل في العمل ا هـ . الا ان اراد بقوله : بلا خلاف نعلمه انه لم يطلع على خلاف فيه ، فان كان خانه لم يطلع عليه ولم يرد الكناية عن نفيه أصلاً ، وهذه الأقوال ذكرها أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة غير الأجير استفادها من كلام الشيخ ، يبنى كلامه تارة على قول وتارة على آخر ، والغالب في سبب ذلك حكاية انه يحكى الآثار المختلفة ويدخل عليها بالاستدلال والترجيح رضى الله عنه ، وهى أقوال مذكورة في الكتب ، مفترقة ذكرها الشيخ في كلامه بعضاً بتصريح ، وبعضاً بتأويل وليس كما قال الورانى تلميذ أبى عبد الله محمد بن عمرو انه ، لا قال بأن عقدها لازم مطلقاً ، ولأنه لا قائل بأن عقدها لا يلزم الا بالشروع والنقد جميعاً وليس أبو عبد الله لم يأخذ القول الأول الا من قول الشيخ ، فعلى الأجير أن يأتى له بالعمل اول الوقت فضلاً عن أن ينفيه بأن المعنى أن الأجير اذا اراد الدخول في العمل فالواجب أن يدخل اول الوقت ، الا ترى الى قول الشيخ رحمه الله في « باب الطوارئ على العقدة » : اختلفوا في عقد الاجارة ، هل هو عقد لازم كالبيع والعقود اللازمة او عقد غير لازم ، كالجمل والشركة ، فنراه أطلق قولاً باللزوم ، ويدل على ارادة الاطلاق التشبيه بالعقود اللازمة ، فان العقود اللازمة

ومن استؤجر لرعى كذا ، أو خدمة كذا بمعيّن في هذه السنة فنقد له

تتزم بلا نقد ولا شروع في شيء ، وتراه أطلق قولاً بعدم اللزوم ، ويدل على
إرادة الإطلاق التشبيه بالجعل والشركة ، وصرح بالثاني في قوله : والذين قالوا
أنه عقد جائز جوزوا الرجوع لمن أراد من الأجير والمستأجر ، دخل الأجير
العمل أو لم يدخل ، نقد الأجرة أو لم ينقدها . وفي قوله بعد وقد فرض الكلام
في نقد الأجرة والشروع ما نصه : وذلك عندي على قول من ذهب إلى أن
الإجارة عقد جائز ، وليس بلزوم والله أعلم . ولا نسلم أن قوله : وأما من قال :
عقد الإجارة عقد لازم إذا دخل الأجير في العمل أنه هو القول الأول
مقتداً بالدخول ، بل هو ثالث جره إليه مقابلة قوله في الأول : دخل
الأجير في العمل أم لم يدخله .

وفي الآخر : أن إعطاه ما ينسجه ثوباً فمأطله فقال له : أرده لي لا حاجة
لي بعملك ، ثم جاءه به معمولاً فله عفاء مثله ، وهذا على أن العقد لازم ، والألم
يكن له الأجرة مع قول المعبول له قبل العمل : لا تعمل ، وكذا ما أشبه ذلك .

(ومن استؤجر لرعى كذا) أي لرعى الإبل مثلاً هكذا بلا ذكر عدد منها
ولا تعيين ، وكذا في قوله أو خدمة أو يحدد وتعيين أو يحدد بلا تعيين (أو خدمة
كذا) (أجر) معين في هذه السنة (أو في السنة الثانية أو في السنة الثالثة أو
ما فوق ذلك ، أو في سنة كذا ، أو في هذا الشهر ، أو في الشهر الثاني ،
وهكذا ، ونحو ذلك من كل مدة معينة لا محدودة فقط (فنقد له) بالبنساء
للمعول أو للفاصل ، أي نقد المستأجر بالكسر المدلول عليه باستؤجر ، فإن

فمرض مدة منها ولم يعمل ؛ رد مناب المدة ، وقيل : لا يرد وصحح الأول

المستأجر بالفتح لا يكون الا بمستأجر بالكسر (فمرض) الأجير (مدة منها) ، أى من السنة ، ومثلها كل مدة جعلها بينهما أكثر منها أو أقل أو منعه مانع من عمل كجبار أو خوف أو غير ذلك (ولم يعمل ، رد مناب المدة) التى لم يعمل فيها ، وحبس لنفسه ما يقابل ما عمل من السنة أو من المدة التى جعلها بينهما وسواء مرض أو منعه مانع من العمل فى الأول ، ثم عمل أو فى الوسط بعد عمل ، ثم عمل أو لم يعمل بعد العمل ، أو فى الآخر بعد العمل فى الأول والوسط ، تعبد الترك فى خلال العمل أم لا ، فيحاسب فى كل ترك لمرض أو مانع فمرد منابه ، والفاء فى قوله : فمرض ، لترتيب الأخبار ليصدق المرض بأول السنة مثلا أو بالوسط ، أو بالآخر ختم بالعمل أو بالترك .

(وقيل : لا يرد) بل يحبس الأجرة كلها لنفسه ، لأن المستأجر كمن اشترى قوة الأجير فى كل اجارة عقدت على مدة معلومة معينة فى نفسها لعمل لا ينحصر (وصحح الأول) لأن الحر لا يباع ، ولا يجرى عليه معنى البيع ، والأجرة على العمل وهو لم يكن فى بعض المدة فلا اجرة لذلك البعض ، ويدل له من غير باب الاجارة ، قوله ﷺ : « أرأيت ان الله منع الثمرة فبم يأخذ احبكم مال صاحبه ؟ » (١) ولأنه ولو كان كمن اشترى قوة الأجير لكنه قد ظهر من العيب أنه قوته غير تامة ، بل نقص منها بعض المدة فليكن كمبيع ظهر عيبه أو غرره ، وان ترك العمل فى بعض المدة بلا مرض ونحو من

(١) رواه الترمذى وابو داود .

وإن لم ينقذ له فلا يدرك هو ولا وارثه إن مات إلا قدر عمله ، وكذا
إن استؤجر لحصاد زرع كذا يوماً بمعلوم فمهر به إليه .

الموانع ، فلا أجره له في ذلك البعض ، وإن تركه في جميع المدة بلا مانع أو
لمانع ، فلا شيء له ، وإن حدثوا المدة ولم يعيّنوها ، مثل أن يستأجروه على
عمل سنة هكذا ، ثم دخل في العمل في سنة من السنين أو عزم عليه في سنة
فمرض أو منع في أي جزء منها فما له إلا أجر ما عمل ، ويزيد العمل من سنة
أخرى أو أكثر حتى يتم مقدار السنة ، فتتم له الأجرة إلا أن تبينت مضرة لرب
العمل في تفريق عمله في سنتين فليُنظر العدول كم يأخذ منها ويترك العمل ، أو
يستأجر للعمل غيره ، فيعمل له وتتم الأجرة للأجير أو يعمل له أحد بلا أجره
(وإن لم ينقذ له فلا يدرك هو) في مسألة المرض ونحوه من الموانع ، ولا في
مسألة موت رب العمل ، (ولا وارثه إن مات) في مسألة موت الأجير أو
موتها (إلا قدر عمله) ، وإن نقد له بعضها فلا يدرك أيضاً هو أو وارثه إلا
قدر عمله سواء كان البعض المنقود مقدار ما عمل فيأخذهُ فقط أو أقل ، فيزداد
له حتى يتم مقدار عمله ، إلا أن كان البعض المنقود لم تتم فيه الأجرة ، لكنه
زاد على قدر العمل ، فالحقولان المذكوران ، قيل : يرد الزائد ، وقيل : لا ،
وقيل : يلزم العقد بالشروع ولو لم ينقذ ، والحاصل أن في هذه المسائل الخلاف
في عقد الإجارة .

(وكذا إن استؤجر لحصاد زرع) أو لعمل كذا من الأعمال (كذا يوماً) أو
كذا وكذا شهراً بعمل كذا أو أقل أو أكثر من المدة المحدودة المعينة المتصلة
بزمان العقد أو المنفصلة (به) أجر (معلوم ، فمهر به) أي مر به رب العمل
بالأجير أي حمله على المرور ، سواء مر معه رب العمل أم لا (إليه) أي إلى

فمنع منه بـ كمطر أو خوف فهل له عناؤه في تلك الأيام أو لا ؟ وصحح
(قولان) ؛ ومن كرى داراً أو دابة أو عبداً بمعلوم لمسمى فمات

الزرع ، وكذا محل العمل غير الزرع من الأعمال المعقود عليها ، أو الضمير
للحصاد ، ومثله سائر الأعمال (فمنع منه) هذا يقوى رجوع الضمير للحصاد
لأن قولك : منع من الحصاد أظهر من قولك منع من الزرع ، ولو كان المراد
منع من الزرع من حيث حصاده أو من حصاد الزرع (بـ كمطر أو خوف)
من الموانع (فهل له عناؤه في تلك الأيام) مثلاً الممنوع فيها أن عمل قبلها ولو
لم يعمل بعدها حتى تمت المدة ؟ أو عمل بعدها ، كما له أجره ما عمل أيضاً
قبلها أو بعدها ؟ ومراده بالأجرة ما ينوب تلك الأيام من كرائه الأول المعقود ،
لأن المستأجر كمن اشتري قوّة الأجير وقوّته هي التي عمل بها (أو لا) عناه له
فيما لم يعمل ؟ (وصحح) لأن الحر لا يباع ولا يجري عليه معنى البيع ، ولأن
الأجرة على العمل وهو مفقود في تلك الأيام مثلاً ، ولحديث : « بمّ يأخذ أحدكم
مال صاحبه » (١) ولأن بطلان قوّته في تلك الأيام كفرر أو عيب ظهر كما مرّ
(قولان) ، وإن منع في المدة كلها فلا شيء له ، وإن كانت المدة محدودة غير
معيّنة ، فمنع في بعضها عمل مثله من وقت آخر ويأخذ الأجرة كلها بحسب
الإمكان كما مرّ .

(ومن كرى) أى اكرى ، والأولى التعبير به (داراً) أو بيتاً أو غاراً
أو نحو ذلك (أو دابة أو عبداً) أو أمة أو سفينة أو ثوباً أو سيفاً أو مخيطة
أو شيئاً ما من الأشياء التي تكرى (بـ) كراء (معلوم لـ) أجل (مسمى فمات

(١) تقدم ذكره .

قبله فليس لوارثه دخول في ذلك ، ولا منعه من مكنتيه حتى يباغ
اجله ، ولا يقسم ذلك قبله إن قسم ماله حتى يتم الأجل ، .

قبله) أى قبل الأجل أى قبل تمامه (فليس لوارثه دخول في ذلك) أى
تصرف فيه ، عبّر بالدخول عن التصرف لشبه المتصرف في الشيء في الجيلة
بالدخول فيه دخولا حقيقياً بجامع التمكن (ولا منعه من مكنتيه حتى يبلغ
اجله ، ولا يقسم ذلك قبله) أى قبل الأجل أى قبل تمامه (إن قسم ماله) أو
لم يقسم ، وأريد قسمه (حتى يتم الأجل) ولا بيعه أو بيع بعضه ولا قسم
بعضه ولا رهنه أو رهن بعضه ، ولا عقدة ما من العقود فيه ، أو في بعضه حتى
يتم الأجل ، لأن اكراهه ذلك كبيعه ، وقيل : بجواز ذلك واستثناء بقية الأجل
للمكترى ، فمن اكترى داراً وأرادا قسمها على هذا القول قسمها بالتعريف من
هذا الموضع لموضع كذا لواحد ومن كذا لكذا للآخر ، أو قسمها بالبناء وتركاه
ينتفع بها إلى الأجل ، وكذا كل ما أخرجاه من ملكها أو أخرجها أحدهما
للآخر ، وهو أقرب ، ولكن للمكترى أن يمنع المكترى من الدخول فيها والبناء
فيها للقسم بالبناء ، وأن يمنع من أراد دخولها ليشتريها أو ليعقد فيها عقداً
إذا منعهم من ذلك فإن صح لها قسمها من خارج بالحد باللسان من موضع كذا
إن عرفها جميعاً أو عرفها مشتريها ، أو من أراد عقداً فيها جاز على قول بحسب
ما مر في البيوع من معرفة البائع والمشتري ، وما يصح بلا معرفة لم يحتج فيه
إلى دخولها .

ومن اكترى نصف دار شائعاً عند مجيز ذلك وهى كلها له أو له ولغيره ،
وأراد بيع النصف الآخر الشائع أو القسمة مع شريكه لم يجدها لأنه يصير
للمشتري منفعة نصف متعين متشخص بعد أن كان شائعاً إلا أن رضى المشتري

وإن مات مكرهه فلوارثه ما له ، وهذا إن نقد الكراء وإلا فلمن
شاء الرد بعد موت ،

بالبقاء على نصف منافع الدار له ، والنصف للمكرى على الشيوع ، أو رضى
المشترى بالقسمة والتشخيص .

(وإن مات مكرهه) أى مكرى بعض ما ذكر (فلوارثه ما له) أى ما
للمكرى من السكنى والاستخدام والعمل بالشئ فقط دون أن يدرك رد الشئ
لصاحبه والحساب فى الكراء ، لأن مورثه كمشترى ذلك الشئ ، وهو شئ باق
يبقى الوارث فيه على عقدة مورثه ، وكذا ان مات المكرى والمكرى جميعاً ،
ومن قال : عقد الاجارة غير لازم ، فلوارث المكرى أو وارث المكرى الرد
بالحساب كمن لم يموت ، وعلى هذا فلوارث عفاء ما عمل بعد الموت ، ولو
عمل بلا علم به ، وقيل : هو على الأول ما لم يعلم .

وفى « التاج » : ان مات رب المنزل ولم يطلب المكرى فى شئ ، ثم طلب
اليتامى ، فله ما له وعليهم ما عليه ، (وهذا) أى هذا الحكم المذكور ثابت فى
هذه المسألة والتي قبلها (ان نقد الكراء وإلا فلمن شاء الرد بعد موت) كما
قبل موت فلكل واحد من مكر بعد موت المكرى ، ومن مكر بعد موت
مكر ولو ارث من مات منهما أو وارث أحدهما إذا ماتا جميعاً الرد ان شاء
كما لكل واحد منهما الرد وهما حيّان ، على أن عقد الاجارة غير لازم ، ولو
شرع ما لم ينقد ، وقيل : ولو نقد ، والرد مبتدأ ، خبره لمن ، ومفعول شاء
محذوف ، أى شاء أن يرد أو شاء الرد أو شاء برد الضمير للرد بعده إذا كان
فى نية التقديم .

ولزم قدر العمل فقط ، وعلى هذا فمن أكثرى دابة لحمل لمعلوم
آخر بمعلوم فسار بعضا فمات ربها ، فكرب المتاع حملة عليها إلى
متفق عليه ثم عليه إيصالها للوارث ،

(و) إذا كان الرد (لزم) من الكراء (قدر العمل فقط ، وعلى هذا)
أى على هذا الحكم المذكور بقوله : ومن كرى داراً الى قوله : فلوارثه ماله ،
يعنى يتغير الحكم ولو مع ما ذكر ، (فمن أكثرى دابة) أو عبداً أو سفينة أو
مركباً من مراكب البحر أو البر (لحمل لـ) شئ (معلوم) لمعلوم (آخر)
أى الى موضع معلوم (بـ) كراء (معلوم فسار بعضاً) من الطريق (فمات
ربها) أى رب الدابة أو مات رب العبد ، أو مات رب السفينة أو المركب
(فلرب المتاع حملة عليها) أى على ما ذكر مما أكثرى للحمل (الى) موضع
(متفق عليه ، ثم عليه إيصالها) إيصال ما بيده مما أكثرى للحمل (للوارث)
أن لم يكن الكراء على أن يدع ما أكثرى من الدابة أو غيرها فى الموضع المتفق
عليه أو بيد فلان ممن فى الموضع ، أو موضع كذا القريب عن موضع الوارث ،
أو ممن سار معه ، وإن أكثرى على ذلك فعل ما أكثرى عليه ، ولا يجد الوارث
أن يمنع من الحمل بعد الموت ، نقد الكراء أو لم ينقد أن كان
الوارث معه ، ولا أن يلحقه ويمنعه ، ولا أن يمنعه برسول أو كتابة ، ولا أن
يرده الى عناء المثل فيما عمل بدابة مورثه مثلاً بعد الموت ، ولعل ذلك لأن
الانقطاع بالحمل أمر صعب يؤدى الى فساد المال أو النفس أو كلاهما ،
ولا سيما فى البحر ، ولأن الدابة أو نحوها بيده يلزمه إيصالها ، فلا وجه
لوضع ماله فى بلدة صحراء أو عند ناس والاشتغال بإيصالها ثم الرجوع الى
ماله فقد يهلك هو أو ماله أو كلاهما ، ولا وجه لوضعه عنها واستصحابها الى
حيث يجد الكراء ، ولا لتخلفه عنها ، فإن اتفق موته فى بلد أو رفقة وهو حاضر

وكذا إن مات ربه فعلى ربها الإيصال

معه أو جاءه خبر موته كذلك وامكنه الكراء فكيف يمضى بها وهى فى غير كراء ، والمعقود عليه انما هو المضى بها حاملة له بالكراء ، ووجه تقريره المسألة على قوله : ومن كرى داراً الخ .. أنه لا يجد وارث المكرى الحساب والرد فى المسائلين ، كانه لما رأى التعطيل فى الأولى بالنقد اعتبر أن التعطيل مؤثر مفرع هذه عليها لوجود معطل هو موت المكرى ، والدابة منقطعة بالحمل ، والأولى ترك التفريع بأن يترك الفاء ويعبر بالواو فى قوله : فمن اكترى ، ويسقط قوله ، وعلى هذا لضعفت ذلك التوجيه ، وأيضاً قد يعلم بهوته قبل الانقطاع لقربه بالبلد الذى خرج منه بلا مشقة ولا خوف ، لكن فيه حينئذ الاتوال فى العقد متى يلزم ، مع أنه لا من مشقة أو خوف ولو قرب لأنه يخاف على أحدهما أعنى المال أو الدابة لو تركه ولا سيما السفينة ، ويشق عليه مراقبة المال حتى يجد من يكرى له ، ويشق عليه رده الى الدار أو أو البيت ، ويحتمل أن يريد بقوله : وعلى هذا ، الإشارة لقوله : من كرى داراً ، الى قوله : فقط ، فيقدر نقد العمل هكذا ، فمن اكترى دابة لحمل معلوم لآخر بمعلوم ونقده فيقدر مقابل قوله : والا فلن شاء الرد الخ هكذا ، وأن لم ينقد فلوارثه الرد بالحساب والتفريع على هذه التقديرات حسن ، وعلى هذا فإذا لم يكن الكف حملاً عليها بعناء مجدد بالعدول وما قبل ذلك فعلى حساب الأول ، وذلك قولان : هل تلزم العقدة بالشروع ؟ أو به وبالنقد لا بأحدهما فقط ؟ وهكذا البحث كله فى قوله : « وكذا إن مات ربه » أى رب المتاع (فعلى ربها) أى رب الدابة ومثلها كل حمل « الإيصال » إيصال المتاع الى الموضع المعقود عليه ، نقدت الأجرة أو لم تنقد ، أو أن نقدت على البحث السابق ، والذى يظهر أن المراد أن الحمل والإيصال فى المسائلين لا بد منهما جزئياً لعدم حضور رب الدابة فى الأولى ، وعدم حضور رب المتاع فى الثانية ،

لوجود محل المنفعة ، ولو مات أحدهما وإن هلك المحل وإن بمرض أو هروب ، كعبد أو دابة بعد استئجاره من ربه بمعلوم نقد في هذه السنة ، فوقع بذلك موت أو مرض أو هروب

وانما تكلفت البحث للتفريع الذي ذكره فلو حضرا معاً أو مات أحدهما ووارث الآخر حاضر فالخلاف في عقد الإجارة متى يلزم (لوجود محل المنفعة) وهو الدابة وكذا مثلها .

(ولو مات أحدهما) وهذه العلة عائدة الى قوله ، فلو لم يمتع حمله ، وعلى قوله فعلى ربه الايصال فيتعلم بواحد من تلك الاستقراءين ويقدر للآخر ، أو يتعلق بجامع محذوف ، أى قلنا ذلك لوجود محل المنفعة (وإن هلك المحل) محل الانتفاع وهو ما به الانتفاع أى بطل بموت أو بها دونه بدليل قوله (وإن بمرض) لعبد مستأجر أو دابته (أو هروب كعبد) بإضافة هروب للكاف والكاف لعبد أو بتنوين هروب (أو دابة) أو حدوث كسر أو عرج أو صمى أو مائع من العمل مطلقاً وكذا سفينة مكرأة أو آلة من آلات العمل أو محل من محاله إذا كسر ذلك أو بطل أو تعطل لمائع (بعد استئجاره) متعلق بهلك ، (من ربه بـ) أجر (معلوم نقد في هذه السنة) أو هذا الشهر أو نحو ذلك من المدد المعينة المتصلة أو المنفصلة وفي متعلقة باستئجاره (فوقع بذلك) أى في ذلك الشيء الذى محل انتفاع به ، والأولى إسقاط قوله : فوقع ، أو هروب لاغناء قوله : وإن هلك المحل ، (موت أو مرض أو هروب) أو مائع ما من موانع العمل به سواء في أول المدة ثم رجع أو صح أو في وسطها رجع بعد أو لم يرجع أو في آخرها ومثل ذلك المدة كلها (مدة) بالنصب على الظرفية متعلق بوقع ، وإن قلت : كيف يصح في جانب الموت ؟ قلت : يصح لأن المراد وقع ذلك في مدة بحسب كل ، فكل ومدته ، فمدة الموت وقته

منها قبل التمام ؛ فلا يجد رب العمل ردّ ما يقابل المدة ، وحسب عليه العطب فيها ، كمن اشترى ذلك ، وله ما استفاده العبد أو الدابة في الهروب في الأجل لا لربها ،

المنفصل به ، ومدة المرض وقت حلوله المتصل الى ان يزول او يتم الوقت ، وكذا غيره (منها) من السنة ومثلها غيرها من مواقيت العمل (قبل التمام) تمام السنة مثلا ، والأولى استقاطه لأنه يكفى عنه قوله مدة منها (فلا يجد رب العمل) هو هنا من اكترى الدابة ليعمل بها أو نحوها (رد ما يقابل) من الكراء (المدة) التي بطل الشيء عن العمل فيها (وحسب عليه العطب فيها) عطف على لا يجد رب العمل الخ ، وهو بالبناء للمفعول ، والهاء في عليه لرب العمل وها في قوله غيرها للسنة ، والعطب الهلاك ، أى البطلان عن العمل ، يعنى ان الكراء يحسبه كله صاحب الشيء المكروى لا يجد رب العمل المكترى ان يرد منه ما يقابل مدة بطلان الشيء عن العمل ، وبطلانه محسوب عليه أى جعل خسارة عليه أو كانه عامل لم يبطل . (كمن اشترى ذلك) الشيء ، فانه ان هلك بعد اشترائه فانها هلك عليه . (وله) أى لرب العمل المكترى (ما استفاده العبد) بخدمته أو استخدام أحد له (أو الدابة) بخدمتها باستخدام أحد لها (فليس) مما بعد (الهروب في الأجل لا لربها) أى لا لرب الدابة والعبد ، فان أعطى لم يبرأ ، وذلك مثل ما يحمل العبد من الحطب أو المنافع من المباحات بنفسه أو باستخدام أحد ، وما يعمل للناس بأجرة بنفسه أو باستخدام أحد له عند الناس ، وما حمل على الدابة من الحطب وسائر المنافع بواسطة انسان ، وما استأجرها به انسان للناس في الخدمة لأموالهم كل ذلك لمالك العبد أو الدابة ، وكذا كل ما يكرى .

ويعطى مستعمل ذلك في الوقت كراهه ، وقيل : لزمه الرد بحساب ذلك

(ويعطى مستعمل ذلك في الوقت كراهه) لرب العمل لا للمالك ذلك ، سواء من استعمل ذلك في مال نفسه أو مال من ولى أمره أو مال غيره فإنه يعطى الكراء لرب العمل بقدره العدول ، وإن استأجره للناس فائهم يعطون الأجرة لرب العمل ، وإن كانت دون أجرة المثل فليزيدوا تمام أجرة المثل ، ولرب العمل أن يأخذ فيها مستعمل ذلك ، أو من أكرهاها لهم .

(وقيل : لزمه الرد بحساب ذلك) فيحبس ما يقابل العمل من الكراء ويرد منه لرب العمل ما يقابل ما لم يعمل كنحو هروب أو مرض ، وهذا بناء على أن عقد الإجارة غير لازم ولو شرع ونقد ، وأيضاً المقصود بالأجرة المنفعة من العبد والدابة لا نفس قوتيهما فلا أجر إن لم تحصل المنفعة ، ولا يلزم من كون العقد لازماً عند بعض أنه لا يلزم بالرد إذا نقدت الأجرة لأن نقدها لا يبيحها إذا لم يحصل مقابلها وهو النفع ، فلا فرق بين ما يجرى عليه معنى البيع كالدابة وما لا يجرى كالأجير ، لأن القصد النفع ، والظاهر أنه المأخوذ به إذ جزم الشيخ به أولاً ، والفرق أن ما يجرى عليه البيع جمل المستأجر فيه مشترياً للقوة فكأنه اشترى ذاتهما في تلك المدة حيث نقد الأجرة ، فإن تعطلت فعلية ، وإن ربحته فله .

وقد يقال : المأخوذ به أيضاً في هذه المسألة الرد بالقياس على ما إذا استأجره أن يرمى عنده الغنم هذه السنة أو ليخدمه ، وإن قدّم هناك عدم الرد وما استفاد العبد أو الدابة أو غيرها ومناهم على هذا القول

• • • • • وإن لم ينقد فعلى قدر العمل ،

أيضاً لرب العمل لا للمالك لقوله ﷺ : « الخراج بالضمين » (١) .

قال الوراني : ورب العمل ليس بضامن ، لأن له الرد لما يقابل الموت أو الهروب ، وقيل : لرب الدابة مثلاً ، وهذا الحديث يناسب ثبوت ذلك أيضاً لرب العمل في القول الأول ، وإطلاق كون ذلك له يناسب القول بجواز أن يكرى المكترى ما اكتراه ويأخذ الأجرة لنفسه ، ولو لم يزد شيئاً في محل العمل أو آلة العمل وكانت أكثر مما اكتراه به ، إلا ترى أنه أثبت له كل ما جاء بنحو ذلك العبد ولم يشترط أن يكون قد زاد ، ولا يكون من باب « ربح ما لم يضمن » عند هذا القائل ، وهو قول في « الديوان » ، وقد مر ، ويرجح هنا أيضاً أنه اكترى ذلك هنا لعمل غير محصور إلا بالمدة ، فيعمل أي عمل بخلاف ما مر للمصنف ، كالشيخ في استئجاره ما اكترى لعمل مخصوص فإنه لا يجوز له تعدى ما اتفقوا عليه ولو إلى نوعه على ما مر من الخلاف ، فلو كانت المسألة أيضاً في اكترائها المحصور بمدة في عمل مخصوص كحمل أو كحمل نوع كذا ، فالمناسب أن يكون لرب العمل عناء ما عملت بعد الهروب مثلاً من غير ذلك المخصوص ، ويكون له ما وافقه .

(وإن لم ينقد فعلى قدر العمل) وعناء ما عملت في الهروب مثلاً ، وما انما دلت لما لك لا لرب العمل ، وكذا غيرها ، وإن مرض العبد أو هربت الدابة في الوقت ولم ترجع ولم يصح حتى تم الأجل فلا شيء للمالك ، وإن مرض أو هربت قبل الدخول في العمل ثم دخل فله أجر العمل ، وإن ماتت أو مات

(١) رواء مسلم وابن حبان والبيهقي .

وإن وقع عطب بذلك ولو بحبس ظالم له قبل الدخول فأربه ما عمل
بحسابه إن عمل ، وإن منعه ربه وإن بإعتاق العبد لزمه الرد إن قبض ،
والأفله قدر العمل ،

العبد فله ما عمل قبل الموت .

(وإن وقع عطب) يعطل عن العمل (بذلك) أى فى ذلك الشئ المكروى
كعبد ودابة (ولو بحبس ظالم) أى للشئ المكروى متعلق بحبس ، والضميم
للشئ المكروى كالعبد وكالحبس المرض (قبل الدخول فله) أى لرب ذلك
الشئ (ما عمل) بعد الرجوع أى كراؤه (بحسابه إن عمل) ، وإن عطل فى
المدة كلها ولم يدخل فلا شئ له ، وأما بعد الدخول والشروع فى العمل
فالتقولات المذكوران قبيل قوله : وإن لم ينقد الخ . . الرد وعدمه ما مر
فيهما .

(وإن منعه) ، أى ذلك الشئ المكروى (ويث) كإمساك له وقتل
وكل منع ولو بحبسه المكروى (وإن باعتاق للعبد) أو بحبسه المكروى عن
العمل أو تعطيله ولو بتخويف (لزمه الرد) بالحساب (إن قبض) الكراء
كله أو بعضه ، فيقبض مقابل العمل ويرد الباقي ، وإن عمل أكثر مما قبض
زاد له (والأفله) لصاحب الشئ الذى يعمل به كدابة وعبد (قدر العمل) ،
وإن منع نحو عبده أو دابته ووجد المكروى من ينصف له فإنه يجبر على إعطائه
إلا أن رضى المكروى ، وإن خلى بينه وبين ما أكثرى وقد أمكنه قبضه والمضى
به فلم يفعل فمضى به صاحبه لأنه لا يتركه ضائعاً أو قال له بعد قبضه
أو بعد إمكان قبضه : دعه عندك حتى أرجع فإنه يحسب على المكروى
ما مضى من المدة ، ولو مضت كلها للزمه إعطاء الكراء كله ، لكن على الخلاف
متى يلزم عقد الإجارة ، وقيل : لا يكون مجرد التخليّة قبضاً ، وقيل : لا شئ
إذا كان المنع منه .

وإن أتم بعد العتق فإن علم به عَدَّ متبرعاً في الحكم ، وإلا فله كراء
مثله على رب العمل ، ويرجع به على رب العبد ، ومن كرى داراً بمعلوم
نقد سنة معينة ثم أخذت .

(وان) أكرى عبده وأعتقه و (أتم) العمل (بعد العتق) أو عمل بعضه
بعد العتق عمل بعضاً قبله أو لم يعمل ، (فإن علم) العبد (به) أى بالعتق
وعمل مع ذلك ، (عَدَّ متبرعاً) على عامله (في الحكم) بما عمل بعد علمه
بالعتق فلا يدركه على رب العمل ، وأجرة ما قبل العتق لسيدته ، وأما فيما
بينه وبين الله فله على رب العمل أجرة ما عمل بعد العتق ، ولو علم بالعتق
أن لم يكن في نية أن يعمل بلا أجرة علم به رب العمل أم لم يعلم ، وقيل
يدرك عليه الأجرة ، أجرة عمله بعد العتق فيما بينه وبين الله ، وفي الحكم
وهو قول من قال : من عمل بلا أمر من له العمل له الأجر أن لم ينهه ،
وكان ممن يعمل بالأجر أن علم رب العمل ، وقيل : ولو لم يعلم لأن
المنفعة له .

(والا) يعلم العبد بالعتق (فله كراء مثله على رب العمل) فيما عمل
بعد العتق ، (ويرجع) رب العمل (به على رب العبد) أن كان قد أعطاه
أجرة على عمل العبد ، أو أعطاه بعضها ولم يعمل إلا بعد العتق ، أو عمل
قبله وبعدة وكان ما قبله أقل مما وصل السيد فمرد منه ، وإن لم يعطه شيئاً
فلا رجوع عليه بشيء .

(ومن كرى داراً) أو بيتاً أو نحوهما أى أكرامها المكثري (بـ) سكراء
(معلوم نقد) باسكان القاف أى منقوداً وهو فعل مبنى للمفعول مسكن القاف
أو مكسورة (سنة) بالنصب على الظرفية وهو متعلق بكرى ، أو أقل من
سنة أو أكثر (معينة) متصلة أو منفصلة ، وكذا غيرها من المدد (ثم أخذت

ظلمًا من ساكنها بعد أن سكن فيها بعضها حتى انقضى الأجل ،
فلا ردّ على ربها لقدر المنع ، ولزمه بالأمر العام له ولغيره ، وكذا إن
حبس حتى انقضى

ظلمًا من ساكنها بعد أن سكن فيها بعضها (أى بعض السنة ، وكذا بعض
مدة جعلت بينهما (حتى انقضى الأجل فلا ردّ على ربها) أى رب الدار ،
وكذا غير الدار (لقدر المنع) لأن ذلك محسبة نزلت على المكترى تصد بها ،
فكان كمن اشترى داراً فأنهدمت بلا غرر فاته لا درك على بائعها ، وكذا
لو منعها في وسط المدة أو أولها ، أو منعه مرة بعد أخرى فلا ردّ في
ذلك وإن لم ينقد أو لم يسكن فيها بعد المدة فاته إذا لم ينقد
فليس له الا كراء ما سكن ، وإن لم يسكن شيئاً فلا شيء له كما يذكره المصنف
تريباً .

ومن قال : يلزم عقد الأجرة بلا دخول فلا ردّ لما يسكن فيها ، ومن
قال : يلزم بالدخول بلا نقد فلا ردّ لما لم يسكن ، ومن قال : لا يلزم ولو
دخل ونقد فله الترك حين منع منها ، ويشهد على الترك فلا يكون لربها الا
كراء ما قبل الاشهاد .

(ولزمه) أى لزمه الرد لقدر العمل (بالأمر العام له ولغيره) كفاصب
لجميع الناس أو غالبهم أو للناس الا من له عنده جاه ، أو داراه مدارة لأن
ذلك بمنزلة المصيبة التى جاءت من قبل الله تعالى كالهدم مثلا ، فلذلك كان
له الرجوع ، والله أعلم ، قاله أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى ستة .

(وكذا ان حبس) المكترى ، حبسه ظالم في حبسه أو صاحب الشيء أو
حابسٌ محق غير صاحبه (حتى انقضى) أجل الكراء فلا ردّ على رب الدار ،

• • • • •

كذا في الأثر ، قال الشيخ : ولا فرق فيما يوجبه النظر بين هذه المسألة ومسألة العبد والدابة والله أعلم ، يعنى فيكون فيها قولان : الرد كما في الأثر ، وعدمه كما في مسألة العبد والدابة ، وهذا على أن مراده بهذه المسألة ، مسألة الدار مطلقاً في أنه ان نقد الأجرة وشرع في السكنى ، فليس على رب الدار رد شيء على القول الذي صدر به ، وقد مر أن الراجح عنده الثانى لا الاول ، ولو صدر به ، وفى أن هذه مصيبة نزلت بالمستأجر لا فرق فيها بين العام والخاص ، لأن الدار مما يجرى عليه معنى البيع .

وقيل : عليه الرد لتعطيل المنفعة ، وإن المصيبة نزلت بصاحب الدار ، وإن لم ينقد غلبت عليه إلا بحساب ما سكن ، وإن لم يشرع في السكنى فلا شيء ولو نقد ، لأن لكل الرجوع ، هذا مقتضى المساواة بين المسألتين إن كان هو المراد بعدم الفرق بينهما ، وإن تخالف كلام « الأثر » في بعضها .

وعدم الفرق ظاهر إذا سكن فيها الجبار أو أغلقها ، لأن المصيبة نزلت بالمستأجر لا بمحل المنفعة ، ولذلك جزم في « الأثر » في مسألة الحبس بعدم الرد وهو ظاهر ان نقد الأجرة وشرع في السكنى ، وإن لم يشرع فله أن يشهد أنه رجع من ذلك الاستئجار ولا يلزمه شيء ، ويحتل أن يريد بقوله : هذه المسألة مسألة الدار التى قبل قوله : وكذلك ان أخذه سلطان الخ ، فإن مقتضى القياس أنه لا فرق بينهما وبين مسألة العبد والدابة ، لأن المانع في كل منهما قائم بمحل المنفعة فيجرى فيها القولان السابقان في مسألة العبد والدابة في الأثر الخاص والعام ، ولا يجزم بعدم الرد في أحدهما وبالرد في الآخر كما جزم صاحب « الأثر » بعدم الرد .

وإن وقع ذلك قبل الدخول فيها وجب الرد ولو نقد ، وإن هدمت قبل التمام أجبر ربها ببنائها وإصلاحها أو يرد الباقي إن امتنع . . .

(وإن وقع ذلك) المذكور من الحبس أو من اخذ الدار مثلا منه أو المنع من السكنى حتى انقضى الأجل (قبل الدخول فيها) في الدار ، وكذا مثلها (وجب الرد) لما قبض ، الأولي قول من قال : عقد الإجارة لازم ، (ولو نقد) أى والحال أنه نقد ، وإن لم ينقد لم يتصور الرد لعدم ما يرد ، فلا يرد للمكترى لعدم ما يرد ، ولا يأخذ منه ، وإن قيل : الرد شامل لرد ما قبض إن قبض ولرد ما لم يقبض بمعنى ترك قبضه لزم استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ، نعم ، لا يشكل استعمال الرد في معنى ابطال العقد فيشمل ذلك كله ، وإن دخل بعد المنع أو الحبس ونحوها أعطى كراء ما سكن فقط ، وهكذا كلما منع بذلك ثم سكن ، وقد علمت متى يلزم عقد الإجارة على الخلاف .

(وإن هدمت) بعد الدخول كلها أو بعضها وكذا نحوها (قبل التمام) تمام الأجل وقد نقد (أجبر ربها) وكذا ما أشبهها (ببنائها وإصلاحها) ويسقط له من الكراء ما يقابل أيام تعطيلها بالإصلاح أو يعرض أياها (أو يرد الباقي) من الكراء (إن امتنع) من البناء والإصلاح على كل قول من أقوال عقد الإجارة لزوال محل المنفعة المخصوص ، وإنما وجب الرد إذا امتنع لأن الإصلاح والبناء في طاقته ، فوجب عليه الرد باتفاق إذا امتنع منهما بخلاف العبد والدابة ، ففيهما الخلاف إذا مرضا أو ماتا لأن صحتها ليست في طاقته ، فلا يرد مالهما شيئا على ما مر ، وإن انهدم البعض فقط ولم تكن على المكترى مضرة فيه ولا نقص مصلحة لم يجبر على البناء ولا على رد الباقي ، وإن هدمت قبل الدخول فمن شاء منهما ترك الإجارة عند من يقول تلزم بالدخول وغيره

وإن أتمّ البناء بعد انقضاء السنة وجب الردّ لما فات ، أو يتفقاً أن يسكنها بقيتها بعد البناء ، وقيل : أنه السكنى لا الردّ إن لم يتفقاً عليه

أيضاً لزوال محل المنفعة الذي عقد عليه بخصوصه .

(وإن أتمّ البناء بعد انقضاء السنة) أو مع انتقضائها ، وكذا ما عقدا عليه من مدد الكراء ، وكذا يحاسب بها تعطل به من الإصلاح داخل المدة وقد دخل ثبل الانهدام (وجب الردّ لما فات) أي لكراء ما فات من السكنى بالانهدام ، (أو يتفقاً) بالنصب بأن مضرة جوازاً عطفاً لمصدره على الاسم الخاص ، وهو لفظ الرد ، أي وجب الرد أو الاتفاق على (أن يسكنها بقيتها) أي بقية السنة وكذا غير السنة (بعد البناء ، وقيل : له السكنى) بعد البناء الذي مع انقضاء الأجل أو بعده (لا الرد) لما بقى (أن لم يتفقاً عليه) أي على الردّ وهكذا لو أنهدمت بعد البناء والإصلاح ولو مراراً ، فالقول الأول له الرد ، شاء صاحب الدار أو أبى إلا أن اتفقا معاً على السكنى ، والثاني بالعكس ، وهو أن له السكنى شاء أو كره ، إلا أن اتفق مع صاحبها بالرد ، ووجه الأول أن الكراء وقع على مدة مخصوصة في شيء مخصوص فما فات من المدة فاستلحقته من وقت آخر عقدة أخرى ، ولا يجب على الإنسان أن يعقد عقدة في ماله في الجملة ، ووجه الثاني أنه نقد له وشرع في السكنى ، وأن الفوات من المدة كنزوات شيء من المال يجب غرم مثله إذا أمكن المثل ، ولا يقال : عقد الاجارة كالبيع ، وما ينزل بالمبيع من ضمان مشتريه ، فكيف يكون هنا من ضمان صاحب الدار ؟ لأننا نقول : الاجارة لم تشبه البيع من كل من وجه ، لأن المشبّه لا يقوى قوة المشبّه به ، فذلك يكون الضمان على صاحب الشيء في بعض المواضع ، وإن كان محل المنفعة يجري عليه معنى

وإن لم يَعيَّن سنة تَعيَّن السكْنى ، وإن لم ينقَد فله ما سَكَن ،
ومن كرى داراً بمعلوم

البيع ، لأن الاجارة لا يقطع فيها النظر عن المنفعة مطلقاً ، بل اذا امكن
تحصيلها من المحل ولو بعد ذلك لا يذهب مال المستأجر هدرأ ، ولا يقال :
كيف يدرك بعد خروج المدة بينهما ، مع ان شبه الاجارة بالبيع انما هو في
تلك المدة فقط ؟ لائنا نقول : انما يدرك ذلك بعد الاجل لانه يدرك عليها
اصلاحها قبل الاجل ، فادراك الاصلاح بمنزلة ادراك السكْنى ، فلذلك لم
تفتته السكْنى بفوات المدة ، وان لم يدخل في البناء والاصلاح الا بعد تمام
السنة او غيرها من المدد وقد وقع الهدم قبل التمام لم يكن له الا الرد ان لم
يرضيا معاً على السكْنى ، واذا لم يدخل في البناء والاصلاح قبل الانقضاء لم
يدرك عليه المكترى ان يبني ويصلح ولو على القول الثانى في كلام المصنف
امكنه الدخول في البناء والاصلاح قبل التمام ام لم يمكنه ، تعهد ترك البناء
والاصلاح ام لم يتعهد ، طالبه المكترى قبل التمام الى البناء والاصلاح ام لم
يطالبه ، (وان لم يَعيَّن سنة) او مدة بل اطلقا سنة من السنين او شهراً من
الشهور او نحو ذلك ، فانهدمت ثم بنى (تعيَّن) ست (السكْنى) بعد
البناء والاصلاح ، ويدرك عليه التعجيل للبناء والاصلاح بحسب الامكان بلا
اضرار ، فان توانى او أبى مع الامكان ولم يطق على الانتصاف منه بالجبر
على البناء والاصلاح جبر على الرد ان اراد المكترى ، ويتصور ذلك بأن
يدخل في السكْنى اول سنة من السنين ثم تنهدم او في وسط سنة ثم تنهدم او
نحو ذلك فحاصله ان يبني ويصلح ويتم عدد السنة من السنة الاخرى
للسكْنى ، وان هدمت أيضاً بعد البناء والاصلاح ، فذلك ولو مراراً بعد
اخرى ، الا ان تبين الاضرار بذلك للمكترى واراد الرد فله ، (وان لم ينقَد فله)
كراء (ما سَكَن) المكترى في مسألة تعيين السنة ، ومسألة عدم تعيينها .

(ومن كرى) اى اكرى لغيره (داراً) او غيرها ، (بـ) كراء (بمعلوم

نقد شهراً معلوماً ثم سافر مكثريها عنها بعد الدخول حتى انسلخ
حسب عليه ، وقيل : في مكري دابة لحرث أو طحن أو نحوه

(نقد) نعت لكراء ، أو حال منه ، أو من ضميره في معلوم أن جعل بصيغة
الفعل (شهراً معلوماً) متعلق بكري ، أو أقل من شهر أو أكثر (ثم سافر
مكثريها) أو غاب (عنها بعد الدخول) أي دخولها بالسكنى أن كان قد
اكراها للسكنى ، أو بالخزن أن اكراها له أو بهما أن اكراها لهما أو بأحدهما
أو اكراها مطلقاً وشرط الدخول ليكون عقد الاجرة لازماً لوجود النقد
والدخول في العمل وإن لم يدخلها ففيه خلاف عقد الاجارة ، (حتى انسلخ)
الشهر أو غيره مما كان بينهما أجلاً ، أو رجع قبل انسلخ المدة ولم يسكنها
بعد الرجوع أو حضر ولم يسافر ، لكنه لم يسكنها مثلاً بعد أن سكنها بعض
المدة ، (حسب عليه) الأجل كله ما سكن وما لم يسكن ، أو أراد حسب
عليه الكراء كله أو أراد حسب عليه وقت سفره عنها ، كما يحسب عليه
وقت عدم سفره والمصدق واحد ، لأن ذلك جاء من قبله ، إلا على قول
من قال : له الرجوع ولو دخل ونقد له فإنه أن أشهد حين أراد السفر أو
الغيبة أو الترك فخرج منها أنه قد رجع عن الكراء ، وأعلم صاحبها بذلك ،
فما له إلا ما يقابل ما سكن ، وإن لم يعلمه فله الكراء تماماً ، وقيل : له ما
يقابل ما سكن من الكراء وأجرة المثل لما بعد ، ولا يجد ذلك عند من قال :
يلزم الاجارة بالدخول والنقد ولو أشهد فعليه الكراء تماماً ، وإن نقد ولم
يدخل فلا يحسب عليه كراء ما لم يسكن عند مشروط الدخول ، ويحسب عند
من لم يشترطه ، إلا أن أشهد أنه فسخ العقد وأعلم صاحبها .

(وقيل في مكري دابة لحرث أو طحن أو نحوه) من الاعمال أو للعمل

كذا يوماً بدينار فذهب بها إلى بيته فحبسها أياماً ولم يعمل — وربها لا يعلم بذلك — فله كراؤها في أيام الحبس بعدول ، ورجح ومنع منه

مطلقاً أو آلة لما يعمل بها ، (كذا يوماً) أو أقل أو أكثر (بدينار) أو أقل أو أكثر (فذهب بها) أو بذلك الشيء الذي أكثرى (إلى بيته) أو حيث شاء (فحبسها) أو حبس ذلك الشيء (أياماً) أو يوماً أو يومين أو شهراً أو أقل من ذلك أو أكثر (ولم يعمل ، وربها لا يعلم بذلك) المشار إليه بقوله : لم يعمل ، وهو أنه لا يعمل أى لم يسلم في تلك الأيام أنه تركها بلا عمل (فله كراؤها في أيام الحبس بعدول) لأنه منع تلك الدابة مثلاً عن ربها ، وفي أيام العمل إن كان قد عمل قبل الحبس بلا عمل ما ينوبه من الكراء الأول ، (ورجح) لأنه عطل صاحبها عن الانتفاع بها ، وقد أخذها على الكراء ، وإن كانت الاجارة على ما اختير لا تلزم الا بالنقد والشروع ، وذلك لأنه في الحقيقة لم يدفع الأجرة وإنما يعطى نظير منعها عن صاحبها بنظر أهل العدل ، وتسميته كراء تجوز ، وإن عمل بعد الحبس فله الكراء كله حبسها بلا عمل أو عمل بها ، لأن ذلك جاء من قبله بناء على أن عقد الاجارة لازم ولو بلا نقد ، ولا سيما قد قبض الدابة أو الشيء (ومنع منه) أى : وقال بعض : لا كراء مثل لصاحب الدابة مثلاً ، وكذلك الأول لأنه للعمل ، والعمل لم يكن ، ونسبه في « التاج » إلى الأكثر ، وإن علم ربها بذلك فلا كراء له ويعد راضياً بعدم الكراء لأنه علم وسكت ، وليس باتفاق كما قد يقال ، بل من يقول : بلزوم عقد الاجارة مطلقاً ولا سيما قد قبض ما به العمل يقول : ان له الكراء المعقود ، وإن نقصد الكراء ودخل العمل فله الكراء كله ، والفرق ان الدار لا تضر بالسكنى كما تضر الدابة بالعمل ، بل الدار تصلح بالسكنى فوجب فيها العقد الاول لا تقويم العدول .

ومن استأجر عبده أو دابته لعمل مقصود إليه فوق العطب بذلك ، وإن بهروب أو مرض ، وجب الرد إن نقد ، إلا ما ذكرنا في كراء الأحمال موصلة كمستأجر آخر لحمل معلوم لآخر بمعاوم نقد فهو الكراء الموصول

(ومن استأجر عبده أو دابته) أو غيرها مما يستأجر (لعمل مقصود إليه) محدود أو لعمل مقصود غير محدود وحدّ بوقت أو لعمل مطلقاً بحسب الامكان وحدّ بوقت (فوق العطب بذلك) أى فى ذلك الشيء المستأجر (وإن بهروب أو مرض) ان كان حيواناً كعبد ودابة ولاسيما بموت أو وقع العطب بانكسار أو بطلانه عن العمل بفساد أو وجه ما (وجب الرد) رد الكراء كله ان لم يعمل شيئاً ورد ما يقابل ما لم يعمل ان عمل شيئاً (ان نقد) وان لم ينقد لم يتصور الرد لعدم ما يرد ، بل حينئذ لا يطالب المكترى بالكراء كما يردّه لو قبضه ، (الا ما ذكرنا فى كراء الأحمال موصلة) بالنصب على الحال المقترنة (ك) انسان (مستأجر) انساناً (آخر لحمل) شيء (معلوم لـ) معلوم (آخر) أى لموضع معلوم كما علم الشيء (ب) كراء (معلوم نقد فـ) هذا الكراء (هو الكراء الموصول) أى الذى يجب أن يوصل ، ولو ماتت الدابة لأنه لم يعتقد الكراء على تلك الدابة خصوصاً ، بل عقده على ذمة الأجير فيوصله بأى دابة شاء ، حتى ان شاء وصله على ظهره ان أمكن ، ولو حضرت الدابة حين العقد فان حضورها لا يخرج الكراء عن كونه موصلاً ، الا ان قال أكرى لك هذه الدابة ، او قال : احمل على هذه الدابة بكذا ونحو ذلك من الفاظ تخصيصها ، بل لو قال أيضاً : على هذه الدابة او نحو ذلك من الفاظ التخصيص ، وقال مع ذلك انه كراء موصول لكان أيضاً موصلاً لان قوله : موصول بمنزلة قوله : ان ماتت هذه الدابة او عطبت او منع منها مانع

ولا يكون إلا بعد نقد ، وعلى رب الدابة الإيصال ، وأن هربت أو ماتت
أو سرقت وهو المكري نفسه

فوصله على غيرها ولو على ظهرك .

وحاصل الكراء الموصل ان الحمل مضمون في ذمة الأجير ، يحمل كيف
شاء بلا مضرة تلحق المستاجر ، فلا يبطل بموت دابة ، ولذلك قال : كمستاجر
آخر ولم يقل : دابة آخر (و) لكن (لا يكون) الكراء الموصل (الا بعد نقد)
غلو لم ينقد لم يكن الكراء موصلا ولو وصفاه بأنه موصل ، فيكون فيه
الخلاف متى يلزم مقد الاجارة وتنتزع عليه الأحكام ، واذا كان في ذمة الأجير
شيء فعقد صاحبه الكراء معه به فهو كراء منتود في جميع المسائل التي يذكر
فيها النقد .

(وعلى رب الدابة الإيصال) في الكراء الموصل (وأن هربت أو ماتت
أو سرقت) أو غصبت أو عطبت أو منع من الحمل بها مانع (و) ذلك لأنه
(هو المكري) بضم الجيم وفتح الراء (نفسه) لا خصوص دابته الحاضرة ان
حضرت العقد ، فالاجارة في الكراء الموصل منعقدة لازمة ولو لم يشرع في
العمل ، لأن الحمل مضمون في الذمة فيكون الكراء بمنزلة رأس مال السلم ، أو
رأس مال النقد ، والعمل مضمون بمنزلة المسلم فيه ، فيخالف قاعدة الاجارة
من عدم اللزوم الا بالشروع والنقد جميعاً على ما اختير ، ولذلك قال المصنف
كالشيخ : الا ما ذكروا في كراء الاحمال موصلة بالاستثناء ، ويحتمل أن اللزيم
بعد الشروع فلا يخرج من القاعدة والله أعلم ، قاله أبو عبد الله محمد بن عمرو
ابن أبي ستة .

وتتردّ بعيب كبيع ، فيعاب مسكن إن كان به سوس^١ أو سكنه مجنوم
قبل ، أو كان قريباً منه في الوقت

واقول : الكراء الموصل يلزم بالعقد عند بعض ، وقيل : بالتقاء العرا ،
وقيل : بالسير ولو قليلاً ، ولا يختص الكراء الموصل بالدابة ، بل السفينة
وسائر المراكب البحرية والبرية كذلك ، بل الكراء الموصل يجوز تصويره
والحكم بحكمه في أعمال الاجارات كلها الحمل وغيره من أعمال الدابة والمركب
وغیرهما اذ قالوا : انه مضمون في الذمة ، أو مثل هذه العبارة ونقد الكراء
والله أعلم .

(وتترد) الاشیاء المکراة أو المأجور بها ولو في الكراء الموصل ولاسيما
في غيره ، ووجه الرد في الموصل مع أنه ان تعطلت الدابة مثلاً أحضر أخرى
انه يكره صاحب المال طول المدة وسائر الآفات في ذلك (بعيب كبيع) اذا
صح ان العيب من المكري الا أن يشاء المكري فيثبت على الاجارة بلا نقص
ما يقابل العيب من الكراء فله الثبوت عليها ويعطى الكراء تاماً ، واذا عمل بعد
العلم بالعيب لزمه ، ولا أرش ، وكذا اذا صدر منه دالّ الرضى ، وقيل :
اذا كان الخيار لأحد المتقابلين كان أيضاً للآخر فلا تثبت العقدة اذ لم يرضها
احدهما ، وقيل : عقدة الكراء ثابتة ، وينقص من الكراء ما يقابل العيب ،
وعلى هذا القول يدرك الارش ، ولو عمل بعد العلم أو صدر منه ما يدل على
الرضى ما لم يصرح بأنه ترك الارش . وقد تقدمت العيوب في البيوع ، فالعيوب
هنا هي العيوب هنالك .

(فيعاب مسكن ان كان به سوس) كالارض أو كان يسوس فيه الطعام .
(أو سكنه مجنوم قبل أو كان قريباً منه في الوقت) أى في المدة التى جعلوها

أو دابة" إن ركبها ، وثوب" لبسه قبل ، وطعام" صنعه ، وكذا الأبرص
ومحل الكراء إن ريب ، وإن استحققت داراً أو دابة أو عبد من مستأجر
قبل التمام وقد

مدة الكراء ، أو يسكن قريباً منه ولو يوماً أو أقل ، يعنى أن القرب عيب أن
كان حال الكراء وأن كان قبل وانقطع فليس بعيب (أو) يعاب (دابة أن
ركبها) مجذوم (وثوب لبسه) مجذوم (قبل ، وطعام صنعه) أو طحنه
(وكذا الأبرص) أن سكن المسكن قبل أو كان قريباً منه في الوقت ، أو ركب
دابة أو لبس ثوباً أو صنع طعاماً أو طحنه ، وكلامه صريح في أن الأبرص
مُعَد ، وذلك بإذن الله ، وذكر الطعام منظور فيه إلى كون الطعام أجرة
للأجير أو مستأجراً على ملابسته بحمل أو إصلاح أو نحو ذلك من المباشرة ،
وكذا كل ما بآثره مجذوم أو أبرص .

والحاصل أنه صح أن المكري معيب من عند مكريه أو المأخوذ أجرة معيب
كذلك ، فالحكم الرد ، أو رد النقص ، وجميع ما ذكره يصح أن يكون
مستأجراً على عمله أو عمل فيه وأن يكون أجرة .

(ومحل الكراء أن ريب) بأنه مأخوذ غصباً أو سرقة أو غرراً أو برئاً
أو على معصية أو على طاعة أن اعترف صاحب الشيء له بأنه مريب أو بئس
وجه الريية ، ويعطى للمكري كراء الماضي .

(وإن استحققت داراً أو دابة أو عبد) أو ثوب أو شيء ما من الأشياء التي
تكري (من مستأجر قبل التمام) تمام أجل الكراء متعلقان باستحققت (وقد

نقد وجب رد الباقي بالحساب لا بالماضي في الحكم ، ولا يدرك المستحق على مستأجر كراء ما سكن فيها أو استعمل فيه أيضاً

نقد (الكراء) وجب (على المكترى) (رد الباقي) من الكراء أو المستأجر المكترى (بالحساب) ، يحسب كم بقى من الأجل فيرد له ما يقابله من الكراء ، ويحسب لنفسه في الحكم ما يقابل ما مضى كما قال ، (لا الماضي) من الكراء بمضى ما يقابله من الأجل ، فان المكترى يحسبه لنفسه (في الحكم) ، وأما فيما بينه وبين الله ، فانه يلزمه أن يرده الى المكترى أيضاً ، لأن العقدة باطلة ، واذا بطلت فان الثمن يرجع الى من خرج من يده ، كمن غصب شيئاً فباعه فانه يرد الثمن للمشتري ، وان لم يستحق الشيء الا بعد تمام المسدة لم يدرك في الحكم المكترى على المكترى رد شيء .

(ولا يدرك المستحق على مستأجر) بكسر الجيم وهو المكترى (كراء ما سكن فيها) أى في الدار (أو) كراء ما (استعمل) من دابة أو عبد أو غير ذلك (فيه) أى في الحكم (أيضاً) ، ويدركه فيما بينه وبين الله عليه ، وكذلك لا يدرك المستأجر المكترى على المكترى رد ما وصله من الكراء مما قابل ما مضى من الأجل في الحكم ، ولا يقال : هذا لا يتوهم فلا يحسن التعرض له فحينئذ يقرأ قول الشيخ ولا يدرك عليه رد الذى ينوب ما مضى الخ ، بالبناء للمفعول والفاعل المحذوف هو المستحق أو بالبناء للفاعل الذى هو المستحق ، لاننا نقول : يتوهم أن المكترى يطالب المكترى بالرد لظهور أن الشيء ليس ملكاً للمكترى فيحالل المكترى المستحق أو يعطيه كراء المثل فيحسن أن يقرأ بالبناء للمفعول والفاعل المحذوف عام للمستحق أو المكترى ولا يدرك المستحق ولا المكترى على المكترى الرد لما قابل بالماضى من الأجل في الحكم ، ويدرك المكترى رد الباقي ، وأما فيما بينهما وبين الله فان المكترى يدرك على المكترى رد

وإن لم ينقد دفع كراء ما انتفع به بمكتر فيه أيضاً لا استحقته ١٠

ما وصله ولا يعطيه ما لم يصله ولو انتفع حتى تمّ الأجل لأن الشيء ليس له ،
ويدرك المستحق عليه كراء مثل ما استحقته لا ما أكرأه به أو مثله ، سواء
استويا أو كان أحدهما أكثر لأن عقدهما باطل في نفس الأمر فلا اعتداد به ،
بل يرجع الى كراء المثل ، وله أن يغرم المكري أو المكترى فيما بينه وبين
الله ، فإن غرمه المكري فلا شيء على المكترى لرب الشيء لأنه قد أخذ عناء
شيئه ، ولا للمكري لأنه هو الذي ضيّع مال نفسه بأكراء مال الناس لغيره ،
فوصل بذلك الى الخسارة ، والظالم أحق أن يحمل عليه وإن لم يكن المكري
ظالماً في أكرأته فإنه يضمن فيما بينه وبين الله كراء المثل ، ويرجع على
المكترى بما أعطى لأنه انتفع ، وإن غرم المكترى في عناء المثل وكان المكري
ظالماً رجع المكترى على المكري لأنه معذور ، ولأن الظالم أحق أن يحمل
عليه ، وإن لم يكن ظالماً فلا يرجع عليه ، وإنما لم يدرك المستحق على
أحدهما في الحكم لأن الشيء المستحق يرجع لصاحبه كما خرج من يده ، وقد
مرّ أن غلة الشيء المستحق لصاحبه فيما بينه وبين الله ، وأما في الحكم
فيمسكها المشتري المستحق منه لأن الشيء المستحق لم يستحقه صاحبه إلا
في الوقت الذي استحقه فيه من يد المشتري لأنه لا يخرج من يد المشتري إلا كما
دخل ، ولعلمهم اعتبروا في ذلك ظاهر قوله ﷺ : « الخراج بالضمان » (١٠)
(وإن لم ينقد دفع كراء ما انتفع به بمكتر) الى المكري تنازع فيه دفع وانتفع
(فيه) أي في الحكم (أيضاً لا استحقته) ، وأما فيما بينه وبين الله فإنه يدفعه

(١) تقدم ذكره .

• • • • •

لمستحقه وقيل : والذي يظهر أنه إذا لم ينقد غنائه يدفع كراء المثل للمستحق
إذا كان المكرى غاصباً ، كمسألة راعى الغنم المتقدمة إذا خرجت الغنم حراماً
حيث يدفعها لأصحابها لا للغاصب ، وليس ذلك ، لظهور عدم مساواة الشيء
لمكرهه إذ الشيء المستحق استحق بذاته فلا يرد إلا إلى مستحقه يوم استحق ،
وأما غلته فقد بضت قبل استحقاقه والله أعلم .

باب

ضمن الأجير إن تعدى اتفاقاً

باب

في ضمان الأجير والمكترى

(ضمن الأجير) أراد به ما يقتل المكترى على طريق عموم المجاز لا بطريق استعمال الكلمة في معنيها ، وأيضاً أن الأجير والمكترى كليهما بمعنى واحد وهو الذى فى يده مال غيره على أجر معلوم للعمل ، ويدل لذلك الشئول قوله : أو اكترى بيتاً شهراً الخ (أن تعدى اتفاقاً) .

قال بعض المخالفين : يد المكترى على الدابة والثوب يد امانة مدة الاجارة وكذا بعدها فى الاصح استصحاباً لما كان ، وبهذا قال أبو حنيفة : والثانى بضمن وبه قال مالك كالمستجير اهـ .

وفى قوانين الاحكام الشرعية : من اكترى جرّساً أو دابة لم يضمنها الا

وإن بتضييعه مستأجر عليه حتى هلك أو تلف بتدليسـه في العمل ،
أو أكثرى بيتاً شهراً فسكنه ضعفه

بالتعدي لأن يده يد أمانة بخلاف الصانع فانه يضمن ما غاب عنه اذا كان قد نصب نفسه للناس ولو عمل بلا أجر ، وقال ابو حنيفة : لا يضمن من عمل بلا أجر ، وللشافعى فى ضمان الصانع قولان ، ولا ضمان ان قامت بينة الذلف ، واختلفوا هل له الأجرة ان تلف بعد تمام العمل ؟ ويضمن كل ما جاء على يده من حرق أو كسر أو قطع اذا عمله ، ولا يضمن ما لم يعمل كحرق الثوب فى قدر الصباغ ، والخبز فى الفرن ، وتقويم السيوف الا ان تعدى ، ومن ذلك الطبيب والخنسان والبيطار وقالع الضرس والحجام لا ضمان عليهم ان لم يتعدوا ، وان اخطأوا فعلى العاقلة ، ولا ضمان على صاحب السفينة لأبى حنيفة اهـ .

(وإن بتضييعه مستأجر عليه حتى هلك) مات ، أو حتى تساع منه جزء أو منفعة كقطع عضو أو بطلان نفعه وكانكساره (أو تلف) فسد أو فُتت هو أو المنفعة (بتدليسـه في العمل) وسواء فى ذلك الحيوان وغيره ، ويختص الموت بالحيوان ، ومثله النبات ، وذلك مثل أن يستأجر على رعى غنم فينم عنها الا ان غلبه النوم على عصاه ، أو يولى عنها وجهه فتتلف بالهروب ، أو يأكل الذئب منها أو يجرحها ، أو يعطى الأجرة على عمل باب من خشب فيكسر الخشب لعدم إتقانه العمل بأن ضرب بشدة فوق ما يصلح أو يعمل بألة تكسره .

(أو أكثرى) عطف على تعدى عطف خاص على عام ، لكن باعديار سكتى الضعف مجاوزة الحد ، فانهما من التعدى وهما تلف نفع (بيتاً) أو داراً أو مسكناً (شهراً) أو أقل أو أكثر (فسكنه) أو خزن فيه أو أكثره الخزن (فسففه) وهو شهران ، أو ضعف تلك المدة التى هى أقل من الشهر أو

أو دابة لحمل معلوم أو مكان معين فجاوزه ، فقيل : لزمه كراء ما
اتفقا عليه ، وضمنها في الزائد بلا كراء مطلقاً ، وقيل :

أكثر منه أو سكن أو خزن أكثر من الضعف أو أقل ، ومثال تلف البيت أن
يسكنه فوق المدة فينكسر خشبه أو تجصيصه أو شيء منه به بعد المدة (أو
دابة لحمل) شيء (معلوم) إلى معلوم نحمل أكثر إلى المعلوم (أو) دابة (١)
لحمل مطلقاً مدة معلومة إلى (مكان معين فجاوزه) أي جاوز المكان أو
الزمان ، وإذا فعل تلك المجاوزة (فقيل) أي قال عبد الله بن عبد العزيز :
(لزمه كراء ما اتفقا عليه ، وضمنها) كلها أن عطبت كلها ، أو بعضها أن عطب
بعضها ، وقبل المجاوزة هي في يده كالأمانة ، وبعد المجاوزة كانت في ذمته (في
الزائد) أي كانت في ضمانه ، فيما زاد على المكان المعين ، فإن عطبت فيه فعليه
قيمة عطبها ، ولا شيء عليه أن لم تعطب كما قال (بلا كراء) على الزائد
(مطلقاً) أي عطبت أم لم تعطب ، ولزمه الضمان عند ابن عبد العزيز ، ولو
لزمه كراء المثل على الزائد والضمان لاجتماع عليه الضمان والكراء وهما
متنافيان ، لأن الكراء يناسب أنها ليست في ضمانه إذ لو كانت في ضمانه كملك
الإنسان فانه في ضمان الإنسان أن ضاع عليه لم يلزمه الكراء ، بل يكون
الخراج بالضمان ، وكونها في ضمانه يقتضي أن لا كراء عليه ، ويجب أن
كلا من الزيادة والعطب من عمله فيلزمه معاً أن عطبت كالكراء الأول كما
هو قول أبي عبيدة ، وكذا يقال أيضاً في قول الربيع الآتي فانه أيضاً يقول :
لا يجتمع الضمان والأجر ، لكنه أراد الضمان بالفعل بأن تعطب فيعطى قيمة
العطب ، وأراد ابن عبد العزيز بالضمان دخول الدابة في ضمانه وأنها ليست
كالأمانة .

(وقيل) أي قال الربيع ومشايعه من أصحابنا الحضرميين ومحمد بن سلمة

كراءه أيضا إن ساهت وضمنها إن عطبت بلا كراء ، وقيل : كراؤه
أيضا مطلقا ،

المدنى رحمهم الله : لزمه كراء ما اتفقا عليه نفسه ، و (كراؤه) أى كراء الزائد
أى العناء الذى يقدره العدول على العمل الزائد ، سماه كراء لشبهه ،
(أيضا إن ساهت ، وضمنها) دون كراء الزائد (أن عطبت) فى الزائد فيعطى
قيمة عطبها وكراء ما اتفقا عليه دون الزائد كما مر ، لأنهم قد ألزموه ضمان
عطب الدابة كأنها ملكه ، فكان ذلك كما يقال : الخراج بالضمان ، ويجب :
بان العمل والعطب جميعا من عمله ، فلزم الكراء على الزيادة وقيمة العطب ،
كما هو قول أبى عبيدة (بلا كراء) ما زاد .

(وقيل) أى قال أبو عبيدة رحمه الله : لزمه كراء ما اتفقا عليه مطلقا
وقيمة عطبها إن عطبت ، و (كراؤه) أى كراء الزائد بتقدير العدول (أيضا
مطلقا) عطبت أم لم تعطب ، قال له محمد بن سلمة : من أين ؟ فقال : من
حيث لا تعلم ، يعنى — والله أعلم — من حيث أن كراء ما اتفقوا عليه لزمه
بصله كما اتفقوا ، وكراء الزائد لزمه بعمله بمال الناس ، ومال المسلم لا يحل
إلا بأذنه أو بآثر أو نحو ذلك ، والعطب إنما جاء بعد ما لزمه كراء الزائد
فلزمه قيمة العطب بعدما اشتغلت ذمته بالعمل الزائد ، فكان كمن أكرى دابة
فعمل بها ما اتفقا عليه ثم زاد ثم قتلها ، وكمن ألزمته حدود ثم لزمه القتل
فإنه يخرج منه الحدود واحد بعد واحد ثم يقتل ، ولا يقتصر على قتله على
المسحيح ، وكمن قتل رجلين وله مال فأراد أولياء أحد الرجلين الدية ، وأراد
أولياء الآخر القتل ، فإنه يقدم الاعطاء ثم يقتل ولو أمكن أن يعطوها أولياءه
بعد قتله ، ولا يقال : أن العطب فى مسألتنا قد تقارن أسبابه ومقدماته العمل

ومن اكرى دابة لحمل معين فزاد فعطبت ، فهل يضمن قيمتها

بحسب ما زاد

الزائد ثم يكون بعد ، فليأخذ حينئذ اما قيمة العطب واما الكراء الزائد ، وقيمة العطب أولى لانتنا نقول : مقارنتها لا تزيل الكراء الزائد ولا قيمة العطب عنه ، لأن العطب كان به فكيف يزاح عنه ضمانه ؟ والعمل الزائد انتفاع بمال الناس ، فكيف يسمح في العناء ؟ وقول الربيع ، وقول ابن عبد العزيز مجتبعان فيما اذا عطبت ، فانهما جميعاً يقولان : يلزمه العطب فقط دون عناء الزيادة ، ويفترقان في عناء الزيادة اذا لم تعطب ، ألزمه الربيع دون ابن عبد العزيز ، واجتمع أبو عبيدة معهما في ضمان العطب باعطاء قيمته ، ومع الربيع وحده في ضمان عناء الزيادة أن لم تعطب ، وقال الشافعي : يلزمه كراء المثل في الزيادة على كل حال ، واما الضمان فقال : ان كان صاحبها معها ضمن قسط الزيادة فقط مؤاخذه له بقدر الجناية ، لأنها تلفت عنهما معاً ، وان لم يكن معها صاحبها ضمنها كلها لأنه غاصب بحمل الزيادة ، والسفينة في ذلك كالدابة وكذا سائر آلات العمل وجميع ما يكرى ، فان في ذلك الأموال الثلاثة ، حتى الدار اذا اكرهاها لمدة فزاد فانهدمت بزيادته لا بغيرها ، وان انهدمت بأمر غير زيادته فلا يضمن انهدامها ، وكذا سائر الأصول المكراة ، واما غير الأصول فانه ضامن له ولو فسد بلا زيادة منه لأنه أمسكه كما لا يحل ، واذا كانت عطبت بحيث لا تصلح لما هي له من العمل فالخيار لصاحبها ان شاء اخذها وما نقص بالعطب ، وان شاء اخذها المعطب وأعطى قيمتها صحيحة .

(ومن اكرى دابة لحمل معين فزاد) على الحمل (فعطبت) بسبب الحمل المجتبع عليها المعين والمزيد (فهل يضمن قيمة) عطب (ها بحسب ما زاد) من الحمل ، مثل ان يكرىها لحمل عشر وبيات فيحمل عليها خمس عشر وبيات فتبوت ، فانه يضمن ثلثها ، وان اكرهاها لعشر فحمل عشرين فمسكت ضمن

وعليه الكراء تاماً إن بلغت المحل أو جهلتها بلا كراء ، أو هما معاً ؟ أقوال

نصفها ، وإن اكرى لحمل ثمان فحمل عشرة ضمن خمسة ، وهكذا يجمع ما زاد على ما عقد عليه ، فينظر كم يكون ما زاد في مجموع العدد ، وكذا إن عطبت بلا موت فانه يضمن قيمة عطبتها بحساب ما زاد ، مثل أن تنكسر فيقوم بكسرها ، فإن زاد ما يكون إذا عدّ مع ما اتفقا عليه ثلثاً ضمن ثلث قيمة الكسر وهكذا ، وإذا ماتت وكان لملكها نفع منها بعد موتها كلحها وأجزائها إذا خيف عليها فذبحت أو نحررت نقص ذلك مما يلزم الذي زاد ، وعلى هذا ينقص أبداً عندي قيمة جلدها غير مدبوغ إذا ماتت بلا زكاة إلا عناء سلخه (وعليه الكراء) المعتود (تاماً أن بلغت المحل) وقد عطبت قبله وماتت عنده أو بلغت فمطبت ، أو عطبت بعد وقت البلوغ بالحمل ، ولا ينقص له ما قبل ضمائه بحساب ما زاد ، وإن عطبت قبل المحل وماتت قبله نقص له من الكراء ما بقى ولزمته قيمة عطبتها بحساب ما زاد على حد ما مرّ ، وإن زاد فبلغت المحل ثم شئ بها حاملاً بعد المحل وعطبت قبل الحمل أو بعده أو عنده أو ماتت ففيه هذه الأقوال الثلاثة التي شرع المصنف فيها باعتبار زيادة الحمل ، وقول أبي عبيدة وقول الربيع وقول ابن عبد العزيز وقول الشافعي باعتبار مجاوزة المحل وكذا إن جاوز الزمان ، (أو) يضمن (جهلتها) أن ماتت على حد ما مرّ ، وكراء ما اتفقا عليه (بلا كراء) كراء ما زاد من حمل ، وأما كراء ما اتفقا عليه فانه يلزمه أيضاً (أو) يضمه (هما معاً) كراء ما زاد وجهلتها إذا ماتت كما ضمن كراء ما اتفقا عليه (أقوال) أصحها الأول عندهم ، لأن العطب جاء من حمل ما عيّن وما لم يعيّن جميعاً ، وما عيّن قد أبيع له بالكراء المعتود أولاً ، ولا ضمان به لو انفرد به عن الزيادة ، والكراء الأول

وأما الضمان لمكان المصلحة وحفظ المال فقيل : الحامل والعامل

بيديه ضامنان لما هلك بهما

ننان لأجل الحمل ، والحمل قد وقع ، وأما كراء ما زاد فلا يلزم في القول الأول لأنه لم يعتقد عليه وكان به العطب مع الحمل المعين وقد ألزم قيمة العطب ، ووجه القول الثانى أن العطب جاء كله مما زاد ، لأن المضرة التى كانت بالحمل المعين كانت بزيادة ما زاد ، فما تأثر بثقله وبثقله المعين وهو شبيه بمن حمل على دابة حديد أو حجراً لا يضرها ، ولما زاد عليه حمل شئ عليها ضيق على الحجر والحديد فجرح الدابة أو أدخله بطنها لثقل ما زاد عليه من فوق الحجر أو الحديد ، وضمانها كلها يصيرها كأنها فى ضمانه ، وأما يكون لها ضمان واحد ، وأما الكراء المعقود فشىء متفق عليه فيها بينهما على الحمل ، وقد حصل الحمل وثبت .

والقول الثالث عندى أصح ، ووجهه فى الكراء المعقود عليه ما ذكرته فى القولين الأولين ، وفى ضمانها كلها ما ذكرته فى ضمانها كلها فى القول الثانى ، وفى ضمان كراء الزائد — أعنى عناء الزائد — أن حمل الزائد انتفاع بمال الناس بلا أمر منهم فلا يهدر ، وقيل : أن أفسد الشئ بزيادة عمل أو حمل ضمه ولم يضمه بالكراء المتفق عليه ولا الزائد أن كان الشئ مما لا يستعمل بالكراء ، وما تقدم كله إنما هو فيما يعمل به وذكر مقابله بقوله : (وأما الضمان لمكان المصلحة) هو مكان العمل وهو ما استؤجر (وحفظ المال ، فقيل : الحامل) على رأسه أو عاتقه أو ظهره أو بين يديه أو غير ذلك ، (والعامل بيديه) كحجارة وحداد وغسّال وخياط وغير ذلك ممن يعمل بيده ، وكذا من يعمل برجله أو بشئ من جسده . واقتصر على اليد لأنها الغالب (ضامنان) ولو لم يحدثا أو يضيعا (لما هلك) بالحمل والعمل المنهويين من الحامل والعامل أو بالحامل والعامل ، فالضمين لهما أو للحمل والعمل ، وشمل ذلك ما هلك

فما سقط لحامل أو عثر به أو وقع فهلك ضمنه ، وكذا رب الدابة وقيل :
لزم العامل بيده ، لا الحامل ولو على دابته بكراء إلا إن أحدث أو ضيّع ،

بالرفع الى رأسه أو عاتته ونحوهما ، وما هلك بالوضع وما هلك في حال
كونه محبولا بالنسقوط منه أو غيره كمصادمة حائط أو خشبة أو غيرها
فيقتصر بها المحمول ، وقد ذكر بعض ذلك في قوله : (فما سقط لحامل أو عثر
به أو وقع) الحامل به (فهلك) المحمول كله أو بعضه أو بعض منفعة (ضمنه ،
وكذا رب الدابة) يضمن كضمان الحامل على جسده ، وكذا سائر المراكب
البرية ، وسيتكلم على السفينة ، وإن هربت الدابة فأنسدت في محمولها
ضمنه ، وهو داخل في كلام المصنف ، ولا يزاح عنه الضمان بحديث : « جرح
العجماء جبار » (١) لأن الحمل قد عقد عليه الكراء وكان في ضمانه فلا يحمل
على جرحها ، ويدل لهذا القول قوله ﷺ : « من أخذ الأجرة على شيء لزمه
ضمانه » (٢) فإن فقدت فلا اشكال في شمول الحديث له ، والا فقد عقد
على الأجرة مكانه قبضها ، وأنه كان ذلك الشيء في يده لنفع له فكان في ضمانه
كضمان البائع ما بيده من ثمن والمشتري ما بيده من ثمن ، ولو شاركه
المستأجر في النفع ، وأنه كالمستعير وهو ضامن على قول : ولو كان ضمانه
أقوى من ضمان الأجير لأن العارية في يده لنفعه وحده .

(وقيل : لزم) الضمان (العامل بيده ، لا الحامل ولو على دابته بكراء)
الأولى استقاط قوله بكراء لأنه معلوم من المقام والكلام مبنى عليه (إلا إن
أحدث) تعدياً (أو ضيّع) حفظاً أو توثقاً ، ووجه هذا القول أن العامل بيده

(١) رواه البيهقي .

(٢) رواه أبو داود والنسائي .

وقيل : لا لزوم إلا بإحداث أو تضییع بيد

يكون الفساد بعمل يده فكان أولى بالضمان ، بخلاف الحامل فلا ضمان عليه إلا أن ضيَّع أو أحدث ، وإن فسد الشيء بغير عمل يده فلا ضمان عليه إلا أن ضيَّع أو أحدث وهو في يده كالأمانة إذا لم يحدث أو يضيَّع ولم يفسد بعمل يده ، والحامل كالمستأجر قوته فما عليه إلا ما قويت عليه ، فلا غرم عليه أن لم يضيَّع أو يحدث .

وقد ذكر الشيخ في أواخر هذا الباب هذه العلة التي ظهرت لي إذ قال : وكل ما تلف في أيدي الأجراء مما أتى على أيديهم من كسر أو حرق أو قطع في المصنوع فهم له ضامنون ، لأنهم الذين أفسدوه بأيديهم ، والخطأ في الأموال لا يزيل الضمان أ هـ .

وفي « التاج » : للحامل عناء ما سار حتى انكسر ما حمل - وليس كالعامل بيده - وإن ضيَّع غرم وأخذ كراء ما حمل ، وقيل : أنه مأخوذ بالانكسر أن حمله بكراء حتى يصح له ما يعذر به كصاغة الدواب عند تزاحبها في الطريق والبروك والنهوض أ هـ . والذي عندي أن المزاحمة لا تكون له عذراً إلا أن خرجت الدابة عن طاقته ، فإن فعل العجاء جبار .

(وقيل : لا لزوم) ضمان على العامل بيده ولا على الحامل (إلا بإحداث أو تضییع بيد) وبه قال مالك ، وعبرة بعضهم : إذا كريت حملاً يحمل لي متاعاً أو ذهني إلى موضع فعثرت الدابة وانكسرت القوارير فذهب الدهن أو انقطعت الحبال فسقط المتاع ففسد . قال مالك : لا يكون على المكتري ضمان إلا أن يكون غرماً من عثار أو غرماً من الحبال التي ربط بها .

وبوجه هذا القول تنزيل ما بيده بالإجارة منزلة الأمانة

ولا يضمن أخذٌ بحفظٍ ؛ كراعٍ أو راقبٍ إلا إن ضيَّع ، وقيل : الرأى
ضامن لما هلك من مرعيته لا بغالب ولما أفسده مرعيه ، ولا يضمن
إن غلبه نوم مع اتكائه على عصاه ، وقيل : لا يضمن الأجير الخاص
وهو المؤاجر نفسه مدة معينة ، وضمن

ولو كان له فيه نفع دون الأمانة ، لأن صاحبه جعله بيده برضاه وقبضه هو
على أن ملك صاحبه باق عليه ، وأنه في يده كالمشترك والوكيل ، ولا ضمان
عليهما بلا تضييع وأنه أميناً فيه (ولا يضمن أخذ) لشيء يؤجر عليه (بحفظ
كراعٍ أو راقبٍ) على مال أو ناسٍ وشائف (إلا أن ضيَّع) كاستدبار ونوم
وتعمود أو اضطجاع راعياً أو راقباً ، وتعتمد نوم على عصاه ولو واقفاً مستقبلاً
الغنم ، (وقيل : الراعى ضامن لما هلك من مرعيته) بفتح الميم وتشديد الباء
ولو لم يضيَّع ، وعلى هذا اقتصر المصنف كالشيخ ، كائنه المختار عفدها ،
ومباراة المصنف قبل الفصل بقليل : والبالغ ضامن أن استرعى بكراء (لا يـ) أمر
(غالب) كاسد وعدوٌ وسيلٌ بلا تفريط وموت ، (و) ضامن (لما أفسده
مرعيه) من زرع الناس وشجرهم ونخلهم ونباتهم المختص بهم وغير ذلك
من أموالهم ، (ولا يضمن) ما أفسده مرعيه من أموال الناس ولا ما فسد
منه بل يضمن ربه (إن غلبه نوم مع اتكائه على عصاه) واقفاً مستقبلاً لمرعيته ،
ويضمن أن تعمّد النوم عليها ولو نائماً مستقبلاً ، وإن غلبه نوم عليها فمعداً
متكئاً عليها مستقبلاً ففي ضمانه قولان .

(وقيل : لا يضمن الأجير الخاص) ما فسد من مرعيته أو من غيره مما
استؤجر عليه ، ولا ما أفسده ذلك بعثور أو غيره مما يضمن غيره ما لم يتعمّد ،
(وهو المؤاجر نفسه مدة) محدودة (معينة وضمن) الأجير الخاص المؤاجر

المشترك المتلزم عملاً بذمته ، وقيل : إنه لا يضمن الأجير الكائن بدار
أحد يخدم ويعمل ، وضمن الذي لم يكن فيها ،

نفسه مدة غير معينة كمستأجر على عمل سنة ما من السنين ، والأجير
(المشترك المتلزم عملاً) مخصوصاً محدوداً (بذمته) كحمل هذا الشعر وحصد
هذا الزرع ويجوز ادخال الأجير المؤاجر نفسه مدة غير محدودة في الأجير
المشترك ، بل هذا أولى لعمومه لأنهما مشترك فيهما بين الناس لجواز أن
يؤاجرا أنفسهما لغيره من الناس ، بخلاف من أجر نفسه في هذه المدة المعينة
فإنه لا يؤاجرها لغيره وهو مختص به .

وقال قوم : المشترك من قيل له : اعمل حيث شئت ، والمنفرد من عيّن
له العمل وموضعه ، وقال الوراقى : قال أبو حنيفة : لا يضمن من عمل بغير
أجر ولا الخاص ، ويضمن المشترك ، ومن عمل بأجر ، والخاص عندهم هو
الذى يعمل في منزل المستأجر ، وقيل : هو الذى لم ينتصب للناس (و)
يدل على تفسير المشترك والخاص بما ذكره المصنف ما (قيل) في « الأثر » عن
الربيع بن حبيب رضى الله عنه (أنه يضمن الأجير الكائن بدار أحد) أو محله
(يخدم ويعمل) خدمة مخصوصة أو عملاً مخصوصاً أو خدمة عامة وعملاً عاماً
فإن هذا خاص ، ومثله من استؤجرت قوته كلها أو في عمل مخصوص لمدة
معينة على أن يشتغل بذلك العمل وحده في تلك المدة ، (وضمن الذى لم يكن
فيها) أى بدار أحد أو محله ، فإن هذا مشترك لأن غالبه أن يؤجر على
عمل في ذمته لمدة محدودة غير معينة ، أو على عمل محدود في نفسه بلا حد
زمان ، فلو استؤجر على عمل في غير الدار أو المحل في مدة معينة لعمل غير
محدود بكمية لكان خاصاً ، ويحتمل قول الربيع القولين اللذين ذكرهما الوراقى .

• • • • • وقيل : كلاهما إن لم يكن بغالب

ووجه القول بضمان المشترك دون الخاص أن المشترك له أن يتأخر بالعمل إلى وقت يطمئن فيه قلبه ويسكن ، فيجيد العمل ، وأنه لعله جاءه الخلل من جهة اشتغال قلبه بعمل الناس ، لأن له أن يؤاجر نفسه كما مر ، وأنه يتيسر له تأخير العمل إلى أن يوجد آلة العمل وينشط جوارحه وقلبه بخلاف الخاص ، فوقته محدود ما له إلا التفرغ للعمل ، ولا يؤاجر نفسه لغير ذلك ، وأنه قد استؤجرت قوته كلها في المعنى ، فما حصل في عمله بلا تضییع لذلك من جملة قوته المعقود عليها ، وإيضاً الخاص تضعف تهمة لحضور المحل في أحد تفاسيره ، والمشارك تقوى تهمة لغيبته عن المحل في بعض تفاسيره .

(وقيل) : يضمن الذي الدار والذي في غيرها (كلاهما إن لم يكن) هلاك ذلك (هـ) أمر (غالب) .

وفي « الديوان » كل من أخذ الأجرة على شيء مما في يده فهو له ضامن ما خلا الراعي إذا غلب ، وإن ضيع ضمن ، وكذا الحارس للمال أو النفس لا يضمن إلا إن ضيع ، والرقاد تضییع أن استعمل إليه ، لا إن لم يستعمل إليه ، وذلك أن يجيء الراعي الرقاد على غلبة وهو قائم مستقبلاً ، ومثل ذلك أن يغلبه على عصاه قائماً مستقبلاً لها ، وإن رقد قاعداً أو متكئاً ضمن ، وإن تعدد الراعي فعلى رؤوسهم ، وكذا الحارس .

وإن دخل السبع أو السارق من ناحية بعض من حرس وخرج من ناحية الآخر ضمن من دخل من ناحيته ما تلف من نفس أو مال ، وإن دخل من ناحية أحدهم وخرج منها ضمن ، وكذا إن خرج من ناحية أخرى ليست لأحدهما ،

وكذا سفينة كريت لقومٍ ففرقت يضمن ربها إن تلتس أو جهل سياسة
البحر ، وإلا فالساء عدو ، وقيل : لا إن أصيبت من فوقها ،

لكن ان قسموا النواحي فلا بد أن تكون لأحدهم ، وان حرسوا بالدول ضمن
كل ما ضاع في دولته بتضييعه ، والأجرة على ما حرس من مال أو نفس أو
منها بالقيمة ، ودية الأحرار ، وتعطي المرأة والطفل وغيرهما ، وان لم يخافوا
على شيء فلا يعطوا عليه ، وكذلك الإدارة في ذلك كله .

ومن اكرى شيئاً فلا ضمان عليه ان لم يضيع الا ان شرط عليه الضمان ،
مثل ان يكرى ثوباً فيلبسه وادعى ذهابه (وكذا سفينة كريت لقوم ففرقت
يضمن ربها ان تلتس بها) من حيث ضعفتها أو خللها أو حبالها أو نحو ذلك ،
أو من حيث العمل بها ، وبما تستحقه أو بالثقل ، (أو جهل سياسة البحر)
أو جعل خدامها جهلاء بامر السفينة والبحر ، ولم يعلم المكرى بذلك المذكور
من الجهل ، وان تعمد خدامها سوءاً فهم ضامنون لها ولما فيها .

(والا) يكن تدليس ولا جهل بسياسة البحر (فالساء عدو) أى كعدو
قاهر في الأهلاك ، فلا يضمن صاحبها لأنه أمر غالب كما لا يضمن الأجير إذا
خرج عليه العدو وسلب ما في يده ، أو خرج العدو على السفينة وسلب
ما فيها أو سلب السفينة من مكرتها ، وقيل في صاحب السفينة : يضمن
ما فيها ولو لم يضيع أو يجهل أو يدلس . (وقيل) : يضمن ان أصيبت من تحتها
أو جانبها بانكسار أو مصادمة أو غرز ولو بلا تضييع أو جهل أو تدليس ،
(لا ان أصيبت من فوقها) بنحو ربح أو ماء مما ليس بسببه ، وإما ان أصيبت
من فوقها بضعف جبالها أو صاريها أو ما يتعلق بذلك أو بعدم توثيق مهمل

وللقوم إن انكسرت أن يأخذوا من ألواحها وأعوادها فيركبونه وينجسون
 به أنفسهم من الموت ، ولا يجد ربها منهم من ذلك ، وقد لزمه وإن
 خافوا غرقاً خففوا بإلقاء بعض المال بشرائه من ربه بأنفائهم ؛ على المال
 ناو على الرؤوس ،

ذلك وعقده فانه يضمن بذلك ، وإن ضررها الحوت بلا تفريط منه فلا ضمان عليه .

(وللقوم إن انكسرت) سفينة (إن يأخذوا من ألواحها وأعوادها) ولو
 لم تنقل بأن يلقوها ويقصدوا أخف ضرراً (ما يركبونه وينجون به أنفسهم
 من الموت) وأموالهم ، وإن حمل فيها أو بجائتها زورق أو جرتة وهو لصاحبها
 فهو لمن سبق إليها بماله ونفسه ، كما أن الألواح والأعواد لمن سبق إليها ،
 ولا يأخذ ما يحبل عليه ماله ويدع غيره يموت والانسان أولى من المال ، وكذا
 ما بداخلها من ألواح وأعواد ، وضرة وهي لصاحبها (ولا يجدر بها منهم من
 ذلك) المذكور في كلامي وفي كلام المصنف ، فإن منعهم تهرأ لزمه ما غسد من مال
 أو نفس بمنعه ، (وقد لزمه) أن يفعل ما ينقذهم وأموالهم من الهلاك ، وإن
 وصلوا مأمّنهم من الغرق ردوا ما بأيديهم من الألواح وغيرها لصاحب السفينة ،
 وإن لم يجدوه أو لم يعرفوه أو أيسوا من الالتقاء معه فليبيعوا ذلك ويتصدقوا
 بثمنه إن لم يعلموا بنجاته ، والا فليحفظوا ثمنه حتى تتم أربع سنين فليعطوه
 ورثته وإن لم يعلموه بعد الأربع تصدقوا به ، وإن أمكنهم ترك ذلك بلا بيع ولا
 مشقة تلحقهم في حفظه تركوه حتى يعطوه ورثته كذلك ، أو يتصدقوا بثمنه
 بعد بيعه كذلك بعد الأربع .

(وإن خافوا غرقاً خففوا) ثلثها (بإلقاء بعض المال بشرائه من ربه
 بأنفائهم) على شرائه وعلى الضمان لثمن ما اشترى (على المال أو على الرؤوس)

• • • • •

او على أن على الراس مقداراً مخصوصاً ، والباقي على المال أو العكس والله اعلم ، وان اشتراه بعضهم فآلقاه ضمن وحده ولو اشترى عليهم جميعاً : إلا ان اتفقوا معه على الشراء ، او قالوا له : اشتر علينا ، وان قالوا : اشتر علينا فاشترى ضمنوا وحدهم في الحكم ، الا ان قالوا : عليك ، وقيل : يضمن معهم ، لأن اللفظ قد يشمل كما شملته المصلحة ، وعلى البائع ضمان نصيبه فيما بينهم الا ان استثنوه ، وقيل : لا ، الا ان ذكروه في الضمان .

ولا يلزم صاحب السفينة معهم ضمان ثمن ما اشترى ولو شرطوا عليه الا ان رضى بشرطهم ، لأنه خرج بهم وهم راضون بثقلها وهو راض به فلا يضمن معهم وبذلك صرحوا في « الديوان » ، لكن فرضوا المسألة فيها اذا لم يحضر أصحاب الأموال والقي ما القى من أموالهم والأمر سواء ، بل اذا حضروا يكونون أولى بعدم الضمان لهم ، وان أبى أصحاب الأموال من الرمي رمية قهراً أو ضمنوا لهم ، ولا يضمنون معه ما احتاج اليه في اصلاح سفينته ولا ما القى هو من ماله في تنجيتها أو اسراعها .

واذا أعطوا على الأموال فلا يعطوا على العبيد لأنهم ولو كانوا أموالاً لكن قد لزم أرباب الأموال تنجية الأنفس ، والعبيد أنفسهم ، ولأنهم لا يلتصقون كما تلتصق الأموال ، وقيل : يعطون على العبيد ، وبه قالوا في « الديوان » كما مر ، ومن لم يحضر من أصحاب الأموال فالذي عنده أنه يعطى معهم ولو لم يحضر وكيله أو خليفته أو قائمه ، لأن ذلك مصلحة له ، وعلم الغائب علمه فيما يصلح له ، ولأن ذلك صيانة له عن ذهابه الذي هو ضياع منهى عنه مع القدرة على الحفظ ، فكذا يعطى من مال المجنون والطفل وعلى

وإن لم يعيّنوا فعلى الأموال ، وإن رماه البحر بعد ، قسموه إن وجدوه
على ما غرموه ، ومن ألقى ماله بلا مشورتهم فمتبرع به ، وغرمه وحده
إن كان لغيره ،

نفسها ، لأن ذلك صلاح لهم وصون ، ألا ترى أن المصنف والشيوخ نزلا الماء
منزلة العدو ، وهم يعطون كلهم فيما ناب أهل البلد على التحقيق ، فإن لم
يتعرضوا لهم فحسن ، وإن اشتروا على الالتقاء غزال عنهم خوف الفرق ،
فقل : لزمهم الشراء لأنهم لم يشترطوا بقاء الاحتياج إلى الالتقاء ، وقيل :
لا يلزمهم لأن البائع قد علم أنهم اشتروا لعله الالتقاء ، وإن رعى أموالا لهم
بلا اتفاق لفجأة الأمر فلا ضمان عليه ، بل عليهم لأنه لم يحتمل التأخير ولا
يعطى على سفينته معها ، (وإن لم يعيّنوا) أن ثمن ما اشتروا هو على المال
والرأس أو عليهما أو نحو ذلك كما مر ، (فـ) فهو بينهم (على الأموال)
لأنهم قدوا به أموالهم ، وأما أنفسهم فلو قدوها به لكن قد لزم أرباب المال
تنجية النفس ، ومن قال : لا يلزم في الحكم تنجية النفس كان ذلك عنده على
المال والنفس جميعاً ، ويقدم ذلك في كتاب الحقوق .

(وإن رماه البحر بعد ، قسموه إن وجدوه على ما غرموه) متعلق بقسموه
أو حال من هاء قسموه ، وإن قالوا : من أخرجه فله كذا أو له جزء منه
وعيّنوه جاز ، وكذا من ألقى ماله منهم أو من صاحب السفينة ، وكذا إن غرق
ما فيها بلا لقاء ، وقيل : لا يجوز بجزء منه ، وإن قال مالك ذلك : من أخرجه
فهو له ، فأنما له عناؤه ، وقيل : هو .

(ومن ألقى ماله بلا مشورتهم فمتبرع به) ، وقيل : يعطونه ما ينوبهم
لأن ذلك صلاح لهم (وغرمه وحده إن كان لغيره) سواء كان في يده بأمانة أو
نحوها أو لم يكن ، وإن شاورهم في لقاء ماله أو مال غيره فأنشأوا اليه

وَلَا يَلْقَوْنَ إِنْسَانًا وَلَوْ مَشْرَكًا مَعَاهِدًا ، وَجَازَ حَيَّوَانٌ بَعْدَ ذُبْحِهِ . وَلَوْ

باللقاء ضمنوا معه كما جرت به العادة ، والعادة محكمة ، ولا سيما في هذه
الضرورة ، وإن لم يشر إليه صاحب المال ضمنوا له ولا يضمن ماله معهم ،
وقيل : من أمر باللقاء لا يضمن معهم في الحكم ، وعليه الضمان فيما
بينه وبين الله .

كما اختلفوا فيمن قال لأحد : تزوجْ وعلى الصداق ، أو حجْ ولىّ المؤنة ،
أو نحو ذلك ففعل .

وقالوا في « الديوان » : وأهل السفينة إن قام عليهم البحر فأرادوا أن يرموا
منها فأنبا يرمون منها باتفاق ، فإن رموا باتفاقهم جميعاً فما بقى من أموالهم
فهو بينهم على ما نأبهم مما خلف من أموالهم ، ومن لم يكن له شيء من المال
فليس عليه شيء ، وأما إن رموا بغير اتفاق ، فمن رمى ماله منهم فلا يدرك
عليهم شيئاً ، وإن رمى مال غيره فهو له ضامن ، ومن الغلواء من يقول : إن
رموا بغير اتفاق فهو بينهم إذ كان صلاحاً لهم ، وقيل : ولو اتفقوا على ذلك
لا يدرك عليهم من رمى ماله ، وإن لم يكن إلا رئيس السفينة فقام عليه البحر
فرمى شيئاً فهو على قيمة ما فيها من الأموال ، ولا تدخل سفينته في هذا ،
ولا معونها هـ .

(وَلَا يَلْقَوْنَ إِنْسَانًا وَلَوْ مَشْرَكًا مَعَاهِدًا) المقصود بالتغيب بلَوْ قوله :
مشركاً لا قوله معاهداً ، وإنما ذكر معاهداً لتصحيح الحكم وأولى أن يقال
التقدير أن كان معاهداً ، ولا يلقون عبيد المعاهد إلا أن حاربوا ، ولا يلقون
معاهداً لا يعطى جزية لكونه مثلاً في عهد لصلح أو ليسمع كلام الله ، ولو لم
يكن من أهل الكتاب .

(وَجَازَ حَيَّوَانٌ) أى القاء حيوان (بَعْدَ ذُبْحِهِ) أو نحره (وَلَوْ) كان

حريياً ،

الحيوان مشركاً (حريياً) المتصود بالتغيب الحرب لا الاشتراك ، ويلقون كل من حلّ دمه ولو موحدداً ، وإن قلت : كيف يتصور الحربى ؟ قلت : بأن يدخل معهم السفينة ولا يعلمونه حريياً ثم علموه عند الخوف من البحر ، أو علموه قبل الخوف ولم يطبقوا قبله على قتله وأطاقوا عنده ، أو علموا وأطاقوا وتركوه لمصلحة أو تركوه هوناً في الدين ، وقد عصوا به ، أو دخل معهم وقد علموه قهراً أو خوفاً من غيره أو أحدث الحرب وهو فيها ، أو أسر وأدخلوه في السفينة ، ولهم قتله وأبقاؤه عبداً ، أو غزوا وأخذوه بالغزو .

والمصنف جزم بأن الحربى يلقي بعد ذبح وهو كذلك ، ومثله كل قتل مجهز غير معذب ، ووجه ذلك في الحيوان والمشرک الاسراع بالقتل للأمر في الحديث بإحسان القتل .

روى شداد بن أوس عن رسول الله ﷺ « أن الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتل ، وإن ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » (١) وفي المشرک أنه لو ألقى غير مقتول أو ألقى مضروراً بما تمكن معه الحياة لأمكن سلامة ، مع أن الغرض في القائه ليست تنجية الأنفس والأموال فقط بل شركه أيضاً شرك محاربة .

وفي الحيوان الذى يؤكل أو يكره أنه يمكن أن يخرج فينتفع بلحمه وسائرهم وإذا القوا شيئاً في البحر أو تلف بموت أو سرقة أو غصب أو غير ذلك من

(١) متفق عليه .

ومن اكرى دابة لحمل معلوم الى آخر ثم ضلوا حتى رجعوا الى ما
اخرجوا منه حسب الكراء على من ضلت به ؛ من قائد أو سائق ولو غير
ربها ورب المتاع إن كان أجيراً

السفينة أو الدابة أو نحوها فله صاحبه أن يطلب حطاً ما ينوب ذلك من الكراء
وان وصل صاحب السفينة موضعاً وقال : لا أعرف الطريق الى الموضع الذى
خرجنا اليه لم يجبر ، ولكنه يلزمه وضع المتاع لصاحبه فى موضع أمن القرى ،
وان كان فى أسفلها وعليه المتاع ، ولا يطاق اخراجه ، انزله حيث الأمان ،
وكل وكلا ان يقبض متاعه فى الموضع المسير اليه ان وصل ، وان عطبت
ضمنه .

(ومن اكرى دابة لحمل) شئ (معلوم الى) موضع (آخر) أى الى
موضع معلوم ايضاً (ثم ضلوا حتى رجعوا الى ما خرجوا منه) أو الى ما
وراءه أو الى ما بعده ، أو ضلوا الى جهة أخرى ولم يتفق رجوعهم الى ذلك
(حسب الكراء) بتقدير العدول ، لا الكراء المعقود ، لأنه لم يعقد على ذلك الا
ما مشوا فيه بلا ضلال ، فالكراء فيه بحسابه من المعتود (على من ضلت به من
قائد أو سائق) أو راكب ، أو هو داخل فى السائق (ولو غير ربها ، و) غير
(رب المتاع ان كان) غيرهما (أجيراً) لأحدهما أو لهما على التسود أو
السوق ، أو على الذهاب بها مطلقاً ، وسواء انفرد بها القائد أو السائق
أو الراكب أو الذهاب بها أو حضر معه الآخر كاجير ورب المتاع ، أو حضروا
جميعاً ورب المتاع ورب الدابة ، فمن ضلت به حسب عليه ، وان ساقها أحد
الثلاثة وقادها الآخر حسب على القائد ، وفى « الديوان » كما مر فى التكملة
السادسة : انهم ان ضلوا عن الطريق فتلغ الحمل أو الدابة ، فان حضرا

• • • • •

جميعاً فلا ضمان على واحد ولا كراء على صاحب الحمل ، ومنهم من يقول :
ينظر الى من وُلّي السِياقة أو القيادة فان كان السائق أو القائد صاحب الحمل
فعلية ضمان الدابة وعفاؤها ، وان كان صاحب الدابة فعليه ضمان الحمل ،
ولا عفاء له ، ووكيل كل واحد ضامن لما في يده ، وان وكّلا جميعاً واحداً فهو
ضامن للجميع ا هـ .

ومعنى حسابه على رب الدابة ان ذلك المشى في الضلال ضائع عليه ،
وانه لا يأخذ به الكراء فان كان له شريك فيها وقد أجرها باذنه أو كانت
شركة مفاوضة فلا شيء عليه ، والا فالشريكه تضمينه في عثائها في الضلال
لسهمه ، وقيل : له ذلك ، ولو أذن له اذ لم تكن مفاوضة ، ومعنى حسابه
على المكتري انه يعطى لربها ككثراء مشيها في الضلال اذا ضلت به ، وكذا
الأجير له أو للمكتري أو لهما اذا ضلت به ، واذا ضلت بأحدهم فوقع
بضلاله على عدو فآخذ الدابة والمال أو أحدهما أو عقرها السبع غرم ذلك
من ضلت به ، لأن الخطأ لا يزيل الضمان ، أو عطشت في ضلاله حتى
هلك أو تضررت هلك المال أو لم يهلك فانه يضمن كل ما فسد
أو تلف بخطئه .

وكذا الدليل ضامن كما ذكره المصنف قريباً بعدد لما أصابهم في طريقتهم
لأنه غرمهم ، والقائد شبيه به ، وان قادها من هو أجير لأحدهما أو لهما وكان
يمشي بقولهما المتواطىء على الضلال فما ضاع فعليهما ، ولا يضمن أحدهما
للاخر ، وان كان يمشي بقول ربها لم يضمنها له وضمنها جميعاً مال رب
المتاع ، وان كان يمشي بقول رب المتاع لم يضمنه له وضمنها جميعاً للدابة ،
وأما ان نزل العدو عليهم في الضلال نزولاً فلا ضمان عليهم ، لا على رب
المتاع ولا رب الدابة ولا الأجير ولا الدليل ، الا من كان منهم أخذ مالا على
الخفارة أو عقد له عليها ، وحاصل الضمان في ذلك انه على من كان الضلال

**والا فعلى من أمره منهم ، وإن أمراه معا لزمهما ، وإلا لزم رب الدابة ،
وإن ضلوا بقائد ضمن إن ضيع وإن غير أجبر .**

به ، لأنه من فعله ولاسيما من أخذ الكراء على السوق أو القيادة أو الذهاب بها مطلقاً ، فقد روى : « أن من أخذ الأجرة على شيء فهو ضامن له » (١) فيضمن الدابة وما عليها ، (والا) يكن القائد أو السائق أو الذهاب بها أجيراً لها ولا لأحدهما (فـ) ضمان ما وقع بالضلال في الدابة أو المتاع وعناقه في الرجوع (على من أمره منهم) بالذهاب الى جهة كذا ، فإن أمره ربها ضمن ربها المتاع وضاعت عليه دابته ، وإن أمره رب المتاع ضمن الدابة وضاع عليه متاعه (وإن أمراه معا لزمهما) يضمن كل منهما للآخر نصف ماله ، يضمن صاحب المال نصف ضر الدابة ونصف العناء ضلالاً ، ويضمن صاحب الدابة نصف ما ضاع لصاحب المتاع إن ضاع ، ولا يضمن لهما المأمور إلا إن ضيع أو كان غير عالم غلم يعلمها بذلك ، وذلك لأن المأمور ليس بأجير فيأزمه ضمان ، وليس بدليل أيضاً فيأزمه ، ولكنه في مقام من أمره ، فإذا أمره أحدهما لم يضمن له لأنه في مقامه ، وإذا أمراه جميعاً لم يضمن لهما لأنه في مقامهما : (والا) يأمره أحدهما ولا كل منهما (لزم رب الدابة) ولو حضر رب المتاع إذا لم يتسبب رب المتاع بشيء في الضلال ، لأن رب الدابة قد أخذ الكراء أو عقده على دابته فلزمه الايصال ، فإن ضل ضمن إلا إن ضيع من قادها أو سائقها فإنه ضامن كما قال .

(وإن ضلوا بقائد) أو سائق (ضمن إن ضيع وإن) كان (غير أجبر)

(١) تقدم ذكره .

أو مأمور ، والخبير ما أصاب رفقته بضلاله ، لا بغالبٍ إن أخذ منهم كراء ،
وإن خافوا فرجعوا إلى ما خرجوا منه لزم ربّ المتاع ما سار قبل
الرجوع فقط ، ولو رجع واحد منهما معها . . .

لهما أو لأحدهما (أو مأمور) لهما أو لأحدهما (و) ضمن (الخبير ما أصاب
رفقته بضلاله) في أنفسهم وأموالهم وبكل فعل منه تضييع تعمله ، كالمشي بهم
مبدأ إلى العدو ، (لا بـ) أمر (غالب) لا تسبب عهده غيه كمطر وحرّ وبرد
(ان أخذ منهم كراء) أو عقد عليه ، وإن لم يكن أخذ ولا عقد أجرة لم
يضمن ، والواضح أنه يضمن .

ومثال الضلال يأمر غالب أن يجيئهم العدو أو خافوه فحادوا عن الطريق
فكان ذلك سبباً للضلال ، ومثل ما ذكره من شرط وجود الأجرة في الضمان
قوله : ^{والبالغ ضامن الخ ..}

(وان خافوا فرجعوا إلى ما خرجوا منه) أو إلى بعض الطريق (لزم
رب المتاع ما سار قبل الرجوع فقط) أي ما يقابله من الكراء المعقود ان لم
يطالبهم بأجرة الرجوع فلا ينافي قوله بعد : وله الكراء ، (ولو رجع واحد
منهما معها) أي مع الدابة فقط ولا سيما ان رجعا معاً هذا مقتضى تنقيته بلو ،
ولكن التنقيت إنما يناسب أن يكون برب المتاع بأن يقول : ولو رجع بها رب
المتاع ، لأنه هو الذي يتوهم أنه يضمن عناء الرجوع إذا رجع بها وحده
بلا إذن من صاحبها ، وكأنه غيماً بأحدهما على الإطلاق على التوزيع ، فالتنقيت
بربها راجع إلى كراء ما سار قبل الرجوع ، لأنه قد يتوهم أنه لا كراء عليه غيماً
سار قبله لأنه ترك المضي إلى سبيله ورجع إلى وراء ، ولم ينتفع رب المتاع

**ويجبر رب الدابة على حمله لأمن إن أبى ، وله الكراء على الرجوع بها
إن أبى منه إلا به ،**

بذلك السير والتغيب برب المتاع لأنه رجع بها وحده كما ذكرته .

(ويجبر رب الدابة على حمله لأمن) أى الى موضع آمن ، وإن كان المحل آمناً تركه بلا حمل (إن أبى) ، ولا يلزمه الى حيث خرج إن وجد موضع آمن قبله ، وإن صار موضع الخروج مخالفة فلا يرجع اليه بل الى موضع آمن ولو بعدَ لأنه خرج به على الايصال ، وإما تعذر لعدم جواز قصد الخوف لأنه تضییع للمال ولأن الكراء وقع على الايصال وهو مناف للاتلاف لزمه ايصاله الى موضع آمن لأنه صار فى ضمانه ، (وله الكراء على الرجوع بها) مع ما عليها (إن أبى منه) أى من الرجوع (إلا به) أى بالكراء ، فالرجوع واجب لئلا يضيع مال الناس ، والأجرة له واجبة أن طلبها على الرجوع ، وهى بتقدير العدول ، وسماها كراء للمثابفة ، هذا تحقيق المقام لا ما قد يقال : أن مراد الشيخ أن الحمل على الدابة فى الرجوع لازم ، ولا كراء له على الرجوع إلا أن طلبه على رجوعه هو مع الدابة .

وفى « التاج » وإن وقع بهم اللصوص فى نصف الطريق ورجعوا الى البلد فطلب المكترى الى الحمال أن يرد عليه نصف كرائه ، فإن لم يكن له سبيل الا الرجوع فعلى الحمال نصفه ، وإن كان لهم سبيل غيره أمر أن يخرج به الى ما اكتراه اليه ، فإن أبى فعليه رد الكراء جميعاً ، وإن أبى المكترى فلا يرد عليه الحمال شيئاً الا أن أتى حال لا يستطيعون الجواز الى البلد فعلى الحمال رد نصف الكراء .

ومن استرعى عبداً أو طفلاً وإن بلا كراء ، فإن أتى به إلى داره فاسترعه
أو استخدمه بغير ذلك مما اتفقا عليه ، فعلى ربّ المرعى ما أفسد وما
تلف منه لا على ربّ العبد أو أب الطفل ،

(ومن استرعى عبداً أو طفلاً) أى من طلب العبد أو الطفل من السيد
أو الأب أو من القائم به أن يرمى له فأعطاه إياه للمرعى ، أو من اتخذ أحدهما
من ربه راعياً والمعنى واحد ، (وإن بلا كراء) الواو عاطفة على محذوف ،
أى إن بكراء وإن بلا كراء ، فلا يقال : عدم الكراء يناسب عدم الضمان ،
لا الضمان وإن الأولى أن يقول : وإن بكراء بخلاف قوله الآتى : وإن بلا كراء ،
فإن الواو فيه حالية ، أى يضمن الأب أو السيد ، والحال أنه بلا كراء ، ومن
باب أولى أن يضمن أن كان بكراء ، (فإن أتى به) أى بأحدهما الذى استرعه
(إلى داره) أو محله (فاسترعه) فى ذلك أو من ذلك (أو استخدمه) معطوف
على استرعى عبداً أو طفلاً ، لا على استرعه أى طلبه بالخدمة من ربه أو
اتخذه خديماً منه (بغير ذلك) المذكور من الاسترعه (مما اتفقا) أى المكترى
ورب أحد الانسانيين العبد والطفل (عليه) من سائر الأعمال (فعلى رب)
الحيوان (المرعى) أو رب الشيء المعبول (ما أفسد) المرعى أو الشيء
المعبول ، لا بأمر غالب كإفساد الحيوان فى هروبه أو بعد إيثاق قيده ونحو
ذلك ، (وما تلف منه لا على رب العبد أو أب الطفل) ، لأن العبد والطفل
ليسا بيد صاحبهما بل بيد الذى أخذهما ، فكأنهما له وهما فى حكمه وأمره
ونفيه فيضمن ما أفسدها فى المرعى والمعبول وما أفسده المرعى والمعبول
ولو ضيئاً أو تعدّى ذلك ، وأما ما أفسدها فى غير المرعى والمعبول بلا
أمره فالضمان على سيدهما ، لأن حكمهما لم ينتقل منه مطلقاً ، بل فى جهة
ما استعملهما أو أراحهما فيه ، وقيل : الضمان على من هما فى يده كالدابة فى
يد أحد ، وقيل : يضمن ويرجع بالضمان على صاحبهما وإن أمرهما ضمن ،

وعليهما إن أخذ العبد أو الطفل المرعى لداره وإن بلا كراء ما هلك
أو أفسد ، لا بغالب

وان جلب العبد أو الطفل بلا اذن فكل ما أفسد له مما استعمله فيه فلا ضمان
على ربه ، وما أفسد ما بيده فلا ضمان على ربه أيضاً ، وما أفسد فيما لم
يستعمله فيه فعلى ربه ، وقيل : عليه وان أمرها فعليه ، وقيل : على
ربه ، واذا أخذ العبد أو الدابة أو آلة عمل أو شيئاً فعمل به ، فان كان
مما لا يستعمل بكراء فعليه الضمان ان تلف ، وفي الأجرة خلافة ، وان سلم
ورده وما يستعمل بأجرة فبأجر المثل مع الضمان ان تلف بتعديه كما في
« التاج » .

(وعليهما) أى على رب العبد وأبى الطفل متعلق بمحذوف خبر لقوله
بعد ذلك : ما هلك (ان أخذ العبد) فاعل (أو الطفل المرعى) مفعول أو
المعمول (اذاره) أو لحله (وان بلا كراء ما هلك) مبتدأ خبره : عليهما كما
مر ، على حذف مضاف ، أى عليهما ضمان ما هلك من المرعى أو المعمول
(أو) ما (أفسد) المرعى أو المعمول (لا بد) أمر (غالب) لأنه في يده ،
ولم ينتقل حكمه عنه فلزمه ما عمل ، وما عمل المرعى أو المعمول وما أفسد
فيه ، وإما ما أفسده ذلك بأمر غالب ، كما اذا اوثق القيد الذى يقاد به مثل
ذلك الحيوان ، أو هرب ولم يتبعه يصيح هو أو عبده أو طفله فافسد مع ذلك
في مال أو نفس أو ملت بما جاء من قبل الله أو سرق أو غصب بلا تضييع ،
أو سلبه العدو فلا ضمان اذ لم يضيع .

ويضمن عندى من جعل مال غيره في واد جالب من بعيد اذا فسد بالساء

والبالغ ضامن إن استرعى بكراء ، وإلا فحتى يضيع ، * * *

الذى يأتى به الوادى بأن أتلغه أو قتله أو دون ذلك لا بالذى يجلب من قريب ،
الا ان ضييع .

وفى « الديوان » : وما فى يد العبد والطفل باذن السيد أو الأب فضيّعا
فعلى الأب والسيد ولو جاوز قيمة العبد ، وقيل : رقبته ، وإن كان للطفل مال
من مال الطفل ، وكذا ما أفسد ما بيدهما فى نفس أو مال ، وكذا خليفة
الطفل ووليّه ، وقيل : ذلك كله على صاحب الشيء لا على الأب أو الخليفة
أو الولّى ، وإن أفسد الطفل فمن ماله ، وإن لم يكن فمال أبيه ، وكذا العبد
إن أفسد فعلى سيده إذ جعله فى يده ، وقيل : رقبته فقط ، وسواء فى ذلك
كله جعل فى يد الطفل أو العبد بالاجرة أو بدونها ، وقيل : ما أفسد الشيء
بلا تضييع فهو على صاحب الشيء ، وعلى ما مرّ هو على الأجير ، وإن
كان بغير اجرة ، فما أفسد فى مال الناس بلا تضييع فمن مال صاحب الشيء ،
وإن رعى بأجرة باذن الأب أو الخليفة فما أفسد المرعى فعلى من عنده الطفل
من أب أو خليفة أو صاحب المرعى إن لم يضيع .

وفى « الكتاب » : إن تعمّد فعلى ذى الغنم ما أفسدت ، وإن لم يكن عند
أبيه ولا عند ذى غنم فعلى صاحبها إن لم يضيع .

(والبالغ) العاقل (ضامن إن استرعى) أو استعمل فى شيء (بكراء)
على قول ولو لم يضيع ، وقيل : لا إلا ان ضييع ، وقيل : يضمن إن كان أجيراً
مشاركاً لا خاصاً (والا) يسترع أو يستعمل بكراء بل بلا كراء (فس) لا
يضمن (حتى يضيع) الحفظ ، أو يتعدى بنفسه أو بأمره من يؤخذ به كطفله

وإن رمى أجير ببرية فأنه طالبٌ بدمٍ وليه قتله عمداً قبل ذلك ، لزمه
إيصال المرمى لربه إن قتله

وعبده ، وإذا استرعى العبدَ أو الطفل باذن بلا أجره فلا ضمان على ربهما
إلا أن ضيماً أن كانا بيد مستخدميهما (وإن رمى أجير بـ) أرض (بوية) أي
قطعة من البر ، والمراد صحراء خالية من الناس وليس قديماً ، فإن حكم
الرمي بالعموان والرمي بحضرة الناس كذلك ، وغير الرمي مثله كالخيطة ،
(فأنه طالب بدمٍ وليه قتله عمداً قبل ذلك) أي قبل عقد الأجرة أو بعد
مقدما وقبل كون المرمى بيده كما يدل عليه السياق ، وإنما ذكر قوله قتله
عمداً لينى عليه استحقاق القتل لأن القاتل خطأ لا يقتل ، وكذلك يشترط كون
دم المقتول حراماً وكون دم القاتل ودمه متكافئين ، والمناسب للاختصار ترك
ذكر ذلك وترك ذكر قتله عمداً ، لأن ذلك معلوم ، ولعله ذكره ليوضح إلى أنه
أن قتله بلا عمد أو لم يقتله فإنه مطلوب بدمه أن قتله وبما فسد مما في يده
وهو كذلك ، وكذا الدابة أن حل لإنسان قتل من هما في يده لزمه إيصاله
لصاحبهما ، ومن علم بأنه حل دمه أو محارب وحمل عليهما مالا فلا ضمان
عليه للمال ، وأما من يضيع بضائع السفينة فلا يحل قتل قائمها أن كان يضيع
من فيها بقتله ولو علموه محارباً أو مستحقاً للقتل (لزمه) أي ولى الدم
(إيصال المرمى لربه إن قتله) أي أن أراد قتله ليشمل القتل بعد الإيصال
بأن ينزعه فيوصله ويرجع إليه ، أو يأتي بهن يمسكه له حتى يرجع والقتل
قبله فإن له ما شاء من ذلك ، وله أن يمكن الشيء بيد من لا يخون المال
ولا يضيعه ليوصله إلى صاحبه قبل القتل أو بعده ، ويجوز إيصال البعض
قبل والبعض بعد ، وكذلك أن كان بيده مال للأجير يعمل فيه ، أو مال
لأحد بلا عمل ، أو مال يعمل فيه بلا أجره لزمه إيصاله لربه أن قتله ، فإن
لم يوصله ضمن ما تلف منه وما فسد به ، ولا ضمان عليه أن ذهب به ليوصله

وضمن إن ضيِّعه فهلك أو أفسد إن لم يعلم ربه بجنائته فاسترعاه ، وإن
جنى بعد ما كان المرعى بيده فلا يقتله حتى يوصله لربه . . .

موقع فيه أو منه فساد إن لم يضيع كما قال (وضمن إن ضيِّعه) فترك
الايصال أو ذهب للايصال فضيِّع حفظه ، لأن الواجب عليه الايصال لا
الذهاب فقط الى صاحبه (فهلك أو أفسد) مال الناس أو النفس (إن لم
يعلم ربه بجنائته فاسترعاه) أو لم يعلم بها فجعل بيده مالا ما لعمل بأجرة
أو بدونها أو بلا عمل وإن علم بجنائته فجعل المال بيده فلا يلزم قتله بوليّه
ايصال المال حيواناً أو غيره ، وكذلك إن لم يعلم عند عقد الأجرة ثم علم
بعدها قبل أن يذهب بالمال ، أو علم بعد الذهاب وقد أمكنه ردّ المال
لقربه ، وكذا إن كان بلا أجرة أو كان بيده لا لعمل ، أو لم يعلم ثم علم
وتركه يذهب به بعد الرجوع كذهاب الراعى صباحاً بعد الرجوع عشياً ،
وذلك لأنه علم بجنائته فمكّنه من المال فكان ذلك منه تسليماً له على
أن يضيع عن الحفظ إذ جعله بيد من استحق القتل ، ولا يتقدم الولي لقتله
حتى يعلم أن صاحب المال عارف بجنائته فمكّنه المال مع ذلك لأن له قتله
متى شاء ، وإن مات فله الحية .

(وإن جنى بعد ما كان المرعى) أو المال (بيده) علم ربه بالجناية أو
لم يعلم (فلا يقتله حتى يوصله لربه) أي إلا أن يوصله لربه ، فحتى بمعنى
الاكتمال الايصال قبل القتل والايصال بعده ، فإن ذلك جائز ، وكذا إن وصل
بعضه قبل وبعضه بعد ، بنفسه أو بمن لا يخون ولا يضيع .

وكلام المصنف كالشيخ صريح في أن لولي المقتول قتل قاتله بنفسه ،
ولو لم يكن الإمام العادل ، أو كان ولم يأمره ، وهو كذلك ، وله أن يأمر

بقتله وأن يعطى الأجرة على قتله ويجوز أخذها وقتله بعد تحقق استحقاق القتل ، وكذلك القصاص بما دون النفس كالأثف بالأثف والأذن بالأذن والسن بالسن لأن ذلك حق له ، فلا ينافي قول أبي اسحاق رحمه الله وغيره في الحدود ، أنه لا يجوز أن يقيمها أحد على أحد إلا الإمام أو مَنْ أمره الإمام ، ويستثنى من ذلك العبد والأمة فليسيدهما إقامة الحد عليهما ولو بلا أمر الإمام أو في الكتمان ، فعن الربيع عن أبي عبيدة عن جابر عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحسن ؟ فقال : إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ، ثم إن زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير » يعني بحبل ، وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة واللفظ لمسلم قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ، ثم إن زنت الثالثة فتيين زناها فليبيعها ولو بحبل من شعر » . وروى مسلم موقوفاً على عليّ : « أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم » ورواه أبو داود مرفوعاً ، ولا عبرة بمن ينكر ذلك إلا أن أول ذلك بأن يأتي بها أو به إلى الإمام ليجلدها أو يجلده ، ولا يكتم ذلك بعد علمه ، لكن لا يصح ، لا أن أتى إلى الإمام ببينة ، وإنما يكتم الإنسان على نفسه ، وقيل : فيمن اقتصّ في الكتمان أنه هالك ، وفي رواية عن عليّ : « أقيموا الحدود على أرقائكم من أحصنّ منهم ومن لم يحصن » .

وقالت طائفة من السلف : لا يقيم الحد على الأرقاء إلا الإمام ومن
يأذن له ، وبه قالت الحنفية ، وقال الأوزاعي وأبو ثور : لا يقيم السبّد
إلا أحد الزنى ، قال مسلم : كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول :

• • • • •

الزكاة والحدود والنفى والجمعة الى السلطان ، وعن الثامن : يقيم السيد الحدود ولو لم يأذن له الامام ، وعن ابن عمر في الامة اذا زنت ولا زوج لها يحدوها السيد ، فان كانت ذات زوج فامرها الى الامام ، وبه قال مالك ، الا ان كان زوجها عبداً لسيدها فامرها اليه ، واستثنى مالك القطع في السرقة وهو وجه للشافعية ، وفي آخر يستثنى حد الشرب ، وحجة الجمهور حديث عليّ « اقيموا الحدود على اركانكم الخ .. » وحديثه : « اقيموا الحدود على ما ملكت ايماكم » والله اعلم .

فصل

جاز لأجير منع ما بيده حتى يأخذ أجرته ، فإن تلف معمولاً ضمن قيمته وأخذ أجرته ، وقيل : قيمته غير معمول

فصل

(جاز لأجير منع ما بيده) لأجل الأجرة (حتى يأخذ أجرته) فللراعى منع الضان والمعز مثلاً إمساكها عن أصحابها ولا يخليها تذهب إلى صاحبها حتى يأتيه بالأجرة عند تمام الشهر مثلاً ، وأما أن يمنعه لغيرها فلا يجوز ، وإن منعه لغيرها وضاع وإن بلا تضييع ضمنه غير معمول ولا أجرة له ، وقيل : يجوز حبسه في دين جحده أو تباعة كذلك فإن ضاع حسب من دينه أو تباعته معمولاً ، وإذا حبسه حتى يأخذ أجرته وتلف بما هو سبب مخلوق أو بتضييع أو تعدد أو بما جاء من قبل الله بلا واسطة مخلوق أو تلف ولم يحبسه (فإن تلف) بنار أو فار أو ماء أو غير ذلك (معمولاً ضمن قيمته) معمولاً (وأخذ أجرته) لأنه تلف وهو معمول والعمل نفع لصاحبه ، (وقيل) : ضمن (قيمته غير معمول) لأن عمله لم يتصل بيد صاحبه ولم يخرج

ولا أجر له ولا ضمان إن تلف بفالْب ، وله أجره

من يد عامله ، بل أبطله عامله ، فكانه لم يكن من أول الأمر (ولا أجر له)
وظاهر قوله : فإن تلف بالفاء أنه فرض المسألة مفرعة على أنه حبسه ،
وظاهر الشيخ أنه فرضها فيما إذا لم يحبسها فيما قيل أذ عبّر بالواو ،
والأولى تعميم ذلك كما دخلت به في كلام المصنف بل كلام الشيخ يدل عليه ،
أذ لم يعبر بالفاء التي تقتصرها على الحبس تفريعاً عليه ، وقيل : إن
تلف بلا تعدد وقد حبسه لأجرته ضمنه وذهب كراؤه من الثمن ، ويدفع ما
بقي من الثمن إلا أن تلف بأمر غالب يعذر فيه فلا ضمان عليه ، وله أجرته
كما قال : (ولا ضمان إن تلف بفالْب) كص وموت وسيل (وله أجره) ولو
حبسه حتى يأخذ أجره ، لأن ذلك مصيبة نزلت بصاحبه . والأمر الغالب
كالهرق والسيل والغصب والمكابرة ، وإن تلف قبل العمل ضمنه غير
معمول على قول الضمان ، نوى حبسه أو لم ينو ، وقيل : لا ضمنه ،
وإن أخذ ما يعمل ونواه أن يخون وضاع ولو بلا تضييع ضمنه غير معمول
ولا أجر له على عمله ، وقيل : إن تاب قبل أن يضيع فمكن لم ينو أن
يخون ، وإن أخذ ما يعمل ونواه أن يخون وضاع ولو بلا تضييع ضمنه غير
معمول ولا أجر له على عمله ، وقيل : إن تاب قبل أن يضيع فمكن لم
ينو أن يخون .

وفي « الضياء » : أن أبا حنيفة كتب إلى أبي يوسف يمتحنه في مسألة ،
فإن أجاب فيها برأيه أخطأ ، وإن أجاب بحفظه أصاب ، وهي : ما تقول في
قصار دفع إليه رجل ثوباً يقصره له بالأجرة ، ثم أجمع القصار على غصبه
ثم عمله ثم بدا له رده إلى ربه وتاب من نواه ، هل يلزم رب الثوب أجر
أم لا ؟ فقالوا له : ما تقول أنت فيها ؟ فقال : إن عمله بعد ما نوى غصبه
قبل أن يتوب وينوى رده فلا أجر له ، وإن عمله غير مصر على غصبه ، له
العمل والكراء انتهى ، وكذا كل ما أشبه ذلك .

إن أتى بعذر من لص أو سالب أو مكابر وببئته فلا ضمان ولا كراء
وصحيح الأول

وفي « التاج » من ابن المسيح : ومن أعطى رجلاً شيئاً يعمل له فجدده
أياء فاستحلّفه فحلف : ما عنده له شيء ثم رده إليه معمولاً ، فإن له أجره
على ما تشارطاً ، فإن تقدم عليه أن لا يعمل له لما جدده أياء وورده لحاله
فلا أجره له لأنه لا مَرَقَ لظالم ، وإن تقاطعا على ثابت بينهما فليس في جدده
ما يزيله ولا ما يبطل عمله ، ولا يزيل ذلك تقدمه عليه أن ثبت الشرط ،
ولكن يتوب إلى الله ويعمل ما اتفقا عليه ، وإن لم تثبت المقاطعة وتقدم عليه
بما مرّ فعمله لم يكن له على المعبول له شيء ، لأنه عمله برأيه بعد التقدم
عليه وبلا ثبوت ما ذكر .

وقيل : (أن أتى) ذلك الأجير (بعذر من) أخذ (لص أو سالب أو
مكابر) أي مغالب على أخذ الشيء فأخذه لجأه مثلاً ، أو بادعاء أنه له أو أن
له شيئاً على صاحبه أو نحو ذلك ، بحيث لا يسمى لصاً أو سالباً ولو كان
في المعنى كاللص والسالب (وببئته) أي أتى ببينة اللص أو السالب أو
المكابر أي بما يبين به أنه أخذه منه اللص أو السالب أو المكابر (فلا ضمان
ولا كراء) أي أجره ، حبسه في الأجرة أم لم يحبسه ، لأن الأجرة للعمل
الذي وصل بيد المعبول له وهذا لم يصله العمل ، فكأنه لم يكن هنالك عمل
فلم يكن له أجر على العمل ولم يكن عليه ضمان ، فهما مشتركان في المصيبة ،
الأجير بعدم ثبوت الأجرة له ، وصاحب العمل بذهاب شيئته عليه ، (وصحيح
الأول) الذي هو أنه لا يضمن أن تلف بمغالب ، وله أجره لأنه كان في يده بأمر
ربه وتلف بما لا سبب له فيه ، ولا طاقته له عليه ، وقد تعنتى ولم يفعل
ما يبطل عناءه فله أجره ، وإن ظهر أسباب السرقة أو النهب وادعى الصانع
أن ذلك غيباً أخذ عنه ، فالقول قوله مع يمينه ولو لم يصح أخذ الشيء بعينه

وإن حبسه بعد قبضه لا لعذر مانع من إيصاله لزمه ، ولو سرق
أو أحرق

الا ان حمله الى جائر فعليه الضمان ، وسبب السرقة هو كهدم جدار وفتح باب ، وان ظهر سبب ذلك وأبى من اليمين ضمن ، وإذا ضيّع ضمن .

وفي « التاج » : لا يصدق الراعى ان قال : اكلت الا ان أتى بعلامة منها وقيل : يحلف أنها ذهبت بلا تضييع ، وان كان محله ضياعة وأعطى على علم بذلك ولم يضيّع وظهر سبب التلف حلف ، كالنسيج في غير محصون اذا سد خشب النسيج فيه وأعطى غزلا على علم بذلك ، وإذا نفرت الدابة نطقت حال المسير أو حال النزول ، وقد أحكم قيدها لزمه اعلام ربها ، وكذا يلزمه اعلام رب العبد بابقته ولا ضمان عليه الا ان لم يقيدها ، أو لم يحكم قيدها ، ومن أودع دابة يسافر بها وله من كرائها نصف أو أقل أو أكثر لزمه ضمانها لأنها كائنة .

(وإن حبسه بعد قبضه) أى بعد قبض الأجر ، ومعنى حبسه في هذه المسألة انه لم يوصله الى صاحبه ولم يقبضه صاحبه ، وليس المعنى انه طلبه صاحبه فمنعه منه ، ولو كان هذا من باب أولى في الضمان ، لكنه ليس مراداً بدليل قوله : (لا لعذر مانع من إيصاله) الى صاحبه ان كان قد أخذ من دار صاحبه أو ضله والا لم يلزمه إيصاله (لزمه ، ولو سرق أو أحرق) أو سلب أو كوبر عليه ونحو ذلك من الأمور الغالبة ، ولا سيما ما هو دونها لأنه قد أخذ عليه الأجرة فكان في ضمانه ، فان جاء ربه يقبضه استراح منه والا سعى في إيصاله ، والا فلا وجه لامتساكه عنده وقد انفصل عنه بتمام العمل وقبض الأجرة ، وان منع مانع من إيصاله كاللصوص والعدو في الطريق والجائر والمرض والسيل وعسدم الدليل وعدم ما يحماه عنه ، وذلك ان لم

وما تلف بأيدي الأجراء والصناع كقطع وكسر وحرق ضمنوه ، وقد مر
أن الخطأ في الأموال والأنفس لا يزيل ضمانا

تكن لحمله مؤونة تعظم ، وإن كانت له يلزمه ايصاله بل حفظه حتى ياتي صاحبه ، فان ضاع بلا تضييع لم يلزمه ضمانه .

وعندي ، انه لا يضمن ان تلف بلا تضييع ولو لم تكن له مؤونة ، وانه لا يلزمه ايصاله الا ان كان ربه لا يعلم انه معمول ولا انه غير معمول ، فكان ينتظر ان يقول له : انه معمول ، فينبذ ان لم يعلمه بنهاى العمل فكان عنده حتى تلف ضمنه ، وان قال : خذ شيئك واعطنى الكراء فقد عملته ، او لم يقل له : اعطنى الكراء فقال : اتركه عندك ، فتركه عنده فتلف ، فسله الاجرة ولا ضمان ان لم يضيع ، لانه اذا تركه عنده باذنه كان امانة قطعاً ، ومن قال : خذ شيئك واعطنى الاجرة فقد عملته ثم ادعى تلفه ، فان تلف فلا ضمان عليه ولا اجرة له عند بعض ، وان لم يصح التلف الا بقوله ، فم ولا اجرة له الا بصحة انه عمله ، ذكر ذلك في « المنهاج » بلفظ خاص في التمثيل (وما تلف) اى نسد (بأيدي الأجراء والصناع) اى يعمل ايديهم به (كقطع وكسر وحرق ضمنوه) لانه تلف بعمل ايديهم ولو خطأ بلا تقصير .

وفي « الاثر » : ومن اتى بصوغ يلحمه فانكسر عند اللحام ضمن ، لانه امر ان يلحمه لا ان يكسره ، وان شرط عدم الضمان فلا ضمان الا ان ضيع ، واذا قلّب الصانع الشيء ولم يَرَ فيه شيئاً ، ثم عمله فرأى فيه حرقة او كسراً ونحو ذلك مثل : ان يقصر الثوب او يغسله ضمن ، الا ان قال صاحب ذلك : من عنده .

(وقد مر أن الخطأ في الأموال والأنفس لا يزيل ضمانا) بل يزيل الاثم ، والمراد بعدم ازالته الضمان في الانفس عدها غيماً دون ثاثة الدية ، واما تلفها

ولزم قيل : طبيبا وخاتنا وحجاما وبيطارا أو نحوهم إن تلف أحد
بمعالجتهم قود" ؛ إن زادوا على ما أمروا به ، وكذا ثاقب لؤلؤ وناقش
فصوص

نصاعداً فيزيل الخطأ فيه الضمان ، وينقله الى العاقلة فيجمع منهم أو يعطى
كواحد ولا يجمع ، وإن اعترف بالخطأ فثبت أعطى وحده ، ولم يذكر الشيخ
الأنفس لأن الكلام في الأموال ، ولأن الأنفس فيها تفصيل ، وما فيه تفصيل
لا يعترض بعدم ذكره ، والأولى ذكرها لأن الأجرة قد تكون على عمل في
إنسان كما ذكره أيضاً في المسألة بعد هذه ، ولعل المصنف ذكرها لذلك
تعميماً للفائدة ، ولأن الخطأ لا يزيله بالكلية ، بل يبقى الضمان تارة على
الجاني وتارة على عائلته .

(ولزم قيل : طبيبا) ومتطببا ، أو مراد المصنف ما يشمله مع مبتن الطب
(وخاتنا وحجاما وبيطارا) معالج الدابة (أو نحوهم إن تلف أحد) أو
الدابة (بمعالجتهم قود") بفتح القاف والواو ولم تقلب الفاء مع تحريكها بعد
فتح شذوذاً وإن شاء الولي غالية (إن زادوا على ما أمروا به) في الطب
والصناعة وقيل : لا قود بل الدية ، وإن لم يزدوا فلا قود ولا دية ، وقيل :
القود فيمن عالج الطب أو الختن أو نحو ذلك ، ولم يتقنه ولو لم يزد على أمر
به ، وإنما لم يضمنوا إلا إن زادوا لأنهم أمرهم الشارع بالعمل ، وقد علم
ما فيه من الغموض والغرر فلم يستحقوا أن يحمل عليهم ، وقد كان قصدهم
الصالح ولم يزدوا على ما أمر الشارع ، فلما لم يزدوا لم يحكم بأن
الفساد منهم قطعاً فتغريمهم ظلم لهم .

وفي لقط أبي عزيز : كل طبيب يقطع ويكوى فعليه الدية وإعتاق رقبة
مؤمنة إن مات به المطبوب وكان معروفاً بالطب ، وإن لم يعرف به فعليه القود
لأنه يتولد من القطع والكي وجوه كثيرة ، كالموت والبطلان والعمى والعرج
ونقصان العمل وذهاب النسل وامانة الشهوة (وكذا ثاقب لؤلؤ وناقش فصوص)

ومَقْوَمٌ " لسيوف وحراق " منضج خبز ، ونجار إن أمر بضرب مسمار أو
وتد ببيساب فانكسر وكان قويا يغرمون إن زادوا ، وكذا غسال " دفع له
ثوب فخرقه بغسله ، فإن كان يسيراً والثوب خلق لزمه رَقْوُهُ ، ولزمته
قيمته أو مثله إن كثر

نصوص خواتم (ومقوم لسيوف و) فران (حراق منضج خبز ، ونجار إن
أمر بضرب مسمار) من نحو حديد بيباب (أو وتد) من عود (بيباب) لغرض
كالغرض بالمسمار وهو سواء ، وليس الغرض وتداً يعلق به شيء لأن هذا
غير معتاد في الباب ، ولكن حكمه في الباب والحاظ حكم ما ذكر ، وليس ذلك
عربياً فإن الوجد ما يوتد به الشيء ، أو يمسك به ويضم به للآخر ، فمسمار
الباب أوتاد (فانكسر وكان قويا) أو نحو ذلك من الأعمال (يغرمون) قبية
الفساد إن لم يبطل وكان صالحاً لما قصد به ، أو المثل أو قيمة الشيء كله إن
لم يصلح ، فيكون للعامل أو قيمة الفساد فيكون لصاحبه والخيار له ، وكذا
في سائر المسائل التي مرت أو تأتي ، وإنما يغرمون (إن زادوا) أو تصبروا
في العمل بأيديهم أو بالآلات أو غيرها ، فإن كان ضعيفاً ولم يزد لم يضمن ،
وإن زاد فأولى بالضمن .

(وكذا غسال " دفع له ثوب فخرقه بغسله ، فإن كان) الخرق (يسيراً
والثوب خلق) بفتح الخاء واللام أي بال ، والجملة حال ولو نصب الخلق
(لزمه رفوه) أي إصلاحه بالخياطة أو بالرقع إن احتاج لرتعة (ولزمته قيمته)
غير منخرق ويأخذ هو ذلك الثوب (أو مثله إن كثر) الخرق أو كان غير خلق ،
وكان الخرق يبطله ولو قتل ، وإذا أخذ صاحب الشيء مثله أو قيمته فالشيء
للعامل ، وإن شاء صاحب الشيء أخذه وفرم العامل قيمة ما نقص .

وفي « الأثر » : من أعطى حياكاً غزلاً يعمل له ثوباً فخرج رديئاً ، فإن

وضمن حاذى جلد جاوز بشفرته فيه ، وببطار ضرب مسماراً بيد دابة أو
رجلها فخرجت ، وخاتن أصاب حشفة أو

عدول الصنعة ينظرونه وقيمة ما أنسده ويدفعها لربه معه ، وقيل : يخير
في أخذ ثوبه وقيمة نقصه بالعدول ، وفي رد الثوب على الحياك ورد مثل غزله
منه والكراء المأخوذ منه وكذا ما أشبه ذلك ، وإن طلب النساج أجلا يبيع
فيه الثوب أو يرد ما لزمه أجل له أجلا غير بعيد من خمسة أيام الى عشرة ،
فماذا انقضى لم يكن له عذر من شراء ما لزمه غرمه ، ولا يبرح من السجن حتى
يأتى بما يلزمه ، وإنما يكون له الأجل لحال ما يطلب عند الحاكم ، وإن قلت :
ما وجه الشبه بين مسألة الغسل والمسألة قبلها ؟ قلت : هو مطلق الغرم
ولو كان فيما قبلها مقيّداً بالزيادة ، وفيها غير مقيد وأولى من ذلك أن يقال :
المراد وكذا غسّال دُفع له ثوب فخرته بغسله لكونه زاد فائه يضمن ، وبين
كيفية الضمان بقوله : فإن كان الخ . . فإن لم يزد ولم يمكن الغسل الا ويكون
ذلك الخرق فلا ضمان ، فتستوى المسألتان في وجه الشبه .

وفي « التاج » : أن كان جديداً غرمه أو شرواه ، وإن خلّقا لزمه أن
يرفعه الا أن هلك الثوب في ذلك الخرق فعليه قيمته أو شرواه .

(وضمن حاذى جلد) بأعجام ذال الحاذى ، أى القاطع أى من يقطع
الجلد ولو بإزالة خملته ، حتى جاوز ليصنع به الحذاء وهى لباس القدم ،
والحذاءء صانعها متعبر الشئخ عامر بالحذاء صحيح (جاوز بشفرته فيه)
أى فى الجلد .

(و) ضمن (ببطار ضرب مسماراً بيد دابة) رجلها المقدمة (أو رجلها)
وهى المؤخرة (فخرجت ، وخاتن أصاب حشفة) بالقطع لها كلها (أو) أصاب

بعضها ، وجزار نحر جملاً أو ثوراً أو ذبحة أو شاة ثم قطع من ذلك قبل موته ، ولزم قاطعاً من ذبيحة قبل موتها بإفسادها على ربها قيمة مثل ذلك اللحم حالاً

(بعضها) بالقطع (وجزاراً نحر جملاً) أو ذبحة على قول مجيز ذبحة (أو ثوراً أو ذبحة) أي ذبح الثور (أو) ذبح (شاة) أو نحرها على قول مجيز نحرها أو نكح كل ما يحل ذكاة شرعية ، من نحر أو ذبح أو رمى بنحر سهم أو بمعلم إذا وجده حياً ولم يجد ما يذكي به (ثم قطع من ذلك) المذكور من الحيوانات المذكاة لحماً أو جلداً أو غيرها مما يعين على موته (قبل موته) والضمان في ذلك مختلف ، ففيها قبل الخائن بالتقويم لما نقص ، وفي الخائن بالدية كلها وهي دية الرجل أن قطع الحشفة كلها وإن كان عبداً فقيمتها كلها ، وقيل : بالتقويم ، وإن قطع بعضها فالأرض ، وقيل : بحساب ما بقي للانفصال .

(و) أما كيفية الضمان في الحيوان الذي أحدث فيه ما يكون ميتة محرمة بعد الذكاة ، فقد أشار إليه بقوله : (لزم) كاسراً رقبة أو فاعلاً مفسداً و (قاطعاً من ذبيحة) أو نحر بدليل ذكر النحر قبل ، أو أراد بالذبيحة ما نكح ذكاة شرعية بذبح أو نحر ، فاستعمل لفظ الخاص في المعنى العام أو ذلك القاطع غير الذابح والناحر (قبل موتها) سبب (أفسادها على ربها) بالقطع منها ، لأن ذلك اعانة على الموت (قيمة مثل ذلك اللحم) وما معه وهو الحيوان نفسه ، وعبر عنه باللحم تلويحاً إلى أنه لا يضمن قيمته حياً ، لأنه مأذون في ذكائه وذكائه وأفسده بعد الذكاة ، وذلك الضمان على اعتبار كونه (حالاً) ولو كان حالاً ، وضمنها ميتة من قطع بذبحه رقبته ، لأنه لما وصل الحد المجزى صدق أنه ذكاه وحلت ، وبزيادته حرمت بعد أن حلت .

ومتعمد ترك تسمية عليها قيمتها حية " ، وكذا كواش (١) قيل له : أطبخ هذا العجين فأحرقه لزمه عجين مثله مركب على اختبار ولو فطيراً .

(و) لزم (متعمد ترك تسمية عليها) أو على النحر بعد الذبح ، أو عند النحر ماعلا للذبح أو النحر على وجه غير شرعى مفسد (قيمتها) أو قيمة النحر (حية) أو حياً ، لأنه أفسد ذلك قبل أن يصدق عليه أنه مذكى ذكاة شرعية ، وإن أخذ صاحبه جلده نقص له من قيمته ، وكذا ما اتصل بجلده من صوف أو وبر أو شعر ، وإن شاء لم يأخذ ذلك فيأخذ القيمة كلها ، وإنما جعلت لجلد الميتة وما يتصل به قيمة ، لأنه عندى متجسس يقبل التطهير ، لا نجس بذاته كالميتة ، وتطهيره بالدباغ .

(وكذا كواش قيل له : أطبخ هذا العجين) أى انضجه على مقلاة أو نحوها أو على نار أو تراب محبى أو نحوه (فأحرقه لزمه عجين مثله) فى العجن والنوع ، كشعر وقمح (مركب على اختبار) أى ركب كل أجزاء مقدار رغيف رغيفاً ، على كيفية اختبار الخبز أى على كيفية يخبز عليها بأن يرقق كما رقق صاحب الأول ، ولا يتركه قطعاً غلاظاً كالنهر ويأخذ المحروق لنفسه (ولو فطيراً) ولا سيما أن كان خيراً ، وإنما غيياً بالفطير لأنه يسهل تركيبه وعجنه ، فإن فى الخبز زيادة عمل ، لأنه يحتاج الى زيادة العجن ، وإن يأتى بالخمرة من عنده ويبقى عنده قدر ما يختبر ، فقد يتوهم أحد أنه لا يلزمه عجن الفطير وتركيبه ويأخذ الأجير ذلك المحرق ، وإن أعطاه ما يصنع وليس بصالح للعمل لضعفه أو لغير وضعفه فعمله ففسد لذلك ضمنه ، أن لم يخبر صاحبه بعدم صلاحه ، وإن أخبره فقال : عمله كذلك فلا ضمان عليه .

(١) كذا فى الاصل .

باب

إن اختلاف صانع مع رب المصنوع في صفة الصنعة قبل قول رب
المصنوع مع يمينه إن لم يبين الصانع ، وتيل : عكسه . . .

باب

في اختلاف الصانع ورب المصنوع والعامل
ورب العمل والمكرى والمكترى

(إن اختلف صانع مع رب المصنوع) ومثله العامل مع رب العمل
المكرى والمكترى ، فالصنعة كالنجارة والعمل أهم منها كالفسل ، ويجوز أن
يكون قد أدخله في الصنعة (في الصنعة قبل) عند بعض أصحابنا وأبى حنيفة
المزني وهو من أصحاب الشافعي (قول رب المصنوع مع يمينه) وعلى
صانع البينة ، لأنه مدّع على رب المصنوع في شتيه كما قال (أن لم يبين
الصانع) مثل أن يقول رب الثوب : أمرتك أن تصبغه أسود ، وقال الصباغ :
برقتي أن أصبغه أحمر أو بالعكس أو نحو ذلك ، مثل أن يقول الصانع :
برقتي أن تقطع هذا الثوب سراويل ، أو قال له رب الثوب : بل أمرتك أن

• • • وصحيح الاول ، لأنه لو اختلفا في اصل الإذن كان

تقطعه قميصاً ، أو قال الصانع : قميصاً وقال رب الثوب سراويل ، أو قال أحدهما ، جبة وقال الآخر : برنوصاً ونحو ذلك ، ولا أجره للصانع .

(وقيل :) أى قال مالك وابن أبى ليلى وأحمد وبعض أصحابنا (عكسه) وهو أنه يقبل قول الصانع مع يمينه أن لم يبين رب المصنوع ، لأنه حين أقر للصانع بأصل الصنعة كالتقطع في المثال صار مدعى عليه في كون القطع مشروطاً على كذا ، وكذلك ما ليس بأصل لها ، وضابط ذلك ، أن يجتمعا على شيء ويختلفا فيما بعد ذلك ، مثل أن يتفقا على الجبة ويختلفا فيقول أحدهما أن تخطيها على كيفية كذا ويقول الآخر غير ذلك ، أو اتفقا على صبغه ويتفقا في كيفية ، وكذا سائر الأعمال باختلاف صفاتها ، كعمل القرمود واللبن والبناء والنجارة وعمل الحداد والخرايز وغير ذلك ، وإن جرت عادة المحل على كيفية فالقول قول مدعيها ، وإن كانت الزيادة في الكيفية فالقول نافيها ، أن لم تكن هي المعتادة وحدها أو غيرها نادراً .

والصحيح عندى القول الثانى (وصحيح الاول) وهو أن يقبل قول رب المصنوع مع يمينه أن لم يبين الصانع (لأنه) أى الشأن ، وهذه العلة لا تنهض لأن الإذن في العمل مغاير جداً للصفة بعد الدخول ، ولا يخفى أن القول في النقض قول رب الاعتراف الصانع ، ولا يخفى أن القول قول الصانع في الإذن (لو اختلفا في اصل الإذن) مثل أن يقول رب الثوب : ما أذنت لك في تقطعه سراويل ولا قميصاً بل قلت لك : خطه كذا بها لا يحتاج الى قطع ، أو لم آمرك بخياطته أصلاً بل وضعت أمانة عندك ، أو قلت لك : وصله الى فلان ، أو قلت لك : ضعه عندك حتى أقول لك اقطعه على كذا ! أو قال رب الثوب : لم آمرك أن تصبغه بل وضعت أمانة ، أو وضعت حتى أقول لك : أصبغه بها أريد أو نحو ذلك (كان القول قول ربه ، فكذا) أن اختلفا

القول قول ربه ، فكذا في صفته ، ولأن الصانع معترف بإحداث نقص في
المصنوع وادعى إنذنا فيه ، والأصل عدمه ، وإن بين أخذ رب الشيء
شيئته ، وإلا حلف على قوله ، وخير في أخذ قيمته غير معمول ، فيكون

(في صفته) أى صفة الاذن ، هل كانت على السراويل أو قميصا مثلا ؟
(ولأن الصانع معترف بإحداث نقص) هو القطع على كيفية كذا (في المصنوع
وادعى إنذنا) من رب المصنوع (فيه) أى في ذلك النقص (والأصل عدمه)
أى عدم الاذن ، وایضاح ذلك أن الصانع معترف بأنه أحدث نقصا في ثوب
مثلا وادعى انه مأذون له فيه ، ورب الثوب أنكر أن يكون قد أذن له في
ذلك النقص بل قال : أمرتك بنقص آخر غير الذى صنعت فان لم يبين الصانع
على الاذن الذى ادعاه في النقص لزمه الغرم من حيث احداثه نقصا أنكر
صاحب المصنوع الاذن فيه غير النقص الآخر الذى ادعاه الصانع ، واحداث
القطع في ملك الغير نقص في حقه اذا كرهه ، ولو كان في نفس الأمر زيادة
لأنه محب لشيئته على أن لا يكون فيه ذلك ، فان كان فيه فقد نقص بين
عينيه ، ولذلك كان له التخيير الذى ذكره فيها بعد .

وفى « الأثر » : ان قال أمرتك أن تجعل طوله وعرضه كذا وكذا ، فعليه
البينة وان قال العاهل له : أمرتنى أن أعمله خماسيا ، وقال هو سداسيا
فالحقول قوله ، وقيل : قول المعمول له ، وقيل : ان أقر أنه سلمه اليه
سداسيا فالحقول قوله ، والا فقول المعمول له (وإن بين) الصانع ما قال
(أخذ رب الشيء شيئته) معمولا كما عمله الصانع ولا غرم عليه بل يعطيه رب
الشيء أجرته ، وقيل : لا تجوز الشهادة في المصنوع كما في بعض أجزاء
« الديوان » (وإلا حلف) رب الشيء (على قوله ، وخير في أخذ قيمته غير
معمول) بصيغ أو خياطة (فيكون) ذلك الشيء المعمول (للصانع) ولا إجرة

للصانع ، وفي أخذه معمولاً والصانع أجره وعليه نقصه ، وإن ادعى ردّ ما بيده وجدد ربه قبّل قوله مع يمينه إن لم يبين الصانع الرد ، وإن قال هذا متاعك قبّل قوله مع يمينه أن لم يبين ربه أنه ليسه ولو بالخبرين ،

له (وفي أخذه معمولاً والصانع أجره) على صبغه أو خياطته إن خاطه بتقويم العدول لعمله ، لا الأجر المعتود وقيمة الصبغة أو مثلها (وعليه نقصه) يقوم غير مقطوع ومقطوعاً أن لم يخطه ، فيعطى لربه ما بين القيمتين ، وفي الصباغة يأخذه مصبوغاً بما صبغه الصباغ ، فيرد للصباغ مثل صبغته أو قيمتها وأجرة الصبغ على ما اختاره الإمام أبو عبد الله محمد بن عمرو ابن أبي ستة وتبعه المصنف ، والذي عندي : أنه لا أجر له على الصبغ ولا على الخياطة بل له قيمة ما صبغ به أو خاط به أو مثلها لأن ذلك من التعدي في ظاهر الحكم ولو لم يعتمد لم يلزم ذلك .

وفي « التاج » ، وقيل : لا شيء للصبغ لأنه أثر لا عين ، والعين ما يقدر على اخراجه .

(وإن ادعى) أي الأجير (ردّ ما بيده) إلى مستأجره (وجدد) أي الرد (ربه) وهو مستأجره (قبّل قوله) أي قول رب الشيء أن الأجير لم يرده إليه (مع يمينه إن لم يبين الصانع الرد) لأن ذمته مشفولة بكونه عنده ، فلا يقبل منه ادعاء إبرائها إلا ببيان (وإن قال) الأجير (هذا متاعك) وأنكره رب العمل (قبّل قوله مع يمينه) أنه متاعه لأنه في يده وموكل إليه ومن في يده شيء يكون أمكن في قوله فيه ، لأنه مشتبه عليه كأنه أمارة عنده (إن لم يبين ربه أنه) أي ذلك المتاع (ليسه) أي ليس متاعه (ولو بالخبر) مثل أن يقول عدلان أو ثلاثة من أهل الجيلة : أن صفة متاعه (كذا) ما ليست صفة

وإن بين أعطاه الصانع متاعه أو قيمته إن لم يحضر ، وإلا . . .

المتاع الذي نسبه إليه الأجير كصفته ، أو قد حضرنا حين أعطاه وليس هو بهذا ، ويظهر لى أن الخبر هو ما لم يستجمع شروط الشهادة مثل أن يكون بلا عدالة أو فيما لا خصم فيه ، أو على التهاثر بأن يكون نفيًا أو أن يكون بنساء وحدثين فيما يظهر للرجال ، أو بعيد وحدثهم ، أو بهم مع من لا يجزى وحده ، أو أن يكون بعلم بلا تحمل شهادة ، أو بدون أن يقولوا عند التكلم بما عندهم : شهدنا والعلماء ليس كلما ذكروا الخبر أرادوا أن ذلك كله يجزى ، وقيل بجواز شهادة التهاثر ، وليس بشيء لأن مقتضاها غيب مثل أن يقولوا : شهدنا أنه لم يقضه دينه .

وعندى ، أن شهادة التهاثر شهادة النفى التى مقتضاها غيب ، وإذا لم يكن ذلك جاز مثل أن يقولوا : شهدنا وقت كذا وما رأيناه أعطاه كذا ، وما رأينا فعل ذلك بذكر الوقت فى كل ذلك وتعيينه ، فإن كان قولهم — هكذا على الإطلاق — ليس هذا ثوبه فتهاثر ، وإن قالوا : حضرنا وقت كذا وأعطاه ثوبًا ليس هذا فليس تهاثرًا (وإن بين) ربه (أعطاه الصانع متاعه) أن أقر بعد البيان أن الأمر كما بين عليه رب المتاع ، وأنه عندى فأحضره أو خرج من يدى إلى فلان فسمى فى تحصيله فأحضره ولا أجره على عمله أن أنكر ثم بين عليه أو أقر بعد انكار وأقدم عليه أن لا يعمله فعمله ، وقيل : له الأجرة أن أنكر ثم بين عليه (أو قيمته) أو مثله (إن) أمكن المثل و (لم يحضر) هو بأن أصر على انكاره أيضًا بعد البيان ، أو أقر بعد البيان أنه استهلكه أو أنه تلف ، وإن قلت : كيف يقوم أو يجبر على مثله وهو لم يحضر ؟ قلت : أن تصادقا على أن مثله كذا أو قيمته كذا أو مثله كذا على أن يقوم المثل فلا اشكال ، وإلا حلف الصانع أن مثله كذا فيأخذ ربه ما ذكره الصانع من المثل ، أو قيمة ما ذكره من المثل ويحلف الصانع أنه ليس فوق ذلك ، (وإلا) يبين

أخذه ما حلف عليه الصانع ، فإن أيقن به أخذه بلا يمين ، وإن أيقن أنه
ليسه قضاه فيه

رب المصنوع حلف الصانع أن متاعه هو هذا و (أخذ) رب المصنوع (ما حلف
عليه الصانع) أنه هو متاع رب العمل ، (فإن أيقن) رب المتاع (به) أنه هو
الذي له كما قال الصانع (أخذه بلا يمين) من الصانع ، الفاء لتقريب الأخبار
أو بمعنى الواو ، لأن هذه مسألة لا تفصيل لقوله : والا أخذ ما حلف عليه
الصانع إذ لا يتوهم أحد أن يأخذه بيمين مع أنه قد حلف قبل ، لأن عليه يميناً
واحدة ، بل هناك مسألان : الأولى أنه ان انكر رب العمل أن يكون
ذلك هو متاعه حلف الصانع ، أنه متاع رب العمل وأخذه رب العمل ،
الثانية أنه ان أنكره رب العمل ولا بيان ثم أيقن أنه متاعه أخذه بلا يمين ،
وانما قلت بذلك لقوله : بلا يمين بعد أن قال حلف عليه الصانع ، هذا ما حمل
عليه المصنف قول الشيخ ، وان لم تكن له بينة حلف الصباغ بأن هذا ثوبه
ثم يأخذه صاحبه ، فإن أيقن أنه ثوبه فليأخذه أيضاً ما لم يستيقن أنه ليس بثوبه .

(وإن أيقن أنه ليسه) أي ليس بثوبه كما عبر به الشيخ (قضاه فيه) أي
فليقضه له في ثوبه كما عبر به الشيخ ، ولا يلزم ذلك الحمل لجواز أن يكون
قوله : فإن أيقن أنه ثوبه فليأخذه أيضاً ما لم يستيقن أنه ليس بثوبه الخ . .
تفصيلاً لقوله : فإن لم تكن له بينة حلف الصباغ بأن هذا ثوبه ثم يأخذه
صاحبه ، والفاء لمجرد التفصيل ، كأنه قال : فإن أيقن فالأمر كما قلنا بمجرد
أنه يأخذه بلا قضاء ، والا فإنه يأخذه بقيد نية القضاء ، ومعنى قوله : فإن
أيقن أنه ثوبه ان اطمان أنه ثوبه بدليل قوله : ما لم يستيقن ، ومعنى ذكره
لفظ أيضاً أنه يأخذه كما قلنا في المجهل أنه يأخذه بقى الكلام في القضاء ،
والظاهر ان الذي يقضى هو رب العمل بأن يأخذ ذلك وينويه قضاء في متاعه
لا أنه نفس متاعه لأنه ليسه ، ولو كان الصانع قد أعطاه إياه على أنه نفس
متاعه ، وليس الصانع يقضيه له قضاء مع أنه قال : أنه نفس متاع رب

• • • • •

العمل ، وقول الشيخ : فليقتضه له في ثوبه يتبادر انه يقتضيه الصانع لرب العمل في ثوبه ، ولا يصح ذلك مع قول الصانع انه نفس ثوب رب المتاع ، فيحمل على انه يقتضيه له ان اعترف انه ليس متاعه بعد الانكار ، او يجعل الضمير في يقض لرب المتاع ، اى : فليقتض رب المتاع لنفسه ذلك الثوب كقوله تعالى : (**امسك عليك زوجك**) (١) هذا ما يتعلق بالمبارة ملحوظاً فيه المعنى ، وأما الذى يقصد بالفعل فان رب العمل يأخذ المتاع وينويه قضاء في متاعه ، ولو أعطاه الصانع على نية انه نفس متاع رب العمل ، وان اعترف الصانع فليعطه بلفظ القضاء ونيته ، وليأخذه رب العمل بلفظ القضاء ونيته بأن يدعى الصانع التلف مثلاً مع الاعتراف ، وان وجد رب العمل أن يتلفظ له الصانع بالقضاء ان لم يعترف ويأخذه هو على القضاء فليقبل جاز له ان يأخذ ما بيد الصانع قضاء اذا أعطاه الصانع على القضاء ، او أعطاه على انه نفس متاعه ولو كان عنده افضل من متاعه ، وانما جاز له أخذ ما قضاء او أعطاه مع ان بيده أمتعته الناس يعملها لهم لأن من بيده شيء فهو له ، وان اتهمه ان ما قضاء او أعطاه الصانع ليس للصانع بل لرب عمل آخر ايضاً مثلاً فلا يأخذه ، ولو كان القاضى يحكم له بأخذه ، وان علم انه تبدل لغير أخذه ان كان مثل متاعه او دونه ان لم يعلم ذلك الغير أو علمه ولم يطلق عليه أو أطلقه ، وان كان أكثر فلا يأخذه ، وإجيز له أخذه فيعطى قيمة الزيادة للفقراء ان لم يعلمه ، وان لم يعلمه فله .

وفي « الاثر » : من يعمل بأجر ان سلم متاع هذا لهذا لزمه الضمان ، وان قال : ردّه لى مانه ليس لك وخذ الذى لك ، فقال الممول له : لا أقبل

(١) الاحزاب : ٢٧ .

وكذا غاصب ومرتهن يقبل قولهما مع يمينهما على ما بأيديهما ، إن لم يمين رب الشيء أنه ليسه ، واختير عكسه

قولك بعد اقرارك أنه لى ، ولا بيتنه ، فالقول للمصنوع له مع يمينه ما يعلم أن قبله حقاً من قبل ما يدعيه بخلاف اقراره .

(وكذا غاصب ومرتهن) ومستعير ومؤتمن وكل من بيده شيء لغيره بتعدية أو بدونها (يقبل قولهما) وقول نحوهما (مع يمينهما) ويمين نحوهما (على ما بأيديهما) وايدى نحوهما : أن متاعك هو هذا فيأخذه قضاء على حد ما مر ، سواء أن لم يتهمه أنه ليس لمن هو بيده (إن لم يمين رب الشيء أنه) أى أن هذا المتاع (ليسه) أى ليس متاعى ، لأن بين ووجد متاعه أخذه ، والا فالمثل أو القيمة على ما مر ، وهذا القول هو المأخوذ به عندهم المشهور ، لكن المختار عند الشيخ عكسه كما قال المصنف : (واختير عكسه) أى عكس ما ذكر فى الصانع والمرتهن وكذا نحوهما ، وذلك العكس هو أن يكون القول قول رب العمل والمغصوب منه والراهن ، وكذا نحوهم مع يمينهم ، وعلى الصانع والغاصب والمرتهن البينة ، وكذا نحوهم ، ووجه الاختيار ، أن كل ثوب أتى به الصباغ يقول رب الثوب : ليس بثوبى فيحتاج للبينة تنفيه على القول الآخر ويتسلسل ذلك الى ما لا نهاية له ، لأن الصباغ ربما يتشاكل عليه الثوب ولم يعلمه فلا يقدم على اليمين القاطعة للأمر أو يتلف له ولم يعلم بذلك ، ذكره الشيخ وأراد بالتسلسل كثرة التتابع والاتصال ، لا التسلسل المستحيل لا مكان العثور على ذلك المتاع ، ولأن ثياب الدنيا كلها لها نهاية .

وحاصل هذا الاختيار أن يكون القول قول صاحب المتاع والراهن والمغصوب منه مثلاً ، فإذا قال : ما هذا متاعى ، ولا بينة للآخر ضمنه الآخر

• • • • •

ان لم تكن له بيئة أن هذا ، فلا تسلسل ، وأما على القول بأن القول قول العامل والمرتهن والغاصب فإن المطلوب بالبيئة هو الآخر اذ كان القول قول هؤلاء ، فكل ثوب جاء به العامل مثلاً نفقه بيئة صاحب المتاع فيتسلسل ، وانما صح التسلسل في البيئة هنا ، لأنها شهادة نفى بخلاف شهادة الاثبات ، لأنها اذا ثبتت شيئاً وجب الحكم به .

وفي « الأثر » : ان أعطاه دراهم يعملها خلخالاً فعمل ، فأعطاه فقال : ليست هذه فضتي لسوادها ، فالقول للصانع ويحلف ، ويؤيده ما ذكره المصنف من اختيار العكس كونه سالماً من شهادة التهاثر ، بخلاف القول الأول الذي هو أن القول قول الغاصب والصانع ونحوهما فإن فيه شهادة النفي ، وهي تهاتر اذ كان الشهود يقولون فيه : ما هذا ثوبه أو ما هذا رهنه أو نحو ذلك ، الا ان كانوا يقولون : ما هذا شيء الذي أوصله بيده بحضرتنا وقت هذا ، فإن هذا لكونه محصوراً ليس بشهادة تهاتر .

واختار أبو زكرياء في « الأحكام » القول الأول اذ ذكره وقال : تركنا ما اختلفوا فيه وهو المأخوذ ، ومع هذا فإن العمل بقول الشيخ عامر وهو الثاني عندهم ، لأن العمل به مقدم على غيره ، وعبارة أبي زكرياء هكذا : وكذلك الضمين والمضارب والمستودع والمعار الخ . . ولفظ الضمين هنا غريب لكن له وجه . اذ يعم كل من ضمن لصاحب الشيء أن يأتي بشيئه المعين من عند فلان فيجىء به فيقول : هذه عاريتك التي اعرتها فلاناً ، أو هذا رهنك الذي رهنت له أو نحو ذلك فينكر صاحب الشيء أن يكون شيء ، ويعم أن يكون ضمين الأداء فيقول : هذا شيءك الذي في ذمة فلان ، مشيراً الى كمية مترتبة في الذمة ، لا الى معين لأنه لا يترتب في الذمة على الصحيح .

وإن قال : هذا متاعى ، وقال الصانع : لا بل هذا ، قبل قوله مع يمينه
 إن لم يبين ربه ، والقول قول الأجير والمكرى مع أيّمانهما إن لم يبين
 المستأجر والمكترى في المدة إن اختلفا عليها فعلى مدعى الزيادة فيها أو
 انقضائها بيانه

(وإن قال) رب المتاع : (هذا متاعى ، وقال الصانع : لا بل هذا)
 متاعك ، لم يتكرر مع ما قبله لأنه يقل هنالك : ان صاحب المتاع قال : هذا
 متاعى ('قبل قوله) أى قول الصانع (مع يمينه) أنه هذا (ان لم يبين ربه ،
 والقول قول الأجير) أن مدة العمل بينى وبينك أيها المستأجر كذا ، (و) قول
 (المكرى) أنى أكرمت لك أيها المكترى دارى أو دابتى أو نحو ذلك مدة كذا
 (مع أيّمانهما) جمع بمعنى التثنية أو أراد يمين كل فرد من أفراد الأجزاء
 والمكرين (ان لم يبين المستأجر) بكسر الجيم أن مدة العمل كذا مما يخالف
 قول الأجير (والمكترى) أن مدة الكراء مما يخالف قول المكرى (في المدة ان
 اختلفا عليها) أى ان اختلف احد الاثنين اللذين هما الأجير والمستأجر مع
 الآخر منهما ، وأحد الاثنين الآخرين اللذين هما : المكرى والمكترى مع الآخر
 منهما ، والمعنى ان اختلف الأجير والمستأجر أو المكرى والمكترى في المدة ،
 والقول فيها قول الأجير والمكرى ، فجواب ان محذوف دل عليه ما تقدم ،
 وفراغ على ذلك قوله : (فعلى مدعى الزيادة فيها) وهو المكترى والمستأجر
 غالباً ، وكذا لو ادعاها الأجير أو المكرى وهو غير غالب (أو انقضائها) مدعى
 غالباً الأجير والمكرى ، وكذا لو ادّعاها المكترى أو المستأجر وهو غير غالب
 (بيانه) أى بيان المدعى بفتح العين ويدل عليه المدعى بكسرهما ، والمدعى
 بفتحها هو أحد الشئيين الزيادة أو الانقضاء ، ويجوز عود الهاء لأحدهما أى

• • • • •

بيان احدهما الزيادة ان ادّعاها أو الانقضاء ان ادّعاها والمصدق واحد ، وذلك مثل ان يقول الأجير : مدة الكراء نصف سنة ، ويقول المستأجر : سنة ، فعلى المستأجر البينة ، وكذا لو قال الأجير : مدة الكراء سنة ، وقال المستأجر : نصف سنة لداع الى ذلك كيمين ، أو ارادة رفق على الأجير أو ارادة زيادة خير للمستأجر فعلى الأجير بيان الزيادة ، ومثل ان يقول المكري : مدة الكراء شهر ، ويقول المكترى : شهران ، فعلى المكترى البيان وان قال المكري : شهران والمكترى : شهر لداع دعاها الى ذلك فعلى المكترى البيان ، وذلك لان المدعى لزيادة يدعى شيئاً بعد ما اتفقا على ما قبلها فلا يقبل بلا بيان ، ولا سيما ان كانت نفعاً له في العمل أو الاستنفاع ، وكذا ان اتفقا على المدة واختلفا في انقضائها مثل ان يقول : انها شهر ، ولم يكن البدء من أول الشهر بل حسباً بالأيام ، أو وقع مع أوله لكن حسباً بالأيام فقال احدهما : تم العدد والبدء من يوم كذا ، أو خالفه الآخر ، أو مع ، أو له ، ولم يحسب بالأيام ، لكن اختلفا هل استهل ليلة كذا فينسلخ ليلة كذا ولا بد ؟ وهل رضى هلال التمام ؟ فالقول قول من لم يدّع الانقضاء ولو كان عدم الانقضاء مضرة عليه كالمكري والأجير ، وذلك لأن الذمة شغلت بالمدة ، فلا يقبل براءتها منها بادّعاء الانقضاء بلا بيان .

واصل هذه المسائل حرمة مال الناس وأبدانهم من القرآن والسنة ، لا سبيل اليهما الا ما أجاز اليه صاحبهما ، فما أنكر منهما كان القول فيه قوله وحلف ، فأصل ذلك من القرآن والسنة في آيات وأحاديث تحريم الأموال والأنفس الا بحق ، وكذا ما بعد ، والتفريع في قوله : فعلى مدعى الزيادة الخ . . عائد للجموع لا للجميع لأنه لا يصح بالنظر الى قوله : أو انقضائها كترتيب الويل عن السهو عن الصلاة ، والرياء مع ذكر الماعون اذا قلنا : انه عارية .

وإن اختلفا على قدر الكراء أو نوعه قَبِلَ قول المكثرى أو المستأجر مع اليمين لأنه غارم وإن اختلف حمال مع رب المال في قدر المسافة قَبِلَ قول الحمال مع يمينه

(وإن اختلفا) أى أحد الاثنين مع الآخر منهما وأحد الاثنين الآخرين مع الآخر منهما ، أى الأجير والمستأجر والمكثرى مع المكبرى (على قدر الكراء) أو الأجرة كعشرة دنائير وتسعة دنائير ، وإنما قال : على ، ولم يقل : فى ، لتضمن اختلفا معنى تنازعا (أو نوعه) كدينار وثلاثة عشر درهماً ، وكصاع شعير أو صاع سلتا سواء اتفقا فى القيمة أو اختلفا ، ومن الاختلاف (قَبِل قول المكثرى أو المستأجر) عند ابن محبوب (مع اليمين) أنه ليس عليه أكثر من ذلك القدر كراء ، وأنه ليس النوع الذى أدّاه عليه خصمه (لأنه غارم) أى يعطى ، وأما الأجير والمكبرى فلا يقبل قولهما لأنهما يأخذان ، وإن ادعى المكثرى والمستأجر ما هو أكثر أو أجود نوعاً للمكبرى والأجير قَبِل قولهما أيضاً إذا ادعى ذلك لداع وأنكره الخصم لداع ، فإذا طلب اليمين فله أيضاً ، ومن أعطى رجلاً دابة يعلفها صاع بر أو صاعاً شعيراً أو يرعاها بجزء منها فادعى نصفاً وادعى الأجير أقل فالحقول لربها ، وله بَعْرُها إن لم يكن عرفاً وللأجير جزء فى النتاج كذلك أن نتجت بعد أن استحق السهم ، فلو استأجره لسنة وولدت قبل السنة فلا شيء له فى النتاج ولو حملت بعد الشروع فى العمل .

(وإن اختلف حمال مع رب المال فى قدر المسافة قَبِل قول الحمال) أن الحمل إلى كذا ، وهو دون ما قال رب المال وهو الغالب أو فوقه لداع ، وكذا لو قال رب المال : إلى كذا بثمن زائد ، وقال الآخر : بل إلى كذا مما هو دونه أو أطول بنقص ، فالحقول قول العامل ، ادعى زيادة المكان أو نقصها (مع يمينه) أن الحمل إلى كذا لا إلى ما قال رب المال ، وإن بين فالحقول قوله من

إن لم يبين رب المال ؛ فالقول في الموضع قول الحمال ، وفي الكراء ونوعه قول رب المال

أجل البيان ، ولا يبين عليه حين يبين (أن لم يبين رب المال) وإن يبين عمل
بيانه ، وسواء في ذلك البر والبحر لأن مدمى زيادة المسافة قد تعدى ما
تواطى عليه ، فاحتاج الى بيان دعواه ولا سيّما اذا كان في الزيادة نفع له ،
والجواب محذوف دلّ عليه قوله : 'قبل قول الحمال مع يدينه ، وأما قوله :
(فالقول في الموضع قول الحمال ، وفي الكراء ونوعه قول رب المال) فتفريع
أجمال بعد تفصيل ، فهو فذلك لما قبله ، وإنما ذلك إذا كان الحمال حمالا
لغيره بدابة نفسه أو مركبه أو بنفسه لا لحمال لماله أو مال غيره على دابة
غيره بكراء لها أو بمركب غيره بكراء المركب ، فإن القول قول رب الدابة
والمركب ، وإنما ذلك أيضاً إذا كانت المسافتان الى جهة واحدة ، وأما إذا
كانت احدهما الى الجهة والأخرى الى الجهة الأخرى كالشرق والمغرب
والجنوب والشمال والشرق والشمال ، أو الشرق والجنوب ونحو ذلك ،
فقال : القول قول رب المال ، وقيل : القول قول الحمال على ما مرّ آنفاً ومع
يمين في القولين ، وتفيد تلك الفذلكة أن القول قول صاحب الدابة أن قال :
أعطني كراء دابتي ، فقال المكترى : قد انتدته لك أو كريت لى على أن الكراء
الى الموضع الذى أكريتها اليه ، أو عطبت ، فقال : أعطني حساب ما حملت ،
وقال المكترى : أكريت لى موصلا أو قال له : أرسلتها اليك مع من أرسلت
ليأخذها فقال صاحبها : لم أرسله وضاعت أو عطبت أو اتفقا على الكيل أو
الوزن فى الحمل ، فقال صاحبها : من جنبس كذا ، فالقول فى ذلك كله قول
صاحبها ، وإن اتفقا على المقدار كتنفيذ ، فقال صاحبها : من كذا ، وقال
الآخر : لم نسّم النوع ، أو قال : أكريت لى الى مدة كذا ولم اتفق على ما أعمل
بها فقال صاحبها : اتفقنا على كذا ، فصاحبها مدع .

• وإن حلفا معا فالحمل إلى الأدنى وحط من الكراء قدر المسافة •

وكذا كل من ادعى منهما خلاف الأصل فمدع ، وكذا ان اختلفا في الكيل والوزن والجفاف ، فالقائل بالكيل أو الوزن مدع .

وفى « الديوان » : القول قول صاحب الشيء في الأجرة ، وقيل : ان ادعى الصانع قدر عناء فالقول له ، وان اختلفا فقول الصانع : رددته اليك ، فأنكر فالقول لربه ، والقول للعامل ان قال : لم أضيّع ، أو قال : تلف مالك ، أو لم تعطنى الا هذا أو لم أخلط مع غيره ، أو لم أسافر لموضع الخوف ، أو أكل غلتها أو قال : استرعتنى هكذا ، أو لم تستأجر قوتى ، أو قال : استرعتنى غنمك هكذا ولم تقل ان نقص نقصت الأجرة ، والقول لصاحب الشيء ان قال : استأجرتك على غنمى بلا تعيين أو بلا عد .

(وإن حلفا معا) أى جميعاً بأن حكم الحاكم بتحليفهما جميعاً كما هو الحق حين ادعى أحدهما أن الحمل إلى كذا بكذا ، أو ادعى الآخر أن الحمل إلى موضع فوقعه بما ذكره الأول من الثمن ، أو بأكثر فحلف على الموضع من يقبل قوله فيه ، وعلى الكراء من يقبل قوله فيه (فالحمل إلى) الموضع (الأدنى وحط) أى وليحط (من الكراء قدر المسافة) بتقدير العدول كما يدل له التعبير بالقدر ، مثل أن يقول الحمل : استأجرتنى أن أحمل إلى الاسكندرية بعشرة دنائير ، ويقول صاحب المال : بل إلى مصر بعشرة ، فإن الحمل يحلف على الاسكندرية ويحمل إليها وصاحب المال يحلف أن العشرة إلى مصر ويسقط عنه العدول مناب المسافة بين الاسكندرية ومصر ، فأخذ الحمل مثلاً ستة أو أقل أو أكثر بحسب ما يقول العدول .

ويحل أن يقول : بعشرة إلى مصر ويقول الحمل : بخمسة عشر إلى

وإن بيتنا معا فالحمل للأقصى وزيد في الكراء قدرها

الاسكندرية فيحلف على الاسكندرية ويحمل اليها ، ويحلف صاحب المال بأن الكراء عشرة ، فيسقط عنه مقدار المسافة ، فان قال العدول : خمسة ، سقطت الخمسة من خمسة عشر وأخذ الحمل عشرة ، وان قالوا : ستة أخذ تسعة ، وان قالوا : أربعة أخذ أحد عشر ، وكذا ما أشبهه .

وكذلك ان ادعى أحدهما ما هو أوفر في حق الآخر لداع ، وأنكره الآخر كذلك لداع ، وذلك أنه لما تعارضت يمينها اسقط مقتضى يمين كل واحد وعمولا بالمبادلة في الحمل والكراء ، أو في مدعى كل ولو كان أوفر في حق الآخر ، (وإن بيتنا معا) أى جميعاً ، أى أتى كل واحد منهما ببيان على مقاله (فالحمل للأقصى وزيد في الكراء قدرها) أى قدر المسافة بأن يبين الحمل مثلاً ان الحمل للاسكندرية والكراء خمسة عشر مثلاً ، ويبين صاحب المال انه الى مصر بعشرة أو أقل أو أكثر ، فالحمل الى مصر ويزاد مقدار المسافة من الكراء ، سواء كان قدرها ما زاد في بيان أحدهما على الآخر ، أو أقل أو أكثر ولو أبى أحدهما قبول الزيادة . ووجه ذلك أن البيئتين تعارضتا فسقطتا فعولاً بالعدل على حد ما مر في اليمين ، وبذلك يظهر لك أن الأصوب ما ذكرته وأنه أولى مما قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبى ستة أن الأصوب أن يقول الشيخ : وحط من الكراء وهو الخمسة عشر ديناراً التي ادّعاها الحمل خمسة ودفع له العشرة التي حلف عليها صاحب المال ، وهذا لا بد منه ليجرى على القاعدة السابقة من أن القول في المسافة للحمل ، وفي الكراء لصاحب المال ، ويناسب ما بعده والله أعلم فليحرا ه .

وان كانت احداهما اقوى عمل بها ، وان قال الحمل : الحمل كذا ، وقال رب المال : الحمل كذا وهو أكثر مما ذكر الحمل ، فاردد لى بعض

وإن قال مكرٍ لكترٍ : أكريتك دارى هذه أو دابتى وقال : لا بل هذه ،
تقبل قول المكري مع يمينه كذلك

الكراء أو ليس لك من الكراء الا كذا لحملك اقل ، فالقول قول الحمال
مع يمينه ، وإن بيتنا معاً عدل بينهما باستقاط نصف الزيادة من الكراء ،
كما اذا بيتن الخصمان جميعاً على شيء يدعيه كل منهما فانه يقسم
بينهما .

وإذا ترجحت بينة أحدهما بزيادة شهود أو عدالة أو يد حكم بها في باب
الاجارة وغيرها .

وفي « التاج » ان قال المكترى اكتريتها سنة بعشرة دنانير والمكري
اكتريتها منك بها ثلاثة أشهر فهذا اقرار منهما ، وقد لزم المكري تسليم الدار
للمكترى سنة ولزمه هو تسليم العشرة له ، ويقال له : ان لم تكرر منه
الا ثلاثة أشهر لم يجز لك أن تسكنها الا ثلاثة الا برضى منه لعلمك بأنه اقر
لك بباطل وإن قال : اكتريتها لك سنة بالعشرة ، وقال المكري : اكتريتها
ثلاثة بثلاثة كلف كل منهما ببيان دعواه ، فإن لم يحضره كل منهما تحالفا على
ذلك ولزم المكترى تسليم الثلاثة على ما اقر به منها للثلاثة ، (وإن قال مكرٍ
لكتر : اكتريتك دارى هذه أو دابتى) هذه أو سفينتى هذه أو نحو ذلك أو
متاعى هذا ، (وقال) المكترى : (لا ، بل) اكترينى (هذه) الدار أو
هذه الدابة أو كذا مما لم يذكره المكري ، (قبل قول المكري مع يمينه) ان لم
يبين المكترى كما قال : (كذلك) وإن بيتنا معاً اعتبرت زيادة التقوى ولو
كثر أهل الجانب الآخر ، وإن تساوىا اعتبرت الكثرة ، وإن تساوىا أيضاً
تساقطا ، فالإشارة بقوله : كذلك ، الى ما اذا بيتنا معاً ، والى أنه يقبل
القول مع اليمين ان لم يكن بيان ، وكذلك المستأجر مع الأجير يقبل قول
المستأجر ان قال : انها استأجرتك على حمل هذا اثراب لا على هذا أو

• • • • • وإن ادعى رب الدابة

نحو ذلك ، أو على خياطة هذا إلا هذا إذا أخذه الأجير بنفسه ، وكذا ما أشبهه ، ويحلف المستأجر ، وإن زاد أحدهما على الآخر في نفس ما فيه العمل أو في الكراء ولم يكن البين ، ومن زاد في الشيء من عنده كغزل في ثوب ينسجه بأجره فلا يقبل قوله بالزيادة إلا ببيان أو ظهور ، سواء جعله ثواباً أو ثوبين مثلاً فليد لصاحبه مثل غزله ويأخذ المنسوج ولا كراء له ، وإن شاء رب الغزل أعطاه ثمن ما زاد وكراء مثله ، وإذا ظهرت الزيادة ولا يظهر كم هي إلا بقوله فله قوله ، وعليه اليمين ، وإن ادعى النساج نقصان الغزل فقال له : استقرض على نادى أنه فعل ، فلا غرم على صاحب الثوب إلا ببيان أنه زاد ، ولا يمين له أن ردّها إليه صاحب الثوب على أن يغرم له .

وفي « الديوان » : أن قال : أكريتها من مصر إلى المدينة بعشرة ، والمكترى : منها إلى مكة بخمسة ، فهو مدّع في المكان وصاحبها في الأجرة ، وإن قال : منها إلى المدينة بعشرة ، وقال المكترى : بل منها إلى مكة بعشرة ، فالحال لصاحبها في المكان ، ويأخذ خمسة ، والمكترى مدع في المكان وإنما يأخذ صاحبها خمسة إذا كانت نصف ما بين مصر ومكة ، وإن كان أقل أو أكثر فبحساب ذلك من الكراء هـ . وذلك في أحكام « الديوان » .

وذكروا في الإجارة من « الديوان » ما نصه : وإن قال صاحب الدابة : أكريتك دابتي لتحمل عليها إلى مكان كذا وكذا بدينار ، وقال صاحب الحمل : أكريتها لي إلى موضع أبعد من ذلك الموضع بنصف دينار ، فإن صاحب الدابة مدّع في الزيادة وصاحب الحمل مدع في المكان أن أتيا بالبينة جميعاً ، فليحمل إلى الموضع الذي ادعاه صاحب الحمل ، ويعطى الدينار لصاحب الدابة (وإن ادعى رب الدابة) أو الدار أو السفينة أو غير ذلك من جمیع

فصباً أو إعارة والآخر الكراء قَبْلَ قول ربها ، وإن مات مكتراً في دار أو بيت أو على دابة قعد وارثه فيما فيها أو عليها . . .

ما يكرى أويستأجر على عمل فيه كخياطة ثوب سواء بقى ذلك أو تلف في يد من كان عنده (غصباً) أو سرقة (أو إعارة) أو ائتمناً أو غير ذلك مما ليس اكراء ولا اجارة ولا عقدة بيع أو نحوه ، وإنما ادعى ليضمن له ما فسد في المعار بناء على ضمان العارية ، أو ليدعى عليه أنى قلت لك : اعمل وأردد اليّ ليكون بذلك ضامناً ، أو ليدعى عليه أنى شرطت عليك الضمان وليدرك عليه الرد متى شاء ، ولو كان الكراء كما قال مدعى الكراء لكان لمدعيه الامتناع من الرد إلى الأجل (و) ادعى (الآخر الكراء) أو الاستئجار (قَبْلَ قول ربها) أى رب الدابة ، وكذا ما ذكرنا بعدها ، إلا أنه لا حدّ على الغصب بقوله : فلا كراء له ، ولكن ان كان غصباً أو سرقة فله كراء المثل ، وكذا لا اجرة للأجير ان عمل لانكار المالك للشيء ان يكون أجيراً له ، وقيل : ان كان في عمله نفع فله عناء المثل ، وإن قال : أسكنتنى ولم تقل لى بكراء فان كان رب الدار معروفاً أنه يؤجرها لزم الساكن البيان أنه أسكنه بلا كراء ، والا حلفه وأعطاه كراء المثل ، وإن لم يعرف بأجر ولا بغيره فأيهما ادعى لنفسه شيئاً كلف بيانه ، وهكذا سائر ما يكرى .

وفى « الديوان » : اذا حمل رجل على دابة رجل شيئاً فقتل صاحبها : اعطنى عناها ، وقال : امرتها لى ، فالقول له ، وقيل : لصاحبها ان عرف أنه يكرئها .

(وإن مات مكتراً في دار أو بيت أو على دابة) أو نحو ذلك ، أو مات في غير الدار أو البيت أو غير ظهر الدابة ، وكأنه أراد بفى ، وعلى أنه تقرّر له نعمهما (قعد وارثه فيما فيها أو عليها) أو كل ما يتبع ذلك الشيء ولا يلتحق

لا من مصالحها كباب وقفل وسرير وسرج ولجام وشكال وقيد وإكاف
وخطام ، فالقاعد في هذا ربها ، على المكترى أو وارثه البيان .

به في غير مصالحها (لا من مصالحها) مصالح دار أو دابة ومثلها البيت وغيره
مالمضمير لأحدهما على سبيل البدلية ويجمعهما الحكم الواحد ، وتلك المصالح
« كباب وقفل » عود أو حديد مركبين في محليهما (وسرير) أن اعتيد للدار
أو البيت « وسرج » لفرس (ولجام) للدابة مطلقاً في منها بكسر اللام ،
وهو لفظ فارسي معرب (وشكل) بكسر الشين وهو حبل يشد به قوائم
الدابة يدّ مع أخرى ، أو رجل مع أخرى ، أو يدّ مع رجل ، أو
رجلان مع يد وكل ذلك (وقيد) من حديد تقيد به قائمة مع أخرى
(وإكاف) بكسر الهزة وضمها بردعة الحمار (وخطام) بفتح الخاء وهو
ما يقاد به البعير من أنفه (فالقاعد في هذا) هذا المذكور ونحوه (ربها) أو
وارثه أن مات والهاء لواحدة من الدار والدابة ومثلها غيرها ، وذلك أن
وجد في محله من الدار أو الدابة ، فلو وجد الباب في الدار أو البيت مطروحاً
أو القفل كذلك أو السرير كذلك أو مقلوباً أو السرج أو ما بعده مطروحاً في
الأرض ، أو على الدابة في غير محله كشكال محمول على الدابة لكان القاعد
فيه المكترى ، وعلى رب نحو الدار أو الدابة أو وارثه البيان ، (و) حيث
كان القاعد مالك الشيء (وعلى المكترى أو وارثه) تبعاً له (البيان)
والله أعلم .

ومن حمل متاعاً لغيره فوصل به ناقصاً لزمه يمين ، ما خانه ، ومن
اكترى أرضاً ليبنى فيها أو يحفر فيها ، أو أذن له في ذلك فأنفق في ذلك مالا ،
فما كان موجوداً فله قلعها ، وإن طلب الأجرة أو القيمة فقل له رب الأرض :
أدفن ذلك واقطع بناءك فالحقول لربها ، وإن أخرجه قبل المدة فليعطه كل ما
صرف وأجرة العمل ، وإن عمل وأنفق مشترطاً أن يدرك ما صرف صدق فيما

• • • • •

انفق ، وقيل : ان اختلفا وادعى شططا قوم له العدول بالوسط ، ومن مضى بما اكترى للحمل أو للعمل فقال : لم أحمل عليه ، أو لم يوصلني أو لم أعمل به أو لم يصلح أو مرضت أو غصبت فعليه البيان ، والقول لصاحب الدابة أو غيرها فعليه الكراء ، وقيل : ان تبين مرضها أو هروبها فالحقول للمكترى ، وان حضره ربه فعلى ربه بيان الحمل والعمل ، وان قال : جاوزت بدابتي الموضع فعطبت أو زدت الحمل عليها فعطبت أو تعديت فعطبت فالحقول للمكترى ان أنكر المجاوزة أو الزيادة أو التعدية ، أو قال : العطب من عندك ، وكذا ان ادعى انه حمل غير ما اكترى له أو اكترى دابتين كل الى بلد فادعى انه ذهب بواحدة الى البلد الذى اكترى له الأخرى ، أو مطبت احدهما فقال : انها التى غصبتها ، فقال المكترى ، بل التى اكترتها فالحقول للمكترى ، وان تلفت الدابة .

ومن ادعى منهما كون الكراء والاجرة معلوماً فعليه البيان والقول للآخر ، وان تلف الشيء عند الصانع فقال صاحبه : عملته بالاجرة فأنت ضامن ، فقال الصانع : بلا اجرة فلا ضمان علىّ ، أو لم يتلف فقال صاحبه : فلا أجر ، وقال الصانع به فالحقول لصاحبه ، وقيل : للصانع ، وان تلف فقال ربه : لم يتلف الا بعد ما عملته فخذ أجرك وأعطني قيمة متاعى معمولاً ، وقال الصانع تلف قبل العمل فالحقول للصانع ، ولا يدرك النسيج والحداد والصبتاغ والخراز والبناء والغسل والطحان والطباخ والحصاد وعامل اللبن والقرمود ونحوهم الاجرة حتى يفرغوا من عملهم ، كذا فى الاجارة من « الديوان » ، وفيه : وان تلف الشيء قبل أن يعملوه ضمنوه ولو بما جاء من قبل الله ، وان تلف بعد ما عملوا بعض العمل فلهم من الاجرة بقدر ما عملوا .

وذكر فى الكتاب عن رسول الله ﷺ انه قال : « من اخذ الاجرة على شيء

• • • • •

فهو له ضامن « (١) ما خلا الراعى اذا غلب ، ومن ادمى على اصحاب الصنعة او العمل انه عمل له بلا اجرة فعليه البيان ، وان وضع الرجل متاعاً عند الصانع فعمله بغير اذنه فلا يدرك الاجرة ، وقيل : يدركها ، وان كرى الرعى رجال باجرة فى عقدة ولبعضهم الرعى ولبعض الاداة لم يجز ، وقيل : يجوز ويقسم الكراء على عدد الاداة والرعى ، وان كرى له رعى الماء فانكسر الماء او غار تحاصصوا ، وان رجع الماء بعد اتم ما بقى له ، واذا وكل رجل رجلاً على الاكراء جاز — سمي الكراء او لم يسم — بالنقد او النسيئة ويقبض الكراء ايضاً ، وقيل : لا يقبض الا ما قبض من الكراء ، وقيل : لا يقبض الوكيل الاجرة ولا يجوز له ان يكرى لنفسه ولا لابنه الطفل او عبده ، او من ولى امره ، ويجزى عندي الخلاف السابق فى بيع الوكيل لنفسه ، او لمن ولى امره او الشراء من نفسه او من مال من ولى امره ، ولا يكره لعبد صاحبه او عقيدته ، ويجوز ان يكره لابيوى صاحبه وابويه ان نقد الكراء ، وان اكراه بكراء فاسد فعليه عناؤه لصاحبه ينظر العدول ، ويرجع به على المكري ، وان وكله ان يكره كراء فاسداً فاكراه فاسداً او صحيحاً فلا يجوز ، وقيل : لا شيء عليه فى الفاسد من الضمان لانه امره به ، وان وكله ان يكره الى مدة فاكراه دونها جاز ، قلت : وقيل : لا ، وان اكراه الى اكثر لم يجز الا ان جاوز صاحبه والله اعلم .

(١) تعدم ذكره .

باب

سنن جواز شركة المضاربة إجماعاً

باب

(سنن جواز شركة) بكسر الشين وسكون الراء وبضم الشين وسكون الراء (المضاربة إجماعاً) أى ذكرت في حديث النبي ﷺ وأثبت فيه ، وروى الربيع عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « ثلاث فيهن البركة : البيع الى أجل ، والمقارضة ، وخط البر بالشعر للبيت لا للبيع » وذكره ابن ماجه بإسناد فيه ضعف ، ومن الموقوف ما ذكر من الحكيم بن جزام أنه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقارضة ، ان لا تجعل مالى في كيل رطبة ، ولا تحمله في ريح ، ولا تنزل به في بطن مسيل ، فان فعلت شيئاً من ذلك ضمننت مالى ، وروى مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده أنه عمل في مال عثمان على ان الربيع بينهما ، وهو موقوف أيضاً ، وكذا كانت عائشة رضي الله عنها تبضع مال اليتامى في البحر وكانوا في حجرها ، وأجازة عمر ، ورووا في « الديوان »

• • • • •

عن النبي ﷺ أنه قال : إذا أخذ الرجل مالاَ للتجارة جعل فيه جبريل عليه السلام حبتين من البركة ، فلا يزال المال يزيد وينمو ويمنع من الشيطان ما لم تدخله الخيانة ، فإذا زالت منه الأمانة ودخلته الخيانة نزع جبريل عليه السلام حبتى البركة وجعل فيه حبتى التلف ، فلا يزال ينقص ويدخله الشيطان فيميزه تمزيقاً « (١) والله أعلم .

وفى « الديوان » : وإنما يجوز القراض بين البالغين الأحرار المقلين الموحدين من الرجال والنساء ، ولا يجوز بين الأطفال فيما بينهم ، ولا بين المجانين فيما بينهم ولا بين الأطفال والمجانين ، ولا بين هؤلاء والبالغين ، ولا بين العبيد والأحرار إلا باذن ساداتهم هـ .

قلت : يجوز القراض بين الأطفال ، أو بينهم وبين البالغين عند بعض فيما يجوز فيه مبايعتهم ، وقد مرّ في بابهِ ، قالوا : وجائز لمن يأخذ القراض ويبقى فيه فضل الله تعالى ليسدّ فاقته ويكفى مؤنته عن المسلمين ، وتكون رغبته فيما يربح فيه لأنه أجير لغيره ، ولا يطلب في أخذ مال القراض أن يخرج به من المجاعة ، أى لا يقصد بأخذه أن يخرج بالأكل منه من الجوع الذى فيه ، أو يتوقعه ولا ينبغى للموحدين أن يأخذوا القراض من المشركين ، من أجل أن لا يخدم الموحّد المشرك ويكره للموحّد أن يدفع القراض للمشرك من أجل ما يستحلون في دينهم من بيع ما حرّم الله ، قلتُ : وقيل : لا يجوز كما يأتى أواخر القراض وهو مذهب الأكثرين كما يأتى هناك ، وجائز للرجل أن يأخذ القراض على أن يتجر به لنفسه أو لغيره من الناس طفلاً كان أو بالغاً ، حراً كان أو عبداً ، وجائز له أن يأخذ القراض من رجلين أو ثلاثة

(١) رواه ابن ماجه .

• • • • •

أو أكثر من ذلك ، ويأخذ الواحد من الواحد والاثنين من الاثنين أو أكثر من ذلك ، ولا تأخذ الكثرة عن الكثرة في عقدة واحدة ، وإن أخذ اثنين أحدهما لا يجوز فعله فباطل ، وإن عملا فلها عناقهما ولو لم يكن الربح ، ولا يؤخذ من المحجور عليه بفلس ، وإن أخذ المحجور عليه جاز ، وإنما يجوز أن يقارض ماله أو مال ابنه الطفل ، وأما ما كان في يده من مال من ولى أمره من اليتامى والمجانين والغيب ومال المسجد وكل من كان في يده من الأمانات فلا يجوز له أن يقارضه ، ومنهم من يقول : يقارض مال اليتامى بنظر منه لما يصلح .

وذكر في الكتاب عن عائشة رضى الله عنها أنها كانت تبضع مال اليتامى في البحر كانوا في حجرها بالقراض ، وذكر عن عمر رضى الله عنه أن ذلك جائز ، فعلى هذا القول ، يجوز للخليفة أن يضارب فيما بينه وبين اليتامى .

وفى « الأثر » : ويجوز أن يتجر بمال اليتيم والربح لليتيم والوضيعة على دائع ماله من وصى أو وكيل أو ولى أو محتسب له ، وكذا المضارب إذا علم بذلك ، وقيل : لا يضارب بماله ولا يجوز ، وقيل : يجوز والربح لليتيم والوضيعة على اليتيم .

قال الشيخ خميس : ولا أعلم صحة هذا القول ، وروى قومنا عنه عليه السلام : « اتجروا بأموال اليتامى لا تأكلها الزكاة » (١) وإنما ينبغى أن

(١) رواه البيهقى وابن ماجه .

• • • • •

يدفع ماله على القراض لرجل أمين قوى كَيِّس حاذق عارف للتجارة ، ولا يعطيه للضعيف الذي لا يقوم بالبيع والشراء ولا يحفظ المال من الضيعة ، ولا لمن لا يتقى الله ولا يتقى الربا والريبة والحرام ، ولا لمن يخونه ، ولا لمن يخاف منه أن يجحده ، ولا لمن لا يقدر عليه أن يأخذ منه حقه ، ولا يأخذ القراض من أصحاب الحرام والربا والريبة ، ويعطى أحد المتفاوضين مالهما على القراض ويأخذه المقارض عنه اهـ . قلت : وكذا المعاملات المالية كلها كالبيع والشراء .

والشركة ستة : شركة مضاربة ، وشركة عنان ، وشركة مفاوضة ، وشركة الأبدان ، والثلاثة الأولى متفق عليها عند أصحابنا ، ولو اختلفوا في بعض الشروط ، وستأتى . ومعنى شركة الأبدان تأتى قريباً ، وشركة الوجه وهى شركة الذمم بأن يتفقا على الشراء فى ذمتها من غير مال لهما ولا صنعة ، ويكون الربح بينهما ، وعلى هذا يمنع اتفاقاً عند أبى حنيفة لأنها من باب : تتحمل عنى وأتحمّل منك ، وأسلفنى وأسلفك ، وذلك ضمان بجعل وسلف جرّ منفعة ، وإن وقعت الشركة كذلك فاشترياً شيئاً أو أحدهما غفيل : بينهما ، وقيل : الذى اشتراه ، وقيل : شركة الوجه هى بيع وجيه مال ضامن بجزء من ربحه ، ومعنى هذا أن تكسب بضاعة شخص لخموله فيأتى للوجيه فيتفق معه أن يبيعه له على جزء من ربحها ، وهذا ممنوع أيضاً ، لأنه اجارة مجهولة فيها تدليس على الغير ، لأن كثيراً من الناس ترغب فى الشراء من الأملياء لاعتقادهم أنهم لا يتجرون إلا فى الجيد ، وأن الفقراء على العكس ، وشركة الأبدان جائزة عند غيرنا اتفاقاً بوجوه ثلاثة : الأول أن يتحدا فى العمل فلو اشتركا خياطاً وجذاداً ونحو ذلك من اختلاف الصنعة لم يجز للفر ، لأنه قد تنفق صنعة هذا وتكسب الأخرى فيأخذ من صاحبه ما لا يستحقه .

ويلتحق بالاتحاد ما تلازم من العمل ، مثل أن يجهز أحدهما للنسج والغزل

وعرفت باتفاق على إعطاء نقد لتجر بجزء من ربح . . .

والآخر ينسج ، أو يهبيء القمح للطحن ، والآخر يطحن ، الثاني : أن يأخذ كل بمقدار عمله ، فلو كان أحدهما أكثر عملاً أو أجود لم يجز ، لكن لا يشترط التساوى حقيقة لتعذر بل يكفى التقارب ، الثالث : أن يحصل لهما التعاون والرفق بالاشتراك ، فإن لم يحصل لهما ذلك لم يجز ، واختلفت المالكية : هل يشترط أن يكون مكان العمل واحداً وهو مذهب المدونة أو لا ، وهو مذهب العتبية فشهد ابن الحاجب الأول ، وصاحب المختصر الثاني . وشركة الجبر والأصل فيها قضاء عمر رضى الله عنه ، وعليها مالك وأصحابه ، وصورتها : أن يشتري أحد تجار السوق شيئاً مع حضور غيره من التجار ، فمن أراد منهم أن يدخل معه في ذلك أجبر له المشتري على ذلك ، وللجبر شروط ، الأول : أن يكون الشراء بالسوق ، فلو كان في بيت أو زقاق لم يجز ، الثاني : أن يكون للتجر ، فلو كان للاقتناء أو الأكل أو السفر أو نحو ذلك لم يجبر ، الثالث : أن يحضره غيره من تجار أهل ذلك المنزل ولم يتكلم ، فلو غاب أو زايده حتى أخذه المشتري أو لم يكن من تجاره لم يكن له حق خلافاً لعبد الملك في الأخير ، وإن اشترى مسافر في رفقة فقال ابن حبيب : كمشتري في السوق ، وتراعى فيه شروطه ، وقال أصبغ : لا بل هو كمشتري في بيت أو زقاق أو حانوت ، لأن الوارد أنها هو في السوق فتحصل أن الشركة قسمان : شركة اختيار ، وشركة جبر ، وشركة الاختيار على ثلاثة أقسام : شركة أبدان ، وشركة وجوه ، وشركة أموال ، وشركة الأموال ثلاثة أقسام : شركة مفاوضة ، وشركة عنان ، وشركة مضاربة .

(وعرفت) أى المضاربة (باتفاق على إعطاء نقد) معلوم لا غش فيه
(لتجر بجزء) معلوم (من ربح) أراد لازم الاتفاق على الإعطاء وهو

الانجاز لأن الاتفاق عليه ليس مضاربة ، وهذا التعريف بالرسم جار على الصحيح المشهور من أنه ، لا يجوز بعروض مقومة بل بنفس العين ، وبجوز ان يكون كلام الشيخ تصويراً أو تمثيلاً لا تعريفاً ، ولو جعله المصنّف تعريفاً ، وعرفت أيضاً بتوكيل على تجرّ في نقد مضروب مسلمّ بجزء من ربحه ان علم قدرهما ، قالت المالكية : ولو مغطوشاً على الأصح ، ولم يذكر المصنّف انتفاء الغش لأنه معلوم من الوزن فلا يجوز ، ولو علم قدر ما فيها من الغش أو راج رواج الجيد كما هو مذهب الشافعي ، قال مؤلف « المنهاج » الذي لهم ، ويشترط لصحته كون المال دنائير أو دراهم ، فلا يجوز على تبر أو حلى مغطوش ، قال شارحه الدميري : وإن راج وعلم قدر غشه لأنه عروض ونقد ، وعرفت باجارة على التجرّ في نقد مضروب معلوم مسلمّ بجزء معلوم من ربحه ، والتسليم هو الاعطاء الذي عبّر عنه المصنّف بالاعطاء وأراد بالنقد ما ضرب من ذهب أو فضة سكة كما عبّر غيره بنقد مضروب ، فإن لفظ النقد يستعمل في المضروب كما صنع المصنّف . وفي غيره ، ولذلك قيّده غيره بالمضروب ويجوز ان يكون اطلق النقد ليشمل غير المضروب على القول بجواز المضاربة به بالوزن ، وقد ذكر المصنّف قريباً الخلاف فيه وفي العروض بالتقويم ، ولا تجوز بجزء من الربح مجهول . ولا باعطاء نقد غيره معلوم مثل ما في هذا الوعاء أو ما في يدي الا على المقابلة بعد العلم وقبل الشروع ، ولا مضاربة بدينار أو درهم أو نحو ذلك ، ولا بعدد أو فرد مع سهم كدينار ونصف الفائدة ، ولم يذكر قيد العلم ولكنه مراد له والأولى التصريح به ، وخرج بالاعطاء بمعنى التسليم في المجلس ما في الذمة ، واختلف فيما لم يحضر وكان عند أحد لا في ذمته من أنواع الأمانات ، وإن لم يسمّياً كم من الربح فلمقارض عناؤه عند حاتم بن منصور وابن عبد العزيز ، وقيل : نصف الربح لأن ذلك اطلاق في الشركة فتصرف الى النصف كسائر الشركة المطلقة ، وهو قول حسان ووائل .

• • • • •

والمضاربة : القراض ، وسمي مضاربة لما فيه من الضرب في الأرض وهو السير . قال أبو عبد الله محمد بن عمرو بن أبي ستة : قال شيخنا : المضاربة لغة أهل العراق ، والقراض لغة أهل الحجاز ، واشتقاق المضاربة من الضرب في الأرض وهو قطعها بالسير لأن أهل مكة كانوا يدفعون أموالهم للعمال يسافرون بها ابتغاء الربح ، ثم لزمه هذا الاسم ، وإن لم يسافر العمال ، واشتقاق القراض من القرض وهو القطع ، لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من ربحه ، وقيل : من المساواة ، يقال : تقارض الشاعران إذا تساويا فيما أنشدها هـ . وكأنه أراد أن العامل ورب المال تساويا في الربح يعني غالباً هـ .

وفي « التاج » : المضاربة مشتقة من الضرب في الأرض ، وقيل : من ضرب الآراء بعضها ببعض ، وقيل : من تضاربهما في الربح ، يعني ضرب بعضهما بعضاً في شأن الربح منازعة عليه ، وكان الرجل في الجاهلية يدفع المسال إلى الرجل على أن يخرج به إلى الشام وغيره فيبتاع ويكون الربح فيه بينهما على ما يتفقان عليه من الأجزاء .

قال أبو الوليد الباجي من حاجة الأندلس : والقراض هو ما كان في الجاهلية فائزاً في الإسلام ، لأن الضرورة دعت إليه لحاجة الناس إلى التصرف في أموالهم وتنميتها بالتجارة فيها ، وليس كل أحد يقدر على ذلك بنفسه مضطراً فيه إلى استئابة غيره ، ولعله لا يجد من يعمل له فيه باجارة لما جرت عادة الناس في ذلك على القراض ، فرخص فيه لهذه الضرورة ، واستخرج بسبب هذه العلة من الاجارة المجهولة ، على نحو ما رخص من المساواة وبيع العارية والشركة في الطعام والتولية فيه ، فلا خلاف في جوازه بين الأمة في

**ثم هل لا رجوع لاحدهما بعد عقد ودفع مال وشروع في عمل قبل
الانتماء كالأجارات على المختار ، أو جاز لكل ؟ فيه تردد . . .**

الجملة ، وإن اختلفوا في كثير من شروطه واحكامه ، وقد عمل به الصحابة
والسلف واتبعهم عليه الخلف ، ومما احتج به على الجواز قول الله عز وجل :
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ (١) الآية ، وقوله
تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ (٢) الآية ، لأن القراض
تجارة من التجارات ، وإذا اشترك اثنان في القراض وعند كل ألف درهم فقتل
احدهما لصاحبه : أنا أبصر منك في البيع فلا أرضى إلا أن يكون لى في كل شهر
عشرة دراهم ، فهما على شرطهما ، والباقي بينهما ، وإن كان رأس مال
احدهما أكثر فلحقهما دَيْنٌ فهو على رؤوس أموالهما ، إلا أن اشترطا أن
الربح من الوضع سواء ، وقيل : هما على رأس المال ولو تشارطا ، وإن
افترقا وبينهما دين فتبع كل غريبا وتبلا ذلك فخلص بعض الدين وهلك
بعضه فلهما وعليهما ، (ثم هل لا رجوع لاحدهما) صاحب المال والمقارض
(بعد عقد) لها ويبان كم له من الربح (ودفع مال وشروع في عمل) بشراء
امتعة التجرة (قبل التمام) فيجب الاتمام إلا أن رضا بالتترك (كالأجارات على
المختار) فيهن ، وهو أنه لا رجوع للأجير ولا للمستأجر بعد نقد الأجر
والشروع في العمل ، (أو جاز لكل) من صاحب المال والمقارض الرجوع في
المضاربة ولو عقدت ودفع المال وكان الشروع كما هو قول في الاجارات
غير مختار (فيه) أى الرجوع (تردد) بل ذلك « قولان » أصحهما الأول كما
يدل له قولهم : أن المضاربة نوع من الاجارات كما قال الشيخ رحمه الله تعالى
ما نصه : وجواز ذلك يعنى : ما ذكر من شركة المضاربة بالسنة ولولا الاتفاق
على جوازها لم تجز ، لأنها أجرة غير معلومة وهى ضرب من الاجارات ،
ومذهب أصحابنا أنه لا رجوع إلا أن لم يكن الربح في المال ، فإن لصاحب

(١) النساء : ٢٩ .

(٢) البقرة : ١٨٨ .

وجوّز ، وإن ضارب على ربح نصف أو ثلث رأس المال أو مائة
منه لا بتعيين جاز ، ولا يضمن له إن لم يتعد

المال أن يمنعه من التصرف في المال ، ولا يمنع إذا لم يعلم الربح في المال
ولا عدمه كما يذكر بعض ذلك ويشير الى بعضه ، وكذا قال مالك : عقد
المضاربة لازم يورث ، وهو نفس مذهبنا ، الا قوله : « يورث » فانهم عندنا
إذا علموا بموته لا يجوز لهم التصرف ، فانه إذا اشترى بالمال كله فقد
حصل التجرّ فمنعه منع من تجديد عمل آخر ، ومذهب أبى حنيفة والثاقفي
أن لكل منهما الفسخ إذا شاء ، وليس عقد لازماً موروثاً .

وفي « التاج » : إذا دخل العامل في شيء منها لم يجد ربّه المال
الرجوع ان كره ، وسياتى ، ولولا أن اقوال عقد الاجارة لا تمكن كلها فيها
لقلنا بها كلها فيها (وجوّز) ما ذكر من المضاربة أو من شركتها أو جوّز
مقدّمها والمصدق واحد ، أو جوّز المضاربة ، وعلى هذا الأجير ذكر ضميرها
لأنها بمعنى القراض .

(وإن ضارب) صاحب المال رجلاً . (على ربح نصف أو ثلث) أو غير
ذلك (رأس المال أو) على ربح (مائة منه) أى من المال (لا بتعيين) وإن
هذه وصليّة جوابها محذوف دلّ عليه قوله « جوز » ، وقوله (جاز) مستأنف
مضموم الى قوله : (ولا يضمن له إن لم يتعد) والأولى إسقاط قوله : جاز ،
ثم ظهر له وجه وهو عود الجواز الى ما في الباب كله ، ولو أسقطه اتوهم
عود الضمير في قوله : ولا يضمن ، الى خصوص المضارب بربح نصف المال ،
أو مائة لا بتعيين ، وأفاد قوله : وإن ضرب ، أن الذي أخذ مال القراض
يتجر به يسمى مضارباً بفتح الراء ، وكذا يسمى مقارضاً بفتح الراء ،
وكذا مقارضاً بفتحها ، وصاحب المال يسمى مضارباً ومقارضاً بكسر
رائهما وهكذا شهر ، ويجوز فتح الراء وكسرها في كل من العامل بمال القراض
وصاحبه ، لأن ذلك مفاعلة وانما غيّا بقوله : وإن ضارب على ربح نصف

• • • • •

مسال الخ . . لان الأصل ان يقول له : لك نصف الربح أو لك ثلثه أو يذكر أقل من ذلك أو أكثر ، ولكن لما كان قوله : ربح نصف المال ، بمنزلة قوله : نصف الربح ، لان ربح نصف المال هو نصف ربح المال كله ، وكان قوله : ربح مائة ، بمنزلة قوله : نصف الربح ان كان المال مائتين ، وبمنزلة قوله : ثلث الربح ان كان المال ثلاثمائة ، وبمنزلة قوله : ربع الربح ان كان المال اربعمائة وهكذا ، وبمنزلة قوله : ثلث الربح ان كان المال مائة وخمسين ، وهكذا جاز لك ، وقد منع الشافعى ذلك ومنعه قوم أيضاً ، وهكذا الكلام فى أقل من مائة وأكثر ، وأكثر من النصف وأقل ، وخرج بقوله لا بتعيين ما اذا عين المائة أو النصف ، وكذا ما أشبههما ، فان العقد منفسخ لانه قد لا يكون فى ذلك ربح ولا يتجر ، فان فعل فله عاؤه ، والربح كله لصاحب المال ، الا ان منعه من العمل فالربح كله لصاحب المال ، ولا عناء للعامل اخطأها أو أفرداها فى تجره ، بل ان أفرداها كان اجارة مجهولة فى الكل .

وفى « الديوان » رحم الله مؤلفيه وغيرهم من اصحابنا : اذا اراد ان يعطى ماله مقارضة فانه يحضر الشهود ويكتب اسم من دفع له المال ويسمى اباه وقبيلته وأسماء الشهود والمكان والتاريخ وعدد المال ، وما اتفقا عليه من الربح ، فيختتم على بطاقته ويضعها فى موضع تحرز فيه ، واذا اراد صاحب المال انه يعطى ماله على القراض فانه يقول للمقارض : اعطيتك هذا المال على القراض ، أو دفعته لك ، ولا يحتاج المقارض أن ينطق بالقبول فى ذلك ويسمى نصيب المقارض نصفاً أو ثلثاً أو أقل أو أكثر ، فان اتفقا على تسمية معلومة للمقارض قبل الدفع فمنع له المال ولم يذكر شيئاً فجاز ، ومنهم من يقول : لا يجوز حتى يذكره فى وقت الدفع ، وان أعطاه مائة فقال : خمسون على

ومحلها النقّدان بوزن ، وجاز عدد بعرف

نصف الريج ، وخمسون على الثلث ، لم يجز ، وقيل : جائز ، وكذا ان قال : خمسون قراضاً ، وخمسون سلماً ، وان قال : أعطيتك على سنة القراض أو كما أعطى فلان لم يجز ، وللمقارض عناؤه ، قلت : ان علم بكم أعطى فلان جاز ، وان قال : أعطيتك من الريج ما ترضاه لم يجز ، وان دفع له ولم يسمها تسمية معلومة للمقارض واتفقا على شيء بعد ذلك قبل أن يضارب به المقارض فجائز وان لم يسميها إلا بعد ما ضارب فلا يجوز ، وان سمى غيرهما نصيباً للمقارض في وقت الدفع مرضياً بذلك فجائز .

وفي « التاج » : لا تنعقد المضاربة الا بلفظ ، وهو ان يقول : دفعت لك هذا المال على المضاربة أو المقارضة ، فيقول المضارب : أخذته مضاربة أو مقارضة أو معاملة على كذا وكذا ، وجاز كل ما يؤدي معنى ذلك اهـ . ولو بلا لفظ قراض أو مضاربة ، مثل ان يقول : اعمل به على أن الريج نصفاً .

فمن المضاربة ما تفعله أهل هذه البلاد أن يعطى أحدهم الآخر النقد يتجر به فشتري به ساعة من رجل يبدأ بيد فيبيعهما الآخر بأكثر الى أجل ويأخذ نصف الفائدة مثلاً ، (ومحلها) أى محل المضاربة (النقّدان) الذهب والفضة المسككان (بوزن) عند عقد المضاربة ، ولو كانا لا يضربان الا بوزن كالأدوار الفرنساوية ، فانها تضرب عندهم بوزن فلا تعطى على هذا القول في القراض الا بوزن لا مكان نقصان وزنها عند ضربها أو بعده وعدم وزنها وامكان زيادته ، (وجاز) عند بعضهم في المضاربة (عدد بعرف) بلا وزن ولو لم يوزن عند الضرب ، أو وزن ونقص ، وعلى هذا فتجوز المضاربة

وفي غير مسكك منهما وإن بوزن خلاف* *

بسكة الأندلس ، وسكة فرنسا ، وسكة الجزائر ، وسكة تونس ، وسكة قسطنطينية ، الأدار والريالات والأرباع والأثمان والأصاف وغير ذلك ، ووزنت عند ضربها أو عند العقد أم لم توزن ، وذلك إذا جرى العرف بها في موضع بدون اعتبار وزنها كما في بلادنا هذه ، وكذلك في السكك كما مر .

(وفي) المضاربة (بغير مسكك منهما وإن بوزن خلاف) ظاهره أن الخلاف في غير المسكك موزون أو غير موزون وهو كذلك ، وإنما غيى الخلاف بالوزن لأن المتبادر أن يكون الموزون جائزاً بلا خلاف ، أى والحال أنه بوزن ، وأما بلا وزن فلا يجوز إلا على قول القراض بالعروض على التقويم ، وظاهره أنه لا يجوز بالنحاس وغيره ولو مسككاً ، والأوراق المسككة وسكة النحاس وغير المسكك من النقدين ، كل ذلك كالعروض لا اقراض بها ، وقيل : بالجواز على القيمة ثم ظهر أنها نقصد .

وفي أثر قومنا : تجوز بالفلوس أو لا تجوز ، أو تكره أو تجوز في القليل وتجوز بنقار الذهب والفضة ، وقيل : لا ، وإن كان يتعامل بها جازت باتفاق ، ورأس المال وزنها ، وقيل : ما يشتري بها . هـ . قالوا في « الديوان » : وإنما يجوز القراض بالدنانير أو الدراهم بوزن معلوم ، وكذلك المئاتيل والفلوس يجوز بهما القراض بوزن معلوم ، سواء في ذلك حضرت أو غابت وزنها جميعاً أو وزنها أحدهم إذا قبضه المقترض .

ومنهم من يقول : لا تجوز حتى تحضر الدنانير أو الدراهم ، وفي أثر من الآثار : والقراض جائز بالدنانير والدراهم ، وقد أرخص فيه بنقار الذهب والفضة ، وفي أثر : لا يجوز القراض بالتبر والحلي والمصوغ والفلوس ونقار

وكذا في عروض وإن مكىلا أو موزونا بقيمة منها هل يوم الشراء ؟ أو

الذهب والفضة ، ووجهه المنع تعذر الاثيان بالمثل بعد ذلك ، وقيد المنع بما اذا كان لا يتعامل بها في بلد المقارض وهى بلد العقد ، وأما ان كان يتعامل بها ببلد العقد فذلك جائز بالاتفاق ، ولا يكفى انه يتعامل بها في البلد الذى يسافر اليها وعلى الجواز فرائس المال ما بيعت به اه .

ويحتمل أن يريد انهم اختلفوا في غير المسك ، والحال انه موزون ، وأما غير الموزون فلا يجوز باتفاق اصحابنا اذ قالوا : واختلفوا في المسك من الذهب والفضة بالوزن وأما بغير الوزن فلا اه .

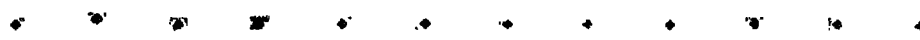
(و) اختلفوا (كذا في) مضاربة بـ (عروض ، وان) كان العرض الذى ضورب به من تلك العروض عرضاً (مكىلا أو موزونا بقيمة) العرض الذى ضورب به بتقويم المدول (منها) أى من تلك العروض ، وقوله : بقيمتها ، نعت لمكىلا أو لموزونا ، ويقدر للآخر أى يختلف في القراض بها ولو مكىلا أو موزونا بقيمة ، وان لم يكن كيل ولا وزن الا على قول من أجاز بيع الجراف فيجوز القراض فيه بالقيمة .

و (هل) تعتبر القيمة (يوم الشراء) أى يوم اشتراها بما يجوز به القراض كالدنانير وغيرها على ما مر ، وكذا ما يشبه الشراء اذا أخذها في مقابلة ما يجوز به القراض مثل أن تؤخذ في دنائير الصداق أو الارش أو القضاء أو غير ذلك ، أو في دراهم ذلك ، أو في دنائير تنوبه من الارث ، أو دراهم تنوبه من الارث ، أو نحو ذلك ، فلو دخل ملكه بلا شراء وبلا مقابلة وبدل مما تجوز به المقارضة أو بشراء بغير ما تجوز به المقارضة فلا تجوز به المقارضة ، (أو) الاعتبار في قيمتها برقت

الإنفاق عليها ؟ قولان ، والأكثر على المنع فيها

(الإنفاق عليها ؟) أى على المضاربة فتجوز المضاربة بالعروض بقيمتها وقت الإنفاق عليها ، ولو دخلت ملكه فى غير مقابلة ما يجوز به القراض ويلا شراء (قولان) وجه الأول أنه ان^٥ زادت قيمتها عما اشترت به أخذ رب المال أكثر مما اتفقا عليه ، وإن نقصت أخذ المضارب بعض رأس المال وذلك لا يجوز ، ووجه الثانى أن الشراء لم يقع باعتبار القراض فكيف يعتبر ما به الشراء ، فلو اعتبر فيه باذن صاحبه والمقارض بأن قال له : اشترى واعطنى على القراض لا اعتبر ما به الشراء مع هذا القول أيضاً (والأكثر على المنع) منع المضاربة (فيها) أى فى العروض ، أى منع الأكثر أن يعطى العروض بالمضاربة ولو بالقيمة ، والقول بالجواز قول ابن عباد بالقيمة تفرع عليه القولان ، وعبد الرحمن بن أبى ليلى ، وفى أثر قومنا : فيكون رأس المسال ذات العرض أى مثله ، وقيل ، ما يبيع به أهـ . قيل : لعله لم يثبت عنهما حديث : « لا قراض إلا بعين » (١) أو هو مؤول بحذف النعت ، أى لا قراض كاملاً ، قلت : أولى من ذلك أن يقول : مراد الحديث لا قراض إلا بعين بنفسها أو بما جعلت فيه ، فيجوز باعتبارها كما تزكى عروض التجرب بالذهب والفضة ، فيقول : عليه بعض يجوز أيضاً بما لم تجعل فيه لكن قوّم بها ، فما جعلت فيه أو قوّم بها بمنزلة العين ، ولا يتكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز فى الحديث ، ولكن يقول : أراد العين التى هى ثابتة بنفسها ، والعين المتقررة بالعروض ، وما ذكرناه هو أحسن ما يوجه به قول ابن عباد رحمه الله وهو ظاهر فى قوله ونصه فى « الأثر » : عن ابن عباد إذا أعطى الرجل ثوباً يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فهو

(١) رواه ابن ماجه .



بينهما نصفان ، فانه لولا اعتبار القيمة التى اشترها بها او قوّم بها لم يعين
الربح والصحيح قول غير ابن عباد انه لا مضاربة الا بالعين نفسها ، وعليه
العمل ، وكذا قال « أبو المورج » انه لا يكون القراض الا فى العين من الذهب
والفضة ، ولا يصلح بالعروض ، وانه ليس القراض او تدفع لصاحبك
السلعة او غيرها ثم تسمى ما قامت عليك به وتقول : ما كان من ربح
نحو بينى وبينك فليس هذا بقراض ، ولا يصلح القراض الا بالذهب
والفضة ا هـ . وعلى هذا فللعامل عناؤه ، والربح كله لصاحب المال ان كان .

وفى « الديوان » : ولا يجوز للرجل ان يجعل داره فى يد رجل قراضاً ان
ما استغل من كرائها بينهما ، وكذلك جميع ما يجوز كراؤه على هذا الحال ،
فان فعل ذلك مالكرأء لصاحب الشيء وللمقارض عناؤه ، وقيل غير ذلك ،
وأما ان دفع له دابة على ان يعمل عليها قراضاً فلا يجوز ذلك ايضاً ، ويكون
ما عمل عليها للمقارض ، ولصاحب الدابة عناء دابته ا هـ .

وفى « الأثر » : اجتمعوا ان للعامل فى المضاربة الفاسدة اجر مثله والربح
لزب المال ، وأن لا خسارة عليه اذا خسر — صحّت المعاملة أو فسدت —
ومن ضارب بعروض بتقويم او بدونه او بها لايجوز كنقار الذهب والفضة
عند الصانع بها فلا ربح له ولا خسارة عليه وله عناؤه : وقيل : ان عقد
على ذلك ثمن فله الربح ، وعليه الضمان ، ولرب المال رأس ماله ، ولا ربح
له ا هـ . واقول لا اجماع فى ذلك ، بل قيل : الربح للمضارب وحده فى المضاربة
الفاسدة ، وقيل : بينهما ، كما ذكره المصنف والشيخ بعد ، قال الشيخ
أحمد بن سعيد : قال أبو عمرو عن أبى سعيد : طلعت حلقة لأهل البادية
بافريقية وكان فيهم رجل من أشرافهم وكبرائهم ، قلّ ماله وكثرت بناته

ولا يتحول قرض" أو دَيْن"

حتى صالح يضرب به المثل الى ان قال : فقال له الشيخ : اطلب في الحين ما تضيف به العزابة لعلهم يدعون ربهم فيزيل بدعائهم شعرك ، الى ان قال : فلما أصبح ليلته قال له رجل : خذ هذه الغنم فما ربحت على قيمة كذا فهو لك ، مضى بها فربح سبعين ديناراً . وفي « الديوان » وقيل : يجوز القراض بكل ما يكال أو يوزن من الحبوب وغيرها من الذهب والفضة ويكون رأس ماله ما دُمع له من ذلك على القراض ، ولا يجوز بما لا يكال ولا يوزن ، وقيل : يجوز به على ما اتفقا عليه من القيمة ، وتكون تلك القيمة رأس المال ، ولا ينظر الى ارتفاع القيمة بعد ذلك أو نقصها ، وكذلك ان كانت في يده سلائع فاعطاها على القراض لصاحبها على هذا الحال ، ولا تجوز عطية الحيوان على القراض ، وقيل : جائزة .

واذا أراد رجل ان يعطى غنمه على القراض فانهما يتفقا على قيمة معلومة ، ويدفع صاحب الغنم للمقارض تلك القيمة من الدنانير والدرهم فيشتريها منه المقارض تلك الدنانير أو الدرهم فتكون الغنم بينهما على القراض ، وكذلك يفعل في جميع ما لا يجوز به القراض من السلع والحبوب ، وقيل : يدفع له الغنم على قيمة معلومة على القراض ويخرج ما اتفقا عليه من الغلة ، وتكون قيمة الغنم بينهما على ما اتفقا عليه أولاً ، وكذلك جميع ما تكون له الغلة ، وإن أمره أن يبيع حيوانه فيتجر بثمنها بعد ما باع لجائز ويكون له العناء في بيع الحيوان اهـ .

(ولا يتحول قرض" أو دَيْن) ولا ما في الذمة لعدم التبض ، صار

مضاربة كعكسه ، ويمنع أمر" بقبض دين على مضاربة به ،

كبيع الدين بالدين (مضاربة كعكسه) في المنع وهو انه لا يتحول المضاربة قرضاً أو ديناً أو ذمة ، فان فعلنا ذلك لم يتحول عن حاله الأول ، فلو حوّل القرض أو الدين أو ما في الذمة مضاربة لكان الربح كله لمن هو في ذمته ، ولو حوّل المضاربة قرضاً أو ديناً أو ذمة كان الربح على ما اتفقا عليه أولاً ، وأما ما كان عند الانسان بنحو امانة ، فقيل : يجوز تصديره قرضاً ، وقيل : لا حتى يقبضه صاحبه أو نائبه فيرده له على القراض ، وبالأول قالوا في « الديوان » ونصه : ويجوز القراض بكل ما كان أصله امانة من الدنانير والدراهم عند ذلك للقراض أو عند غيره من الناس اذا علم وزنها ، ولا يجوز القراض بالدين ولا بكل ما كان مضموناً بيد أحد من الناس ، ووجه امتناع تصدير ما بالذمة قرضاً قبل قبضه مخافة أن يكون قد أعسر وهو يريد أن يؤخره عنه على انه يزيده فيه ليكون من الربا .

وفي « التاج » : ان جعلنا القرض أو الدين قرضاً قبل قبضه فعمل به فذلك ربا ما لم يقبضه ، وان قال : دراهمك في كيس في البيت ثم جعلها مضاربة لم تجز ، فلو جاء بها في كفه وأراه اياها لم تجز حتى يبرئه منها ، وكانت من مال قابضها ثم يدفعها اليه ، وان عمل قبل القبض فالربح له وليس لصاحبها الا عددها ، هـ بتصرف .

(ويمنع أمر بقبض دين على مضاربة به) أي يمنع تجويز أمر أمر الانسان بقبض دين على أن يضارب به ذلك الانسان اذا قبضه بجزء معلوم من الربح ، لانه حين كلفه القبض لذلك الدين صارت له في ذلك منفعة ، وكل منفعة اشترطها رب المال على المضارب غير سهمه من الربح فانها تصير

• • • • •

ما انعقد عليه القراض مجهولا ، فكانه قارض على راس مال مجهول ، وذلك لان القارض قد استحق في الحقيقة شيئا من ذلك المال الذي قبضه من الاجنبى في نظير سيره وقبضه كذا قيل ، ويبحث فيه عندى بان القراض انهما اراد ان يكون منعقد بعد القبض فليس تعنيه في القبض داخلا في القراض بل خارج عنه ، انما ينعقد بعده ، وانما يستحق الاجرة في ذمة صاحب المال لو استحقها والآن لا يستحقها بل تبرع بتعنيه ، فان قبض استأنف من حين القبض والا لم يطالبه بعنائه ، واولى في التعليل من ذلك ان يقال : ان القراض ينعقد بين اثنين كالبيع ، وأمر صاحبه بالقبض على القراض ليس اعطاؤه له على القراض لانه حينئذ في ذمة ، فاذا كان في يده صاحبه او مأوره بالقبض فليعقد القراض حينئذ ، وقيل بجواز ذلك كما هو ظاهر كلام « الديوان » المذكور آنفا .

وفي « التاج » : من قال : اقبض لى مالى على غلان وضارب به قبضه وعمل به جاز له ، وكان وكلا في قبضه مؤتمنا فيه . قال أبو سعيد : هذا كالوديعة ، وفيها خلاف ، فقيل : لا تجوز بها المضاربة حتى يقبضها ربها او يدمعها بسبيل المضاربة ، وقيل : تجوز لأنها غير مضمونة ، ومن دفع لأحد متاعا يبيعه ويضرب بثمنه جاز له ، وقيل : لا ، والريح لربه والمضارب مئاؤه لجهل الثمن اهـ .

وأما اذا اعطاه عروضاً يبيعهها ثم يعطى ثمنها لرجل قد سماه ثم يردّه الرجل اليه على القراض فسيأتى للمصنّف والشيخ أنه جائز ، وبين هذا وقوله : بع واقبض الثمن على القراض ، وقوله : اقبض من غلان مالى وقارض به ، فرق لأن هذه أبعد من دخول العمل في القراض ، ولو كان واسطة ، لانه بعد دخوله يده اعطاه رجلا فردّه اليه قراضا .

وكره لمعط قراضاً أن يياضع مضارباً أو يقرضه أو يبيع له أو يشارطه
بنفع فوق جزئه من ربح كعكسه ،

وفي « الديوان » : وإن اشترى رجل سلعة لنفسه ولم يجد ما ينقد
فيها فمال لرجل : انى قد اشتريت بكذا وكذا فاعطنى ثمنها على القراض
وتكون السلعة بينى وبينك فاعطاه ، فلا يجوز ، وقيل : يجوز ، وإن امر
صاحب المال رجلاً فقال : اشتر السلائع فأتنا فنقد عنك المال فيكون بيننا
قراضاً فلا يجوز ، وقيل : جائز ، وإن قال رجل لرجل : اتجر بمالى الذى
عليك فلا يجوز ، وإن اتجر بما يقابل ذلك الدين فكان فيه الربح فانه يعطيه
ما اتفقا عليه أن شاء ، وإن تلف ذلك المال فهو من ماله والدين باق
عليه ، وكذلك إن قال له : أعط الدين الذى لى عليك على القراض لفلان ،
فأعطاه فاتجر فربح ، فإن المقارض يقسم الربح مع صاحب المال ويعطيه
راس ماله والدين قد برىء منه المدين .

وكل ما بيده بالأمانة أو الخلافة أو اللقطة فاتجر به فربح فهو ضامن
وليس له عفاء ، والربح لصاحب المال فيما ذكر عن أبى عبيدة مسلم بن
أبى كريمة رضى الله عنه ، وذكر عن جابر بن زيد رضى الله عنه أن الربح
له ضمانه ، وقيل : إن الربح للمساكين .

(وكره لمعط قراضاً أن يياضع مضارباً) أى أن يرسل معه بضاعة يبيعها
له أو لمن بلى أمره ولو على دابة نفسه أو على دابة المضارب بكتاب للدابة ،
وكذا ما يحمله له لغير البيع ، (أو يقرضه أو يبيع له أو يشارطه بنفع) ولو
بحمل كتاب معه (فوق جزئه) أى جزء معطى القراض (من ربح كعكسه)
وهو أنه يكره لمن أخذ القراض أن يعطى بضاعة لصاحب المال أو يقرض
لصاحب المال ، أو يبيع له أو يشارطه بنفع فوق جزئه أعنى جزء المقارض

باب

ضمن المضارب رأس المال إن شرط الربح كله ، . .

باب

في شروط المضاربة وما يجوز منها وما لا يجوز

(ضمن المضارب رأس المال أن شرط الربح كله) لنفسه أو لجنونه أو ابنه الطفل ، ويكون الربح له أو لمن شرطه له من طفل أو مجنون ورأس المال ديناً عليه بعد أن تلفظوا فيه بلفظ المضاربة أو لفظ القراض ، وهذا على قول من قال : يتحول المضاربة قرضاً ، وأما من قال : لا يتحول أحدهما إلى الآخر ويبتعان الأمر الأول حتى يقبضه ويرده إليه كما أراد ، فإن ذلك يكون قراضاً كما لفظا به فيكون الربح أنصافاً بينهما عند بعض ، وليكون لصاحب المال والعناء للمقارض على قول ، ولا ضمان على هذين القولين وقد ذكرهما بقوله بعد : والأول قيل : قرض ، فصرح بأنه قرض ، وأشار إلى الثاني بالتعبير بقيل ، وبقي عليه قول ثالث هو أن المال والربح لصاحب المال ، وللعامل هاتوه ، والمضاربة قاسدة .

• وإن شرطه رب المال فهو بضاعة ، والأول قيل : قرض •

(وإن شرطه رب المال فـ) المال (هو بضاعة) هو فريجه لصاحبه
ولا عناء للمضارب ولا ضمان عليه ولا مضاربة هناك .

وفي « الديوان » : أن له عناه أى لأنه ذكر لفظ القراض ، فانت خبير
من كلامى وكلام المصنف فى مسائل الأبواب التى لم يصح فيها القراض أن
تسمية العامل فيها مضارباً أو مقارضاً ومعه مضاربة وقراضاً معتبر فيها أنه
بصدد القراض ، أو أنه يدعى صحة القراض ، وكذا صاحب المال بصدد
إعطاء القراض وإدعاء صحة القراض ، ولا ضمان على المضارب ، ولم
يذكره المصنف استغناء بقوله : بضاعة ، لأن البضاعة من باب الأمانة ،
ومعلوم أن المؤتمن لا يضمن إلا أن تعدى ، وكذلك المضارب ، وقد ادعى أن
ذلك مضاربة ، وإنما ذكر المصنف أنه لا ضمان مع أنه لا حاجة إليه لأنه معلوم
لزيادة البيان ، ولقابلة قوله : يكون قرضاً على المضارب والربح له بما
ضمن ، وقد أجمعوا أنه لا ضمان ولا خسارة على المضارب ما لم يتعد ، وكل
من له الربح كله بالضمن عليه لما روى « الربح بالضمن » ، وكذلك ذكروا
فى « الديوان » أنه لا ضمان إلا أن تعدى (والأول) الذى هو شرط المضارب
الربح كله (قيل : قرض) أى ذو قرض ، أى بين ذلك الاشتراط والقرض
ملازمة فحكمه حكم القرض ، ولك تقدير مضافين أى وحكم الأول قيل :
حكم القرض ، ولك أن تقول : الأول واقع على المال ، أى المال الأول
الذى اشترط المضارب ربحه كله ، وقيل قرض أى مقروض ، وذكر أنه
ذكر المال مرتين ، أحدهما أنه شرط المضارب ربحه والآخرى أنه شرطه
رب المال ، ولك إيقاعه على المضارب لأنه ذكره أولاً وذكر رب المال ثانياً كل
فى مسائله التى اشترط فيها الربح أى مقرض بفتح الراء ، أو ذو قرض ، أى

وفسدت إن شرط ضمان المال أو بغضه ورجعت قرصاً والربح للمضارب ، وقيل : بينهما ، ولزمه الضمان ، والشرط قيل : صحيح ،

أخذ من غيره والمصدق في ذلك كله واحد (وفسدت) أى المضاربة عند مالك والشافعى لأن شرط الضمان زيادة غرر في القراض فيفسد ، وهو قول الأكثر كما ذكره الشيخ في أواخر كتاب « الهبات » (أن شرط) رب المال (ضمان المال أو بغضه) معيناً أو شائعاً ، فالبعض المعين مثل أن يقول : إن ضاعت هذه المائة فعليك ضمانتها ، وغير المعين ، مثل أن يقول : عليك ضمان مائة من مال القراض إن ضاع بخسارة أو غيرها كله أو مقدارها أو أكثر ، وإن ضاع أقل ضمننت أنت ما ضاع (ورجعت قرصاً) فهو دَيْن عليه ، (والربح للمضارب) كله ولو لم يشترط صاحب المال إلا ضمان بعض ، ولو كان بعضاً معيناً تلف المعين وحده غير مختلط بغيره أو لم ي تلف ، ولا سيما إن اختلط ولا سيما بعض غير معين ولا سيما ضمان الكل ، وإنما كان له الربح كله لضمانه مساوياً ضمن والخراج بالضمان لأن الضمان منفعة يصير بها ما انعتد عليه القراض مجهولاً .

قال الشيخ : كل منفعة اشترطها رب المال على المضارب غير سهمه من الربح فائنها تصير ما انعتد عليه القراض مجهولاً ، وهذا القول قول من قال : يجوز أن يتحول القراض قرصاً ، ومن لم يجوز فانه يقول : فسدت المضاربة ولصاحب المال الربح والعامل مئوؤه ، ويحتمل أن يقول : فسدت المضاربة وبطل الشرط كقول ابن بركة الآتى ، والاحتمال الأول أولى لأن اشتراط المنفعة تبطل المضاربة لتصييرها على جهل كما ذكرته ، (وقيل :) الربح (بينهما) أنصافاً أو أثلاثاً أو غير ذلك مما اتفقا عليه ، والمضاربة صحيحة ، (ولزمه الضمان) كما شرط عليه رب المال فالمضاربة والشرط صحيحان كما قال .

(والشرط) شرط الضمان (قيل : صحيح) أى والشرط صحيح على قول

**وقيل : فاسد ، والمضاربة صحيحة ، ولكل اشتراط تجر في جنس
أو ضرب**

وهو القول الذى ذكره بقوله ، وقيل : بينهما ولزمه الضمان ، وانما ذكر قوله والشرط قيل : صحيح مع اغناء ما قبله عنه لزيادة الايضاح بالتصريح بصحة الشرط ، ولزم من صحة الشرط هنا صحة المشروط فيه وهو المضاربة لتفرامه على المشروط فيه ، فالمضاربة والشرط صحيحان معاً ، كما مر (وقيل :) الشرط (فاسد) فان نقص رأس المال لم يضمنه ، (والمضاربة صحيحة) فان كان ربح قسماه على ما عقدا عليه ، لأن رب المال لم يقصد الى قرضه اياه فيكون ديناً له على ما ذهب اليه أصحاب القول الاول ، ولم يتعد فيه المضارب فيلزمه الضمان على ما ذهب اليه أصحاب القول الثانى ، قاله ابن بركة ابو عبد الله محمد رحمه الله ، وكذا قال ابو حنيفة : الشرط باطل والقراض صحيح ، تشبيهاً بالشرط فى البيع ، فانه عقد باطل والبيع صحيح اعتماداً على حديث بريرة المتقدم ، والقول الثالث الذى ذكره قد ذكر الشيخ فى اواخر كتاب « الهبات » بعد ذكر ابن عرفة أنه أنظر ، لأن مال المضاربة امانة فى يد المضارب واشبه باصولهم فى سقوط الضمان لأنها فى معنى الامانة .

(ولكل) من صاحب المال والمضارب (اشتراط تجر في جنس) كالتمر أو الزبيب أو البر أو الشعير أو نحو ذلك أو الغنم أو البقر أو الابل أو غنم ذلك وهكذا سائر الأجناس ، وكذا لو خص صنفاً من الجنس ، ككباش اللينة أو كباش قبيلة أو تمر بلد كذا ، أو بنى فلان أو تمر الحمراء أو الصفراء أو الخضراء ، أو الأكسبية أو نحو ذلك (أو ضرب) أو نوع مما يتجر به كتمر بلد كذا ، أو ثيابه أو تمر غرض أو كذا أو مما يباع به مثل أن يقول له : لا تبع أو لا تشتتر ولا تبع ولا تشتتر الا بالدنانير والدرهم أو بالنقد فقط ، أو

أو في بلد معين أو نفيها فيها

بالمعجل فقط ، أو بالأجل فقط ، أو باثنين من الثلاثة يعيّنهما كتقد وعاجل ،
(أو في بلد معين) أو زمان معين يتجر فيه ، وإذا مضى كفى حتى يجيء كالصيف
والربيع (أو نفيها) أي المضاربة (فيها) أي في تلك الأشياء أي في بعضها ،
كل ذلك جائز لأنه شرط حلال معروف . وقد ثبت عنه عليه السلام : « المؤمنون على
شروطهم إلا شرطاً أحلّ حراماً أو حرّم حلالاً » (١) .

هذا ما ظهر لي وحملت عليه كلام المصنف ، وهو مخالف لكلام الشيخ ،
فإن حاصل كلام الشيخ أنه يجوز لرب المال أو للمضارب أن يشترط التجر
في جنسين فصاعداً ، ولا يجوز اشتراط التجر في جنس واحد ، وإن شرط
عليه صح القراض ولم يلزمه التجر في واحد ، بل في كل ما يطمع فيه الربح ،
لأن التجارة لا تكون في سلعة واحدة ، ويعظم الضرر بذلك ، وإنما حملت
قول الشيخ أن يتجر في أجناس معلومة الخ على جنسين فصاعداً لقوله :
وإن اشترط عليه أن يتجر في جنس الخ . . فلا يخرج من كلامه السلعتان
كما يفوته الكلام عليهما لو حملنا الأجناس على ثلاثة فصاعداً ، والتحقيق
ما ذكرته لك من أنه يجوز أن يشترط أحدهما جنساً واحداً وليس في ذلك
ضرر محذور ، بل فيه مظنة عدم الربح أو قلة الربح ، وقد دخلا على ذلك
وأجازاه على أنفسهما .

وعلى هذا لو شرط أحدهما جنساً واحداً فاتفقا عليه فمخالف المضارب
ضمن رأس المال ، وإن كان الربح فلهما المال وللمضارب منأوه ،
واشتراط عدم التجر في سلعة أو سلعتين أو سلع معروغة لا اشكال فيه ،
فإنه صحيح لبقاء سلع كثيرة يتجر فيها ، وإن اشترط عدم التجر في سلع

(١) مطلق عليه .

ومصحح الضمان إن حجر عليه بلد أو جنس فخالف ،

فلم تبق إلا واحدة ففيه القولان أو اثنان فهو جائز ، وإن دفع مال القراض فقال : إن اتجرت في الصنف الفلاني أو في بلد كذا فلك نصف الربح مثلا ، وإن اتجرت في صنف كذا أو في بلد كذا ، أو قال : في بلد آخر ، أو قال : في صنف آخر فلك ثلث الربح مثلا ، أو قال له : إن اتجرت في البلد فلك ثلث الربح ، وإن سافرت ، أو قال : خرجت ، فلك نصف الربح مثلا ، أو ذكر أكثر من ذلك من التنويع واقتراعا على عدم القطع بالصحيح أن ذلك مضاربة فاسدة ، فالربح لصاحب المال ، وللمضارب عناؤه لأن ذلك كبيعتين فيبيعة ، ويدل له قوله : عرفت باتفاق على إعطاء نقد لتجر بجزء أي معلوم من الربح ، كما مر تخريج كلامه عليه .

وقول الشيخ : صفتها أن يعطى الرجل الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم الخ ... فاشتراط العلم ينفي التردد بين كيتين معروفتين أو أكثر ، ومن فسر البيعتين فيبيعة بعين ما أشبهه ذلك أو فسرهما بذلك ولم يطلها إذا وقعت فانه يجيز ذلك في المضاربة ، فانها كبيع إذا هي ضرب من الاجارات والاجارات كبيع ، وقد وقع الخلاف في جواز مثل ذلك في الاجارات كما مر ، والمضاربة ولو خرجت من الأصل للجهل لكن ما جاز في البيع أو لم بالجواز فيها لأنها ليست بيعاً .

(ومصحح الضمان) ضمان رأس المال على المضارب ، أن تلف هو أو بعضه بتجر أو خسارة (أن حجر عليه بلد) أو زمان بالبناء للمفعول ، والفاعل هو رب المال (أو جنس فخالف) وإن سلم فالربح على ما عقد عليه القراض بينهما ، لقوله ﷺ : « المؤمنون على شروطهم إلا شرطاً أحل حراماً أو حرّم حلالاً » (١) .

(١) تقدم ذكره .

وقيل لا ، وهو الناظر ، ولا يصح لرب المال إخراج أكثر من رأس ماله ، ثم يقسم إن شرطه ولا أخذ شيء من المضارب في كل شهر ،

(وقيل : لا) ضمان عليه بتلف أو خسارة والربح على ما عقدا بينهما (و) ذلك لأنه (هو الناظر) لمصالح القراض ، وكالوكيل ، وكلاهما لا ضمان عليه ان لم يتعد ، وبقي عليه قول آخر لكنه مستخرج ، وهو أن المضاربة ماسدة بالخالفة ، فالربح لصاحب المال والعناء للمضارب ، وعبر في « الديوان » بالناظر كما فعل المصنف تبعاً لأبي ستة ، ونص عبارة « الديوان » هكذا : وإذا أعطى رجل ماله لرجل على أن يضرب به في صنف معلوم دون غيره ، أو في بعض البلدان أو في بعض الأوقات دون بعض فلا يجوز القراض ، وإن خالف ما اشترط عليه من ذلك فهو ضامن ، وليس له الربح ولا العناء ، ومنهم من يقول : القراض جائز وكذا الشرط ، وقيل : يصح القراض ويبطل الشرط ، والمقارض هو الناظر في ذلك اهـ .

(ولا يصح لرب المال إخراج أكثر من رأس ماله ثم يقسم) بالنصب بان مضرة جوازاً عطفاً لمصدره على إخراج (إن شرطه) وإذا شرط ذلك بطل القراض ، وكان الربح كله له والعناء للمضارب ، مثل أن يقول : آخذ مالي وعشر دنائير ونقسم ما بقي من الربح انصافاً ، أو يقول : اثلاثاً أو نحو ذلك ، لأنه ربما أحاط ما شرط أخذه بالربح كله ، ولا يدري قبل وجود الربح كم تسميته منه (ولا أخذ شيء) مثل دينار (من المضارب) أي ، من مال القراض الذي بين يديه سواء أبعده من رأس المال وينقصه بعد أم لا (في كل شهر) أو كل يوم أو كل أسبوع ، أو كل سنة ، أو نحو ذلك ولا أخذ شيء منه على كل ما مضى من الشهور أو الأيام أو الأسابيع أو السنين أو نحو ذلك ، إذ لا يدري

ولا له أخذ من رأس المال ، وجاز اشتراط ثلث الربح له وثلث
 لرب المال ، وآخر لغيرهما إذا قبل الهبة

أبيع ديناراً أو أقل أو أكثر ، أو لا يبيع شيئاً فإن شرط ذلك بطل وله الربح
 وللمقارض عناؤه ، وإن شرط عليه أن يأخذ ذلك من ماله لا من مال المقارض
 بالحكم كذلك ، وزاد بالدخول في الربا ، لأنه يأخذ ذلك لأجل ما يأخذ المضارب
 من الربح ، وهو نوع من الربا ولو خالف ما يأخذه هو ما يأخذ المضارب ،
 ويقدر مضاف أى ولا اشتراط أخذ شيء ، أو يقدر شرط أى لا يصح أخذ
 شيء أن شرطه ، (ولا له أخذ من رأس المال) أى ولا يصح للمضارب أخذ
 شيء من رأس المال مع الربح ، ولا إطلاق أخذه بلا ذكر ربح أن شرط ذلك
 أو التقدير : ولا يصح له اشتراط أخذ شيء من رأس المال ، لأن ذلك مناقض
 لمعنى المقارض ، ومدخل له في ضمانه ، لكن أن فعلا ذلك فالمال كله لصاحبه ،
 وللمقارض عناؤه .

والأخذ من رأس المال شبيهه بالقيار ، إذ لا حق له فيه (وجاز اشتراط
 ثلث الربح له) أى المضارب (وثلث الرب المال ، وآخر لغيرهما) هبة وتبرعاً ،
 سواء اشترط ذلك المضارب فأجاز له رب المال ، أو اشترطه رب المال
 فأجاز له المقارض ، أو اشترطاه معاً أو ذكره لهما غيرهما فأجازاه ، والحكم
 في ذلك سواء ، ولو تبادر أن المشترط هو المضارب فيصح الثلث لغيرهما ،
 (إذا قبل الهبة) وكذا أن جعل له سداً ولهما خمسة أسداس ، أو جعل
 له ثلثين ولهما ثلثاً ، وما أشبه ذلك ، أو جعل الربح كله مقبل ذلك ، والقبول
 يتصور قبل حصول الربح فيتحقق إذا حصل ، ويتصور بعد الحصول قبل
 الدفع ، ويتصور بعد الحصول والدفع ، ويأتى أن الهبة تصح بالقبول ،
 أو بالقبض والقبول مطلقاً أو بهما إن كان الاعطاء من الأب ، وبالقبول إن
 كان من غيره ، وسواء قبله أو قبل النعت ولو بعد العمل (والا) يقبلها

والا رجع المضارب إلى عنائه ،

(رجع المضارب الى عنائه) والربح لصاحب المال ، لانه اتفاق بينهما على ذلك الثلث الذى جعلاه لغيرهما فلم يقبله ، او على الكل ان جعلاه له الكل ولم يقبله ، وقيل : ان جعلاه له ثلثا او اقل او اكثر فلم يقبله فلهما ما جعلاه لانفسهما ، كما جعلاه وما لم يقبله فهو لصاحب المال ، وللمقارض عليه عناؤه على ما لم يقبله ، وقيل : ما لم يقبله من تسمية او كل فهو بينهما .

وفى « الديوان » وغيره : وان اتفقا على ان يكون الربح كله للمقارض الى مدة معلومة ويكون بينهما بعد ذلك فجائز ، او ان يكون بينهما الى مدة معلومة ثم يكون بعدها للمقارض فجائز ، وكذلك ان جعل له ربح جنس معلوم من المال مثل الرقيق او غير ذلك من جميع ما يتجر به فجائز ايضا ، وكذلك ان اتفقا على تسمية معلومة فى هذه السنة ، او فى السنة الثانية او الثالثة على تسمية معلومة اقل من الاولى او اكثر منها فجائز ، واما ان اعطاه القراض على ان يتجر به الى مدة معلومة فلا يجوز ، ومنهم من يقول : جائز .

وكذلك الجزار والخراج وغيرهم من جميع الصناع ان اعطاه مالا على ان يعملوا به فى صنائعهم على هذا الحال ، وقيل : اذا شرط فيها اجل معلوم فليس لاحدهما الرجوع على صاحبه ، واذا دخل العامل فى شئ منها وهى الى اجل مرجع رب المال فلا يجده عليه اذا كره حتى يشترى بالنقدين متاعا ، وان اختلفا كان النظر الى العدول ، وان جعلاه لطفل المقارض او لغيره نصيبا من الربح فجائز ، وكذا ان جعلاه نصيبا من الربح للأجانب او للمساكين او للأجور او لغير ذلك من وجوه البر فجائز ، ويكون حكم ذلك الى صاحب المال دون المقارض ، ومنهم من يقول : ان جعلاه نصيبا من الربح لغيرهما او جعلاه كله فلا يجوز ذلك القراض ، وان اعطاه مالا قراضا على تسمية معلومة من

• • • • •

الربح وزيادة دينار على الربح أو ينقص ديناراً أو اشترط هذا صاحب المال لنفسه فلا يجوز ذلك ، وإن شرط أحدهما ربع الربح لنفسه أو تسمية معلومة من ربع الربح كربع ونصف جاز .

وإن أعطاه المال على أن يكون الربح لصاحب المال فذلك ليس بقراض ، وإن أعطاه على أن يضرب به مرة أو مرتين بضاعة لصاحب المال ، ثم يكون الربح بعد ذلك أنصافاً فلا يجوز ذلك .

ومنهم من يقول : جائز ، وأما أن جفلا الربح لهذا سنة ولهذا سنة فلا يجوز ، وإن قال : أعطيتك هذا المال على أن يكون الربح بيني وبينك ، أو بيننا على رؤوسنا فجائز ، ويكون الربح بينهما نصفين .

ومنهم من يقول : لا يجوز ذلك القراض ، وإن دفع رجل مالا لرجلين أو ثلاثة أو أكثر فقال لهم : الربح بيني وبينكم ، فلا يجوز .

ومنهم من يقول : جائز ، ويكون لصاحب المال النصف ، ولهم النصف ، وإن قال لهم : الربح بيننا أو على رؤوسنا فلا يجوز .

ومنهم من يقول : جائز ويكون الربح على رؤوسهم ، وكذلك أن دفعه اثنان لاثنتين على هذا الحال ، وكذلك أن دفع رجلان لرجل قراضاً فقال له : الربح بيننا أو على رؤوسنا على هذا الحال ، وإن قال له : الربح بيننا وبينك فلا يجوز .

ومنهم من يقول : جائز ، ويكون لهما النصف وله النصف ، وكذلك إن

• • • • •

دفعه رجل لرجلين فقال لأحدهما : الريح بينى وبينك فلا يجوز حتى يسمى
ما لكل واحد منهما .

ومنهم من يقول : جائز ويكون النصف لهذا المضارب والنصف بين صاحب
المال والمقارض الآخر ، وإن أعطى لرجلين قراضاً على أن يكون الريح بينهم
أثلاثاً أو على أن يكون نصف الريح بينهما فجائز ، وأما أن جعل لأحدهما من
الريح أكثر مما جعل للآخر فلا يجوز ذلك القراض ، وإن دفع رجلان مالهما
للمقارض على أن يكون لهما نصف الريح وله النصف ، أو على رؤوسهم
مجايز ، وهذا إذا استويا في المال ، وأما أن تناضلا في المال فاتفق على
أن يستوى صاحب الكثرة مع صاحب القلة فلا يجوز ، ومنهم من يقول :
جائز ، وإن أعطى رجل رجلاً مالا على القراض على أن يكون الريح بين
المقارض وبين رجل آخر مجائز قلت : وكذا بين صاحب المال ورجل آخر ،
وإن أعطاه على أن يكون لصاحب المال ثلثا الريح وثلثا قراض الثلثان ، أو
على أن يكون لصاحب المال ثلاثة أرباع وللمقارض النصف وما أشبه هذا
من الزيادة على ما يكون من التسميات فلا يجوز ، وكذلك أن سمي لنفسه
أو لغيره من الناس أو للمقارض حتى جاوز ما فيه من التسميات فلا يجوز
وإن سمي للمقارض ما ينوبه من الريح أو لا فلا يضرهم بعد ذلك ما زال من
الثمن (١) ومنهم من يقول : لا يجوز وكذلك إن أعطاه المال على أن يكون
نصف الريح لصاحبه وللمقارض السدس فسكتا عن الثلث فلم يسمياه لأحد
مجايز : وإن أعطى قراضاً لرجلين فسماي لنفسه النصف ولأحدهما النصف

(١) كذا في الأصل .

ولرب المال أن يشترط طريقاً يأخذها المضارب أو ناساً أو واحداً

يتجر معهم

الأخر فلا يجوز ، وإن أعطاه قراضاً على أن يكون لصاحب المال نصف الربح ولم يسم للمتارض شيئاً أو سمى للمقارض ولم يسم لنفسه مجاز ، وقيل : لا يجوز أن سمى لنفسه دون المقارض ، وإن أعطى رجلان لرجل قراضاً فسمى له أحدهما ما يأخذ ولم يسم الآخر فلا يجوز ، وإن أعطاه مالا قراضاً وقال له : أن مت غانقه على في كذا ، فإن مات أنفق المقارض عليه رأس المال ، ويرد ما ينوبه من الربح للورثة ، وإن أعطاه لرجلين جاز لهما قسمه ، ولا يكله أحدهما للآخر إلا أن كان أميناً ، وإن وكله إليه وهو غير أمين فذلك ضمن عند الربيع بن حبيب ، وأما ابن عبيد العزيز فلا يضمه .

ويجوز له أن يكله إلى صاحبه ، ولا يجوز لأحدهما أن يضرب به إلا باذن صاحبه أو باذن صاحب المال ، فإن ضرب به فالربح بينهما ، ولا يبيع ولا يشتري إلا باذن صاحبه ، فإن فعله ففعله معلق إلى صاحبه ، وإن مات أحدهما أو مرض أو زال عقله بعد ما ضرب به فضرِبَ به الآخر بعد ذلك فإن الربح بينهما ، وإن حدث إلى أحدهما بعض هذه المعاني قبل أن يضرب به فضرِبَ به الآخر بعد ذلك أخذ منابه من الربح والعناء فيما ناب صاحبه ، وقيل : ليس له إلا العناء ، وقيل : له نصيبه من الربح ولا يستفغان من المال ، وقيل : ياكلان ويركبان بالسوية هـ . وفي استنفاعهما ما يأتي أن شاء الله في استنفاع المضارب الواحد ، ولا يجوز لأحد العقيدين أن يعطى المال بالقراض ، ويجوز لمن يأخذه هـ وكذا العبد المأذون له .

(ولرب المال أن يشترط طريقاً يأخذها) يلتزمها (المضارب أو ناساً)

انستين فصاعداً ، بدليل قوله : (أو) انساناً (واحداً يتجر معهم) أى مع

• • • • • أو يسافر

الناس ، والواحد على سبيل التوزيع أى مع الناس حين اشترط ناساً ، ومع الواحد ان اشترط واحداً ، أى يتجر بحضرتهم ليرشدوه أو ليصونوه أو ليعلموه أو لمعرفتهم بمواضع التجر (أو يسافر) معهم ، فان خالف فالربح لصاحب المال ، وللمقارض العناء ، وقيل : له الربح كله ويضمن لصاحب المال رأس المال وقيل : الربح نصفان : وهكذا حيث تسدت المضاربة فيها ثلاثة الأتوال فيها مر من مسائل فسادها ، وفيها يأتي ، وانما أجاز له أن يشترط انساناً واحداً دون جنس واحد لأن فى الانسان الواحد سعة ليست فى الجنس الواحد لأنه يشتري منه كل سلعة راجت أو يظن رواجها بخلاف الجنس الواحد فإنه قد يكسد ، ولا يجد معاملة فى غيره ، ولأن صاحب المال فى ذلك كمن دفع ماله لرجلين أحدهما المضارب والآخر الرجل المشترك .

وأقول : قد يقال الانسان الواحد اضيق لأنه لا يشتري الا منه ولا يبيع الا له فقد يمتنع من البيع الا بالغلاء والشراء الا بالرخص ، نعم هو أوسع ان شرط أن يبيع له فقط ، وله أن يشتري من كل من شاء أو أن يشتري منه فقط ، ويبيع لكل من شاء ، فان اشتراط ذلك كله جائز ، وكلام المصنف والشيوخ قابل لذلك كله ، والمتبادر من الكلام فيها اذا لم يحضر بيعة وشراء .

وفى « الديوان » : ان اشترط عليه بعد ما دفع اليه أن لا يعامل صنفاً معلوماً أو لا يدخل بلد كذا ، أو لا يشتري صنفاً كذا جاز القراض مع الشرط فان خالفه ضمن ، وان شرط الا يشتري شيئاً الا بمحضره أو محضر غيره من الناس فلا يجوز ذلك القراض ، وكذلك ان اتفق معه على أن يكون المال بيد صاحب المال أو غيره ولا يدخل يد المقارض ولا يلى شيئاً من البيع والشراء فلا يجوز ذلك القراض ، وكذلك ان اعطاه القراض واشترط أن يكون مع ابنه الطفل أو عبده حتى يعلمه ، فلا يجوز ذلك ، وكذلك ان اشترط على صاحب

فإن خاف انحاز حيث يأمن ، وإن دخل مأمنا رجع بالمال إن لم يجد طريقه الأولى ، وباع إن لم يجدها ولا الرجوع ، وإن لم يجد أمنا أخذ طريقا توصل إليه فإن خالف

المال المعاونة في البيع والشراء فلا يجوز ذلك القراض ، وقيل : جائز ، وكذلك ان اشترط عليه أن يأخذ شيئا معلوماً من الربح أو اشترط المقارض ويقسمان البقية على ما اتفقا عليه ، أو اشترط أن يكون لدابة رب المال تسمية من الربح فلا يجوز ، وإن أعطاه المال على أن يشتري به الغنم فيحزها فيبيع لحبها أو على أن يشتري الحنطة فيطحنها ويخبزها ويبيع الخبز فلا يجوز ، ومنهم من يقول جائز ، وإن شرط أن لا يتجر بماله ولا بمال غيره جاز ، وإن أعطاه القراض كما لا يجوز فربح لصاحب المال وللمقارض مفاءة له .

وإن اشترط عليه طريقاً فأخذ فيه (فإن خاف) فيه على مال القراض أو على نفسه (انحاز حيث يأمن) أي اتخذ لنفسه حيزاً أي جهة يمكث فيها في موضع الأمن ، (وإن دخل مأمنا) بعد الخوف وانحاز إليه (رجع بالمال) إلى ربه (أن لم يجد طريقه الأولى) وهي التي مشى فيها حتى خاف ، وهي التي اشترطها عليه رب المال ، وذلك لئلا يخالف الشرط (وباع) بيعاً واحداً ولا يزد عملاً المال بالدنانير أو الدراهم لأنها الأصل في البيع ولتسهيل مؤنتها وأخفاؤها رجع بها أو قام بها أو يودعها عند أمين إذا خاف عليها ، وذلك إذ حصل عنده ما يبيع فخرج به من موضع القراض بعد ما اشتراه مثلاً أو اشتراه بعد الخروج (أن لم يجدها) أي الطريق الأولى (ولا الرجوع) بالمال إلى صاحبه .

(وإن لم يجد أمنا) في الأولى خرج منها ، و (أخذ طريقاً توصل إليه)

ضمن إن تلف ، ولرب المال اشتراط زكاة الربح من حصة العامل كعكسه

اي الى الأمن ان وجد طريقاً توصله اليه ، ثم يدخل منه في الطريق المشروط ، (فان خالف) ما لزمه من ذلك فالحظ غير الطريق المشروطة من اول مرة أو بعد الدخول فيها أو خالف ولم ينحز بل مضى في الطريق المشروطة مع الخوف (ضمن ان تلف) المال كله أو الربح أو تلف وبقي أقل من رأس المال ، فان كل ما تلف بخالفته يضمنه وان خالف وسلم فهما على اتفاقهما ، وانما لم يكن له الربح كله مع أنه لو تلف المال لضمنه ، ومعلوم أن الخراج بالضمن لانه متعدد محدث : « الخراج بالضمن » (١) على من ليس متعدداً .

(ولرب المال اشتراط زكاة الربح) كلها (من حصة العامل) مثل ان يقول للمضارب : لك نصف الفائدة الا زكاة الربح ، أو بعد اخراج زكاة الربح من النصف الذي لك (كعكسه) ، وهو أن للمضارب اشتراط زكاة الربح من حصة رب المال ، مثل أن يقول لصاحب المال : لك نصف الربح الا زكاة الربح ، أو بعد اخراج زكاة الربح ، وانما جاز ذلك لهما لأنه يرجع الى جزء معلوم النسبة كان أحدهما اشترط عليه في الربح الثلث الا ربع العشر أو النصف الا ربع العشر ، فذلك جائز .

وفي « القناطر » : وزكاة ربح مال القراض على العامل وان كان قبل القسمة اذا تم النصاب في النصاب في حصته والله أعلم ، يعني أن زكاة ماله في الربح تجب عليه ان تم له فيه النصاب ولو قبل القسمة ، خلافاً لما قال : لا تجب عليه الا بالقسمة ، وظاهر كلام « المصنف » أن زكاة الربح مرجعها

(١) تقدم ذكره .

الى الربح حتى صح ايضاً للمقارض اشتراط اخراجها من سهم رب المال ، ولم يذكره الشيخ بل اقتصر على أن لرب المال اشتراط ذلك في حصة العامل ، وهو ظاهر مناسب لما قيل ان المضارب اجير والسهم من الربح أجرته وهو قول ، وعليه فالربح لرب المال لكن يخرج الأجرة للمضارب منه او من غيره وهى ما اتفقا عليه : فلما كان له جاز له اشتراط أن لا يعطيه منابه الا بعد اخراج الزكاة منه ، ويجوز لأحدهما ان يشترط اخراج زكاة الربح كله من الربح ، فائدة هذا قليلة لانه ان لم تخرج من الكل أخرج كل ما ينوبه منها من منابه من الربح ، وما ذكره في « القناطر » من وجوب الزكاة قبل القسمة على المضارب اذا تم النصاب في حصته أى او اتم له من خارج هو قول أبى حنيفة أن المضارب يملك الجزء المسمى له إذا ظهر الربح ، ولو قبل القسمة ، وقال مالك والمزنى من أصحاب الشافعى : انه لا يملكه الا بعد القسمة ، وعليه فلا تلزمه زكاته حتى يقسم ويقبضه ، وهو الذى يدل عليه قوله في أواخر الفصل الاول من الباب الذى بعد هذا : وان قسماً ربحاً ثم اتجر بالباقي فمخسر جاز ، وقوله في أوائل الفصل الثانى : ومن ضارب أحداً بمائة دينار الخ ، وتقدم في كتاب الزكاة انه ليس على المضارب من الزكاة شئ وان كان الربح في المال حتى يعلم ما يصح له عند بعض ، بناء على انه لا يعطى الا على ما جعل في التجارة ، والمقارض لم يجعل فيها شيئاً ، وعلى مذهب القيمة ان كان الربح في المال فليأخذ الوقت ان لم يكن له قبل وتم له النصاب ويؤدى من ماله لا من مال القراض ، وقيل : يؤدى على ما مضى من السنين اذا اقتسم ، وهذا التعليل غير ما ذكرناه من الظهور في القول الاول أو الحوز ، لكن قوله : حتى يعلم ما يصح له يشير الى التعليل بالحوز وانه يملك بالقسمة ويكون القول الثانى مبنياً على انه يملك بالظهور ، وإما الثالث فنأظر الى القولين ، وذكر الشيخ أحمد بن محمد بن بكر رحمهم الله تعالى ان بعضاً قال : لا يكون المضارب شريكاً في مال القراض لصاحب

وإن لم يشترط عليه موضعاً اتجر حيث شاء غير بلد قطع البحر بينه وبين بلده ، وجاز بإذن ، وجوز بدونه ، والمختار أنه إن عرف المضارب بالمضاربة إلى أماكن اعتيدت له ولو في

المال أصلاً ولو كان الربح في المال ويلزم صاحبه جميع حقوقه ويعطى للمقارض من حيث شاء ، وقيل : إذا كان الربح كان شريكاً لصاحب المال ويلزمه حقوق ما نابه من الربح ويحط عن صاحب المال اهـ .

(وإن لم يشترط) رب المال (عليه) أى على المضارب (موضعاً) ولا أحداً ولا ناساً ولا طريقاً ولا سلعة (اتجر) مع من شاء فى أى سلعة وأخذ أى طريق شاء وينظر المصلحة واتجر (حيث شاء) مع نظرها (غير بلد قطع البحر) بعض البحر أو كله (بينه وبين بلده) أى بلد المضارب ، سواء كان أيضاً بلداً لصاحب المال أم لا ، سواء كان البلد الذى يقطع اليه البحر جزيرة كجربة وعدن فيكون قد قطع البحر أن سافر إليها ، أو غير جزيرة كقرى الأندلس ، فإنها لم يحط البحر بها ، وإنما تنسى جزيرة لأن البحر أحاط بها من ثلاث جهات غير جهة الشمال ، فمن سافر إليها فقد قطع البحر كله .

وكذلك لا يسافر فى البحر ولو بلا قطع ولو على الساحل ، (وجاز بإذن) من صاحب المال ، فإن فعل بلا إذن غتلف المال أو بعضه بالماء أو بغير الماء كالكد ضمنه ، (وجوز) التجر مع قطع البحر (بدونه) أى بدون الإذن ما لم يمنعه ، ولا ضمان أن لم يمنعه ، ولو لم يعرفه صاحب المال بأنه يتجر فى البحر ، أو لم يكن يتجر فيه قبل .

(والمختار أنه أن عرف المضارب) أى عرفه صاحب المال أو عرفه سائر الناس معه (بالمضاربة) أو بمطلق التجر بالسفر (إلى أماكن اعتيدت له ولو في

• • • • • البحر فعلى عادته ، وإلا لزمه الإذن

البحر (هـ) - ليضارب اليها (على عادته) بلا ضمان يلحقه ان لم يمنعه او يتعد ، وان ادمى صاحب المال انه لم يعرف ان المضارب كان يعتاد المضاربة في البحر وقد شهر في الناس بذلك فلا ضمان عليه ان لم يتعد ، الا ان جاء صاحب المال من موضع آخر غير الذي شهر فيه المضارب بذلك ، وقال : انى لا اعرف ذلك او اعترف بأن صاحب المال لا يعرفه بذلك او كان بحيث يعذر صاحب المال بعدم معرفته بذلك ، ولو كانا من بلد واحد فحينئذ يضمن على هذا القول (وإلا لزمه الاذن) أى طلب الاذن في التجر مع قطع البحر ، او في التجر حيث يكره صاحب المال ولو في البر فان لم يطلب لزمه الضمان ، وسواء في تلك الأقوال كلها ما عظمت فيه مساهة البحر في الطول أو في العرض وما قلّت كتقطع عرض بحر النيل أو بحر طنجة أو بحر سبتة المعروف بزقاق سبتة المقابل من هذه العدو الجزيرة الخضراء من الأندلس ، فان المسافة بين طنجة وسبتة وبين الأندلس قليلة يرى بلد الأندلس من هذه العدو .

واقترضوا في « الديوان » على أنه يتجر حيث يرجو الربح في البر أو في البحر مطلقاً إلا أرض الشرك ، ولا يبيح اليها أى ما لم يمنعه من البحر أو من موضع ولو في البر •

وفي « التاج » : ان قال : لا تركب البحر بمالى مركبه ضمن المال والخلف في الربح ، فقال جابر : لا ربح له ، وقال بعض : له الربح كما عليه الضمان ، وقال قوم : ينظر كيف يعطى المتجرون الى ذلك البلد فيعطى مثلهم ، وقيل ان اعطاه المال على أن لا يركب به البحر مخالفه ضمن ، وان اعطاه بلا شرط ثم امره أن لا يركب به فقيل يلزمه ذلك ويضمن أن مخالفه ، وقيل : لا يثبت عليه ذلك الشرط الا ان كان عند عقد المضاربة ، واختلف فيه اذا لم

**ولا يستعمل غرس الأشجار أو الزراعات أو شراء نخل أو عقارات
وجوز إن رأى صلاحاً لنفسه ولرب المال**

يتقدم عليه في ركوبه به مركبه به فتلف ، فقيل : البحر خطر وضمن الا ان
اذن له ، وقيل : لا ضمان عليه اذا مضى به الى مامن ، وموضع الخطر في
البحر كالبحر ا هـ .

(ولا يستعمل) المضارب في مضاربه (غرس الأشجار) أو النخل وقد
تدخل في قوله الأشجار (أو الزراعات) شامل للحبوب التي تخرث ، ولنحو
زرع البطيخ بأنواعه والقرع بأنواعه ونحو ذلك ، (أو شراء نخل) أو شجر
أو زراعة (أو عقارات) أرض وديار ونحوها من الأصول كالبنر والغار
والمطمورة ، وإن استعمل ذلك ضمن ما نقص من رأس المال ، وإن استعمل
بعد ما كان الربح ضمن أيضاً ما نأب صاحب المال من الربح ان نقص ، وإن
اذن له الاستعمال فلا ضمان مالم يعتمد .

(وجوز) استعمال ذلك (ان رأى صلاحاً لنفسه ولرب المال) أو لرب
المال فقط بأن يكون تصح له فائدة ولكن يصعب عليه وتكون عليه مشقة ،
وإن اعتيد انسان بذلك أو اعتيد في ذلك المحل جاز ، وقد قيل : كل مضارب
خالف أمر صاحب المال فإنه يضمن ما تلف ولا ربح له ان ربح ، وهو قول
يعم ما مر من مسائل المخالفة كلها وما يأتي .

وفي « الأثر » : من أعطى رجلاً مضاربة لم يحد له شيئاً لمزرع له فذهبت
الزراعة لقيل : لا ضمان عليه ، وقيل : ليس له ان يفعل غير فعل المضارب
من أهل موضعه ، وإن تعدى ذلك ضمن ا هـ .

قال الشيخ أحمد بن بكر رحمهم الله : ويجوز للمقارض ان يجعل مال

• • • • •

التجارة في جميع ما يطمع فيه الربح مما يحل بيعه وشراؤه الا البيع بالدئين ،
ومنهم من يجوز له ذلك ا هـ ، فظاهره جواز التجر بالاصول والزراعات ،
واختلفوا في المنع من موضع أو اشتراط موضع ، هل يثبت ان كان ذلك عند
العقد ، أو يثبت ولو بعده ، أو يثبت ولو شرع في العمل على حد الخلاف ،
هل مقد المضاربة لازم ؟ وقدمر ، والله اعلم .

واذا اشتملت عقدة المضاربة على جائز وغير جائز ففيها الخلاف السابق
في البيع المشتتل على الجائز وغيره اذا امتاز ما جائز وربحه ان كان ربح .

وفي « الديوان » ان اخذ رجلان قراضاً من رجل أحدهما لا يجوز فعله
فعملاً فلهما مفاؤهما ولو لم يكن الربح ، ومن تلك الاصول الزكاة بالقيمة لانها
المعروض والله اعلم .

فهرست

الجزء العاشر من كتاب شرح النيل (اول)

٧	الكتاب الثاني عشر : في الاجارات وما معها
١١	باب : في تعريف الاجارة
٣٦	باب : في بعض الاجارات المختلف فيها
٦٩	باب : من شرط جواز الاجارة تعيين ثمن
١٠٠	فصل : الاجارات وجهان
١٤٥	باب : فيها يوجب عقد الاجرة
١٧٥	باب : في احكام الطوارئ على العقد والاجرة
١٨٢	باب : في الطوارئ على محل العمل
٢٠٩	باب : في احكام الطوارئ على الاجير والمستاجر
٢٤١	باب : في ضمان الاجير والمكترى
٢٧١	فصل : جاز لاجير منع ما بيده
	باب : في اختلاف الصانع ورب المصنوع والعامل ورب العمل
٢٨١	والمكترى والمكترى
٣٠٢	باب : من جواز شركة المضاربة
٣٢٢	باب : في شروط المضاربة

مطابع سجل العرب

